جامعة وهران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

أطروحــة

للحصول على شهـادة دكتوراه علوم

في العلوم الاقتصادية

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي

دراسة مقارنة بين الجزائر و العراق

الفترة بين سنة 2000 / 2019

مقدمة و مناقشة علنا من طرف

السيد:عمراني سفيان

أمام لجنـــــــــــــــة المناقشـــــــــــــــة

اللقب و الاسم	الرتبـة	المؤسسة الأصلية	الصـفة
أ.د رقيق يسعد إدريس	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـران 2	رئيـسا
أ.د حاكمي بوحفص	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـران 2	مقـررا
أ.د كمال رزيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليـدة 2	منـاقشا
أ.د صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيـدة	منـاقشا
د. مصطفى لعرابي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بشـار	منـاقشا
د. رقيبة سليمة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهـران 2	منـاقشا

السـنة:**2020/2019**

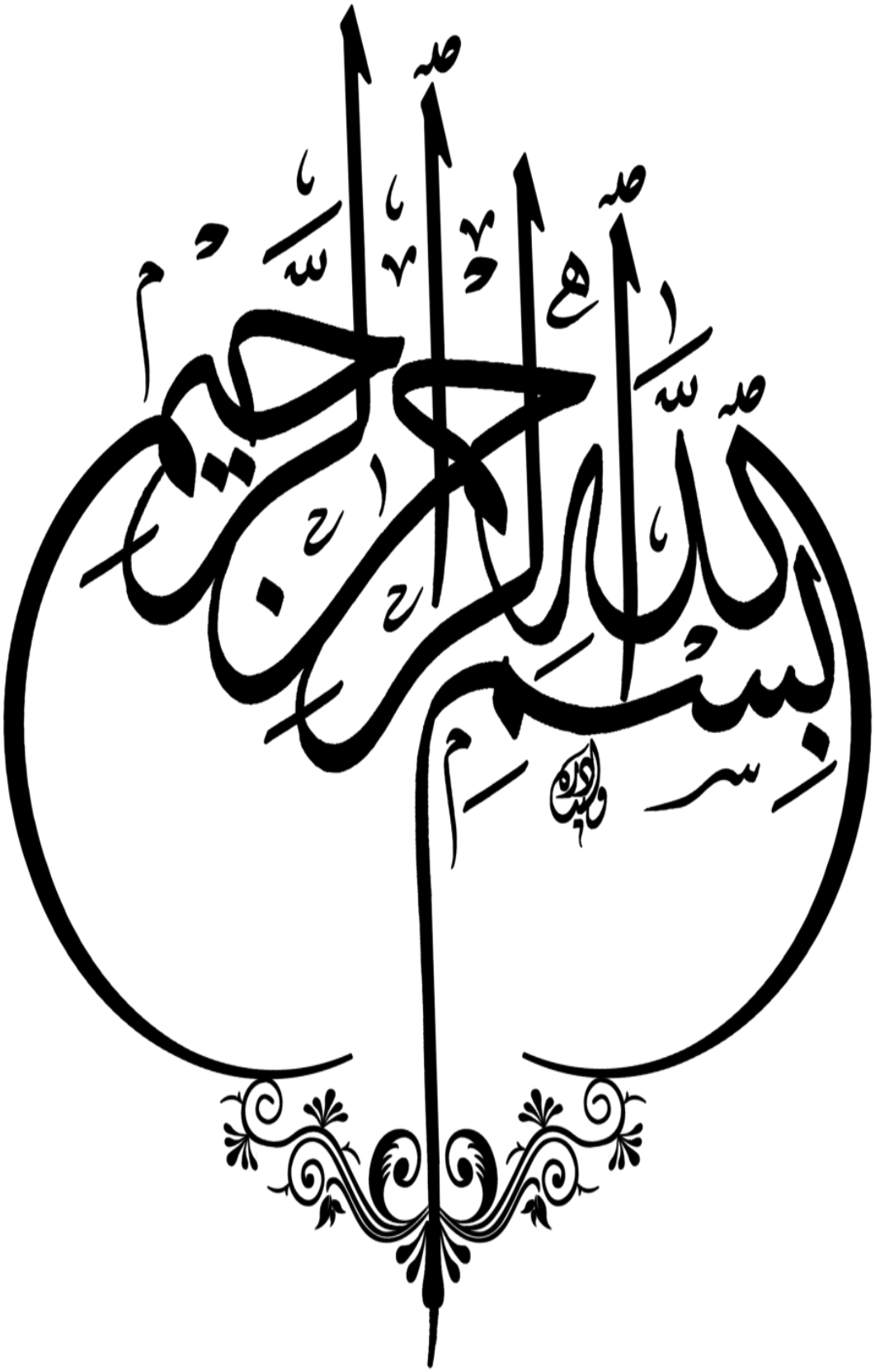
بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات

أتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان الغفير للأستاذ الدكتور حاكمي بوحفص الذي ما فتئ يتابع معي مراحل هذا العمل فيقوِّم ما سقط منه و يتمم ما نقص فيه و يدفع به ليكون على الحلة التي هو عليها الآن، و رغم مشاغله و ارتباطاته إلا أنه فتح لنا قلبه قبل بابه فكان الأب و الأخ و المعلم.

كما أتقدم بخالص الشكر للجنة المناقشة التي قبلت عناء الوقوف على هذا العمل بالتهذيب و الإتمام و تصحيح كل خطئ و سقط.

و لا يفوتني ها هنا أن اشكر الشموع التي تتلمذت على يدها طيلة مساري الدراسي، و كل من رافقني في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما و أدام ودهما و أعانني على طاعتهما و مجلبة الخير لهما.

و إلى كل أفراد العائلة من قريب و من بعيد كما لا أنسى أصدقائي و زملائي مع حفظ الأسماء و الألقاب.

فهرس الدراسة

فهرس الدراسة	
	الصفحة
التشكرات	*
الاهداء	*
فهرس الدراسة	*
فهرس الأشكال	*
المقدمة العامة	**1**
الفصل الأول:اقتصاديات النفط	**16**
المبحث الأول: الإطار النظري للنفط	**18**
المطلب الأول: أصل النفط وحالات تواجده	18
المطلب الثاني: المقياس المستعمل في النفط ومميزاته	20
المطلب الثالث: مراحل الصناعة النفطية	24
المبحث الثاني: تطور السوق النفطي والية التسعير	**32**
المطلب الأول: عموميات حول السوق النفطي والية التسعير	32
المطلب الثاني: الأطراف المؤثرة في سلوك السوق النفطية	41
المبحث الثالث: أهمية النفط و العوامل المؤثرة في سعر البرميل	**63**
المطلب الأول: أهمية النفط	63
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر النفط	66
الفصل الثاني: أدبيات النمو الاقتصادي	**80**

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية	**82**
المطلب الأول: النمو الاقتصادي	82
المطلب الثاني: مفهوم التنمية	89
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	93
المبحث الثاني : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي قبل الحرب العالمية الثانية	**97**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية بين الانتقاد و التحليل	97
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي بين الانتقاد و التحليل	104
المبحث الثالث : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية	**115**
المطلب الأول: نظرية مراحل النمو (ولت روستو)	115
المطلب الثاني: نموذج هارود دومار	119
المطلب الثالث: نموذج سولو	121
المطلب الرابع: نموذج كالدور	125
المطلب الخامس: للنمو وتوزيع الدخل	128
المطلب السادس: نموذج رومر	130
الفصل الثالث:أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للجزائر	**134**
المبحث الأول : قطاع المحروقات ومكانته في الاقتصاد الوطني الجزائري	**136**
المطلب الأول: تطور قطاع النفط في الجزائر	136
المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر	143
المطلب الثالث: الغاز الطبيعي في الجزائر	152
المبحث الثاني: المبحث الثاني :المخططات التنموية في الجزائر	**157**
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	157
المطلب الثاني:البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	160
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	162
المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019	165
المبحث الثالث : تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي بالتوازي مع تقلبات أسعار النفط	**167**

المطلب الأول: أهمية قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي لإجمالي للفترة ما بين 2000 و 2018	167
المطلب الثاني: تطور باقي القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للفترة ما بين 2000 و 2018	170
المطلب الثالث: مؤشرات التوازن الخارجي (الميزان التجاري) 2000 إلى 2018	173
المطلب الرابع: تطور الجباية النفطية و مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة	177
المطلب الخامس: تطور الصادرات للفترة ما بين 2000 إلى 2018	179
الفصل الرابع:أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للعراق مقارنة مع الجزائر	**181**
المبحث الأول: تطور قطاع النفط في العراق .	**182**
المطلب الأول: اكتشاف النفط في العراق	183
المطلب الثاني: تطور إنتاج النفط والغاز في العراق و مميزاته	190
المبحث الثاني: تحليل أداء الاقتصاد العراقي في إطار تقلبات أسعار النفط	198
المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة ما بين 2000-2018	198
المطلب الثاني: القطاع النفطي و الميزان التجاري	204
المطلب الثالث : مشاركة مداخيل النفط في تمويل الموازنة العامة للعراق	206
المبحث الثالث : الإطار النظري للدراسة القياسية .	208
المطلب الأول : اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية The Stationary Test	208
المطلب الثاني : اختبارات التكامل المشترك co-integration Tests	213
المبحث الرابع : الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصاد لكل من الجزائر والعراق.	217
المطلب الأول : تقدير النموذج القياسي للجزائر	217
المطلب الثاني : تقدير النموذج القياسي للعراق	238
الخاتمة	**249**
الملاحق	**253**
قائمة المراجع	**262**

فهرس الجداول و الأشكال

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجـــــدول	الصفحة
01	العلاقة بين الكثافة ولون الخام	22
02	تكلفة وسائل نقل النفط	27
03	نسبة كل مشتق مستخرج من برميل نفط	30
04	أهم المنتجات النفطية واستعمالاتها التجارية في العصر الحديث	32
05	تاريخ انضمام الدول المصدرة للنفط إلى منظمة الأوبك	44
1-6	إنتاج أعضاء الأوبك من النفط يوميا خلال الفترة 2000 / 2008	46
2-6	إنتاج أعضاء الأوبك من النفط يوميا خلال فترة 2018/2008	47
07	احتياطات لأوبك المؤكدة من النفط سنة 2018	50
08	دول أعضاء منظمة الأوابك	52
1-9	كمية إنتاج أكبر الدول خارج الأوبك من النفط يوميا خلال الفترة 2000 / 2008	54
2-9	إنتاج أكبر الدول خارج الأوبك من النفط يوميا خلال الفترة 2009 / 2018	55
10	الاحتياطات المؤكدة من النفط في بعض الدول المنتجة خارج الأوبك في أخر إحصاء سنة 2018	57
11	أهم الشركات العالمية في إنتاج النفط 2018	61
12	قدرات الشركات النفطية الوطنية	63
13	الطلب العالمي على النفط للفترة (2000-2020)	68
14	تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط بالدولار	74
15	الفروق الجوهرية بين النمو التنمية	94
16	حالات تحقيق نمو بدون تنمية	96
17	الآبار المكتشفة في الجزائر من الفترة 2000-2017	145
18	تقدير المسافة من مناطق تواجد المحروقات إلى أوربا الغربية.	150
19	الوجهة الجغرافية للنفط الجزائري الفترة 2000-2018	151
20	مقارنة بين أنواع النفط لبعض دول الأوبك	152
21	شبكة نقل المحروقات على مستوى الجزائر	153
22	تطور احتياطي الغاز الطبيعي للفترة ما بين 2000 و 2018	154
23	تطور الإنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر 1995-2018	155

24	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)	160
25	تقسيم المبالغ الموجهة إلى هذا المخطط وفق	162
26	برنامج تطوير النمو الاقتصادي (2010–2014)	164
27	تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الإنتاج الوطني الخام 2000–2018	169
28	قيمة صادرات المحروقات من الصادرات للفترة ما بين 2000 إلى 2018	181
29	تتطور حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم ودول الأوبك والعراق للمدة ما بين (2000-2018)	189
30	توزيع الاحتياطات المؤكدة للنفط العراقي	191
31	تطور الإنتاج من النفط في العراق خلال الفترة 2000 - 2018	195
32	الوجهة الجغرافية للنفط العراقي من سنة 2000 إلى 2018	198
33	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي 2000–2018	203
34	الميزان التجاري و تطور نسبة مساهمة قطاع النفط في الصادرات	208
35	الجدول رقم 35 : متغيرات الدراسة حالة الجزائر	221
36	اختار التوزيع الطبيعي ل JARQUE-BERA للمتغيرات	225
37	التغيرات الهيكلية للمتغيرات قيد الدراسة	228
38	البنية الخطية للمتغيرات قيد الدراسة Terasvirta test	231
39	اختبار جدر الوحدة ADF	232
40	اختبار جدر الوحدة Phillips perron	233
41	تقدير نموذج ARDL	235
42	اختبارات الحدود للتكامل المشترك	237
43	نموذج تصحيح الخطأ	238
44	العلاقة طويلة الأجل	239
45	اختبار صلاحية النموذج	241
46	متغيرات الدراسة حالة العراق	243
47	الاختبارات الاستقرارية	245
48	تقدير نموذج ARDL	246
49	اختبارات الحدود لتكامل المشترك	247
50	خوارزمية Automatic Model Selection	248
51	مقارنة تأثير أسعار النفط على كل من الجزائر و العراق	250

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشـــــكل	الصفحة
01	دورة إنتاج النفط و عملياتها المختلفة	29
02	المشتقات المستخرجة من برميل نفط	31
03	كمية النفط المنتجة من دول الأوبك من سنة 2000 إلى غاية 2018	49
04	الاحتياطات المؤكدة من النفط في دول الأوبك لسنة 2018	51
05	كمية النفط المنتجة من أكبر الدول خارج الأوبك من سنة 2000 إلى سنة 2018.	56
06	الاحتياطات المؤكدة من النفط في الدول خارج الأوبك لسنة 2018	58
07	تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط بالدولار	75
08	أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن	84
09	العناصر الأساسية للتنمية	91
10	تصور ادم سميث للنمو الاقتصادي.	100
11	العلاقة بين عناصر النمو الاقتصادي عند مالتوس	103
12	نظرية ماركس في النمو الاقتصادي	107
13	دورة شومبيتر لتحقيق النمو الاقتصادي	108
14	مكونات النمو الاقتصادي عند كينز	113
15	مراحل النمو عند روستو	117
16	المتغيرات الأساسية في عملية النمو عند كالدور	127
17	نموذج كوزنتر للنمو الاقتصادي	128
18	تطور الآبار المكتشفة في الجزائر من الفترة 2000-2017	146
19	الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر من 2000-2018	147
20	التوزيع الجغرافي للمحروقات في الجزائر	148
21	تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر من 1995-2018	156
22	أهم الدول المستوردة للغاز الجزائري	157
23	نسب توزيع المخصصات المالية على القطاعات (2001-2004)	161
24	نسب توزيع المخصصات المالية على القطاعات (2005-2009)	162
25	مخصصات برنامج تطوير النمو الاقتصادي (2010-2014)	166
26	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 2000-2018	172
27	رصيد الميزان التجاري للفترة بين 2000 / 2018	175
28	منحى تطور أسعار النفط للفترة ما بين سنة 2000 و 2018	175
29	قيمة الجباية النفطية من الجباية الكلية للفترة ما بين 2000 و 2018	179
30	الصادرات النفطية من كل الصادرات خلال الفترة 2000 /2018	182
31	تطور الاحتياطي النفطي المؤكد للعراق للفترة مابين 2000 و 2018	190

32	نسبة كل حقل من الاحتياطي المؤكد من النفط في العراق	192
33	تطور الاحتياطات الغاز الطبيعي المؤكد في العراق للفترة مابين 2000/ 2018	193
34	تطور إنتاج النفط في العراق للفترة مابين 2000 - 2018	197
35	تطور وجهة النفط العراقي للفترة ما بين 2000 و 2018	199
36	نسب منتجات النفط العراقي بنوعيه الخفيف و المتوسط	200
37	مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 . 2018	206
38	تطور نسب بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 . 2018	207
39	الأهمية النسبية للصادرات النفطية من إجمالي الصادرات الكلية العراقية من 2000 إلى 2018	209
40	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات الكلية للفترة ما بين 2004 _ 2018	211
41	التمثيل البياني للمتغيرات	222
42	الرسم ثلاثي الأبعاد للسلاسل	222
43	التوزيع الاحتمالي للمتغيرات	224
44	دوال الارتباط الذاتي للمتغيرات	226
45	انتشار المتغيرات قيد الدراسة	227
46	التحليل الطيفي للمتغيرات قيد الدراسة	230
47	التمثيل البياني لجودة النموذج	240
48	اختبار استقرارية النموذج ككل	242
49	التمثيلات البيانية للمتغيرات قيد الدراسة	243
50	التمثيل البياني لجودة النموذج	249

المقدمة العامة

1 التقديم :

يعتبر النفط ذو أهمية البالغة في الحياة اليومية للعالم، حيث يصفه البعض بأنه الروح التي تسري في جسد الحضارة الإنسانية المعاصرة مما يدل على مكانته وضرورته من أجل استمرار تطور الإنسانية.

وتنبع أهمية النفط الإستراتيجية من خلال جزئيتين أساسيتين أولهما أنه مصدر للطاقة وثانيهما أنه مادة خام أساسية تدخل في تكوين عدة صناعات كيميائية وبتروكميائية مختلفة، ففي جانب الطاقة يتفوق النفط على باقي مصادر توليد الطاقة لعدة أسباب فنية وأخرى اقتصادية عديدة وتتمثل أساسا في درجة الاحتراق العالية إضافة إلى سهولة وسرعة النقل مع انخفاض تكاليف الإنتاج مقارنة مع مصادر أخرى للطاقة.

أما من ناحية أهميته كمادة خام تدخل في تكوين العديد من المنتجات وذلك يرجع إلى التطور التكنولوجي الذي جعل من هذه السلعة الإستراتيجية تستخدم في كافة مقومات الحياة العامة بسبب تنوع منتجاتها ورخص أثمانها مع شيوع استعمالها وارتفاع قيمتها المضافة في الاقتصاد.

و بالنسبة للحكومات والدول المصدرة لهذه السلعة المهمة يكاد يجزم الجميع على أنها الحكم الفاصل في تقرير مصائر الشعوب والحكومات ذلك أنها تعتبر مصدر أساسي للحصول على العملة والتي توجه إلى بناء الدولة وتدعيم الاقتصاد وتحقيق الرفاهية للشعوب.

ما جعل هذه الدول خاضعة لهذه السلعة حيث أصبحت السياسات الاقتصادية تبنى على الدراسات الإستشرافية للأسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي

جعل المؤشرات الاقتصادية في هذه الدول الريعية تتأثر بمتغير سعر النفط أكثر من تأثرها بالسياسات الاقتصادية المتبعة، مما جعل السلطات العمومية لهذه الدول أمام حتمية التأثر بتقلبات أسعار النفط سواء التأثر الايجابي عند ارتفاع الأسعار أو التأثر السلبي عند انخفاضها.

وعلى ذكر سعر النفط يتحدد هذا الأخير وفق عدة معايير منها السياسية و الأمنية والاقتصادية وحتى المناخية والبيئية ما يجعله في حركية دائمة تتراوح بين الانخفاض والارتفاع الأمر الذي يجعل المؤشرات الاقتصادية و على رأسها النمو الاقتصادي في الدول النفطية تمتاز بحالة عدم الاستقرار.

و لن نبالغ إذا قلنا أن موضوع النمو الاقتصادي هو أهم مواضيع علم الاقتصاد، ذلك أنه المعيار الأساسي في تصنيف الدول عبر العالم، إضافة إلى كونه مؤشر أساسي لقياس الأداء الاقتصادي. ولم يبالغ العالم Robert Lucas الحائز على جائزة نوبل سنة 1995 حينما قال " بمجرد أن يبدأ المرء في التفكير في النمو الاقتصادي فمن الصعب التفكير في أي شيء آخر لأن عواقبه على اقتصاد الدول ورفاهية الإنسان جد مذهلة..."

نعم إن الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن النمو الاقتصادي دو أهمية بالغة حيث عند ارتفاعه يتحسن المستوى المعيشي وذلك بتحسن متوسط دخل الفرد والاستهلاك، الاستثمار، التشغيل الأمر الذي جعل الدولة النفطية ومنها كل من الجزائر والعراق تسعى إلى تحقيق معدلات مرتفعة من هذا المؤشر الاقتصادي.

واعتمدت الحكومات المتعاقبة في الجزائر على أموال النفط من أجل تمويل البرامج الاقتصادية إضافة إلى ذلك استعملت هذه الإيرادات النفطية في تمويل عجز الموازنة العمومية، وبسبب هذه السياسة المنتهجة و الاهتمام بقاطع النفط تطور

قطاع المحروقات على باقي القطاعات الأخرى كالفلاحة والصناعة والخدمات ما جعل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر مشوها تابعا إلى قطاع واحد يتأثر بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية.

أما في حالة العراق لا يختلف اثنان على أن هذا البلد يمتلك احتياطي نفطي ضخم جعله من أوائل الدول على مستوى العالم من حيث الاحتياطات حيث أنه ينام على بحر من النفط إضافة إلى القدرة الإنتاجية الكبيرة، ومنذ اكتشاف النفط في نهاية العشرينات القرن الماضي لم تتمكن الحكومات المتوالية على إدارة العراق باختلاف توجهاتها الإيديولوجية من تحديد إستراتيجية تجعل الاقتصاد العراقي يتخلص من تبعيته إلى قطاع النفط واستعملت الفوائض المالية في تمويل الموازنة العامة والتوسع في الإنفاق الحكومي اعتمادا على عائدات النفط وأصبح العراق يصدر النفط ويستورد كل شيء وأهملت باقي القطاعات الإستراتيجية.

و أصبح كل من الاقتصاد الجزائري والعراقي رهينة لأي تقلبات في أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية.

2 إشكالية الدراسة :

وعلى ضوء عرضنا السابق تظهر ملامح إشكالية الدراسة، التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

إلى أي مدى تؤثر التقلبات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي لكل من الجزائر والعراق ؟

ومن أجل الإلمام الجيد لهذا الموضوع نطرح التساؤلات التالية:

- كيف يتم تحديد سعر النفط ؟ وما هي العوامل المؤثرة في ذلك ؟

- ما هي الأسس النظرية التي يمكن الاعتماد عليها لشرح مفهوم النمو الاقتصادي ؟
- ما أثر الصدمات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر والعراق ؟
- إلى أي مدى تساهم الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة لكل من الجزائر و العراق ؟

3 فرضيات الدراسة :

تقودنا الدراسة للإجابة على هذه الإشكالية إلى طرح جملة من الفرضيات :

1. تلعب التوترات السياسية و الأمنية في الدول النفطية دورا أساسيا في تحديد أسعار النفط .
2. تؤثر التقلبات في أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي لكل من الجزائر والعراق.
3. تساهم الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة في تمويل البرامج الاقتصادية لكل من الجزائر والعراق.
4. على أساس احتمالية مصداقية وحيادية المعطيات الإحصائية المستخدمة نفترض وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و أسعار النفط في الأجل الطويل والقصير لكل الجزائر و العراق.

4 منهج الدراسة :

تختلف المناهج المتبعة حسب طبيعة إشكالية كل دراسة وفيما يتعلق بدراستنا سنستخدم المنهج التاريخي من أجل معرفة التطور التاريخي لصناعة النفط وتطور الأسواق العالمية إضافة إلى دراسة تطور قطاع النفط في كل من الجزائر والعراق، كما سنستخدم المنهج التحليلي بغية تحليل وتفسير الجداول والمنحنيات والأشكال

التي تعبر أن أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

وتم كذلك استخدام المنهج الكمي حيث سنعتمد على أدوات القياس الاقتصادي وبعض البرمجيات مثل برنامج Eveiws 10 و برمجية OX metrics 7 وبرنامج R إضافة إلى برمجية Jmulti و هذا لمعرفة نوع العلاقة الموجودة بين سعر النفط والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر و العراق.

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، فان البحث تضمن إضافة إلى المقدمة العامة و الخاتمة أربعة فصول.

- **الفصل الأول** : تحت عنوان<**مدخل إلى اقتصاديات النفط**> حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كان الأول تحت عنوان الإطار النظري للنفط وتم تناول تعريف النفط وأصله وأنواعه ومميزاته وصولا إلى طرق استكشافه ثم تطرقنا في هذا المبحث إلى مراحل الصناعة النفطية من الاستكشاف والتنقيب إلى التسويق وجاء المبحث الثاني مكملا لسابقه تحت عنوان تطور السوق النفطي وآلية التسعير حيث والسوق النفطي كباقي الأسواق العالمية مر بعدة مراحل ليصل إلى ما هو عليه اليوم ويخضع السوق إلى تأثيرات سياسية واقتصادية وتداولت الدول المصدرة للنفط ممثلة بمنظمة الأوبك من جهة والدول المستهلكة للنفط ممثلة بمنظمة الطاقة الدولية للسيطرة على هذا السوق وعلى طرق وأساليب التسعير حيث كانت أسعار البرميل تحرر في فترة من طرف الدول المستهلكة للنفط إلا أن الدول المصدرة عملت على الدفاع على مصالحها وتكتلت فيما بينها وحددت أسعار النفط وفق ما يحقق مصلحتها، واستمر هذا التجاذب إلى غاية سيطرة قانون العرض والطلب في تحديد

أسعار النفط أما المبحث الثالث فتطرقنا من خلاله إلى أهمية النفط والعوامل المؤثرة فيه سواء الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية والمناخية.

- **الفصل الثاني** : تحت عنوان <**أدبيات النمو الاقتصادي**> وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين الأول كان تحت عنوان النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية وتم تناول تعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع بيان الفرق بينهما وتمت الإشارة إلى عدة نظريات عرفت النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ثم تطرقنا في هذا المبحث إلى عناصر مقاييس النمو الاقتصادي إضافة إلى المعايير الاجتماعية والتعليمية التي تعبر عن النمو الاقتصادي.

أما المبحث الثاني المعنون بنظريات ونماذج النمو الاقتصادي وقسمنا هذه النظريات قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها وتناولنا النظرية الكلاسيكية وتفسيرها لظاهرة النمو الاقتصادي ثم نظرية آدم سميث وما جاء به لتفسير النمو الاقتصادي ثم تحليل يكاردو وتحليل توماس مالتس، كذلك تناولنا نظرية كارل ماركس ونظرية شومبيتر وصولا إلى النظرية اللينزية وتم نقد كل النظريات السابقة.

أما المبحث الثالث حدد لدراسة نظريات النمو بعد الحرب العالمية الثانية فجاءت نظرية ولت روتسو ثم نموذج هارود دومار ونموذج سولو ثم نموذج كالدور ونموذج رومر وكذلك تم نقد هذه النظريات المفسرة لمؤشر النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه.

- **الفصل الثالث** : والمعنون < **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للجزائر** > وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث خصص المبحث الأول لدراسة قطاع المحروقات الجزائري انطلاقا من تأسيس شركة السونطراك وأهم الأهداف التي حققها مرورا بتأميم النفط والقرارات التي اتخذت بعد التأميم مع الإشارة للدور الذي لعبته

فرنسا والدول الكبرى من أجل إفشال هذا القرار وذلك بالعمل على حصار الجزائر وعدم شراء النفط الجزائري لكن هذه الإجراءات فشلت.

كما تطرقنا في هذا المبحث إلى الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر من احتياطات مؤكدة للنفط والميزة النوعية إضافة إلى الموقع الجغرافي المتميز والذي يزيد من تنافسية النفط الجزائري.

أما المبحث الثاني كان تحت عنوان < المخططات التنموية في الجزائر خلال الفترة 2019/2000، تم التناول فيه أهم البرامج و المخططات التنموية التي طبقت خلال فترة الدراسة مع الإشارة إلى دور الإيرادات النفطية في تمويل هذه البرامج و المخططات.

أما فيما يخص المبحث الثالث و الذي عنون ب تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وتأثير تقلبات أسعار النفط تناولنا تأثر المؤشرات الاقتصادية بالتقلبات في أسعار النفط حيث قمنا بتحليل الناتج المحلي الإجمالي وتأثره بتقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة، وتطرقنا إلى القطاعات الأخرى المكونة للناتج المحلي الإجمالي مثل قطاع الصناعة والفلاحة وقطاع الخدمات وحاولنا من خلال هذا المبحث تحليل بعض المؤشرات مثل رصيد الميزان التجاري والصادرات والواردات، إضافة إلى تطور الجباية النفطية ومساهمتها في الإيرادات العامة وعلاقتها بأسعار النفط.

- **الفصل الرابع :** والمعنون < **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للعراق مقارنة مع الجزائر** > و تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى تطور قطاع النفط في العراق منذ اكتشافه من قبل الشركة البريطانية ثم تناولنا مرحلة تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية، كما تطرقنا من خلال هذا المبحث إلى تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة خاصة بعد الاستثمارات

التي ضختها السلطات العراقية في هذا القطاع من اجل تطويره، كما تم الإشارة إلى مناطق تمركز هذه الاحتياطات وتطور القدرة الإنتاجية خلال فترة الدراسة.

أما في المبحث الثاني فتم تحليل أداء الاقتصاد العراقي و تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد العراقي و على رأسها النمو الاقتصادي و تطور الصادرات النفطية العراقية و مدى تجاوب الإيرادات الكلية مع تقلبات أسعار النفط، و تم الإشارة إلى أهمية قطاع النفط بالنسبة للعراق خاصة و انه أهم قطاع يتم عن طريقه تحصيل العملة الصعبة لتمويل الاقتصاد ككل.

أما المبحث الثالث و الذي كان مدل لاقتصاد القياسي و تم عن طريقه تعريف الطرق القياسية التي سوف يتم تطبيقها لقايس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لكل من الجزائر و العراق.

و في المبحث الرابع تم استعمال البرمجيات القياسية لمعرفة خصائص المتغيرات قيد الدراسة و المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي و متوسط أسعار النفط إضافة إلى الإيرادات النفطية من اجل بناء نموذج قياسي الهدف منه قياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لكل من الجزائر و العراق و مقارنة هذه العلاقة بين البلدين قياسيا خلال فترة ما بين سنة 2000 و 2018.

5 الدراسات السابقة :

و فيما يخص الدراسات يوجد عدة دراسات نذكر أهمها

أولا : الشارف بن عطية سفيان (2018) *التنوع الاقتصادي وفك الارتباط بالنفط في الجزائر مقارنة مع حالات مختارة خلال 2000-2020* أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة وهران 2، (الجزائر).

كان الهدف من هذه الأطروحة هو معالجة إشكالية التنوع الاقتصادي وفك الارتباط بالنفط مع التركيز على حالة الجزائر، وتناول الباحث مفاهيم حول التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وكذا العلاقة بينهما وأكد على أن التنوع الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة أما الاعتماد على قطاع واحد والمتمثل في قطاع النفط في عملية التصدير يؤدي بالضرورة إلى حدوث خلل في الاقتصاد ككل عند حدوث الصدمات السعرية، كما تطرق الباحث إلى الإيجابيات عند ارتفاع أسعار النفط مؤكد أنها ستكون على المديين القصير والمتوسط حيث أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج نحو هذا القطاع المنتعش مما يؤدي إلى إضعاف باقي القطاعات الأخرى وهذا ما يعرف بالعلة الهولندية، كما أشار الباحث إلى نشوب صراعات وخلافات على المستوى الدولي والإقليمي بسبب هذه السلعة الإستراتيجية والمتمثلة في النفط.

وأشار الباحث أن ارتفاع العائدات النفطية أدى إلى إخفاق الجزائر في خلق التنوع الاقتصادي رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات كبيرة وهامة إلا أنها لم تشغل في تحقيق التنوع الاقتصادي خاصة في مجال الزراعة والصناعة وحتى قطاع الخدمات وأكد الباحث على ضرورة الحروب من الاقتصاد الأحادي لأنه البقاء على ها النفط لا يهدد فقط الاقتصاد الوطني بل يصل إلى التهديد الأمني والخوف من إفلاس الدول في حالة انهيار أسعار النفط في السوق العالمية.

ثانيا : خطاب عمران صالح الضامن (2018) * أثر تقلبات أسعار البترول العالمية على الاقتصاد العراقي خلال 2004–2016 *، أطروحة دكتوراه، جامعة النيلين (السودان) .

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى العوامل المؤثرة في تحديد أسعار خاصة الاقتصادية منها حيث أكد على أن زيادة الكميات المعروضة من النفط أدت إلى انخفاض الأسعار سنة 2014 وأردف أن زيادة إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية أدى ارتفاع الإنتاج الأمريكي من 5,4 مليون برميل يوميا سنة 2010 إلى9,4 مليون برميل يوميا سنة 2015 إضافة إلى المنافسة بين دول أعضاء الأوبك وعدم احترام الكميات المحددة لكل بلد جعل السوق العالمية لتعيش حالة من التخمة في المعروض أثرت سلبا على أسعار البرميل.

وتطرق الباحث إلى الاقتصاد العراقي وتأثره بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط حيث تأثرت تخصصات الموازنة العامة العراقية بسبب انخفاض أسعار النفط خلال السنوات 2015–2016 وبعد انتعاش أسعار النفط سنة 2016 نمت تخصيصات الموازنة نسبة بلغت 32,2 بعد ارتفاع أسعار النفط من 40 دولار سنة 2015 إلى 52 دولار سنة 2016.

كذلك تطرق الباحث الناتج المحلي الإجمالي العراقي وخلص إلى تأثره بأسعار النفط حيث بعد انخفاض الأسعار سنة 2014 انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 64 % وهذا ما يدل على أن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي يعتمد على قطاع النفط بشكل شبه كلي وأي صدمة سعرية تؤدي إلى تأثر الاقتصاد العراقي بصفة عامة.

ثالثا : كرم سالم حسين (2018) * أثر أسعار النفط الخام العالمية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 2003–2015* ، ورقة بحثية منشورة في إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، (العراق).

عمل الباحث في هذه الورقة إلى توصيف العلاقة الموجودة بين أسعار النفط ومؤشرات الاقتصاد الكلي العراقي، واستنتج أن النفط هو الذي يصوغ المشهد الاقتصادي حيث يمثل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي مما يؤكد على تخلف باقي القطاعات وانخفاض نسب مشاركتها في GDP هذا ما كرس مفهوم الاقتصاد الأحادي ذو الطابع الريعي بامتياز، وتناول الباحث الاختلال الهيكلي الانتاجي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي بسبب هيمنة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتطرق الباحث إلى اختلال هيكل الموازنة حيث يعتمد العراق على الإيرادات النفطية بنسبة عالية تصل إلى 97% من الإيرادات الكلية هذا ما جعل الميزانية تسجل عجزا عند انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما فيما يخص هيكل التجارة الخارجية تؤكد الأرقام والمؤشرات الخاصة بهيكل الميزان التجاري على ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم التنوع الاقتصادي حيث تمثل الصادرات النفطية نسبته 98% من مجموع الصادرات ما يدل على مختلف القطاعات الأخرى والتي تقاسمت 2% فقط من الصادرات.

رابعا : سلام عبد الرحمن عبد الباسط 2016 * مستقبل القطاع النفطي في العراق في ظل الأزمات العالمية * ورقة بحثية منشورة في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل، (العراق).

تناولت هذه الورقة البحثية أهمية النفط كسلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي للعراق حيث تساهم المداخيل من هذا القطاع بنسب مرتفعة في تمويل موازنة الدولة هذا ما جعلها شديدة التأثر بأسعار النفط في السوق العالمية.

وتطرق الباحث إلى تأثر القطاع النفطي نتيجة الحروب المتعددة التي خاضها العراق بعد غزوه للكويت مما أثر على مستويات الإنتاج التي لم تتطور بسبب عدم ضخ استثمارات جديدة لرفع المستويات وأكد الباحث على ضرورة إيجاد بدائل تحد من مساهمة النفط في الموازنة العراقية بسبب تقلبات أسعار النفط وذلك بالاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي والصناعي دون إهمال قطاع السياحة خاصة وأن العراق تحوز على إمكانيات سياحية ضخمة تجعلها من المناطق المطلوبة بسبب التاريخ الحضاري، ولم يهمل الباحث الشق المالي خاصة الإصلاحات المالية والنقدية.

خامسا : بجواي مونية(2016) ¨La baisse du prix de pétrole et impact sur les pays arabes exportateurs ، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي المجلد 14 عد 1 ، (الجزائر).

تطرقت الباحثة في هذه الورقة البحثية إلى أهمية النفط في تحقيق النمو الاقتصادي وحاولت إيجاد العلاقة بين أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي وركزت الباحثة في دراستها على الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة بين 2000 و 2015 واتضح للباحثة أن انهيار أأسعار النفط أثر على الناتج المحلي للدول العربية المصدرة للنفط مما يؤكد على اعتمادها شبه الكلي على هذا القطاع مع إهمال القطاعات الإستراتيجية الأخرى كالفلاحة والصناعة والسياحة.

سادسا : نصر الدين قريبي (2014) : * أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر * ، رسالة ماجستير جامعة وهران، (الجزائر).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي وتطرق الباحث إلى أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، وتناول الباحث الاقتصاد الوطني مؤكد على قطاع المحروقات الذي تعتمد عليه الجزائر في الحصول على العملة الصعبة

مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى على غرار الصناعة والفلاحة، وخلص الباحث إلى ضرورة تنويع الصادرات حيث أنه من غير المعقول أن يبقى الاقتصاد الوطني رهينة قطاع النفط الذي يتميز بعدم الاستقرار وأي صدمة سعرية تؤثر بقوة على حصيلة الصادرات.

وأكد الباحث على ضرورة تنويع الصادرات وذلك بتشجع الاستثمار في القطاعات المنتجة الأخرى وربط الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي مرهون بمدى قدرة الجزائر على تنويع صادراتها.

سابعا : شكوري سيدي محمد (2012) * وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي* أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، (الجزائر)

عمل الباحث في هذه الأطروحة على إيجاد العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية وأثرها على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر، وبين في بحثه الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر من هذه الثروة التي يمكن عن طريق الاستغلال الأمثل لها من تحقيق المبتغى، وتطرق الباحث إلى النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية التي فسرت مصطلح المرض الاقتصادي الهولندي، ثم أسقط هذه النظريات والتفسيرات على الاقتصاد الجزائري الذي يمتلك النفط، فقد كان الهدف من هذه الأطروحة هو معرفة هل يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية ؟

وصل الباحث إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي خاصة ما يظهر من تراجع في القطاع الصناعي و الفلاحي وتطول قطاع النفط حيث لم تتمكن الجزائر من أكثر من 50 سنة من فك ارتباط الاقتصاد بالنفط وعائداته مما

جعل مؤشر النمو الاقتصادي يتأثر سلبا على النمو الاقتصادي وأصبح تراجع سعر النفط يؤثر سلبا على كل الاقتصاد الجزائري.

6 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث أنه يسلط الضوء على قضية ذات أهمية كبيرة للدول المصدرة للنفط منها كل من الجزائر والعراق إضافة إلى ما يلي:

- مكانة الثروة النفطية في معادلة الاقتصاد العالمي.
- محددات أسعار النفط الذي بدوره يؤثر على الدول المصدرة للنفط والمستوردة له.
- تأثير عدم الاستقرار في الأسواق العالمية للنفط على اقتصاديات الدول النفطية.
- تأثر التوازنات المالية بسبب أسعار النفط لكل من الجزائر والعراق.
- خصوصية فترة الدراسة المختارة حيث تراوحت بين ارتفاع في أسعار النفط أي انتعاش في الإيرادات النفطية وفترة انخفاض لأسعار البرميل وما تبعها من نتائج سلبية على الاقتصاديين الجزائري والعراقي

7 حدود الدراسة :

الحدود الزمنية: الفترة الممتدة ما بين 2000-2019

الحدود المكانية : الجزائر والعراق .

8 دوافع و أسباب اختيار الموضوع :

لم يأت اختيار الموضوع بطريقة عفوية بل كان بسبب الأهمية البالغة للنفط خاصة للدول الريعية مثل الجزائر و العراق، و يمكننا إجمال الأسباب الأساسية التي دفعتنا نحو اختيار هذا الموضوع

- حداثة الموضوع و عدم التطرق إليه باستفاضة من طرف الباحثين خاصة في كل من الجزائر و العراق.
- جاء هذا الموضوع لاستكمال بحث شهادة الماجستير.
- اعتماد السلطات العمومية في كل من الجزائر و العراق على صادرات قطاع النفط و ضعف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

* الرغبة الشخصية في الولوج إلى مجال النفط المترامي الأطراف و المترابط مع عدة علوم كالعلوم السياسية و الاجتماعية و غيرها.

الفصل الأول

لقد تعددت استعمالات الطاقة من قبل الإنسان منذ وجوده و حسب كل مرحلة من مراحل تاريخه كما تعددت مضامينها على أشكال مختلفة، فقد تكون الطاقة طاقة بشرية أو حيوية أو طاقة شمسية، و يختلف استغلال كل نوع من هذه الأنواع حسب الحاجة التي تدعو إليه، و يعتبر النفط من أهم أنواع الطاقة في العصر الحديث حيث تم تبديله بالفحم الحجري الذي كان يعتبر المورد الأول للطاقة و المحرك الأكبر للثورة الصناعية.

ومع مرور الزمن تمكن النفط من احتلال الصدارة بين مختلف مصادر الطاقة المتنوعة، وقبل الغوص أكثر في دراستنا ارتأينا أن نوضح ونبسط بعض المفاهيم و المصطلحات الفنية والاقتصادية الخاصة بهذه المادة و هذا، بهدف التسهيل على القارئ فهم المصطلحات المستعملة في دراستنا وإعطائه صورة مكتملة ووافية حول ماهية النفط وكيفية اكتشافه واستخراجه وتصنيعه.

إضافة إلى ما سبق سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة السوق النفطية وتبيين الفاعلين الأساسيين فيها هذا مع توضيح أهم العوامل المؤثرة في سعر النفط و سنتعرض إلى ذلك إجمالا من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار النظري للنفط

المبحث الثاني: تطور السوق النفطي والية التسعير

المبحث الثالث: أهمية النفط و العوامل المؤثرة في سعر البرميل

المبحث الأول: الإطار النظري للنفط

كلمة نفط كلمة لاتينية يقصد بها الهيدروكربونات السائلة[1]؛ فهي مرادفة لكلمة زيت الصخر وتعني petrol وتستعمل كذلك لتشمل الغاز الطبيعي[2] ، والبترول هو عبارة عن خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتجمع في باطن الأرض وتستقر فيها إلى أن تخرج لسطح منها من تلقاء نفسها، أو بفعل العوامل الطبيعية المختلفة (شقوق، كسور أرضية- أو عن طريق تنقيب الإنسان[3].

المطلب الأول: أصل النفط وحالات تواجده

و سنقف من خلال هذا المطلب على الأصول العلمية للنفط؛ و كذا التفاسير النظرية التي حددت أصله و حالات تواجده.

أولا: أصل النفط

قام علماء الجيولوجيا (علوم الأرض- بدراسة طبقات القشرة الأرضية وتصنيفها حسب عمرها؛ ولكنهم لم يتفقوا في تحديد أصل النفط وكيفية تكونه، فذهب بعضهم إلى الأساس العضوي؛ و ذهب البعض الآخر إلى أن تكوين النفط يعود إلى سبب غير عضوي و سنأتي على شرح كل واحد منهما على حدى.

1- النظرية العضوية:

تعتبر هذه النظرية أرجح النظريات العلمية حيث تذهب إلى أن أصل النفط يعود إلى عملية تحلل بطيء لمواد عضوية من بقايا نباتية وحيوانية، وتؤكد هذه النظرية أن مساحات واسعة من سطح الأرض بدأت منذ ملايين السنين في الهبوط التدريجي نتيجة انهيار الطبقات الأرضية تحتها مما يجعل هذه البقايا العضوية تتراكم لآلاف السنين على شكل طبقات فوق طبقات في

---

[1] أحمد الدوري،(1983)"محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 8

[2] محمد أزهر السماك، (1981) "اقتصاديات البترول"، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر،الطبعة الأولى، ص : 11.

[3] عب المطلب عبد الحميد، (2015)"اقتصاديات البترول السياسية السعرية البترولية "، الدار الجامعية، ص:15.

معزل عن الهواء، ومع درجات حرارة مرتفعة جدا أكثر من 65 درجة مئوية في تلك الأعماق؛ تتحول المواد العضوية إلى مواد كيميائية تقتصر على عنصري الكربون والهيدروجين[1].

2- النظرية غير العضوية:

يرى أنصار ورواد هذه النظرية أن أصل البترول راجع إلى تفاعل أحد مكونات القشرة الأرضية وهو كبريت الحديد مع الرطوبة، وينتج عن هذا التفاعل مادة تسمى الإثيلين تتحول إلى قطرات زيتية بمرور الزمن ومن هنا أكد رواد هذه النظرية أن النفط متواجد في مكامن الصخور النارية والمتحولة وليس له مكان في الصخور الرسوبية كما فسر ذلك أصحاب النظرية العضوية[2]، و دعما للنظرية غير العضوية قام العالم "بارثلوث" في سنة 1860 بتحضير الهيدروكاربونات من عناصر ومركبات غير عضوية، وتشمل هذه النظرية على تفاعلات الصخور المحتوية على كربونات الكالسيوم الذي يتفاعل بدوره مع الماء ليؤدي هذا التفاعل إلى إنتاج كربوهدرات خفيفة [3].

و من خلال القراءة و التمحص توصلنا إلى أن النظرية العضوية هي النظرية الراجحة في تفسير أصل النفط و ذلك بشهادة علماء الجيولوجيا و أصحاب الاختصاص.

ثانيا: حالات تواجد النفط

إن النفط متواجد تقريبا في كل أنحاء العالم لكن الاختلاف يكمن في النوعية والكمية و تكلفة الاستخراج، فلكل منطقة على وجه الأرض خصوصياتها الجيولوجية، ويمكن تقسيم هذه التجمعات النفطية أو المكامن على أساس أحجامها كالآتي:

1-المشاهدات النفطية:

[1] زين العابدين محمد، (2000) قصة البترول في سؤال وجواب"، مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر، ص: 7،8.
[2] زكريا عبد الحميد باشا، محمد أزهر السماك، (1986)"دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية"، جامعة الموصل، ص:18
[3] عبد المطلب عبد الحميد، (2015)، مرجع سيف ذكره، ص:17،18.

هي التي يمكن ملاحظتها بالعين المجردة أو عن طريق الاستعانة بالأشعة فوق البنفسجية عند عملية فحص الصخور أثناء عمليات التنقيب[1].

2-تجمعات الغاز الطبيعي:

بعد أن يتكون النفط في الصخور الرسوبية وبسبب أن هذه الأخيرة مسامية يبدأ النفط في الهجرة نحو طبقات أخرى، حتى يجد حائلا يمنعه من مواصلة حركته، مما يؤدي إلى تجمع النفط في عدة أماكن تسمى المصائد أو المكامن الصخرية وتقسم إلى[2]:

أ- البركة النفطية: هي أصغر وحدة يتجمع في النفط من كل النواحي سواء من ناحية القيمة الاقتصادية أو من ناحية الحجم.

ب- الحقل النفطي: وهو عبارة عن بركتين أو أكثر من البرك النفطية ويشترط أن تكون تكونت في نفس الظروف البيئية والجيولوجية.

ت- المقاطعة النفطية: المقاطعة هي عبارة عن مجموعة من الحقول المتقاربة وسمي كذلك الحوض النفطي مثل حوض الخليج العربي الذي يضم حقول النفط في كل من السعودية والعراق وإيران.

المطلب الثاني: المقياس المستعمل في النفط ومميزاته

للنفط العديد من المقاييس التي يتم قياسه على أساسها لتكون مؤشرا على جودته من عدمها؛ و سنحاول التطرق إلى ذلك تفصيلا مع الإشارة إلى أهم المميزات التي تتمتع بها هذه المادة الحيوية و ذلك فيما يأتي:

أولا: المقاييس المستعملة

يمكن أن نجمل المقاييس المستعملة في قياس النفط فيما يأتي:

1-درجة الكثافة:

[1] عبد القادر عبد العزيز السيد، (2008)" النفط وطرق استكشافه"، دار الفكر،الطبقة 1، ص: 24،29.
[2] عبد القادر عبد العزيز السيد،(2008) ، نفس المرجع، ص:30

هي وزن حجم معين من زيت النفط نسبة إلى وزن حجم مماثل تماما من الماء وذلك في لحظة تعادل درجتي حرارة كل منهما عند 60 فهرنهايت −60ف− وتقاس درجة الكثافة النوعية للنفط عن طريق مقياس معياري وضعه معهد البترول الأمريكي[1]

وغالبا ما توضع الحروف الثلاثة المعبرة عن اختصار اسم هذا المعهد− API − للتعبير عن معنى درجة كثافة النفط وفق المعادلة المبينة أدناه:

$$^{2}\text{API}° = \frac{141.5}{\text{الوزن النوعي عند درجة حرارة تساوي } 60° \text{ فهرنهايت}} - 131.5$$

لو أخذنا درجة الكثافة النوعية للزيت الخام والمستخرج من إحدى الآبار بإحدى الدول مثلا تكون 0,85 فان درجة API في هذه الحالة تكون:

$$API = \frac{141,5}{0,85} - 131,5 \rightarrow \text{تقريبا } 35$$

ولو كانت الكثافة النوعية لبئر أخر 0,95 في هذه تكون درجة API=17 وعليه فان البئر الأول درجة API=35 والبئر الثاني تساوي درجة API=17 أي جودة النفط في البئر الأول أفضل من البئر الثاني وبالتالي فإن السعر يتأثر ويكون النفط في البئر الأول أغلى من البئر الثاني، وعليه نجد هذا المؤشر يستعمل في تحديد أسعار الأنواع المختلفة من الزيوت الخام.

2−نسبة الكبريت:

ويقصد بها نسبة الكبريت الموجود في النفط ويتم تحديدها وفقا للطرق الكيماوية المتخصصة، وكلما ارتفعت نسبة الكبريت في زيت الخام كلما دل ذلك على عدم جودته وبالتالي انخفضت أسعاره والعكس صحيح، فكلما انخفضت هذه النسبة ارتفعت الجودة وزاد السعر[3].

مما سبق يمكن القول أنه كلما زادت درجة API (المعبرة عن الكثافة النوعية لزيت الخام) وكلما قلت نسبة الكبريت ارتفعت درجة جودة وكفاءة هذا النفط وبالتالي ترتفع أسعاره.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، (2015)، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

[2] API: American Pétroléum Institute

[3] عبد المطلب عبد الحميد، (2015)، مرجع سبق ذكره، ص: 34

و يوصف النفط الذي يحتوي نسبة مرتفعة من الكبريت بالنفط المر أما الذي يحتوي نسبة قليلة فيسمى النفط الحلو، و معروف عن الكبريت أنه من ملوثات، هناك تشريعات متزايدة للطاقة النظيفة تحت على عدم استعمال المشتقات النفطية التي تحتوي على نسبة كبيرة مرتفعة [1].

3-العلاقة بين درجة الكثافة ولون الخام:

هناك علاقة وطيدة بين جودة الخام ولونه حيث أنه كلما كانت الكثافة مرتفعة كان اللون خفيف (الخام الخفيف) والعكس صحيح وهذا تحت الضوء العادي أو الأشعة البنفسجية والجدول رقم 1 يوضح ذلك:

الجدول رقم 01: العلاقة بين الكثافة ولون الخام

اللون تحت الأشعة فوق البنفسجية	درجة الكثافة النوعية °API
بني معتم	2-10
أصفر مائل للبني- ذهبي	10-18
ذهبي-أصفر باهت	18-45
أزرق-أبيض	45 أكثر من 45

المصدر: عبد المقتدر عبد العزيز،(2008) **" النفط وطرق استكشافه"**، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

ثانيا: مميزات النفط

[1] روبرت سيلتر (2016)، سلطة النفط و التحول في ميزان القوى العالمية، ترجمة فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة،ص: 22.

يحظى النفط بعدة مميزات أكسبته أهمية كبيرة من عدة نواحي سواء من ناحية التنافسية مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى؛ وكذلك من ناحية النفع حيث يعتبر مادة أولية لعدة منتجات ونذكر أهم مميزاته:

1- ميزة الإنتاجية:

يتميز النفط بارتفاع إنتاجيته وهذا بسبب التطور التكنولوجي والجيولوجي؛ الذي يسهل عملية الاستكشاف والإنتاج بكميات كبيرة مقارنة مع باقي مصادر الطاقة الأخرى.

2- ميزة الاستعمال الواسع:

يتم استعمال النفط في مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية؛ على سبيل المثال الصناعة والزراعة، كذلك يعتبر النفط مادة أولية لعدة منتجات مثل البلاستيك والأسمدة لهذا نجده في كل مظاهر الحياة المعاصرة[1].

3- مرونة النفط وسهولة النقل:

لقد تطورت وسائل نقل النفط من مواقع الإنتاج إلى مواقع التحويل خاصة في ظل الطلب الكبير و المتزايد على هذه المادة في مختلف الصناعات الإستراتيجية؛ و لهذا نجد أنه يصل إلى المستهلك في كل مناطق العالم[2].

4- محتوى النفط الحراري قياسا مع مصادر الطاقة الأخرى:

يحتوي النفط على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع سائر المحروقات الأخرى باستثناء الطاقة النووية والكهرباء، حيث أن غالون من البنزين يولد عند الاحتراق 127,7 مليون وحدة حرارية[3].

5-ميزة انخفاض التكلفة:

[1] محمد خيثاوي، (2010)"الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية "، دار رسلان، ص: 237

[2] محمد خيثاوي(2010)، ، مرجع سبق ذكره، ص:238.

[3] محمد خيثاوي(2010)، ، نفس المرجع، ص:238

يعتبر النفط منافسا تجاريا لمصادر الطاقة سواء من حيث الكلفة أو كذلك من ناحية سعره في الأسواق العالمية، لهذا نجد أن النفط لا يزال من أكبر مصادر الطاقة المتوفرة و بأسعار تنافسية.

6-ميزة انخفاض التلوث في النفط:

من المميزات المهمة في النفط أنه أقل ضرر في البيئة لأنه يحتوي على نسبة أقل من الغازات المضرة لاسيما غاز أكسيد الكربون، ويعتبر النفط أقل خطرا على الإنسان والبيئة من الطاقة النووية التي خطرها في تزايد على البشر والبيئة[1].

7- النفط صناعة تحويلية:

يتفرد النفط عن بعض مصادر الطاقة الأخرى بأنه صناعة تحويلية، أي أن النفط لا يتم استهلاكه مباشرة بل يوجه بعد استخدامه من الآبار نحو المصافي من أجل تكريره وتحويله إلى عدة مواد مثل البنزين والكيروسان والديزل، وكذلك تستخرج منه مواد ثقيلة مثل الزفت والمواد البتروكمياوية إضافة إلى منتجات النهائية كالمطاط والبلاستيك والأدوية إلى غير ذلك من مواد[2].

المطلب الثالث: مراحل الصناعة النفطية

معروف عن الصناعة النفطية كغيرها من الصناعات والنشاطات الاقتصادية أنها تمر بعدة مراحل، فحسب المختصين هناك خمس مراحل أساسية ومرحلة سادسة مكملة يمكن دمجها أو فصلها عن المراحل السابقة وهي مرحلة التصنيع البتروكمياوي.

أولا - مرحلة البحث والتنقيب

يعتبر الحفر أهم وسيلة مؤكدة ومضمونة لمعرفة وجود النفط وهذا رغم التطور التكنولوجي الهائل في مجال البحث والتنقيب ومن أهم الطرق المتبعة نجد ما يلي:

[1] حافظ برجاس، (2000)، "الصراع الدولي على النفط العربي"، مكتبة بيسان بيروت، سنة 2000، ص:66

[2] حافظ برجاس، (2000)، مرجع سبق ذكره، ص:66.

1- الحفر بالدق:

وهي أقدم طريقة للحفر وتتكون من –الدقاق– و هو عبارة عن قطعة حديدية أسطوانية الشكل ثقيلة الوزن متصلة بسلك حديدي ومرتبطة ببرج حديدي، وتتم عملية الحفر برفع وإسقاط هذه الأسطوانة على سطح الأرض لعمل حفرة ودوليك و هكذا تتحطم الصخور بواسطة المثقاب، أما لتنظيف البئر من فتات الصخور فيستخدم دلو عبارة عن اسطوانة مجوفة تربط بحبل و تنتهي بصمام يفتح و يغلق عند الحاجة [1].

2-الحفر الدوراني:

استخدمت هذه الطريقة منذ أوائل القرن العشرين وتتكون من برج عالي وفي وسطه الداخلي مثبت عمود مربع ومجوف وفي مقدمته مثقاب (أسنان حادة ومدببة) وعند دورانها يتم حفر البئر أما الصخور والأتربة فتخرج من داخل أنابيب الحفر [2].

3-الحفر التوربيني:

هذه الطريقة مشابهة إلى طريقة الحفر الدوراني باستثناء عمود الحفر المتكون من مجموعة كبيرة من الأنابيب الحديدة المترابطة؛ يبلغ طولها آلاف الأمتار ويدور المثقاب بطريقة توربينية وبسرعة هائلة.

تعتبر الطريقة الثانية والثالثة أكثر استخداما لحفر الآبار النفطية في المناطق اليابسة أو المغمورة بالمياه، وتتسم هذه المرحلة من النشاط الاقتصادي النفطي بارتفاع نسبة المخاطرة حيث يتم استثمار أموال ضخمة تتغير حسب المنطقة أو البلد، على فرضية وجود كميات مرتفعة من النفط (الجدوى لاقتصادية) [3].

ثانيا-مرحلة الإنتاج النفطي:

[1] ف. يورسكوف (1987)، كمياء البترول و الطاقة، ترجمة عيسى مسوح، دار مير للطباعة و النشر، روسيا، ص: 13.
[2] أحمد الدوري،(1983)"محاضرات في الاقتصاد البترولي"مرجع سبق ذكره، ص:28
[3] عبد القادر عبد العزيز، (2008)" النفط وطرق استكشافه"، مرجع سبق ذكره، ص: 190

تعتبر هذه المرحلة مهمة جدا حيث يتم استخراج النفط من باطن الأرض ويرفع إلى سطح الأرض، ثم يتم نقله بهدف التصنيع سواء في أماكن قريبة أو بعيدة وتكون داخل البلد أو خارجه وهذا ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية النفطية[1].

1-مرحلة النقل النفطي:

معروف أن الثروة النفطية متواجدة في عدد محدود من الأماكن أغلبها تكون بعيدة عن أسواق بيعها أو مكان تصنيعها، لهذا وجب نقل النفط بصورة خام من أماكن الإنتاج إلى أماكن التصنيع ثم إلى مناطق الاستهلاك[2].

وتستعمل وسائل وطرق متعددة لنقل النفط وهي كالأتي:

- أنابيب النفط و السكك الحديدة.
- الشاحنات الكبيرة (لالوري).
- السفن النفطية البحرية.
- الصنادل النهرية.

الجدول رقم 02: تكلفة وسائل نقل النفط

[1] حمال أمال، (2004) " النفط والتنمية المستدامة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 7، جامعة ورقلة، ص:180.

[2] أحمد الدوري،(1983)"محاضرات في الاقتصاد البترولي"مرجع سبق ذكره، ص: 190

الوسيلة	التكاليف الثابتة %	التكاليف المتغيرة %	المجموع %
الناقلات البحرية	20	80	100
الصنادل النهرية	30	70	100
أنابيب النقل	75	25	100
سكة الحديد	5	95	100
الشاحنات	15	85	100

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد،(2015)**" اقتصاديات البترول"**، الدار الجامعية،،ص:41

يتضح من الجدول رقم 2 أن نقل النفط عن طريق الأنابيب من أماكن الإنتاج إلى مناطق التصنيع أو التصدير تكاليفه الثابتة بلغت 75 % مقارنة مع باقي وسائل النقل الأخرى التي ترتفع فيها التكاليف المتغيرة.

2 . مرحلة التكرير: معروف أنه لا يمكن استعمال النفط على حالته الخام الموجودة في قاع الأرض بل يجب تكريره بهدف الحصول على المشتقات النفطية المختلفة، ويقصد بالتكرير هو إعادة ترتيب الجزيئات المكونة من الهيدروجين والكربون[1].

أولى مراحل التكرير هي عملية التقطير حيث يتم تجزئة النفط إلى مكونات مختلفة وهذا عن طريق سكبه في أفران عالية الحرارة إلى أبراج عالية من الصلب تعرف باسم أعمدة التجزئة، وتكون هذه الأخيرة ساخنة جدا عند القاع بحيث تتبخر أغلب مكونات الخام المتصاعدة للأعلى[2].

و في هذه الأبراج يوجد صواني مرتبة واحدة فوق الأخرى، تمر عبرها الأبخرة وعندما تتحول هذه الأبخرة إلى سوائل تتجمع على الصواني، ويتم سحبها على أنها أحد المنتجات أو المشتقات[3].

3-مرحلة التسويق والتوزيع:

تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية كبيرة حيث يتم تسويق النفط في كل حالاته سواء مادة خام أو مواد مشتقة، إلى مناطق الاستهلاك المحلية وكذلك الدولية.

[1] خالد أمين عبد الله، (2006) "محاسبة النفط"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 2، ص: 24.
[2] زين العابدين محمد، (2000)"قصة البترول في سؤال وجواب"، مرجع سبق ذكره، ص: 85.
[3] خالد أمين عبد الله، (2006) "محاسبة النفط" مرجع سبق ذكره، ص: 24.

4-مرحلة التصنيع البتروكمياوي:

بعد القيام بعملية التكرير أو التصفية نحصل على المواد الأساسية هي الأثيلان والبروبيلان،البوتان، العطريات ويمكن من كل مادة من هذه المواد صنع عدد لا متناهي من المشتقات وفق طرق معقدة للغاية، تستعمل هذه المشتقات كمكون أساسي لإنتاج مثلا: مواد البلاستيك، الأسمدة، المبيدات الحشرية، المنظفات وغيرها من المواد[1].

الشكل 01:_ دورة إنتاج النفط و عملياتها المختلفة

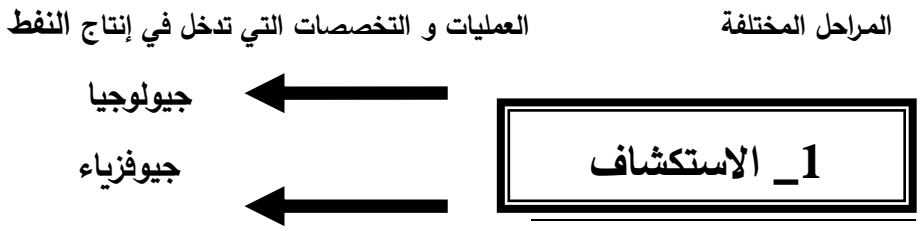

[1] خالد أمين عبد الله، (2006) "محاسبة النفط" مرجع سبق ذكره، ص:181..

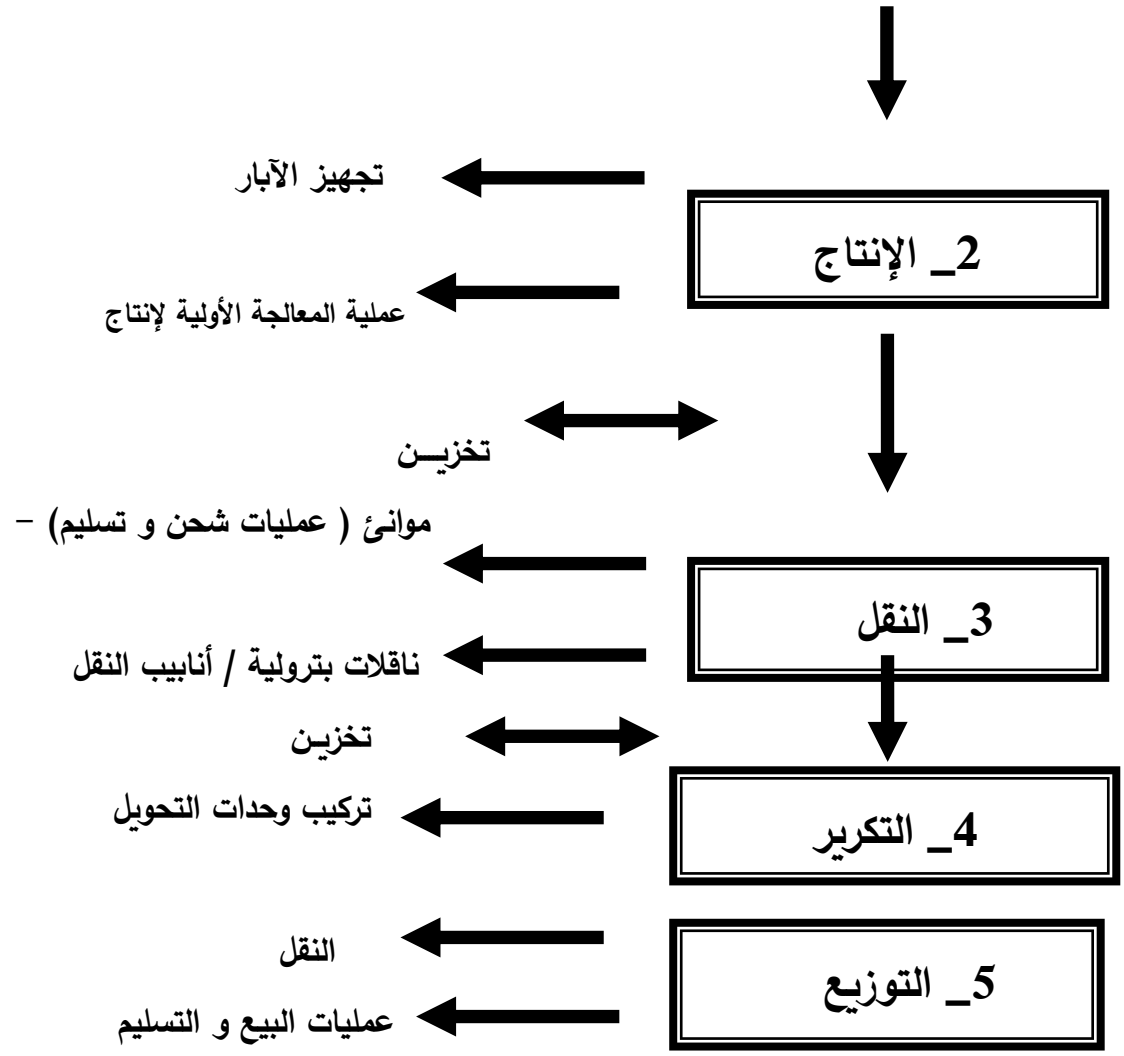

المصدر :عبد المالك مباني (2008)،"**الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة استشرافي** "رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، ص: 24.

5-المشتقات النفطية:

تعتبر المشتقات النفطية مكون أساسي في إنتاج الطاقة المستعملة في المصانع وفي وسائل النقل المتعددة، كذلك تعتبر المشتقات النفطية مصدر مهم ومادة أولية غاية في الأهمية لعدة صناعات كصناعة المبيدات المستعملة في الزراعة ولهذا لا يمكن أن تتحرك عجلة الاقتصاد بدون النفط.

و لعل من أهم المشتقات المستعملة يوميا يمكن أن نذكر ما يلي[1]:

أ) الديزل: يستخدم كوقود للسفن والقطارات والمحركات.

[1] حافظ برجاس، (2000)، "الصراع الدولي على النفط العربي"،مرجع سبق ذكره، ص: 74.

ب) الكيروزيت: ويستخدم كوقود للقطارات.

ت) الغازولين: ويستخدم كوقود للشاحنات والسيارات.

ث) زيوت التشحيم: تستخدم لتزييت المحركات وآلات المصانع.

ج) الإسفلت: يستخدم في رصف الشوارع وعزل الأسطح.

الجدول رقم 03 : نسبة كل مشتق مستخرج من برميل نفط

المادة المشتقة	النسبة المئوية %
البنزين	51 ,4
الديزل	15,3
وقود الطائرات (الكيروسين –	12,6
غازات مختلفة جافة وسائلة	08,6
فحم كوك	5,0
وقود السفن ومصانع الكهرباء	03,3
اسفلت ومواد مشابهة	01,9
زيوت التشحيم	0,9
منتجات أخرى	01,4
المجموع	%100

المصدر: عبد المالك مباني،(2008)،"**الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة استشرافي**، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

يتضح من الجدول رقم 3 أن أكبر نسبة تستخرج من برميل النفط هي 51 % بنزين و تقسم النسب الباقية على مشتقات متفرقة

الشكل 2: المشتقات المستخرجة من برميل نفط

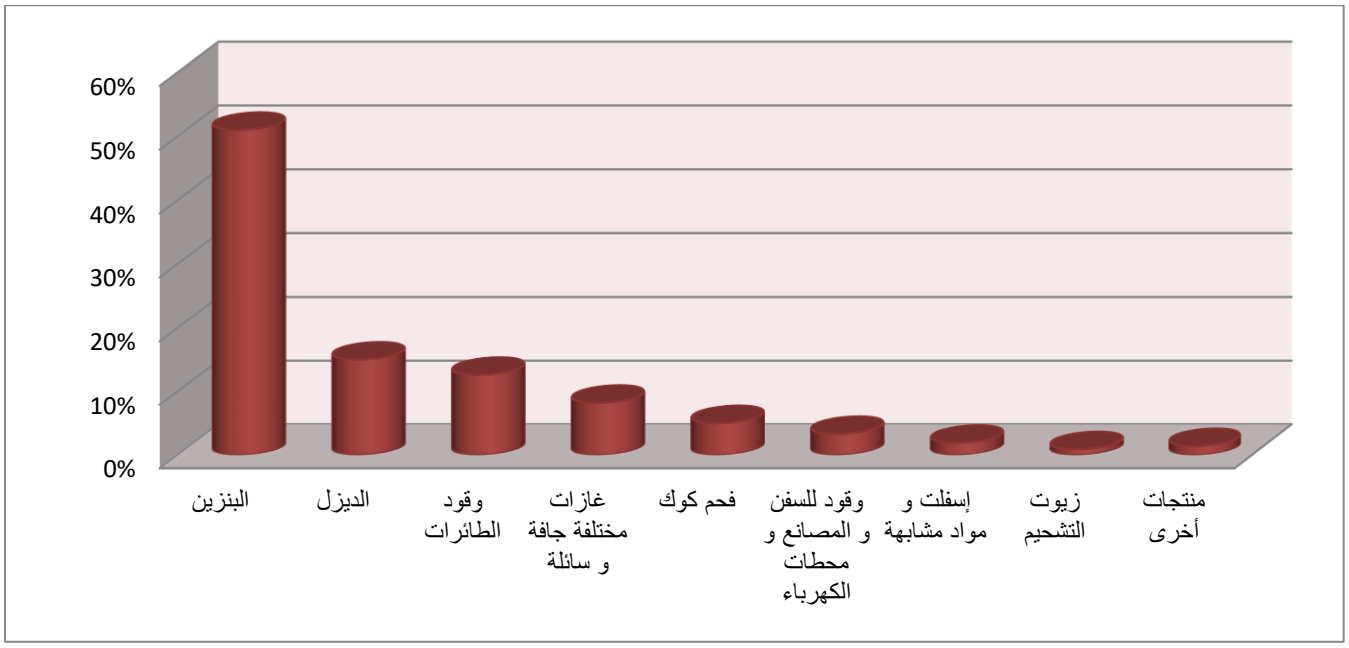

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 2.

الجدول رقم 04 : أهم المنتجات النفطية واستعمالاتها التجارية في العصر الحديث

الحالة	اسم المنتج	بالانجليزية	أهم استعمالاته	درجة التصدير
غازية	الغاز الطبيعي البوتاجاز	Natural Gas prapane & Butan	استعمالات منزلية في التدفئة والمطبخ واستعمالات تجارية في المحلات والمكاتب واستعمالات صناعية في توليد الطاقة للمصانع	الأسرع
سائلة	بنزين الطائرات بنزين السيارات وقود النفاثات كيروسين المحركات	Aviation Gasoline Kerasen	– الطائرات ذات المحركات المروحية – السيارات وآلات الاحتراق الداخلي – الطائرات النفاثة – محركات و الجرارات وما شابهها	سريع
سائلة	زيت الغاز، سولار زيت الديزل، زيوت التشحيم وقود السفن	Gasoil Dicesel oil	بعض آلات المصانع ذات السرعة العالية القطارات وبعض أنواع السيارات تزييت وتشحيم الآلات.	متوسط
سائلة	الشمع زيت الوقود (المازوت) اسفلت (الزفت) بتروكيمياويات	Wax Fueloil Bitumen Petrochemical	استعمالات متنوعة معروفة الات المصانع رصف الطرقات مشتقات نفطية تدخل في العديد من الصناعات الحديثة وتعتبر أساسا لبعضها مثل المطاط والأسمدة والمبيدات...	بطيء ثقيل

المصدر:عبد المطلب عبد الحميد "اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"،مرجع سبق ذكره ص: 39

المبحث الثاني: السوق النفطي وآليات التسعير

لقد مر تطور السوق النفطية بالعديد من المراحل و التي كانت بدايتها من المنبع بالولايات المتحدة الأمريكية وصولا إلى الأسواق العالمية المتخصصة في بيع النفط.

المطلب الأول: عموميات حول السوق النفطي والية التسعير

سنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على تطور السوق النفط.

أولا-تعريف السوق النفطي:

السوق النفطي هو المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية التبادل، ومعروف عن هذه السوق أنها تتركز وتعتمد على عدد محدود من بلدان العالم التي تمثل العرض النفطي[1] و يكون التعامل على مستوى السوق النفطية وفق سعر البرميل الذي يحدد وفق عدة ميكانيزمات و عوامل اقتصادية و سياسية و بيئية.

ثانيا-التطور التاريخي لسوق النفط العالمي:

يخضع السوق النفطي كباقي الأسواق إلى تأثيرات حاصلة نتيجة أوضاع اقتصادية أو سياسية، ولقد ظهر هذا التأثر منذ نشأت الصناعة النفطية في أواخر القرن التاسع عشر لهذا سوف نقوم بعرض مراحل التطور على فترات:

1-خلال الفترة (1850 – 1880) :

اكتشف النفط سنة 1859 بولاية بنسليفانيا الأمريكية[2] ومع مرور الوقت وزيادة الاكتشافات ارتفع الإنتاج ليصل حوالي 30 مليون برميل سنة 1880 [3]، وشهدت هذه الفترة ظهور العديد من المنتجين ما عجل بظهور المنافسة للسيطرة على منابع النفط.

2-خلال الفترة (1880-1960) :

الاختلاف بين هذه الفترة والفترة السابقة يكمن في ظهور ما يسمى بالاحتكار، حيث سيطرت خمس شركات كبرى على هذه الصناعة وأدى ذلك إلى السيطرة على السوق النفطية العالمية.

---

[1] أحمد الدوري،(1983)"محاضرات في الاقتصاد البترولي"مرجع سبق ذكره، ص:143،142.
[2] زين العابدين محمد،(2000)"قصة البترول في سؤال وجواب"، مرجع سبق ذكره، ص:17.
[3] أحمد الدوري،(1983)"محاضرات في الاقتصاد البترولي"مرجع سبق ذكره، ص: 196.

وفي سنة 1911 برزت ثلاث شركات أمريكية احتكارية (ستاندر أوف، نيوجرسي، شركة كاليفورنيا) وتم الاعتماد من طرف هذه الشركات على ما يسمى بظاهرة "التركيزي الاحتكاري للنفط" أو "احتكار القلة * " ومع التطور التكنولوجي الحديثة في عملية البحث والتنقيب توسعت العملية خارج الولايات المتحدة الأمريكية مثل فنزويلا والشرق الأوسط، ما أدى إلى ارتفاع حجم الاحتياطي النفطي العالمي، و عجل بالتوقيع على اتفاقية " أكناكاري" لسنة 1928 بين الشركات النفطية الكبرى (الشقيقات السبع*) وتم الاتفاق وفق هذه الاتفاقية على تقسيم منابع النفط في العالم[1].

3-خلال الفترة (1960-1973) :

عجلت الممارسات التي كانت تقوم بها الشقيقات السبع بالدفع نحو إنشاء منظمة تحمي حقوق الدول المصدرة للنفط وحدث هذا يوم 10 سبتمبر سنة 1960، حيث أنشأت منظمة الأوبك وهذا ما جعل الكارتل المسيطر على الصناعة النفطية يتراجع وتحول السوق النفطي من احتكار الشركات إلى احتكار الدول المنتجة.

وبوجود هذه المنظمة التي تدافع عن مصالح الدول المنتمية إليها تم الاتفاق على أسعار تكون في صالح الدول المنتجة وكان هذا بعد اتفاقية طهران 1970/02/14 [2].

وفي سنة 1973 قررت دول الأوبك قطع إمدادات النفط على الدول المتعاطفة مع الكيان الصهيوني بصفة منفردة وهنا انتهى دور الشركات الكبرى في تحديد أسعار النفط.

4-خلال الفترة (1973-1981):

تغير وضع السوق النفطي العالمي وانتقل من احتكار القلة من الشركات العالمية إلى احتكار القلة من أعضاء منظمة الأوبك حيث استقر سعر البرميل على 36 دولار، لكن في سنة

---

[1] أحمد الدوري،(1983)"محاضرات في الاقتصاد البترولي"مرجع سبق ذكره، ص:197.

* احتكار القلة هو عدد محدود جدا من المتنافسين لا يتجاوز 4 أو 5 شركات

*الشقيقات السبع: ستاندر أويل أوف، نيوجرسي، كاليفورنيا بيشغرون، أويولكوربوش، مبيل تكساس أويل، برتيش بتروليوم، الشركة الفرنسية للنفط

[2] حمادي نعيمة،(2008) " تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شلف، ص:53.

.

1980 تضررت مصالح دولة الأوبك وهذا بسبب ارتفاع الإنتاج النفطي من دول خارج الأوبك ما جعل هذه المنظمة تفقد سيطرتها على السوق النفطية العالمية.

5-خلال الفترة (1981 - 2019):

في هذه المرحلة دخل في الاعتبار متغير مهم والمتمثل في العولمة هذه الأخيرة أثرت على الصناعة النفطية وبالتالي على السوق النفطي، حيث أصبح السوق يضم عدد أكبر من المنتجين والمستهلكين مما عجل في توجه السوق نحو المنافسة بين المنتجين من داخل منظمة الأوبك ومن خارجها؛ وأصبح هدف كل طرف الحصول على عدد أكبر من الحصص والعمل على المحافظة عليها.

ونذكر أهم المحطات في هذه المرحلة:

- سقوط الاتحاد السوفياتي وانتهت الثنائية القطبية.
- سقوط النظام الاشتراكي1991.
- انتشار نظام اقتصادي عالمي جديد تحت راية الولايات المتحدة الأمريكية يسمى النظام الرأس مالي.
- احتلال العراق ما جعل الإمدادات النفطية تقل سنة 2003 وبالمقابل ارتفع الطلب العالمي للنفط وحدثت اضطرابات في نيجيريا أكبر بلد مصدر للنفط في إفريقيا جعل أسعار النفط تقفز من 11,28 دولار إلى 75,34 دولار للبرميل أواخر سنة 2004 [1].
- عرفت سنة 2015 تقلبات شديدة في أسعار النفط وانخفض سعر البرميل ليصل إلى 37 دولار.
- الحصار الاقتصادي على إيران.

ثالثا-أنواع الأسواق النفطية: يمكن أن نحصر الأسواق النفطية في نوعين هما:

1-الأسواق الفورية:

تعرف هذه الأسواق على أنها الأماكن التي تتم فيها صفقات بيع النفط، والتي لا تتجاوز مدتها 15 يوم، وما يميز هذا السوق أن العملية تتم بالتراضي أي لا يوجد بنك يقوم بتسجيل هذه

[1] أمينة مخلفي، (2012) " أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية)"،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، ص:52.

الصفقات، وتعرف كذلك على أنها السوق الحرة يتم فيها يوميا تبادل السلع النفطية، ويعتبر سوق روتردام بهولندا من أهم الأسواق الفورية في العالم[1]، و تسيطر السوق الفورية على ما يقارب 50% إلى 70% من مجموع المعاملات الدولية للنفط الخام[2].

2- الأسواق الآجلة:

تعمل السوق الآجلة على مدار الساعة ويتم فيها التعاقد على أساس دفع سعر البرميل الحالي والحصول عليه مستقبلا سواء عقود طويلة أو قصيرة الأجل، حيث نجد في الأسواق الفورية أن المتعامل يقوم بشراء النفط وتسليمه ودفع السعر في آن واحد لكن في بعض الحالات لا يكون السوق مستعدا ويتخوف المشتري من ارتفاع الأسعار، ولتفادي الأخطار السعرية للصفقة يقوم بعقد مؤجل للتسليم (العقود الآجلة) في السوق النفطية الآجلة [3].

رابعا: أهم الأسواق النفطية في العالم

1-سوق نيويورك:

نايمكس NYMEX هي اختصار New York Mercantile Exchange وتعتبر أول سوق انطلق في تداول العقود الآجلة سنة 1978 في أمريكا ويتم في هذه السوق تداول النفط وفق سعر مرجع متوسط غرب تكساس، ويستخدم هذا المرجع للتسعير لأن أغلب الإنتاج يأتي من أبار غرب تكساس.

وبالرغم من أن معظم النفط في العالم مسعرة بخام برنت إلا أن خام غرب تكساس مهم جدا لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم وفي نفس الوقت هي أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم[4].

2 - سوق النفط الدولية:

[1] زيتوني هوارية، (2011)"أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الاقتصاد الجزائري أنموذجا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تيارت، ص: 44

[2] Ayoub.A (1999) ,Le Pétrole économie et politique , Economica,p.98.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، (2019) "اقتصاد النفط"،دار إحياء التراث العربي بيروت، طبعة1 ص: 78.

[4] نبيل جعفر عبد الرضا، (2019) "اقتصاد النفط"، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

IPE وهي اختصار International Petroleum Exchange يقع مقرها في مدينة لندن وتأسس هذا السوق سنة 1981 ويتعبر أكبر أسواق أوروبا، يتم الاعتماد في هذا السوق على مرجع برنت Brent لتسعير التعاملات خاصة أن معظم إنتاج خام برنت يتم شراؤه من الدول الأوربية وبعض الدول الإفريقية إضافة إلى أن 20% من واردات النفط الأمريكية تأتي من خام برنت[1].

3-سوق النقد الدولية سنغافورة:

سيمكس SIMEX وهي اختصار Singapore International Montar Exchange تأسست هذه السوق سنة 1989 ويتم تسعير الخام على أساس مرجع دبي Dubai وتم إضافة مرجع أخر عام 2001 وهو خام عمان سبب انخفاض خام دبي.

و رغم أن سنغافورة ليست دولة منتجة أو مستوردة لكميات كبيرة من النفط إلا أنها اختيرت لعدة أسباب نذكر منها:

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط بين خطوط الملاحة بين حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأقصى.
- الاستقرار السياسي ما يشجع على قيام بورصة يتم فيها تداول النفط.
- وجود بيئة تشريعية وقانونية إضافة إلى عامل الشفافية ويتم تداول ما يقارب 10-15 مليون برميل يوميا في هذا السوق[2].

خامسا: تطور نظم التسعير

يعتبر النفط من الموارد الناضبة مما يعني عمد صلاحية تسيره بالقواعد الكلاسيكية للتسعير، إذ أن الاعتماد على التكلفة الحدية في التسعير سيؤدي بالضرورة إلى تزايد معدلات النضوب و بالتالي حرمان الأجيال القادمة أو انخفاض نصيبها من النفط، لهذا وجب أن تدرج في السعر نفقات الفرصة البديلة و المتمثلة في ما يمكن الحصول عليه في المستقبل، أي أن سعر النفط يساوي النفقة الحدية للاستخراج حاليا مضاف إليها نفقات الفرصة البديلة المقابلة للنذرة[3].

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، (2019) "اقتصاد النفط"، مرجع سبق ذكره، ص:81.
[2] نبيل جعفر عبد الرضا، (2019) "اقتصاد النفط"، نفس المرجع، ص:81.
[3] صبرينة يونسي(2017)، النفط و إشكالية التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية بالإسكندرية، ص : 121.

و يعرف السعر على أنه تلك القيمة النقدية التي تسعر البرميل من النفط خلال مدة معينة مع أخد في عين الاعتبار المؤثرات الأخرى المتعلقة بحالة السوق[1].

ينقسم تسعير النفط إلى قسمين أساسين يتمثلان في:

- **السعر الاسمي:** و يعبر هذا السعر عن القيمة النقدية للبرميل خلال لحظة زمنية محددة ويكون وفق قانون العرض والطلب إضافة إلى عوامل أخرى سبق ذكرها.
- **السعر الحقيقي:** ويعبر هذا السعر عن القيمة النقدية للبرميل في فترة زمنية، وبعد استبعاد كل من التضخم والتغير الحاصل في سعر صرف الدولار[2].

هذا و إن تطور السوق النفطية رافقت تطور في آليات تسعير سعر برميل النفط ومر هذا الأخير بعدة مراحل يمكن تجزئتها إلى ثلاث محطات مهمة:

- التسعير في مرحلة التسلط وهيمنة الشركات العالمية الكبرى.
- التسعير في مرحلة سيطرة منظمة الأوبك والشركات الوطنية.
- التسعير في ظل قانون العرض والطلب على النفط.

1-التسعير في مرحلة تسلط الشركات العالمية الكبرى

أ-نظام الأسعار المعلنة 1880-1936: لقد فرض هذا النظام بسبب سيطرة وهيمنة الشركات الكبرى على السوق النفطية حيث قامت شركة "ستاندر أويل نيوجرسي" باستغلال الآبار المكتشفة في الولايات المتحدة الأمريكية ويتم إعلان سعر النفط عند الآبار، لكن مع تطور الإنتاج النفطي في دول العالم أصبحت عملية إعلان الأسعار تتم في الموانئ وما يميز هذه الفترة هو استقرار الأسعار[3]، و جاء هذا الاتفاق نظرا للمنافسة الكبيرة جدا بين الشركات النفطية الكبرى

[1] Antoine.A (1987), Pétrole : marché et stratégie économique, Edition Economica,P.16

[2] حسن عبد الله، (2000)"مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ص:20 ,

[3] حمادي نعيمة،،(2008) " تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 " مرجع سبق ذكره، ص:54.

بهدف ضبط الأسعار و ذلك بتحديد الكميات المنتجة من كل جهة و تفادي التصادم على المواقع الجغرافية المنتجة للنفط[1]

إلا أن ضغط اكتشاف أبار أخرى من النفط داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في تكساس وكذلك خارج أمريكا إضافة إلى ظهور شركات نفطية أخرى عجل بزوال هذا النظام، حيث تفاوضت الشركات على توحيد الأسعار لضمان مصالح الجميع وظهر النظام السعري التالي.

ب-نظام نقطة الأساس الأحادي 1936-1939: عملت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض سعر برميل النفط الأمريكي وتقليل المنافسة السعرية، حيث فرض نظام الأساس الأحادي قاعدة ناجمة عن الهيمنة والسيطرة على الشركات الاحتكارية و على الصناعة النفطية في العالم.

ويفرض هذا النظام تكاليف شحن وهمية على النفط غير الأمريكي فمثلا إذا تم تصدير النفط من العراق إلى الهند أي من البصرة إلى ميناء بومباي تكون التكلفة وفق هذه المعادلة:

سعر النفط في خليج المكسيك + كلفة نقل النفط من خليج المكسيك إلى بومباي ومعروف أن المسافة بين خليج المكسيك والهند تساوي 9680 ميل و في المقابل المسافة بين البصرة وبومباي فقط 1550 ميل وبالتالي يرتفع سعر النفط العراقي بعد إضافة تكلفة النقل مقابل انخفاض أسعار النفط الأمريكي وبالتالي يكون أكثر تنافسية[2].

وكان يهدف هذا النظام **إلى:**

- إضعاف القوة المنافسة للنفط الأمريكي ويصبح سعره الأرخص.
- احتكار السوق المستهلكة للنفط خاصة المحيطة والقريبة من الولايات المتحدة الأمريكية
- الحد من نمو إنتاج النفط في الدول الأخرى خاصة التي لها ميزة انخفاض تكاليف الاستكشاف والإنتاج مثل دول الشرق الأوسط.
- احتكار الشركات النفطية الأمريكية للاستثمارات في مجال الصناعة النفطية العالمية[3].

[1] عاطف سليمان (2009)، الثروة النفطية و دورها العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص: 126.

[2] أحمد الدوري، (1983)"محاضرات في الاقتصاد البترولي" مرجع سبق ذكره، ص:203.

[3] أحمد الدوري، (1983)"محاضرات في الاقتصاد البترولي"نفس المرجع، ص. 204.

ت-نظام نقطة الأساس المزدوج: خلال الحرب العالمية الثانية تضررت بريطانيا من تكلفة النفط المورد إليها ما جعلها تضغط على الشركات العالمية من أجل تخفيض أسعار النفط ولم تجد أمامها الشركات الفاعلة غير الاعتراف بنقطة أساس ثانية، وتم تحديد نقطة "رأس تنورة بالسعودية"[1]، ومن هذه المرحلة أصبحت أسعار النفط تحدد على أساس نقطتي أساس واحدة بالولايات المتحدة الأمريكية والثانية في الشرق الأوسط وبالضبط بالسعودية.

وكانت الأسعار في هذا النظام تحدد على أساس المعادلة التالية:

سعر نفط خليج المكسيك + تكاليف الشحن من خليج المكسيك الى الميناء المنشود – تكليف الشحن من البلد المصدر إلى المستورد، مثلا سعر برميل النفط في الخليج العربي المصدر نحو أوروبا يكون سعر نفط الخليج العربي= سعر خليج المكسيك + تكاليف الشحن من الخليج المكسيكي إلى ميناء المستورد – تكاليف الشحن من الخليج العربي وصولا إلى ميناء المستورد.

واعتبر ميناء نابولي بايطاليا هو نقطة التعادل أي يتساوى فيها سعر نفط خليج المكسيك مع سعر نفط الخليج العربي حيث كانت هذه النقطة نفس المسافة (التكلفة) بين الخليجين[2].

ث-نظام تسعير نقطة الأساس المتعادلة: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي كان لها اثأر متعددة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الصناعة النفطية بصفة خاصة؛ تم التخلي عن نظام التسعير بنقطتين أساس خاصة وأن النتاج في الولايات المتحدة الأمريكية انخفض وبالمقابل ارتفع إنتاج الخليج العربي.

وتم تحويل نقطة التعادل من ميناء نابولي الايطالي إلى ميناء "ساوث همتون" غرب بريطانيا، وكان لمشروع مارشال أثر كبير حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض تكلفة شراء النفط الموجهة إلى أوروبا وبالتالي تقليل تكاليف إعادة الاعمار[3].

2-التسعير في ظل سيطرة الشركات النفطية الوطنية ومنظمة الأوبك على الثروة النفطية:

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، (2019) "اقتصاد النفط"، مرجع سبق ذكره، ص:91
[2] أحمد الدوري، (1983)"محاضرات في الاقتصاد البترولي" مرجع سبق ذكره، ص:205.
[3] أحمد الدوري، (1983)"محاضرات في الاقتصاد البترولي" مرجع سبق ذكره، ص:207.

أ-نظام قاعدة الأسعار المتحققة 1950-1960: كان يطبق هذا النظام قبل تأسيس منظمة الأوبك، وتم الاعتماد على سعر النفط الأمريكي لتقدير سعر النفط في باقي دول العالم، وكانت في هذه الفترة شركات نفطية كبرى تقدم تسهيلات للمشتري وتحدد هذا السعر عوض السعر المعلن خاصة وأن الصفقات كانت طويلة الأجل وبكميات ضخمة جدا[1].

ب-نظام قاعدة سعر الإشارة 1960-1970: شهد السوق النفطي قبل هذه الفترة انهيار مدمر في أسعار النفط وتأثرت إيرادات الدول المصدرة للنفط، مما عجل بانعقاد مؤتمر النفط العربي بالقاهرة مصر شهر أفريل سنة 1959 وقررت الدول المجتمعة استحالة قبول تخفيض أسعار النفط دون موافقة حكومات الدول المنتجة، لكن الشركات الأجنبية لم تأخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار مما جعل بعض الدول النفطية تندفع بقوة نحو تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك- في 1960/09/10)[2]، وحققت هذه المنظمة عدة انجازات أهمها استقرار أسعار النفط وفرضت الأوبك الأسعار على أساس نظام الإشارة للنفط العربي الخام السعودي كمرجع.

ت-نظام قاعدة السعر الرسمي 1970-1979: اصطلح على هذه المرحلة بالتصحيح الهيكلي لأسعار النفط وتخلل هذه المرحلة اختلال واضح بين المعروض وما هو مطلوب من النفط مما جعل الأسعار ترتفع، وفي سنة 1971 قررت الشركات النفطية الاحتكارية إجراء محادثات رسمية مع أعضاء منظمة الأوبك وأسفر ذلك عن اجتماع فيفري 1971 بطهران حيث تم الاتفاق على رفع أسعار النفط تفاديا للتضخم المستورد من الدول الصناعية وهكذا ارتفع سعر البرميل العربي الخفيف درجة 34 من1,8 دولار ليصبح 2,18 دولار للبرميل.

دون أن ننسى اتفاقية جينيف في ديسمبر 1972 التي أخذت تقلبات أسعار صرف الدولار في الحساب[3]. وما ميز هذه المرحلة هو تاريخ 1973/10/15 حيث قرر أعضاء منظمة الأوبك وقف الإمدادات النفطية ما جعل أسعار النفط ترتفع بنسبة 70% ومن هذا التاريخ أصبح

---

[1] حمادي نعيمة، م،(2008) " تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 " مرجع سبق ذكره، ص:56.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى وحيدر شلبي، (2015) "التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1962-2010" مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط،العدد18، ص:8.

[3] عبد الستار عبد الجبار موسى وحيدر، (2015) "التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1962-2010" مرجع سبق ذكره، ص:9.

لمنظمة الأوبك الفاعلية الكبرى في تحديد أسعار النفط عن طريق قاعدة السعر الرسمي والتي يحدد فيها السعر على أساس الخامات المكونة لسلة الأوبك[1].

3-التسعير في ظل قانون العرض والطلب:

في المراحل السابقة خضعت أسعار النفط لعدة هجمات وانتقلت من الشركات النفطية الكبرى (الاحتكارية) التي كانت تحدد سعر البرميل ثم انتقلت إلى منظمة المصدرة لنفط (الأوبك) والتي استغلت الكميات الكبيرة المنتجة من طرف أعضائها في السيطرة على السوق العالمية للنفط، ولكن مع مرور الوقت وتطور الاقتصاد العالمي وظهور منظمات تدافع عن حقوق الدول المستوردة للنفط أصبح سعر هذا الأخير يخضع أكثر لميكانيزمات العرض والطلب لتحديد السعر.

المطلب الثاني: الأطراف المؤثرة في سلوك السوق النفطية

تتعدد الأطراف المؤثرة في السوق النفطية بين منتج و مستهلك لهذه المادة الحيوية، فالمنتج يقدم عرضا و المستهلك يقدم طلبا و بينهما يتم التأثير على عملية تسعير النفط.

أولا – من جهة الدول المنتجة:

لقد سعت الدول المنتجة للنفط إلى التجمع في تكتلات اقتصادية من اجل فرض نفسها على الدول الصناعية، و إعطاء قيمة لمنتجاتها النفطية إلا إن ذلك لم يمنع بعض الدول من العمل خارج إطار التنظيمات الخاصة بالنفط.

1-منظمة الدول المنتجة للنفط الأوبك OPEC:

منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) هي عبارة عن منظمة دائمة حكومية دولية تأسست في مؤتمر بغداد 10 و14 سبتمبر 1960 من قبل خمس دول وهي كل من إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا[2].

---

[1] حمادي نعيمة،،(2008) " تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 " مرجع سبق ذكره، ص:57.

[2] عن الموقع الرسمي للمنظمة اطلع عليه يوم 2019/02/16، www.opec.org./aboutus/

ولقد دفعت العديد من الأسباب إلى تأسس هذه المنظمة ومن أهمها توحد كارتل النفطي العالمي (الحكومة العالمية للنفط) والمتمثلة في الشقيقات السبع وانفرادها بثروات العالم والدول النامية تحديدا، وذلك بعد تطبيقها سياسة فرق تسد في كل المجالات بينما احتفظت لنفسها بحق التكتل والتعاون والتنسيق[1]، و أصبحت الأوبك تصرح بالتغيرات الحاصلة في تغيرات أسعار البرميل للشركات و المستهلكين هذا ما يدل على سيطرة المنظمة على السوق العالمية للنفط و كذلك في تحديد سعر النفط[2]

ومن أهم الأهداف المسطرة لهذه المنظمة [3]:

- التنسيق الشامل في المجالات النفطية.
- توحيد السياسة النفطية لدول الأوبك.
- وضع السياسات السعرية لضمان استقرار الأسعار.
- المحافظة على استمرارية تدفق النفط إلى الأسواق العالمية.
- أما فيما يخص السيادة على الثروة النفطية قررت المنظمة سنة 1968 في قرارها رقم (9) حث الدول الأعضاء على المشاركة في إدارة الامتيازات النفطية الممنوحة للشركات.
- ضمان حصول الدول الأعضاء على عوائد مالية تحقق التوازن المالي.

الجدول رقم 05: تاريخ انضمام الدول المصدرة للنفط إلى منظمة الأوبك

البلد	تاريخ الانضمام	الملاحظة	أول إنتاج للنفط
إيران	**سبتمبر 1960**	/	**1913**
فنزويلا	**سبتمبر 1960**	/	**1917**

[1] رضا عبد الجبار الشمري،(2014)، " الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي"، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأولى، ص:382.

[2] Benissad.M.H. (1981), Eléments d'économie pétrolière, OPU,p.21.

[3] رضا عبد الجبار الشمري، (2014)، " الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي" مرجع سبق ذكره، ص:386.

الإكوادور	نوفمبر 1973	انسحبت سنة 1993 ثم استعادت عضويتها سنة 2007	1918
العراق	سبتمبر 1960	/	1928
العربية السعودية	سبتمبر 1960	/	1938
الكويت	سبتمبر 1960	/	1946
قطر	جانفي 1961	انسحبت بتاريخ 1 جانفي 2019	1949
الجزائر	جويلية 1969	/	1956
نيجيريا	جويلية 1971	/	1957
الغابون	جوان 1975	انسحبت في جانفي 1959	1957
ليبيا	جوان 1962	/	1961
الإمارات	نوفمبر 1971	/	1962
اندونيسيا	جوان 1962	علقت عضويتها في جانفي 2009	1993
أنغولا	نوفمبر 2007	/	2007
غينيا الاستوائية	ماي 2017	/	2017

المصدر: محمد ماضي، كمال ديب،(2016) **" إدارة الموارد النفطية"**، دار النشر الجامعي، ص:22

المصدر : موقع منظمة الأوبك https://www.opec.org/opec_web/en/ تم الاطلاع يوم 10 / 10 / 2018

و لقد وضعت الأوبك بعض الشروط من أجل الانضمام إلى هذا الكارتل النفطي الذي يحمي مصالح الدول المنتمية إليه نذكر أهمها[1]:

- الأعضاء المؤسسون لمنظمة الأوبك وهم الدول الموقعة على وثيقة إنشاء المنظمة ببغداد.
- الأعضاء المتمتعون بالعضوية الكاملة ويقصد بهم الأعضاء المؤسسين إضافة إلى الدول التي وافق المؤتمر على انتسابها بالعضوية.

[1] محمد ماضي، كمال ديب، (2016) " ادارة الموارد النفطية"، دار النشر الجامعي، ص:35.

- كل الدول التي لديها فائض وفير من النفط الخام شرط حصولها على موافقة كل الأعضاء المؤسسين وموافقة ¾ أعضاء ذوي العضوية الكاملة مع دفع حقوق العضوية والمقدرة ب 02 مليون دولار سنويا.
- يمكن قبول أي بلد مصدر للنفط كعضو مشارك إذا لم تنطبق عليه شروط العضوية الكاملة وفق شروط خاصة.
- ليس لأي عضو أن ينسحب من المنظمة دون إخطار المؤتمر مسبقا.
- و تنتج الأوبك من النفط ما يقارب 40 % من الإنتاج العالمي و الجدول التالي يبين الحصة المنتجة لكل عضو من أعضاء المنظمة في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 إلى غاية 2014.
- و تنتج الأوبك من النفط ما يقارب 40 % من الإنتاج العالمي و الجدول التالي يبين الحصة المنتجة لكل عضو من أعضاء المنظمة في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 إلى غاية 2018.

الجدول (6 / 1) :ـإنتاج أعضاء الأوبك من النفط يوميا خلال الفترة 2000 / 2008 (1000 برميل/يوميا)

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	796,0	776,6	729,9	942,4	1311,4	1352,0	1368,8	1371,6	1356,0
أنغولا	736,1	740,4	894,2	901,2	1020,4	1241,4	1384,6	1694,6	1896,3
الإكوادور	392,2	394,5	378,6	402,0	507,3	511,9	518,4	511,4	501,4
إندونيسيا	1272,5	1214,2	1125,4	1139,7	1094,4	1059,3	883,0	837,6	856,7

إيران	3661,3	3572,0	3248,0	3741,6	3834,2	4091,5	4072,6	4030,7	4055,7
العراق	2810,0	2593,7	2126,5	1377,6	2107,1	1853,2	1957,2	2035,2	2280,5
الكويت	1996,1	1947,0	1745,9	2107,6	2288,7	2573,4	2664,5	2574,5	2676,0
ليبيا	1347,2	1323,5	1200,9	1431,9	1580,7	1693,2	1751,2	1673,9	1721,5
نيجيريا	2053,6	2017,6	1801,7	2166,3	2327,5	2365,9	2233,9	2059,3	2017,4
قطر	648,2	632,9	568,9	676,0	755,3	765,9	802,9	845,3	842,8
السعودية	8094,5	7888,9	7093,1	8410,3	8897,0	9353,3	9207,9	8816,0	9198
الإمارات	2174,7	2115,2	1900,3	2248,0	2343,6	2378,0	2568,0	2529,0	2572,2
فنزويلا	2891,0	2791,9	2782,0	2643,0	3009,4	3066,8	3035,6	2949,5	3118,5
الأوبك	**28873**	**28008**	**25595**	**28188**	**31077**	**31077**	**32449**	**31929**	**33093**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك من سنة 2000 إلى غاية 2008

الجدول(2/6): إنتاج أعضاء الأوبك من النفط يوميا خلال فترة 2018/2008 (برميل/يوميا) 1000

البلد	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	1216,0	1189,8	1161,6	1199,8	1202,6	1192,8	1157.1	1146.3	1058,7	1040
أنغولا	1738,9	1691,2	1618,0	1704,0	1701,2	1653,7	1,767.1	1,721.6	1632,2	1473
الإكوادور	464,7	476,4	500,3	503,6	526,4	556,6	543.1	549.0	531,3	517
إيران	3557,1	3544,0	3576,0	3739,8	3575,3	3117,1	3,151.6	3,651.3	3867,3	3553

العراق	2336,2	2358,1	2652,6	2942,4	2979,6	3110,5	3,504.1	4,647.8	4468,7	4410
الكويت	2261,6	2312,1	2658,7	2977,6	2924,7	2866,8	2,858.7	2,954.3	2704,2	2737
ليبيا	1473,9	1486,6	489,5	1450,0	993,3	479,9	404.3	390.2	817,3	951
نيجيريا	1842,0	2048,3	1974,8	1954,1	1753,7	1807,0	1,748.2	1,427.3	1535,6	1602
قطر	733,0	733,4	733,5	733,6	723,9	709,2	656.0	651.5	600	.
السعودية	8184,0	8165,6	9311,0	9763,0	9637,0	9712,7	10,192.6	10,460.2	9959,2	10317
الإمارات	2241,6	2323,8	2564,6	2652,5	2796,5	2794,0	2,988.9	3,088.3	2966,5	3008
فنزويلا	2878,1	2853,6	2880,9	2803,9	2789,5	2682,6	2,653.9	2,372.5	2034,8	1510
الأوبك	**28927,1**	**29183,0**	**30121,6**	**32424,2**	**31603,8**	**30682,9**	**31,850.2**	**33,280.5**	**32175**	**31118**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك من سنة 2008 إلى غاية 2018

من الجدول السابق نلاحظ التطور الحاصل في الكميات المنتجة من النفط الخام حيث انتقلت الكمية المنتجة من النفط سنة 2001 ما يقارب 28.008.300 برميل يوميا إلى25.595.300 برميل سنة 2002، هذا الانخفاض كان بسبب تبعات هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية، أما سنة 2003 فشهدت توترات سياسية في الشرق الأوسط و بوادر الحرب على العراق، أدت إلى انخفض الإنتاج العراقي من 2.126.500 برميل يوميا سنة 2002 إلى 1.377.600 برميل يوميا هذا الانخفاض عملت باقي دول الأوبك على تغطيته و هذا برفع الإنتاج، حيث رفعت السعودية إنتاجها من 7.093.100 برميل يوميا سنة 2002 إلى 8.710.300 برميل يوميا، هذه الزيادة المقدرة ب حوالي 1,6 مليون برميل كانت بهدف التغطية على تأثر الإنتاج العراقي و المحافظة على استقرار أسعار النفط.

سجلت سنوات 2006 و 2007 استقرار في الأسعار ما جعل منظمة الأوبك تستقر على إنتاج كميات محددة، أما سنة 2008 ارتفعت الأسعار مسجلة متوسط قدره 72,29 دولار للبرميل

1، قابل هذا الارتفاع زيادة في الإنتاج وصلت إلى33.093.000 برميل يوميا، لكن الأزمة المالية جعلت الأسعار تسجل انخفاضا غير مسبوق حيث بلغ سعر البرميل 61,67 دولار للبرميل 2، و بالتالي تدخلت الأوبك من أجل الحد من انخفاض الأسعار وهذا بالتقليل من المعروض و خفضت الإنتاج بحوالي 4 مليون برميل مقارنة بسنة 2008.

وفي سنة 2011 إلى غاية سنة 2013 فلقد سجل الاقتصاد العالمي انتعاشا و تعافيا من الأزمة مما جعل الأسعار ترتفع قابلها ارتفاع في إنتاج منظمة الأوبك و وصل ذروته سنة 2012 مسجلا ما يقارب 32.424.200 برميل يوميا.

لكن سنة 2014 كانت فارقة حيث سجلت انخفاضا في أسعار النفط و سجلت سعرا متوسطا قدره 96,2 دولار، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم حيث منذ سنة 2014 مما جعل معدلا النمو الاقتصادي العالمي تنخفض لتسجل 3.9% سنة 2017 و زاد الانخفاض ليسجل سنة 2018 ما يعادل 3.6%، الأمر الذي أثر على استهلاك النفط على المستوى العالمي، هذا ما جعل أسعار النفط تنخفض لتسجل ادني مستوى لها سنة 2016 سعر قدره 43,73 دولار للبرميل فقط ما دفع الدول المصدرة للنفط أن تدق ناقوس الخطر، و كان لاجتماع الجزائر سنة 2016 أثر بالغ على أسواق النفط العالمية حيث اجتمع منتي النفط من داخل و خارج الأوبك و تم الاتفاق على تسقيف الإنتاج اليومي بهدف امتصاص الفائض من المعروض و تم ذلك حيث تم سحب ما يقارب 1,1 مليون برميل يوميا و لتسجل سنة 2018 إنتاج قدره 31.118 مليون برميل يوميا ما جعل الأسعار تتعافى لترتفع من نفس السنة مسجلتا 69,78 دولار للبرميل.

من خلال الجدول رقم 5 نستشف أن منظمة الأوبك تؤثر بصفة كبيرة على السوق النفطي حيث أنها تنتج 40 % من الإنتاج العالمي للنفط، ما يجعل منها كارتل قوي يستطيع التحكم في السوق العالمي للنفط و التأثير على الأسعار و هذا برفع و خفض الكمية المنتجة و بالتالي التأثير على المعروض النفطي الذي له علاقة وطيدة بتحديد سعر البرميل من النفط.

الشكل 03: كمية النفط المنتجة من دول الأوبك من سنة 2000 إلى غاية 2018.

[1] Source:BP.Statistical Review of World Energy.2015. p: 15
[2] Source:BP.Statistical Review of World Energy.2015. p: 15

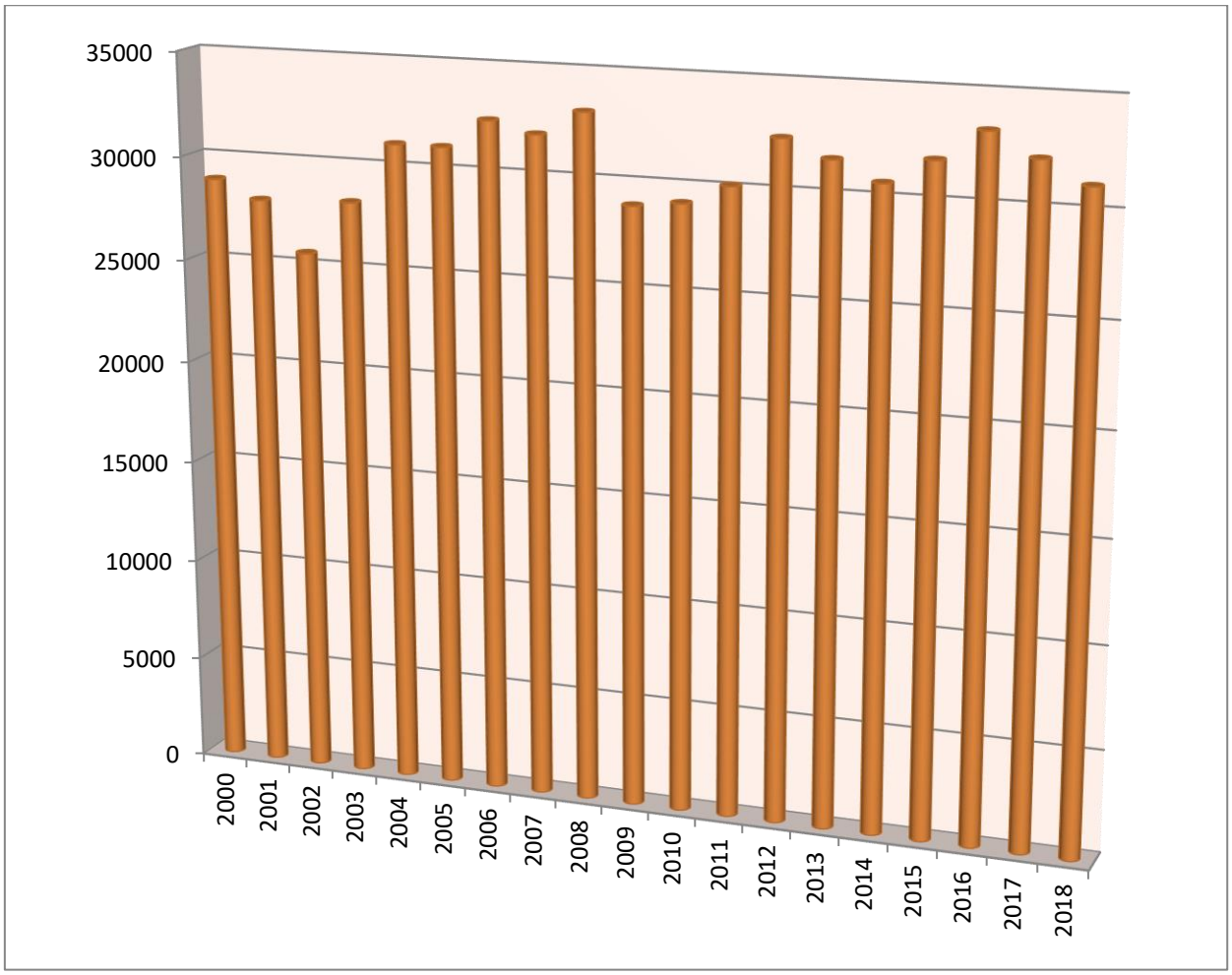

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 5.

و تسيطر دول الأوبك على أكبر الاحتياطات من النفط في العالم و تصل نسبة الاحتياطات المؤكدة من النفط إلى 80 % من احتياطات العالم و الجدول التالي يبين احتياطات كل بلد.

الجدول 07: احتياطات لأوبك المؤكدة من النفط سنة 2018 (1000 برميل)

البـــلد	سنـة 2018
الإكوادور	8273
أنغولا	8423
الجزائر	12200

قطر	25244
نيجيريا	37070
ليبيا	48363
الإمارات	97800
الكويت	101500
العراق	143069
إيران	157530
السعودية	266578
فنزويلا	299953
الأوبك	**1206004**
النسبة من احتياطات العالم	**% 80.8**

المصدر: التقرير الإحصائي لمنظمة الأوبك سنة 2018،ص: 22

الشكل 04: الاحتياطات المؤكدة من النفط في دول الأوبك لسنة 2018

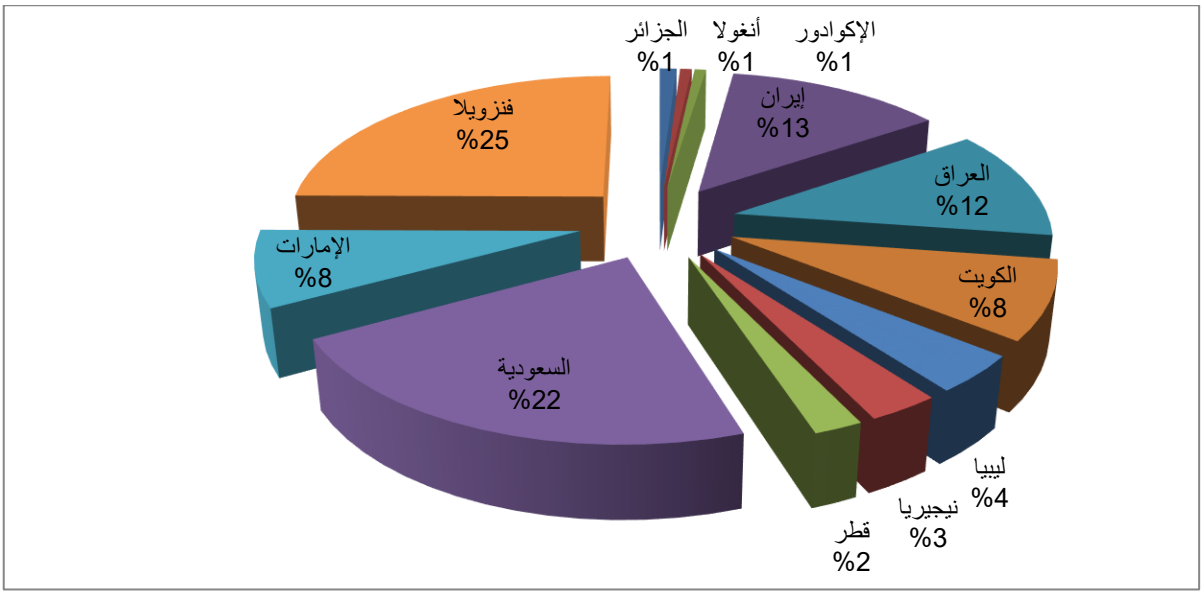

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 6.

من الشكل رقم 4 تتضح خارطة الاحتياطات النفطية لدول الأوبك، و تتمركز معظم هذه الاحتياطات في الشرق الأوسط بين كل من السعودية و إيران و العراق و الكويت و الإمارات و قطر بنسبة 60%، أما 40% الباقية فتحوز فنزويلا حصة الأسد منها، كل هذه الاحتياطات المؤكدة تمثل 80 % من النفط في العالم المكتشف، لهذا نجد منظمة الأوبك لها ثقل كبير في مجال النفط.

2-منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "الأوابك":

إن الظروف السياسية والاقتصادية بعد حرب فلسطين سنة 1948 ساهمت بقوة في التفكير من طرف الجامعة العربية بتأسيس كيان اقتصادي يحمي المصالح العربية، وتم تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة شؤون النفط والصناعة النفطية العربية، وتم تأسيس المنظمة في مطلع عام 1968 ببيروت[1]، واعتبر هذه المنظمة كسلاح لمواجهة الكيان الصهيوني والدول المساندة له خاصة بعد الهزيمة في حرب 1967.

[1] رضا عبد الجبار الشمري، (2014)، " الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي"، مرجع سبق ذكره، ص: 397.

استوعبت الأنظمة العربية الأهمية البالغة في توحيد الصفوف خاصة في مجال الطاقة، فالنفط ثروة ذات قيمة اقتصادية و إستراتيجية لا بد من حسن استعمالها و تعظيم الاستفادة منها قبل نضوبها اقتصاديا و سياسيا.[1]

جدول رقم 08: دول أعضاء منظمة الأوابك:

البلد	سنة الانضمام	البلد	سنة الانضمام
العربية السعودية	1968	الإمارات العربية	1970
الكويت	1968	قطر	1970
ليبيا	1968	العراق	1972
الجزائر	1970	سوريا	1972
البحرين	1970	مصر	1973
تونس	انضمت سنة 1982 وانسحبت سنة 1986		

المصدر: محمد ماضي، كمال ديب،(2016) إدارة الموارد النفطية، النشر الجامعي الجديد، ط، ص:54.

وتعتبر هذه المنظمة ذات طابع جهوي حيث تهدف إلى تحقيق التعاون والتنمية فيما بين أعضائها خاصة وأنها تمثل 56,4% من الاحتياطات المؤكدة من النفط في العالم وكذلك إنتاجها يقدر ب 29,84 % من الإنتاج العالمي[2]، ولهذا فان هذا التكتل الجديد يؤثر بقوة في السوق النفطي العالمي.

و لقد حددت المادة الثانية من اتفاقية إنشاء المنظمة أهدافها وهي كالتالي [3]:

- تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف مجالات صناعة النفط.
- توحيد الجهود لتأمين وصول الإمدادات النفطية إلى الأسواق العالمية بشروط معقولة وعادلة.

[1] علي أحمد عتيقة (2005)، هموم اقتصادية عربية التنمية-التكامل-النفط-العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ص:139. 1

[2] محمد ماضي، كمال ديب، (2016) " إدارة الموارد النفطية"، مرجع سبق ذكره، ص:54.

[3] محمد ماضي، كمال ديب، (2016) " إدارة الموارد النفطية"، نفس المرجع، ص:57.

- العمل على المحافظة على مصالح الدول الأعضاء في المنظمة.
- إقامة شركات في مجال الصناعة النفطية بين الدول الأعضاء.

3- الدول المنتجة خارج الأوبك و الأوابك:

هي الدول المنتجة للنفط خارج منظمة الأوبك، وتقدر نسبة إنتاجها من الإنتاج الكلي حوالي 60%، وتتميز هذه الدول أنها تجمع بين إنتاج النفط والاستهلاك وهذا راجع إلى التطور الاقتصادي وخاصة قطاع الصناعة الذي يستهلك كميات كبيرة من النفط.

وتعتبر تكاليف استخراج النفط في هذه البلدان مرتفعة جدا مقارنة بدول الأوبك، وأكبر الدول المنتجة في هذه المجموعة هي كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، النرويج، كندا، البرازيل، بريطانيا، الصين والمكسيك وكازاخستان[1].

[1] عن الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية: الرجوع للماجستير صفحة 99، اطلع عليه بتاريخ 2019/02/16

الجدول 9 /1 – : كمية إنتاج أكبر الدول خارج الأوبك من النفط يوميا خلال الفترة 2000 / 2008 (1000 ب/ي)

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
و.م. أمريكية	7733	7669	7626	7400	7228	6895	6841	6847	6734
كندا	2721	2677	2858	3004	3085	3041	3208	3297	3251
مكسيك	3450	3560	3585	3789	3824	3760	3683	3471	3167
برازيل	1268	1337	1499	1555	1542	1716	1809	1833	1899
النرويج	3346	3418	3333	3264	3189	2969	2779	2551	2459
روسيا	6536	7056	7698	8544	9287	9552	9769	9978	9888
بريطانيا	2667	2476	2463	2257	2028	1809	1636	1638	1526
الصين	3252	3306	3346	3401	3481	3637	3705	3737	3809
كازاخستان	744	836	1018	1111	1297	1356	1426	1484	1554
المجموع	**31717**	**32335**	**33426**	**34325**	**34961**	**34743**	**34856**	**34836**	**34287**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير الإحصائية شركة برتتش بتروليوم (BP) من سنة 2000 إلى 2008

الجدول(2/9) إنتاج أكبر الدول خارج الأوبك من النفط يوميا خلال الفترة 2009 / 2018 (1000 ب/ي)

البلد	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
و.م. أ	7260	7556	7861	8904	10069	11644	12750	12366	**13057**	13135
كندا	3202	3332	3515	3740	3977	4292	4389	4470	**4831**	5208
مكسيك	2978	2959	2940	2911	2875	2784	2587	2456	**2224**	2068
برازيل	2029	2137	2193	2149	2114	2346	2525	2608	**2734**	2683
النرويج	2349	2136	2040	1917	1838	1895	1946	1995	**1969**	1844
روسيا	10139	10366	10516	10640	10777	10838	11009	11269	**11257**	11438
بريطانيا	1477	1361	1116	949	867	850	963	1013	**999**	1085
الصين	3805	4077	4074	4155	4216	4246	4309	3999	**3846**	3798
كازاخستان	1609	1672	1684	1662	1720	1701	1695	1655	**1835**	1927
المجموع	**34848**	**35596**	**35939**	**37027**	**38453**	**39966**	**42752**	**41831**	**42137**	**43186**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير الإحصائية شركة برتتش بتروليوم (BP) من سنة 2008 إلى 2019

من الجدول السابق نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا تعتبران من أكبر الدول المنتجة للنفط خارج منظمة الأوبك، و تأتي خلفهما الصين و كندا و تعتبر هذه الدول منتجة و مستهلك للنفط في نفس الوقت لأنها دول صناعية فتتجه إلى الاستيراد، و نلاحظ أن الكمية المنتجة متزايدة

منذ سنة 2000 حيث هذه الدول لا تنتج على أساس حصص محددة من طرف أي منظمة، بل يتم الإنتاج على حسب الاحتياجات، و يمكن أن نستثني روسيا التي تصدر 50 % من إنتاجها.

الشكل 05: كمية النفط المنتجة من أكبر الدول خارج الأوبك من سنة 2000 إلى سنة 2018.

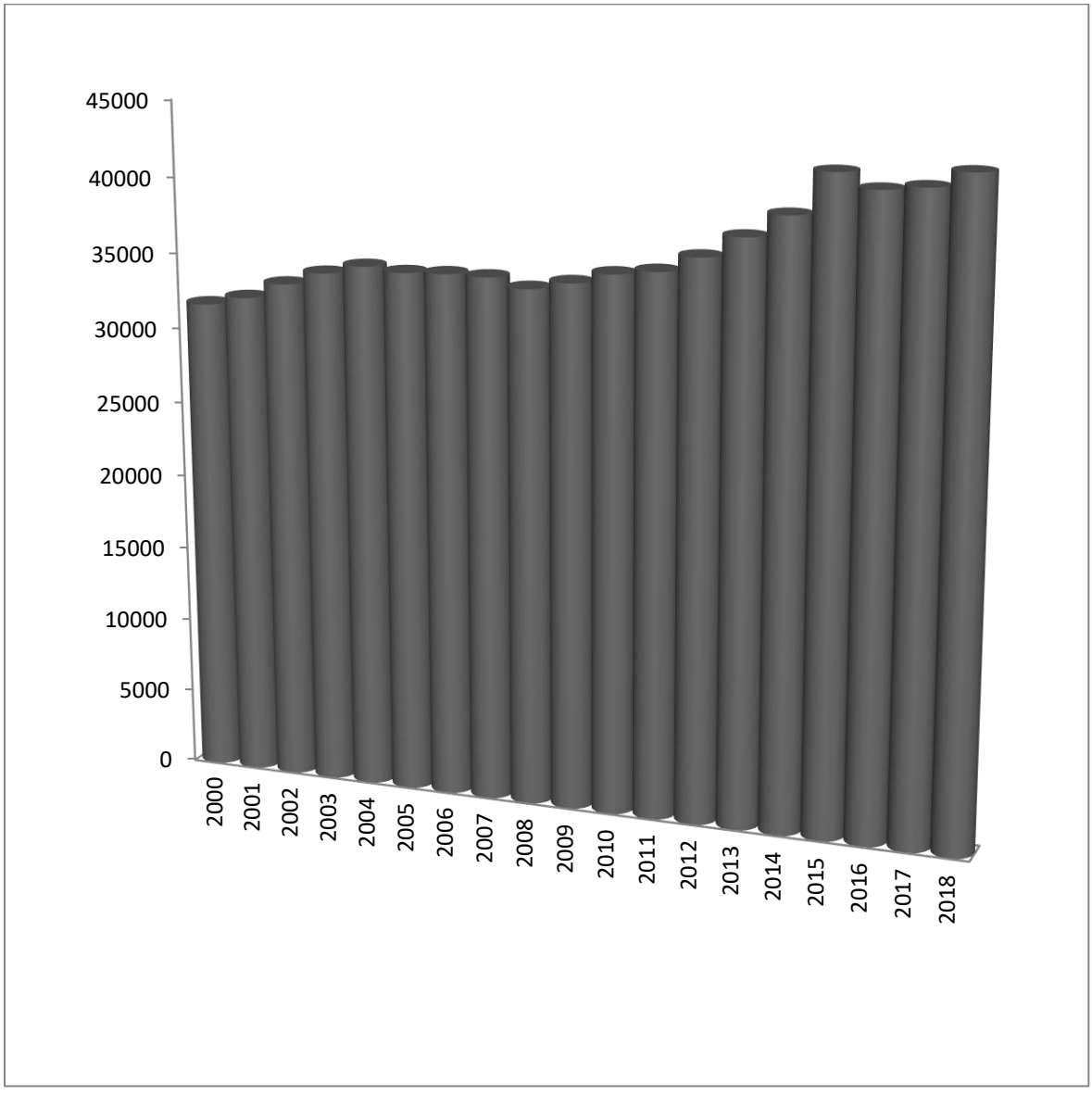

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول 8.

أما الاحتياطات المؤكدة من النفط في هذه الدول فهي قليلة مقارنة مع دول منظمة الأوبك و الجدول التالي يوضح الكميات.

الجدول 10:الاحتياطات المؤكدة من النفط في بعض الدول المنتجة خارج الأوبك في أخر إحصاء سنة 2018 (1000 ب)

البـــلد	سنة 2018
بريطانيا	2982
كندا	4161
النرويج	5497
مكسيك	11079
برازيل	15314
الصين	24649
كازاخستان	30000
و.م. أمريكية	36520
روسيا	80000
المجموع	210202
النسبة من احتياطات العالم	**% 19,2**

المصدر: التقرير الإحصائي لمنظمة الأوبك سنة 2018، ص: 22

الشكل 06:الاحتياطات المؤكدة من النفط في الدول خارج الأوبك لسنة 2018

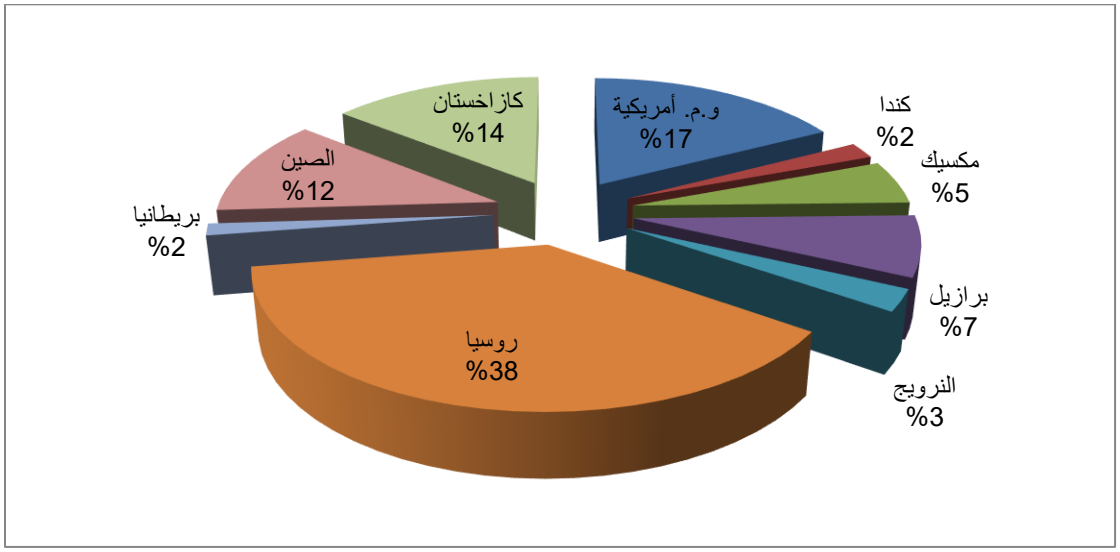

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

من الشكل رقم 6 نلاحظ أن روسيا تحوز على احتياطي كبير من النفط يقدر ب 38 % من احتياطي دول خارج الأوبك، تليها الولايات المتحدة الأمريكية باحتياطي يقدر ب 17 % ما جعلها تستثمر في النفط الصخري حتى ترفع من احتياطاتها المؤكدة.

ثانيا – من ناحية الدول المستهلكة:

1-وكالة الطاقة الدولية:

كان للأزمة النفطية أثر كبير على الدول المستهلكة ما جعلها تفكر في تأسيس منظمة دولية تدافع عن الدول المستهلكة للنفط، وكان ذلك في 15 نوفمبر سنة 1974 بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وساهمت 16 دولة في تأسيسها كل من: أمريكا، كندا، الدانمرك، ايطاليا،النمسا، بلجيكا، ألمانيا، لوكسمبورغ، اسبانيا، اليابان، هولندا، السويد، بريطانيا، سويسرا، تركيا وانتهت فيما بعد كل من اليونان والنرويج ونيوزيلندا ومؤخرا المكسيك 2018 و لعل من أهم أهدافها [1]:

- وضع برنامج متكامل لمواجهة التذبذبات في الإمدادات النفطية (المخزون الاستراتيجي)
- العمل على ترشيد استهلاك الطاقة.

[1] من الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية www.ieg.org/about history/ واطلع عليه يوم 2019/02/16 على الساعة 3:30سا.

- البحث عن مصادر للنفط من خارج منظمة الأوبك.
- متابعة السوق النفطي وتبادل المعلومات بين الوكالة والشركات النفطية التابعة لدول الوكالة.
- تشجيع البحث عن مصادر طاقة أخرى (الطاقة المتجددة).
- العمل المشترك للمحافظة على البيئة ومنه نستنتج أن وكالة الطاقة الدولية أنشأت لمواجهة منظمة الأوبك وشركاته الوطنية التي سيطرت على السوق النفطية العالمية.

2-الشركات النفطية العالمية الكبرى:

عرفت الشركات النفطية العالمية بإمكانياتها الفنية الكبيرة ومواردها المالية الضخمة وشبكة اتصالات في كل أرجاء العالم، وأتاح لها ذلك السيطرة على الصناعة النفطية، حيث أصبحت كل شركة تقوم بمفردها بكل المراحل من الاستكشاف إلى الحفر والإنتاج والنقل والتكرير حتى تسويق منتجاتها الى المستهلك النهائي[1] وأكبر هذه الشركات يطلق عليها تسمية الشقيقات السبع وهي "اكسون"،"غولف"،"تكساكو"،"موبيل أويل" وشركة "تشغرون"، وكل هذه الشركات أمريكية بالإضافة إلى "شيل" الهولندية وشركة "بريتش بتروليوم البريطانية" وتملك هذه الشركات 70% من الصناعة النفطية العالمية، وفي مجال النقل تستحوذ الشقيقات السبع على 50% من الناقلات النفطية[2]، و الشركات الكبرى علامات تجارية معترف بها على المستوى العالمي، حيث أن دوران رأسمال السنوي لشركة اكسون موبيل على سبيل المثال يفوق بكثير إجمالي الناتج المحلي لكثير من بلدان العالم الفقيرة[3].

و يشار إلى ضخامة و قوة هذه الشركات النفطية العالمية بالقول أنها بتركيبتها المعقدة و مواردها الضخمة و تمكنها في مجالها من حيث التكنولوجيا المستعملة، جعل منها حكومة عالمية يتحرك فيها موظفوها بحرية عبر كل دول العالم و كأنهم في دولهم[4].

---

[1] زين العابدين محمد ابراهيم،،(2000)"قصة البترول في سؤال وجواب" مرجع سبق ذكره، ص:22.
[2] حمادي نعيمة،،(2008) " تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 " مرجع سبق ذكره، ص: 62.
[3] جون جاقز قينيان (2013)، التكالب على نفط افريقيا، ترجمة حمد محمود، المركز القومي للترجمة، مصر، ص: 263.
[4] محمد الرميحي (1982)، النفط و العلاقات الدولية، دار نشر عالم المعرفة، ص: 16.

الجدول رقم 11: أهم الشركات العالمية في إنتاج النفط 2018

الوحدة: مليون برميل

	اسم الشركة	ملكية الشركة	تاريخ التأسيس	الإنتاج اليوم
1	**شركة السونطراك الجزائرية**	شركة وطنية	1962	**1,4**
2	**شركة ستاتيوال**	متعددة الجنسيات	1972	**2,1**
3	**شرك ولوك أويل**	متعددة الجنسيات	1991	**2,1**
4	**شركة إيني**	متعددة الجنسيات	1953	**2,2**
5	**شركة شيل**	متعددة الجنسيات	1907	**3,9**
6	**شركة بريتيش ربوليوم**	متعددة الجنسيات	1978	**4,1**
7	**شركة النفط الصينية**	شركة وطنية	1988	**4,4**
8	**أكسون موبيل**	متعددة الجنسيات	1999	**5,3**
9	**شركة النفط الإيرانية**	شركة وطنية	1948	**6,1**
10	**أرامكوا السعودية**	شركة وطنية	1933	**12,7**

المصدر: الموقع http://www.sasapost.com/facts-about-oil/ و تم الاطلاع عليه يوم 12/01/2019 على الساعة 01:40

و سيطرت الشركات الأجنبية الكبرى على قطاع المحروقات من كل جوانبه المتعددة، إلا ان الشركات الوطنية لم ترضخ الأمر الواقع، بل كانت متلهفة لانتزاع السيطرة على صناعاتها النفطية من أيدي شركات النفط العالمية، و كان للحدث الجلل الذي حدث سنة 1973 بعد حضر تصدير

النفط على الدول المتعاطفة مع الكيان الصهيوني، تأكدت الشركات الوطنية من إمكانياتها في التحكم بثرواتها الباطنية من هنا سطع نجم الشركات الوطنية [1].

و تطور رد فعل الحكومات الوطنية اتجاه الشركات النفطية العالمية ليصل إلى الشعوب حيث تبلورت صورة سلبية عن هذه الشركات على أنها تستغل ثرواتهم أسوء استغلا ما دفع بهم إلى المطالبة برحيلها عن أراضيهم[2].

[1] روبرت سيلتر (2016)، سلطة النفط و التحول في ميزان القوى العالمية، ترجمة فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة،ص: 21.

[2] محمد الرميحي (1982)، النفط و العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

الجدول 12: قدرات الشركات النفطية الوطنية

قدرات	شركة السوناطراك الجزائرية	شركة النفط أبـــو ظبـــي الوطنية	شـــــــركة البترول الكويتية	شركة النفط الوطنية الإيرانية	سعودي أرامكو
احتياطات	احتياطات من النفط و الغاز، صنف النفط الخام ذو جودة عالية	نسبة عالية من احتياطات النفط و الغاز مقارنة مع الإنتاج و السكان	نسبة عالية من احتياطات النفط و الغاز مقارنة مع الإنتاج و السكان	احتياطات ضخمة جدا من النفط و الغاز	احتياطات كبيرة جدا و متنوعة من النفط الخام
مهارات خاصة	تطور هياكل المؤسسة و الاستثمار خارج الوطن	علاقة تعاونية مع شركاء أجانب	مهارات في التسويق الدولي	مهارات في التفاوض	نظرة إستراتيجية بعيدة الأمل وتطور اليد العاملة
مهارات تقنية	خبرة في الغاز الطبيعي المسال LNG	استثمار في التكنولوجيا لتطوير البحث	خبرة في تكرير النفط الرديء	خبرة في مستودعات ثاني أكسيد الكربون	إدارة حكيمة للمستودعات و الاستثمار في تكنولوجيا البحث
الجغرافيا	ولوج البحر الأبيض المتوسط	قريب من حقول الغاز القطرية	ولوج الخليج العربي و العراق عبر البر	ولوج الخليج العربي وبحر قزوين وتركيا و باكستان عبر البر	ولوج البحر الأحمر و الخليج العربي
التنظيم	محاسبة فعالة	أعمال إدارية استشارية	أعمال تكرير فعالة	تواصل سلس بين الشركة و وزارة البترول	فعالة

المصدر: قاليري مارسيل،"(2006)، **عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط** "، الدار العربية للعلوم، بيروت لبنان، ص: 107.

المبحث الثالث: أهمية النفط والعوامل المؤثرة في تسعيره

إن معرفة العوامل المؤثرة والفاعلة في تحديد أسعار النفط أمر في غاية الأهمية خاصة بالنسبة للدول المصدرة لهذه السلعة الإستراتيجية، التي تعتمد على تصدير هذه السلعة لبناء موازناتها العامة كما هو الحال بالنسبة للجزائر والعراق اللتان تعتمدان بشكل شبه كلي على المورد النفطي.

و في حالة انخفاض أسعار النفط العالمية فإن مثل هذه الدولة تجد نفسها في وضعية اقتصادية صعبة تؤثر على واقعها السياسي و الاجتماعي، أما عند ارتفاع الأسعار فتوجه الإرادات النفطية إلى تمويل المشاريع التنموية.

أما من ناحية الدول المستهلكة للطاقة والمعتمدة على النفط في قطاعاتها الحيوية فنجدها كذلك تسعى لمراعاة أهم العوامل المؤثرة في هذا السوق العالمي، و ذلك من أجل تفادي الصدمات النفطية التي لها آثار عكسية على اقتصاديات الدول و صبو دائما للحصول على هذه الطاقة بأسعار منخفضة.

المطلب الأول: أهمية النفط

يعد النفط محور الصراع الاقتصادي و السياسي الدائر في العالم لما يتمتع به من مزايا، فهو سلعة إستراتيجية لها خطورتها في السلم و الحرب على حد سواء، لهذا نجد الدول تستميت بغية الحصول عليه و أخرى تصارع لحمايته و الدفاع عنه[1].

يتفق الكثير من المهتمين بشؤون النفط أن لهذا الأخير أهمية كبيرة؛ إذ ارتبط تطور الحضارة الإنسانية ارتباطا كبيرا باستعمال الطاقة، فكان الإنسان يبحث حسب بيئته و ما توافر لديه من سبيل لتوليد الطاقة سواء عن طريق المطاحن أو الرياح أو المياه، و قد جاء اكتشاف الفحم الحجري كمحطة أساسية في تاريخ الطاقة حيث دفع بقوة نحو تحريك دواليب الثورة الصناعية، ليأتي النفط بعد ذلك كأهم مصدر للطاقة تعتمد عليه الإنسانية من أجل التقدم

[1] عبد المنعم عبد الوهاب و آخرون (1981)، جغرافيا النفط و الطاقة، وزارة التعليم العالي العراقية،ص: 63.

والتطور؛ فالنفط مادة حيوية مؤثرة على مختلف المجالات و جوانب الحياة لاسيما الصناعية والزراعية والعسكرية و حتى السياسية والأمنية [1].

أولا- أهمية النفط في القطاع الصناعي:

تتضح أهمية النفط في مجال الصناعة أن ثلث النفط المستهلك في العالم يوجه لتشغيل الصناعة التي هي المكون الأساسي في الاقتصاد الحديث، حيث أن نقصانه أو فقدانه دون إيجاد الطاقة البديلة سوف يؤدي إلى إقفال المصانع وتوقف الإنتاج وتسريح العمال وبالتالي خلق أزمة تزعزع الاقتصاد العالمي[2].

ثانيا_ أهمية النفط في القطاع الزراعي:

اعتمدت الزراعة في بداياتها على الجهد البدني في كل المراحل لهذا لم تتطور الكميات المنتجة ولم تحقق الاكتفاء المطلوب، ولكن بعد قيام الثورة الصناعية ودخول الآلة المعتمدة على النفط للحصول على الطاقة بدأ قطاع الزراعة ينمو ويتطور بوتيرة متسارعة بفضل التكنولوجيا المعاصرة، إضافة إلى استعمال المشتقات النفطية كمنتجات بتروكمياوية تستعمل لتحسين الإنتاج الفلاحي[3].

إضافة إلى ما سبق تنبع أهمية النفط الإستراتيجية من حقيقيتين أساسيتسن أولهما كونه مصدر للطاقة و ثانيهما أنه مادة خام ضرورية تدخل في تكوين الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية المختلفة [4].

ثالثا- **أهمية النفط في القطاع التجاري:**

تكمن أهمية النفط على الصعيد التجاري أنه سلعة تجارية ذات طابع عالمي وكان للثورة الصناعية أثر كبير على النفط، حيث أصبحت الدول الصناعية تحتاج إليه للاستمرار في العملية الإنتاجية.

[1] حافظ برجاس، "الصراع الدولي على النفط العربي"، مرجع سبق ذكره، ص:73.
[2] حافظ برجاس، "الصراع الدولي على النفط العربي"، مرجع سبق ذكره، ص:74.
[3] حافظ برجاس،"الصراع الدولي على النفط العربي"، مرجع سبق ذكره، ص:77.
[4] عبد المنعم عبد الوهاب و آخرون (1981)، جغرافيا النفط و الطاقة، مرجع سبق ذكره،ص: 63.

وزادت أهمية النفط التجارية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، نتيجة الطلب المتزايد على النفط ومنتجاته من طرف الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأوروبا[1].

ولهذا أصبح النفط سلعة دولية بقيمة المليارات من الدولارات تؤثر في موازين المدفوعات سواء بالنسبة للدول المصدرة أو المستهلكة وحتى الدول التي تمتلك الشركات النفطية الكبرى.

رابعا-أهمية النفط في المجال السياسي:

تظهر أهمية النفط في المجال السياسي في صراع القوى الدولية العظمى على المناطق والدول النفطية فنجد الدول المستهلكة لهذه السلعة تسعى جاهدة إلى جعل النفط سلعة تجارية تباع وتشترى كبقية السلع وفق ما يخدم مصالحها، في حين نجد أن الدول المصدرة للنفط تعمل على استغلال هذه السلعة الهامة في التجارة الدولية كسلاح سياسي واقتصادي [2].

و تبدو العلاقة بين النفط والسياسة جلية عند إدراك أهم العوامل الجيوستراتيجية المؤثرة في السياسة الدولية والعلاقات الدولية، حيث أصبحت الدول الصناعية تبني توجهاتها الدولية و سياستها الخارجية على أساس المعاملات المناطق الجغرافية التي يتوزع أو يتركز فيها النفط[3].

خامسا _ أهمية النفط في القطاع العسكري:

قال وزير الدفاع في الاتحاد السوفياتي "من يملك النفط سيملك العالم" لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل الكيروزين سوف يسيطر على الجو وهذا يجعل النفط ذو أهمية كبيرة في السلم والحرب، ففي الحرب لن تتحرك أي آلة عسكرية بدون الطاقة المتحصل عليها من النفط، خاصة و أن معظم الآلات والأسلحة المستعملة في الحروب تعتمد على المشتقات النفطية للتحرك، لهذا قال الرئيس الأمريكي كالفن كوليدج سنة 1924 "إن الغلبة العسكرية بين الشعوب ستكون بمقدار ما تملك من نفط ومنتجاته"[4].

---

[1] حافظ برجاس، "الصراع الدولي على النفط العربي"،مرجع سبق ذكره، ص:79.
[2] حافظ برجاس، "الصراع الدولي على النفط العربي"، مرجع سبق ذكره، ص:75.
[3] رضا عبد الجبار السمدي،(2014)، " الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي" مرجع سبق ذكره، ص:336.
[4] زمال وهيبة، (2011)"أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الاقتصاد الجزائري أنموذجا" مرجع سبق ذكره، ص:18.

و يحلل بعض المؤرخين الحرب العالمية الثانية و يقولون لو قدر لهيتر أن يضع يده على حقول النفط في الشرق الأوسط لكانت نتيجة تلك الحرب غير ما هي عليه الأن و لتغير وجه التاريخ [1].

سادسا- أهمية النفط في مجال النقل :

يمكننا القول ان 90% من وسائل النقل في العالم اليوم تعمل بالمنتجات النفطية، أي كل سيارة و شاحنة و سفينة و طائرة على الأرض تقريبا تعتمد على النفط، ذلك لأنه أفضل الحلول الطاقوية لنقل الناس و البضائع، و بالتالي كل شيء صنعه الإنسان انتقل من مكان لأخر ضروري انه استخدم شرارة صغيرة من النفط[2]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر النفط

يتأثر سعر النفط بالعديد من العوامل و التي تتمثل فيما يلي:

أولا: الطلب النفطي

يعتبر الطلب على النفط من أهم العوامل المؤثرة في سعر البرميل وهو عبارة عن الحاجة الإنسانية للحصول على السلع النفطية "خام أو منتجات نفطية" عند سعر و زمان ومكان محددين وهذا لتلبية الحاجة الناس سواء لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية[3].

وللإشارة فان الطلب على المنتجات النفطية هو طلب مشتق من الطلب على النفط الخام أي أنه هناك طلب على النفط الخام وطلب على المنتجات النفطية بمعنى وجود انفصال ظاهري بين الطلبين رم الترابط العضوي حيث نجد أن الطلب على النفط الخام يتأثر بالطلب على المنتجات النفطية[4].

[1] عبد المنعم عبد الوهاب و آخرون (1981)، جغرافيا النفط و الطاقة، مرجع سبق ذكره،ص: 65.
[2] ليف وينار (2017)، نفط الدم الطغاة و العنف و القواعد التي تحكم العالم، ترجمه عبيدة عامر غضبان، جسور للترجمة و النشر، ص:38.
[3] حسن عبد الله،(2000)"مستقبل النفط العربي"، مرجع سبق ذكره،:33.
[4] أحمد الدوري، (1983)"محاضرات في الاقتصاد البترولي" مرجع سبق ذكره، ص:147.

جدول رقم 13: الطلب العالمي على النفط للفترة (2000-2020) مليون برميل/يوم

السنوات	2000	2003	2010	2015	التوقع 2020
الدول الصناعية	45,5	61,6	45,3	48,1	50,7
الدول النامية	28,7	32,4	38,9	40,8	51,8
الدول المتحولة	4,9	6,0	7,2	5,0	8,5
مجموع العالم	77,2	78,4	94,2	96,8	111

المصدر: سكنه جمعية فرج(2015)،**"العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة 2003-2014"**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد26، ص:45.

ويتضح من الجدول رقم 11 أن الدول الصناعية تعمل على التقليل من طلبها على النفط وهذا بالاعتماد على مصادر طاقة جديدة وترشيد استهلاك النفط بالمقابل نجد الدول النامية في زيادة مستمرة فيما يخص الطلب على النفط، إلا أن المصادر الجديدة للطاقة لا يمكنها تلبية احتياجات الاقتصاد العالمي المتزايدة و من المتوقع أن يحافظ النفط على دوره الريادي في تلبية الاحتياجات العالمية، رغم توجه الدول الصناعية نحو الطاقة النووية و الطاقات المتجددة، فمن المتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط من 96 مليون برميل يوميا سنة 2015 إلى 118 مليون برميل يوميا بحلول سنة 2030 [1].

ويتأثر الطلب على النفط بعدة عوامل أهمها:

1-معدل نمو الاقتصاد العالمي:

يعتبر معدل النمو الاقتصادي العالمي من أهم المؤشرات المؤثرة بالسلب والإيجاب على الطلب، حيث توجد علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي خاصة وأن العالم اليوم أصبح يعتمد على الطاقة في كل مجالاته، و كل زيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي

[1] عبادة عبد الرؤوف، (2011)، محددات سعر النفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمي، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 1، العدد 1، ص: 127.

إلى زيادة استهلاك النفط أي الطلب عليه، وبالمقابل انخفاض معدلات النمو في الاقتصاد العالمي يؤدي إلى انكماش الطلب على النفط وبالتالي هناك علاقة متداخلة بين هاذين العاملين حيث أن كل عامل يؤثر في الأخر [1].

2-الطفرة الاقتصادية والصناعة العالمية:

معروف عن النفط أنه مكون أساسي في العملية الإنتاجية ويعتمد عليه في التطور الاقتصادي لهذا نجد أن الطلب على النفط يعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي يعتمد على الآلات والمصانع، إضافة إلى وسائل النقل بمختلف أنواعها والتي تعتمد على النفط كمصدر مهم للطاقة وبالتالي فان التطور الصناعي يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط[2]، فمثلا لو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر اقتصاد في العالم نجد أن 96% من نظام النقل الأمريكي يعتمد على النفط، ويشكل الطلب على البنزين نصف متوسط للاستهلاك الأمريكي البالغ 21 مليون برميل، وبالتالي فان أي تطور في اقتصاديات الدول الكبرى سوف يؤدي إلى ارتفاع الطلب والعكس صحيح [3].

3-المواد الطاقوية البديلة:

إن الدول الصناعية المستهلكة للنفط تتوجه إلى استعمال مصادر بديلة خاصة عند ارتفاع أسعاره، أو عند تعذر الحصول عليه جراء الحروب أو الاضطرابات الجوية، ويعتبر الغاز الطبيعي من بين أهم مصادر الطاقة البديلة عن النفط إلا أن تكلفة نقل هذه المادة تعتبر عائق أمام انتشاره والاعتماد عليه، ما دفع الوكالة الدولية للطاقة بتخصيص مبالغ مالية مرتفعة بهدف تطوير وخفض تكلفة نقل الغاز[4].

---

[1] عبادة عبد الرؤوف، (2011)، محددات سعر النفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمي، مرجع سبق ذكره، 124.

[2] أحمد الدوري، (1983)"محاضرات في الاقتصاد البترولي" مرجع سبق ذكره، ص:153.

[3] سكنه جهيه فرج،(2015)،"العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة 2003-2014" مرجع سبق ذكره، ص:49.

[4] عبادة عبد الرؤوف، (2011)، محددات سعر النفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمي، مرجع سبق ذكره، 125.

ونجد أن هنالك مصادر أخرى للطاقة تسعى الدول المستهلكة للنفط إلى استغلالها مثل الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) ورغم كل هذه الخطط إلا أن النفط لم يفقد مكنته نظير تمتعه بمزايا تجعله الأمثل لتوليد الطاقة، إضافة إلى أنه مكون أساسي للعديد من المنتجات، لهذا فان الطلب عليه لن يتأثر بسبب هذه البدائل على المدى القصير أو المتوسط[1].

4- سعر النفط:

يعتبر سعر النفط عامل أساسي ومؤثر في تحديد الكمية المطلوبة حيث نجد عند انخفاض سعر البرميل يكون هناك توسع في الطلب على النفط والعكس صحيح، فعند ارتفاع أسعار البرميل يحدث انكماش في الطلب، و يتوقف سعر البرميل على عاملين أساسيين هما بدائل السلعة و مرونة الطلب السعرية و يؤثران على المدى الطويل بحث يصعب إحلال سلعة مكان أخرى في المدى القصير[2].

و يرى رواد المذهب الكلاسيكي أن قيمة السلعة تتحدد قيمتها من خلال نذرتها و يخرجون بفكرة أن سعر المواد المنجمية تحدد وفق الميكانيزم المشترك لكل السلع[3]

5- العوامل الجيوسياسية:

تلعب الاعتبارات غير الاقتصادية أي العوامل الجيوسياسية دورا كبيرا في تحديد أسعار النفط و على سبيل المثال لا الحصر ما قامت به المملكة العربية السعودية سنة 2014، حيث قامت بتخفيض أسعار نفطها الموجه إلى السوق النفطية الأسيوية دون سابق إنذار لثلاث أشهر متتالية و عللت ذلك بهدفها المحافظة على زبائنها، و خفضت السعودية من سعر النفط المتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز العلاقات الخارجية مع هذه الأخيرة.[4]

---

[1] أحمد الدوري، (1983)"محاضرات في الاقتصاد البترولي" مرجع سبق ذكره، ص:156.

[2] عبد الرؤوف، (2011)، محددات سعر النفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمي، مرجع سبق ذكره، 123.

[3] Barret.P(1983°), La théorie des prix de l'énergie dans la pensée économique, Cahiers de l'ISMEA N°12 série EN N°1, p.1813

[4] منصف شرفي (2018)، تداعيات انهيار أسعار النفط سنة 2014 على الاقتصاد العالمي و التدابير الضرورية لمواجهتها في الجزائر، مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد 4، ص: 277.

و من جهة أخرى تعمل دول نفطية و بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على فرض حصار مالي على بعض الدول، بهدف الضغط عليها و ضربها في أهم قطاع تعتمد عليه للحصول على العملة الصعبة.

و أثرت الاضطرابات الأمنية في أسعار النفط، حيث انخفضت بعد سيطرت ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية " داعش " على بعض المناطق في كل من سوريا و العراق و ليبيا، و ظهرت من جراء ذلك أسواق نفطية غير رسمية تبيع النفط بأسعار زهيدة مقارنة بالسعر الرسمي، ما أثر على المعروض من النفط و دفع الأسعار نحو الانهيار[1].

و هناك فرضية أخرى تقول أن السعودية تعمل على تخفيض أسعار النفط من أجل التأثير على كل من إيران و روسيا خاصة و أنهما يعتمدان على قطاع المحروقات، و من جهة أخرى يتهم النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير على أسعار النفط و ذلك برفع المعروض العالمي من النفط زيادة على انخفاض تكلفة استخراجه و توفره بكثرة في أمريكا خاصة بعد الاكتشافات الضخمة[2].

و تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما في تحديد الطلب على النفط حيث أنه عند حدوث توترات واضطرابات ونزاعات في الدول المنتجة للنفط؛ تتأثر الإمدادات النفطية ما يجعل الأسعار ترتفع ومن أمثلة ذلك[3]:

- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية.
- التوتر بين الغرب وإيران بسبب البرنامج النووي وما تبع ذلك من عقوبات.
- تهديدات إيران بغلق مضيق هرمز المهم في الحركة التجارة العالمية.
- مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي وتأثيره على الأسعار.
- التوترات الحاصلة في فنزويلا وتأثيرها على السوق النفطي.

[1] سليم مجلخ، (2018)، دراسة تحليلية قياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد و الادراة والقانون، المجلد 24، العدد 3، ص: 202.
[2] منصف شرفي (2018)، تداعيات انهيار أسعار النفط سنة 2014 على الاقتصاد العالمي و التدابير الضرورية لمواجهتها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:278.
[3] عماد الدين محمد،(2013) "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد15، العدد1،ص: 337.

ولهذا نجد أن الإمدادات النفطية تتأثر بسبب عدم الاستقرار الحاصل في العالم.

6- العوامل المناخية:

هي العوامل المرتبطة بتقلبات فصول السنة، وما ينجر عنها من تقلبات لدرجات الحرارة التي تؤثر بالضرورة على الزيادة في طلب المشتقات النفطية المستعملة في التدفئة.

ومن بين أهم التغييرات المناخية المؤثرة على الطلب نذكر أهمها[1]:

- مخاوف من زيادة قوة إعصار (ديث) وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية وإغلاق المصافي الأمريكية.
- إعصار (كاترينا لسنة 2005) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية
- إعصار (جونو 2007) الذي ضرب عمان وتوقفت عمليات الإنتاج و إغلاق الميناء العماني.

لهذا نجد أن الأسعار النفط شديدة التأثر بالتقلبات المناخية خاصة في الدول المنتجة للنفط.

7- النمو الديموغرافي:

عامل النمو السكاني عامل مهم حيث زيادة عدد السكان تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الطلب على النفط أو المشتقات النفطية، وهذا ما يلاحظ في دول مثل الصين والهند حيث نجد أن احتياجات هذه الدول من النفط في زيادة مستمرة نتيجة زيادة عدد السكان و بالتالي ارتفاع الاستهلاك، ولكن هذا التأثير يكون نسبيا [2].

ثانيا: العرض النفطي:

يعتبر العرض النفطي مكون أساسي في المعادلة النفطية وهو عبارة عن كميات النفط التي ترغب الدول المصدرة في ضخها إلى السوق النفطية وفق الأسعار السائدة في وقت و مكان معينين، وبالتالي فان زيادة أو نقصان الإمدادات النفطية يؤثر على أسعار النفط حيث أن الرفع من الإنتاج دون ضوابط يعني زيادة المعروض النفطي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والعكس

[1] عماد الدين محمد،(2013) "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"مرجع سبق ذكره، ص:338.

[2] عماد الدين محمد،،(2013) "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"مرجع سبق ذكره، ص:340.

صحيح، أي أن التقليل من المعروض يجعل الأسعار تقفز إلى الأعلى وبالتالي فالعلاقة بين العرض النفطي والأسعار علاقة عكسية،و يتفق معظم العلماء انه النفط مورد ناضب و غير متجدد و بالتالي ذروة النفط ستحدث لا محالة لكن الجدل الهائل يكمن في زمن هذه الذروة[1]، ويتأثر العرض النفطي بعدة عوامل نذكر أهمها:

1-الطلب على النفط:

يعتبر الطلب على النفط من المحددات الرئيسية للعرض النفطي حيث نجد أن الدول المصدرة للنفط إذا لاحظت وجود زيادة في الطلب على النفط، فهذا يشجعها على رفع الإنتاج وزيادة المعروض من النفط في السوق، أما إذا حدث العكس وانخفض الطلب تقوم الدول المنتجة بتقليص العرض حفاظا على الأسعار عند حد معين.

2- مقدار توفر النفط وكمية الاحتياطات المؤكدة

تعتبر عملية البحث و الاستكشاف من أهم مراحل إنتاج النفط و مع تطور وسائل البحث و الاستكشاف تحسنت معدلات الاحتياطات المؤكدة، و كلما كان المقدار المتوفر من النفط بكميات كبيرة كلما طال أمد استمرار العرض النفطي، والعكس صحيح حيث أنه عند انخفاض الإمدادات والاحتياطات يتأثر العرض من النفط[2].

3- تكلفة الإنتاج:

هي مقدار ما انفق لاستخراج وحدة واحدة، و تعتبر تكلفة إنتاج برميل من النفط مكون أساسي في معادلة العرض النفطي حيث أن انخفاض تكاليف الإنتاج يؤثر بالإيجاب في تزايد الإنتاج وبالتالي في ارتفاع العرض من النفط والعكس صحيح، أي أن ارتفاع التكاليف يؤثر بالسلب على الإنتاج وفي نفس الوقت على العرض النفطي؛ و تتحدد تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط على عدة اعتبارات منها الفنية و الجيولوجية و مدى تطور التنقية المستعملة في عملية الإنتاج و مدى قرب المكامن و الحقول النفطية إلى سطح الأرض، و يعتمد حجم التكاليف على

[1] ماثيو جراي (2015)، ذروة النفط التحديات و الفرس أمام دول الخليج، منتدى العلاقات العربية و الدولية،ص:49.

[2] زمالي وهيبة، (2008) ' " أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، ص:63.

حجم الاستثمارات التي تضخ، كما أصبحت القوانين التي تنص على حماية البيئة تزيد في التكلفة و ترتفع من السعر أكثر[1].

الجدول رقم 14: تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط بالدولار

البلد	النفقة الرأسمالية •	النفقة التشغيلية•	المجمــوع

[1] علاق فاطمة، (2018)، " دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية و تحدياتها "، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، المجلد 2، العدد 2، ص: 404.

• النفقة الرأسمالية هي مصروفات لغرض شراء موجودات ثابتة أو زيادة توسيع نشاط الشركة

• النفقة التشغيلية هي المصروفات اللازمة لتشغيل النشاط

بريطانيا	21,8	30,7	52,5
كندا	18,7	22,4	41,1
أميركا	21,5	14,8	36,3
النرويج	24	12,1	36,1
كولومبيا	15,5	19,8	35,3
نيجيريا	16,2	15,3	31,5
ليبيا	16,6	7,2	23,8
فنزويلا	9,6	13,9	23,5
الجزائر	13,2	7,2	20,4
روسيا	8,9	8,4	17,3
إيران	6,9	5,7	12,6
الإمارات	6,6	5,7	12,3
العراق	5,6	5,1	10,7
السعودية	4,5	5,4	9,9
الكويت	3,7	4,8	8,5

المصدر : http://www.skynewsarabia.com/web/Image/816219/816217 تم لإطلاع يوم 2018/11/2

نلاحظ من الجدول رقم 12 أن تكلفة برميل واحد من النفط منخفضة في الشرق الأوسط حيث يكلف البرميل الكويتي 8,5 دولار نظرا للموقع الجغرافي و كثرة و كبر الحقول النفطية، أما أكبر تكلفة فهي في بريطانيا حيث يكلف برميل واحد 52,5 دولار، و عليه فإن التكلفة تؤثر كثيرا في تحديد سعر البرميل.

الشكل رقم 07: تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط بالدولار

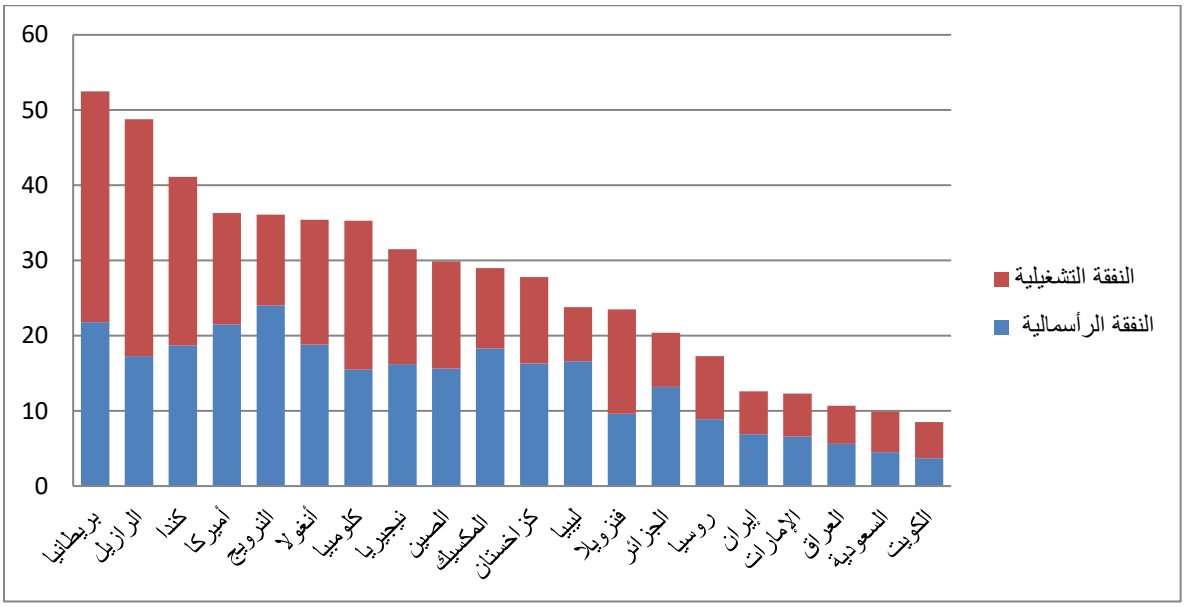

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 12.

4- مستوى التطور الفني والتكنولوجي في أدوات الإنتاج:

إن تحسن وتطور معدات ووسائل البحث والاستخراج والتوزيع وحتى النقل يؤدي إلى ارتفاع العرض النفطي وزيادة الإمدادات عند الحاجة؛ بهدف إحداث التوازن بين العرض والطلب[1].

5- المنافسة بين المنتجين للنفط:

يتكون السوق النفطي من عدة فاعلين مثل الدول المصدرة للنفط من داخل الأوبك ومن خارجها، إضافة إلى الشركات النفطية العالمية، ويسعى الجميع للحصول على أكبر حصة من السوق من أجل تحقيق أرباح.

لهذا نجد دول الأوبك تقوم دائما بتنسيق مع الدول المصدرة للنفط من خارج المنظمة، من أجل تحديد الكميات المناسبة من النفط التي تضخ في الأسواق بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار.

6- العوامل النقدية:

[1] زمالي وهيبة،، (2008) ' " أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي " مرجع سبق ذكره، ص:64

في سنة 1945 أنشأت اتفاقية "برتيون وودز" حيث جعلت الدولار الأمريكي العملة الاحتياطية في العالم، والتي عن طريقها يتم تقييم السلع الدولية، كما جعلت هذه الاتفاقية من الدولار عملة مرجعية لباقي العملات [1] وبالتالي فان التغير في قيمة الدولار الأمريكي أي انخفاض سعر صرفه مقابل العملات الأخرى يؤثر سلبا على سعر النفط و منه على العوائد المالية من بيع النفط والعكس صحيح، فارتفاع قيمة الدولار تؤدي إلى الرفع من الإنتاج من أجل تحقيق أرباح، إضافة إلى ذلك مبدأ تصحيح سعر النفط تبعا وفق ما يطرأ من تغيرات على قيمة الدولار (اتفاقية جنيف)[2]

ومن هنا وجب على الدول التي تحتفظ بالدولار كعملة احتياطية رئيسية وعلى رأسها مجموعة الدول المصدرة للنفط، أن تقوم بالتدابير اللازمة لحماية مصالحها في مواجهة الخفض التدريجي لقيمة الدولار واحتمال تقلص دوره المستقبلي كعملة ارتكاز[3].

7- سياسة النفط الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد بالعالم مما جعلها أكبر مستهلك للطاقة في العالم، حيث تستهلك يوميا ما يعادل 20,7 مليون برميل، أي ما يزيد عن 25 % من الإنتاج العالمي للنفط، هذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن مصادر جديدة خارج الحدود، و ذلك بالسيطرة على احتياطات الخليج العربي الذي تمثل 29% من الاحتياطي العالمي [4].

إضافة إلى ذلك جاء قرار الكنوجرس الأمريكي بإلغاء قانون منع تصدير النفط الذي شرع سنة 1973 بعد أزمة النفط العالمي، و التي تضرر منها الاقتصاد الأميركي بعد توقف الإمدادات من هذه السلعة، و سن هذا القانون بمنع التصدر؛ و تم إنشاء مكامن لتخزين الفائض و استعماله عند الحاجة [5]، ولكن في الفترة الأخيرة عادت الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بعملية التصدير

---

[1] احسان بوبريمة،(2017)"تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط والبترودولار"، المستقبل العربي مركز الدراسات العربية، العدد 461، ص:7

[2] Noushi.a (1999), Pétrole et relations internationales de 1954 a nos jours , Edition Colin Paris , p.21.

[3] احسان بوبريمة،(2017)"تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط والبترودولار" مرجع سبق ذكره، ص:22.

[4] منصف شرفي (2018)، تداعيات انهيار أسعار النفط سنة 2014 على الاقتصاد العالمي و التدابير الضرورية لمواجهتها في الجزائر، مجلة الحقيقة، المجلد 07، العدد 04، ص: 275.

[5] بشير مصطفى، (2015)"نهاية الريع الأزمة والحل"، جسور للنشر والتوزيع، ص:215.

لما يقارب 2 مليون برميل بعد تطور طرق استخراج النفط الصخري وتحقيق فائض الأمر الذي أثر على أسعار النفط و جعلها تنخفض بسبب ارتفاع العرض النفطي[1].

8- تناقص الاحتياطي النفطي:

المخزونات النفطية أو الاحتياطي المؤكد من النفط والذي تكّون عبر آلاف السنين في المكامن و الحقول الباطنية غير قابل للتجدد و ينقص عند استغلاله واستخراجه من مكمنه، لهذا يعتبر النفط مورد متناقص آيل إلى الزوال، فمثلا بريطانيا كانت تنتج من النفط يوميا ما يقارب 3,1 مليون برميل يوميا أما في سنة 2016 انخفض الإنتاج ليسجل 914 ألف برميل يوميا[2] وهذا يؤدي إلى اختلالات في الإمدادات النفطية مع مرور الزمن.

و معروف أن كمية النفط محدودة و عملية الاستغلال متواصلة ما يجعل أسعار النفط سترتفع عاجلا أو أجلا بسبب الندرة المتزايدة[3]

إضافة إلى أن الاستكشافات النفطية منخفضة مقارنة بالعملية الإنتاجية وبالتالي النفط إلى زوال.

9- العوامل النفسية:

تلعب العوامل النفسية دورا كبيرا في سوق النفط لا تقل أهمية مقارنة بباقي العوامل المذكورة سابقا، إذ أن توقع حدوث اضطرابات وتحولها إلى نزاعات أو أزمة يحدث تذبذب في الإمدادات النفطية الخام ومشتقاتها، و بالتالي يتأثر السوق وتتأثر الأسعار ونذكر بعض الأحداث التي أثرت على سعر النفط نفسيا ما يلي[4]:

- التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المتوترة في الشرق الأوسط (إيران، العراق، اليمن، حدود السعودية..)

---

[1] نفس المرجع السابق، ص: 216.

[2] التقرير الإحصائي لأوبك لسنة 2917،ص: 32.

[3] Amundesn.E.S(1992),Théorie des ressources épuisables et rente pétroliére, Economica, P.21.

[4] زمالي وهيبة،، (2008) ' " أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي " مرجع سبق ذكره، ص:65.

- التأثيرات بسبب ما يحدث في فنزويلا.
- العقوبات الدولية على إيران بسبب برنامجها النووي.
- انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق إيران النووي.
- انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقية الموقعة بباريس ديسمبر 2015 بخصوص البيئة والتلوث.

10- المضاربة في الأسواق النفطية

تعد المضاربة عامل مهم في تحديد أسعار النفط في أسواق المعاملات الحرة خاصة عند انخفاض قيمة الدولار، حيث أنه على أساس توقعات المضاربين لأسعار البرميل يتحدد إقبالهم على الشراء من عدمه، ففي حالة توقعات ايجابية يرتفع الطلب على النفط وعليه نجد أن الأسعار تتوجه نحو الأعلى، أما إذا كانت توقعات متشائمة يقوم هؤلاء بالتخلص من العقود مما يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط [1].

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر النفط من أهم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي حيث يعتبر المصدر الأساسي للطاقة رغم منافسة المصادر البديلة للطاقة له، إلا أنها لم تتمكن من تحييد النفط عن سوق الطاقة و لم تزعزع مكانته الاقتصادية، وما يميز النفط أنه يعتبر كذلك مادة أساسية للعديد من الصناعات التحويلية وبالتالي فهو سلعة هامة في التجارة الدولية.

[1] منصف شرفي (2018)، تداعيات انهيار أسعار النفط سنة 2014 على الاقتصاد العالمي و التدابير الضرورية لمواجهتها في الجزائر، مرج سبق ذكر، ص: 276.

ويمكننا إجمال أهم ما جاء في الفصل الأول من خلال النقاط التالية:

- النفط سلعة غير متجددة قابلة للزوال.
- يوجد عدة أنواع من النفط كل حسب جودته ونسبة الكبريت التي يحوزها لهذا نجد عدة أسعار.
- المشتقات النفطية تستعمل في شتى المجالات كالصناعة والزراعة والنقل...الخ
- شهدت سنة 1960 ميلاد أول منظمة تدافع عن مصالح الدول المنتجة للنفط.
- بالمقابل أسست الدول المستوردة منظمة سنة 1974 تدافع عن ممالكها.
- يتحدد سعر النفط بعدة عوامل متداخلة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي وحتى العامل البيئي والنفسي.
- تؤثر منظمة الأوبك في المعروض العالمي للنفط مما يجعلها فاعلا مهما في تحديد السعر على مستوى السوق العالمي .
- ان المنافسة بين أعضاء منظمة الأوبك جعلت الأسعار تنهار و لهذا وضعت الحصص التي تحدد مستوى إنتاج كل دولة .
- تؤثر الولايات المتحدة الأمريكية في السوق العالمية للنفط لأنها أكبر مستورد لهذه السلعة الإستراتيجية.
- تلعب التوترات الأمنية في دول الخليج العربي دورا هاما في استقرار أسعار النفط ذلك بسبب ارتاع حجم الصادرات من النفط في هذه الدول .
- يعتبر النفط ذو أهمية اقتصادية و سياسية و عسكرية و حتى اجتماعية

وسنتطرق في الفصل الثاني إلى نظريات النمو الاقتصادي وتطورها.

الفصل الثاني

لقد كثر الاهتمام بالنمو الاقتصادي من المفكرين والاقتصادية وحتى الحكومات والمنظمات الدولية، وهذا الاهتمام راجع إلى أهمية هذا المؤشر الذي عن طريقه يمكن الاطلاع على الصورة الحقيقية لأداء الاقتصاد، والنمو الاقتصادي يعتبر من المؤشرات التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيق معدلات مرتفعة منه لما له من أثر على الاقتصاد ومستوى المعيشة وتحقيق مزيد من الرفاهية.

لهذا من الواجب علينا التعرض لظاهرة النمو الاقتصادي بهدف البحث في مسبباته والعوامل المؤثرة فيه بالسلب والإيجاب.

ولقد قام عبر الزمن العديد من المفكرين الاقتصاديين بالبحث في موضوع النمو الاقتصادي مما جعل النظرية تتطور بسبب تنوع الأفكار والتوجهات بداية مع المفكر ادم سميث ودافيد ريكاردو حيث اعتمدا في تحليل النمو الاقتصادي على النماذج الرياضية المختلفة وصولا إلى نموذج رومر الذي حلل النمو الاقتصادي وحدد العوامل المؤثرة فيه.

وسنعمل في هذا الفصل على تعريف النمو الاقتصادي وتحديد الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية ثم نتطرق إلى محددا النمو الاقتصادي قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها.

وسنحاول طرح النموذج مع الانتقادات الموجهة له وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية.

المبحث الثاني : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي قبل الحرب العالمية الثانية.

المبحث الثالث : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية

معروف عن النمو الاقتصادي أنه من الأهداف الأساسية والجوهرية التي تسعى إلى تحقيقها الحكومات في كل بقاع العالم، ويعتبر من بين أهم الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للأفراد حيث يعتبر مؤشرا للرخاء والتطور.

ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل التي تمثل المناخ اللازم لتطوره مثل المؤسسات ذات الكفاءة العالية والحكم الراشد، إضافة إلى ارتفاع معدلات البحث العلمي ولهذا سارت عملية تحقيق معدلات نمو مرتفعة مرتبطة عضويا بتوفر هذه العوامل أو هذا المناخ بصفة عامة[1].

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

إن عملية النمو الاقتصادي تتحقق بتوفر عدة عوامل أساسية تجعل منه مؤشر مهما بالنسبة للحكومات و الشعوب و مؤطري السياسات الاقتصادية.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تم تعريف النمو الاقتصادي على عدة مناحي نذكر أهمها:

- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ويتضمن تحقيق معدل مرتفع في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل والتوظيف والاستهلاك.
- النمو الاقتصادي هو زيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان[2]، و يعرف كذلك على أنه زيادة و ارتفاع في الحجم الكلي لإنتاج البلد[3].
- و عرف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري أن النمو هو عبارة عن عملية خلق الثروات، و أن العمل هو العامل الأساسي الذي يخلق الثروة[4].
- النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة كمية تظهر في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[1].

---

[1] محمد أحمد بدر الدين (2017)، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ص:11.

[2] زهرة حسن ورجاء عبد الله (2018)، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، دار الأيام، ص:17

[3] Delorme.c.d.j & Ekelund.R.B.J (1998) , Macroeconomics, Business publication , INC ,Texas , p.51

[4] CNES (2005) , Rapport Elément de débat pour un pact de croissance , Commission perspectives de développement 2conomique et social, Alger, p 5-7

ويتضح من التعريفات السابقة أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة أو ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بل يجب أن يترتب عن هذه الزيادة ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي، ولا يحدث ذلك إلا إذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني[2]، حيث نجد في بعض الحالات و رغم الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه يقابل بارتفاع في معدل النمو السكاني؛ وبالتالي تصبح هذه الزيادة حائلا أمام أي زيادة في متوسط دخل الفرد.

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الناتج المحلي – معدل النمو السكاني

وبصفة عامة يمكننا القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تظهر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فترة زمنية؛ عادة ما تكون سنة إضافة إلى زيادة نصيب الفرد الحقيقي وليس النقدي و يبقى الناتج المحلي الإجمالي من أحسن القياسات الممكنة للنمو الاقتصادي [3].

ويأخذ معدل النمو الاقتصادي ثلاث حالات :

معدل نمو ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن.

معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن.

معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن.

---

[1] وعيل ميلود (2014)، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفصيلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، ص:8

[2] محمد عبد العزيز واخرون (2011)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، ص:77

[3] Stiglitz.J.E (2000), Principes d'Economie moderne, Edition Deboeck University 2éme Edition, P.16.

الشكل رقم (8) : أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن.

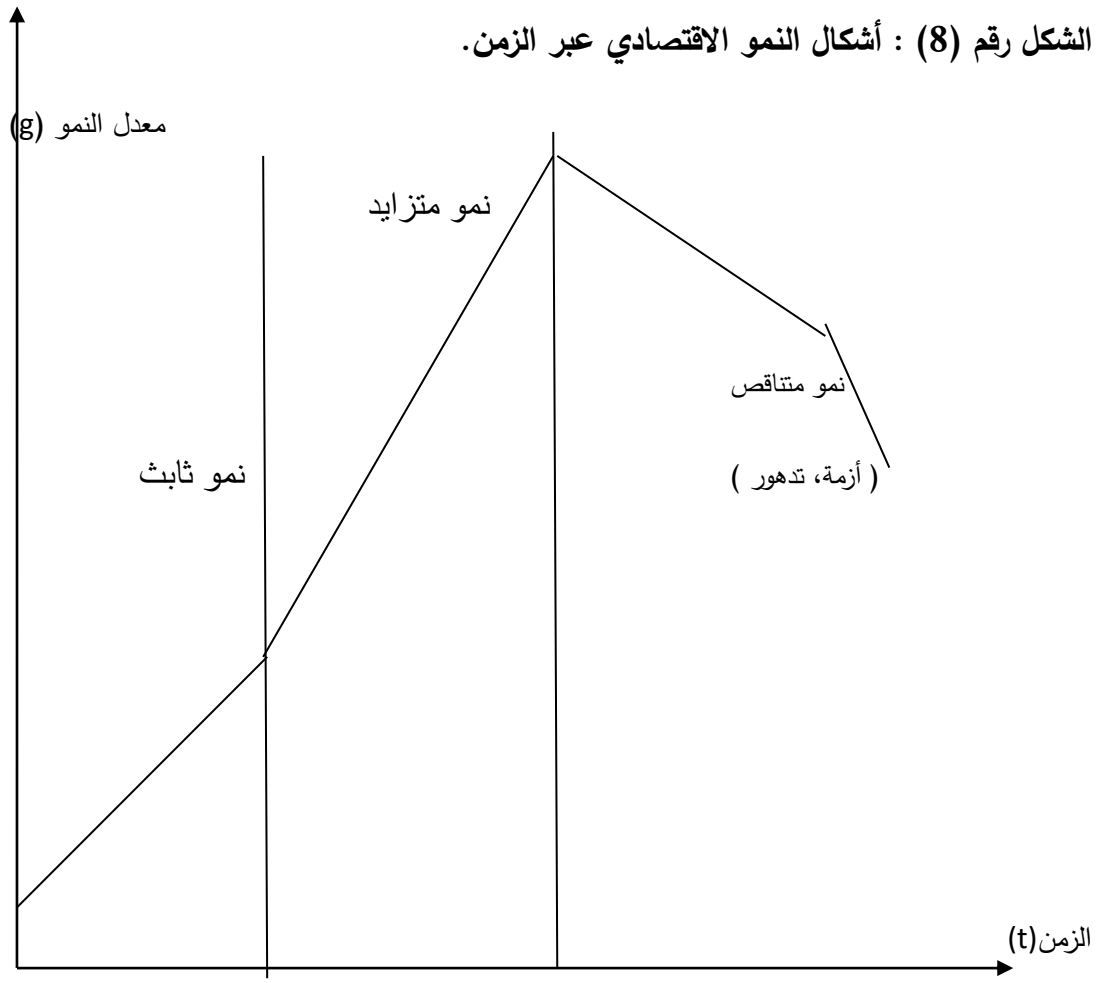

Source : Maré. N(1999), **croissance – histoire économique**, édition Hazan, paris, p 44:

ثانيا: عناصر و مقاييس النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي عناصر مهمة وإستراتيجية تتمثل في نوع وكمية المصادر الطبيعية، إضافة إلى مخزون السلع الرأسمالية وكذلك الموارد البشرية وعنصر التكنولوجيا (التقدم التقني)، هذه العناصر هي الأساس الطبيعي لزيادة الإنتاج وبالتالي تعطي الاقتصاد القدرة على نمو الناتج الحقيقي[1].

[1] محمد ناجي خليفة (2001)، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، ص:11.

1- عناصر النمو الاقتصادي :

إن حدوث نمو اقتصادي يستوجب بالضرورة توفر العناصر الآتية:

أ- **تراكم رأس المال** : يقصد به الاستثمارات الجديدة والمعدات المادية إضافة إلى الموارد البشرية، ومعروف أن الادخار هو الطريقة المثلى لتوفير رؤوس الأموال التي تدخل في الاستثمارات[1].

ب- **النمو السكاني (العمل)** : إن زيادة قوة وكثافة العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاج، إضافة إلى توسع حجم السوق، مما يحفز الطلب الاستهلاكي الذي يؤثر إيجابا على الطلب الاستثماري وبالتالي هناك علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني[2].

ج- **التقدم التكنولوجي** : يقصد بالتقدم التكنولوجي أنه السرعة في التطور وتطبيق المعرفة الفنية بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد[3]، و يسمى كذلك بالابتكار حيث عن طريقه تزيد الطاقة الإنتاجية لاقتصاد و هذا يعني أنه بنفس المدخلات من رأس المال و العمل و المواد الخام و الطاقة يمكن إنتاج مخرجات أكثر أو أكثر قيمة[4].

2- مقاييس النمو الاقتصادي :

إن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغيير في النشاط الاقتصادي ولقياسه وجب قياس التغير الحاصل في المؤشرات الاقتصادية، هذه الأخيرة تعبر عن النشاط الاقتصادي الموجود في بلد ما.

وعند قياس معدلات النمو الاقتصادي وجب الأخذ في الحسبان اختلاف مفاهيم القياس وعدم دقة البيانات والإحصائيات وحتى صعوبة دمج بعض المؤشرات مثل (مؤشر الحرية السياسية) ولهذا سنكتفي بذكر أهم ثلاث مقاييس مستخدمة في قياس النمو الاقتصادي وهي[5] :

مقاييس الدخل، مقياس سنجر، المقاييس الاجتماعية، المقاييس هيكلية.

---

[1] Jean.O.H (2000), Analyse Macro Economique1, La découverte, Paris, p386.

[2] وعيل ميلود (2014)، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفصيلها، مرجع سبق ذكره، ص:10 .

[3] Duval.G (2002), Innovation et coroissance, Revue Alternatives économique N°35- Hors Série, 3éme trimestre, pp.21-23

[4] مايكل سبينس (2016)، التقارب التالي مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات، ترجمة حمدي أبو كيلة،المركز القومي للترجمة القاهرة، ص:61.

[5] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون (2011)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:107 .

أ- **مقياس الدخل** : يعتبر الدخل بصفة عامة من المؤشرات الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في قياس النمو الاقتصادي، و قد تختلف الدول فيما بينها في تحديد بنود الدخل دون تجاهل الاختلاف بين الأسعار الاسمية والأسعار الحقيقية، وتنقسم معايير الدخل إلى أربع عناصر نسردها كالآتي:

- **مقياس الدخل القومي الكلي** : لقياس النمو الاقتصادي وجب الاعتماد على الدخل القومي الكلي وليس على متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يجد القبول في الأوساط الاقتصادية وهذا راجع إلى أن ارتفاع الدخل أو انخفاضه لا يعن بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي، فزيادة الدخل القومي مقابل الارتفاع في عدد السكان لا يؤدي إلى الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي[1].

✓ **مقياس الدخل القومي الكلي المتوقع** : يقترح بعض الاقتصاديين أن يتم قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، على أساس أن لكل بلد ثروات وموارد غير مستغلة ولم يتم استكشافها، وعلى هذا الأساس يوصي هؤلاء بالأخذ بعين الاعتبار هذه المقومات عند حساب الدخل القومي، إلا أن هذا الطرح قوبل بالرفض خاصة وأنه من غير الممكن تقدير الثروات الكامنة أو المتوقعة في المستقبل[2] .

- **مقياس متوسط الدخل** : يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استعمالا وأكثر دقة عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول المتخلفة تظهر مشكلة تؤثر في مصداقية الاعتماد على هذا المعيار حيث أن الأرقام والإحصائيات في هذه الدول غير دقيقة[3].

و قد يطرح التساؤل حول الدخل القومي من حيث تقسمه على جميع السكان أو على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من ناحية الاستهلاك، أما حساب الدخل للعاملين مفيد من ناحية الإنتاج، إلا أن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمعيار متوسط يتمحور حول نصيب الفرد من الدخل فعن طريقه يمكننا قياس مستويات الرفاهية[4].

ويقاس النمو الاقتصادي بمعدل بسيط وفق المعادلة الآتية :

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون (2011)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق مرجع سبق ذكره، ص:108.

[2] Jean Mark.H (2003), Croissance et développement, BREAL. France , P 25.

[3] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون (2011)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:101.

[4] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون (2011)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:111.

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 10$$

- **معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي** : وضع الأستاذ سنجر معادلة النمو الاقتصادي سنة 1952، ولقد بنى معادلته على أساس الأعمال التي قام بها الاقتصاديين من قبله أمثال: هكس وهارود وكذلك دومار[1].

وبنيت معادلة سنجر على ثلاث عوالم هي: الادخار الصافي، إنتاجية رأس المال،

معدل النمو السكاني[2].

وتكون الدالة على الشكل التالي : $D = SP - R$

D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S: إنتاجية رأس المال.

R: معدل نمو السكان السنوي.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي× انتاجية الاستثمارات الجديدة) – معدل نمو السكان

ولقد وضع سنجر قيما عددية لهذه المتغيرات إذا افترض أن معدل الادخار الصافي (S) : 6% من الدخل القومي.

إن إنتاجية الاستثمارات الجديدة(P) : 0,2 %

أن معدل النمو السكاني للسكان (R) :1,25 %

[1] Gregory.M(2003), Macroéconomie, 3éme édition, traduction de la 5 édition américaine par Jean Houard, édition de Boek université, Belgique, p.274.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون (2011)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:112.

إلا أن هذه التقديرات ليست واقعية خاصة في الوقت الحاضر مقارنة مع الفترة التي كتب فيها سنجر معادلته.

- نسبة 6% الادخار الصافي من الدخل القومي مقبولة في سنة 1952 لكن في الوقت الحاضر يمكن ادخار أكثر [1].
- قدر سنجر معدل النمو السكاني ب 1,25% وهذا الرقم أقل كثيرا من المعدلات السائدة.
- قدر إنتاجية الاستثمارات بحوالي 0,2 % وهي نسبة منخفضة مقارنة مع ما يحقق في معظم الدول.

ب-**المعايير الاجتماعية** : يقصد بها عدة مؤشرات لها علاقة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع، كالجوانب الصحية و ما يتعلق بالتغذية إضافة إلى الجوانب التعليمية والثقافية.

- **المعايير الصحية** : من أهم المؤشرات الصحية[2] :

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان حيث أن انخفاض عدد الوفيات يدل على كفاية الخدمات الصحية والعكس صحيح.
- متوسط عمر الفرد ونجد أنه كلما كان متوسط عمر الإنسان مرتفع يدل على التقدم الاقتصادي والعكس كذلك صحيح.
- عدد الأطباء مقابل عدد الأفراد فكلما قل تعداد الأفراد مقابل كل طبيب دل ذلك على تحسن المستوى الصحي.

- **معايير تعليمية** :

معروف أن للتعليم أهمية وأثر كبير في جانبي الاستهلاك والإنتاج، و يُجمع الكثير من الاقتصاديين أن الإنفاق على التعليم يعتبر استثمار وليس استهلاك وهذا الاستثمار البشري له آثار ايجابية على الفرد والمجتمع ككل.

وأهم المؤشرات في الجانب التعليمي يمكن أن نجمل ما يلي :

- نسبة الأفراد الذين يعرفون القراءة والكتابة.

[1] محمد عبد العزيز وآخرون، (2011)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق طكره، ص:112.

[2] محمد عبد العزيز واخرون (2011)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:114.

- نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.
- نسبة الإنفاق على التعليم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

- **معايير التغذية :** يعتبر متغير توفر الغذاء من المؤشرات الأساسية في معرفة مدى تقدم هذا البلد أو تخلفه حيث أن نقص التغذية أو سوئها يترتب عنه ضعف الإنتاجية ومن تم انخفاض المداخيل، وأهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مستوى التغذية بالمجتمع ما يلي[1] :
  - متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية.
  - نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الغذائية الضرورية للفرد.

ج- **المعايير الهيكلية:** المعايير الهيكلية هي كل ما تعلق بالإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي بهدف الرفع من الإنتاجية وتوفير المنتجات الأولية، ومن أهم المؤشرات الناجمة عن الإصلاح الهيكلي وتغيير البنيان الاقتصادي والتي يمكننا استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي ما يلي :

- نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ومن هنا يتضح أنه كلما ارتفعت هذه النسب في بلد ما فهذا دلالة على تغيرات ايجابية في البنية الاقتصادية وهيكل الإنتاج وبالتالي فلهذا الأمر دلالة على ارتفاع درجة التقدم والنمو الاقتصادي [2].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية

هناك عدة تعريفات للتنمية حيث أصبح هذا المفهوم شائع لدى الأفراد والهيئات، وجاء تعريف هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والعمل على تقدمها قدر المستطاع[3]، وتتم تنمية المجتمع بإشراك أعضائه في الجهد

[1] محمد عبد العزيز وآخرون (2011)،التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

[2] محمد عبد العزيز وآخرون (2011)،التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

[3] جمال داوود سليمان (2015) التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ص:4

المبذول لتغيير المستوى المعيشي نحو الأفضل بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة التي تشجع على المبادرة والمشاركة الايجابية[1].

كذلك عرفت التنمية على أنها العمل بهدف القضاء على الجوع و الفقر الذي تعاني منه غالبية سكان العالم و ذلك بتحسين الأحوال المعيشية للدول النامية بحيث تقل الفجوة القائمة بين متوسط دخل القرد في الدول الصناعية و الدول النامية.

ويتضح مما سبق أنه لتحقيق التنمية يستلزم العمل على تغيير الهيكل الاقتصادي ويتم استغلال الموارد المعطلة من جهة وزيادة إنتاجية كافة الموارد المتاحة من جهة أخرى[2].

والهدف من وراء التنمية الاقتصادية ما يلي [3] :

- رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى أقصى مستوى ممكن.
- تحسين الأحوال الصحية والتعليمية والاجتماعية.
- تحسين الدخل القومي.

ومما سبق يتضح أن التنمية تحتوي جميع ما احتوى عليه النمو الاقتصادي، ومصطلح التنمية مصطلح شمولي يحمل في طياته الجانب الاقتصادي والاجتماعي والصحي ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد في المجتمع.

الشكل رقم 9 : العناصر الأساسية للتنمية.

[1] جمال داوود سليمان (2015) التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ص:4

[2] يسرى محمد أبو العلا (2008)، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، ص:688.

[3] يسرى محمد أبو العلا (2008)، علم الاقتصاد مرجع سبق ذكره، ص: 691

المصدر : جمال داوود سليمان (2015) **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ص: 13

أولا- التنمية المستدامة

إن النمو السريع خلال السنوات الماضية والتنافس المحموم بين الدول من أجل رفع الناتج المحلي الإجمالي، أدى إلى ظهور الكثير من الآثار السلبية على البيئة، وبسبب هذه الأخطار تم وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الذي خصص بكامله للتنمية المستدامة، وصدر عام 1981 تحت عنوان الاستراتيجيات الدولية للمحافظة على البيئة وجاء فيه أنه مع السعي الدائم لتطوير الحياة الإنسانية وجب الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة[1].

[1] ضياء خلفاوي شمس،(2008) التنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الأساسية في ظل التنمية المستدامة، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الأساسية، العدد 9، ص: 164.

و عرفت كذلك التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية بالقدرة على تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية ما يعني تلبية احتياجات الجيل الحالي مع مراعاة احتياجات الأجيال المستقبلية [1]

وكان هذا التقرير بمثابة الولادة الأولى لمفهوم التنمية المستدامة لأنه جمع لأول مرة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وعرفت التنمية المستدامة حسب (بروتلاند) على أنها التنمية التي تدعو إلى عدم استمرار الأنماط الاستهلاكية سواء في الشمال أو الجنوب وتعويضها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة [2]

كذلك عرفت على أنها تلبية لحاجيات الإنسان في الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال في المستقبل على تلبية حاجياتها، ويشترط لتطبيق ذلك الحرص على عدم تناقص الاحتياطي الأساسي من الموارد البيئية للمجتمع أو الدولة من أجل تحقيق العدل والإنصاف للأجيال القادمة.

إن التنمية المستدامة عملية معقدة ومتداخلة بين عدة أطراف لذلك تسعى إلى تحقيق عدة أهداف نذكر أهمها[3] :

* تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان.
* تحقيق الاستغلال والاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد.
* تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية.
* تفعيل مبدأ المشاركة السياسية من أحل اقتسام المسؤوليات.
* احترام البيئة والمحافظة عليها.
* الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وربطها بأهداف المجتمع.

[1] جودة عبد الخالق (2016)، تطورات الفكر التنموي و المقاربة الجديدة للتنمية المستدامة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، ص: 239.

[2] ضياء خلفاوي شمس، (2008) التنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الأساسية في ظل التنمية المستدامة، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الأساسية، العدد 9، ص : 165.

[3] بن حاج جيلالي و مغراوة فتيحة (2018)، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد رقم 11، ص:155.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

على الرغم من ارتباط النمو الاقتصادي Growth Economic بالتنمية الاقتصادية Developement Economic إضافة إلى أنهما مترادفين في المعنى فالترجمة الانجليزية لا تفرق بينهما، أما اللغة العربية فتميز بينهما حيث أن النمو يعني نماء الشيء وازدياده من حالة إلى أخرى، بينما التنمية تعني إحداث النمو[1]، وبالتالي فالتنمية هي عن عملية معقدة وشاملة ومتشابكة ومتراكمة تحدث تغيرا جوهريا في البنايات الاقتصادية، أما النمو فهو زيادة في الناتج المحلي الإجمالي[2] وبشكل عام و بالرغم من وجود فروق جوهرية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إلا أنهما متزامنان في الحدوث ويعتمد أحدهما على الأخر.

و يعرف النمو على أنه مصطلح كمي يقصد به ارتفاع مستوى الإنتاج في قطاع أو قطاعات عدة من الاقتصاد الوطني، أي ارتفاع تراكمي خلال فترة زمنية معينة، و عموما عندما يتم التطرق إلى النمو الاقتصادي فالمقصود به الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لذلك البلد، أما التنمية الاقتصادية فيستعمل هذا المصطلح الإشارة إلى التقدم الاقتصادي و الرفاهية الاقتصادية للدول و يكون كذلك تعبيرا اجتماعي و اقتصادي[3].

[1] Malouk.B(2010), Economie du developpement, office des publications universitaire,p33.

[2] زهرة حسين ورجاء عبد الله،(2018)، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

[3] رانيا بالمداني (2013)، النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ص:36.

الجدول رقم 15 : الفروق الجوهرية بين النمو التنمية.

	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
	يقصد به زيادة الإنتاج أو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة تتضمن هذه الزيادة ارتفاع في الطاقة الإنتاجية وبالتالي فمعدل النمو الاقتصادي يكون مرتفعا أو منخفضا وفق ظروف البلد.	تغير حالة المجتمع وليس فقط تحقيق نمو في الناتج، حيث أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة تغيرات تحدث في المجتمع من أجل تحقيق نمو مدعم ذاتيا خلال مدة قصيرة من الزمن.
	الهدف من وراء النمو الاقتصادي هو زيادة الإنتاج دون إحداث تغيرات سريعة وجذرية في هيكل الاقتصاد الوطني، كما تكون معدلات النمو غير محددة وتتذبذب وفقا لتغير الشروط المحيطة وغالبا ما تكون منخفضة على المدى الطويل.	أما التنمية الاقتصادية فالهدف من ورائها هو زيادة مستهدفة وإرادية في الإنتاج تحدث نتيجة تدخل الدولة، إضافة إلى أن التنمية تؤدي إلى إعادة بناء قاعدة اقتصادية تعمل على تحقيق استمرارية النمو المدعم ذاتيا.
	يتم رفع معدلات النمو الاقتصادي وفق عدة وسائل أهمها : -رفع من الصادرات وتعزيز التبادل التجاري مع الخارج. -توفير جو أو بيئة جاذبة للاستثمار والمستثمرين من الداخل والخارج. -المشاركة في عملية اتخاذ القرار. -تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة منها المدرة للدخل لشرائح مختلفة من المجتمع. -خفض معدلات البطالة والفقر. -تحسين الكفاءة الإنتاجية. -الاستعمال الجيد لكل من السياستين النقدية والمالية.	إن التنمية الاقتصادية تحقق معدلات مخططة ومستقرة وفي أغلب الأحيان تكون مرتفعة وتهدف إلى تحقيق مطلب أنساني ألا وهو أن يجد الإنسان ما يكفيه لعيش حياة كريمة ويؤدي دوره في المجتمع بما يتفق مع قدراته وإمكانياته إضافة إلى تنمية قدراته حتى يتمكن من استثمار موارد المجتمع الذي يعيش فيه وبالتالي أي تنمية تؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الداخلي الإجمالي أي التقدم الاقتصادي.
	النمو الاقتصادي يعني مزيدا من الناتج والذي يحدث عن طريق مزيد من المدخلات أو إدخال تعديلات وتحسينات على الإمكانيات	تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة الإنتاج وكذلك تنويعه، إضافة إلى التعديلات الغنية التي يتم بها الإنتاج. لهذا التنمية أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية.
	النمو الاقتصادي ما هو إلا عملية توسع اقتصادي تلقائي ويقاس بحجم التغيرات الكمية التي تحدث.	التنمية الاقتصادية تفرض تطورا فعالا أي العمل على القيام بتعديلات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.
	يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة كمية في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وهذا الأخير لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات اقتصادية أو اجتماعية.	التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.

المصدر : جمال داوود سليمان (2015) **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ص:17

ومن خلال الجدول السابق يتضح الفرق بين النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

إن تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع يوجب النظر إليه على أنه وسيلة لتحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية وبالمقابل كل ما يخدم الجانب الاجتماعي (صحة، تعليم، ثقافة..) بما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي في الأمد القصير والطويل[1].

أولا- نمو اقتصادي بدون تنمية

يقصد بالنمو الاقتصادي بدون تنمية أن الدولة تتمكن من تحقيق النمو مثلا زيادة في الناتج المحلي ربما يكون مصدره قطاع واحد كالقطاع النفطي، وبالمقابل هذا النمو لا يسايره ولا يصاحبه تنمية حيث يبقى المجتمع يعاني من الفقر والجهل وانتشار الأمراض وزيادة معدلات البطالة.

ومن هنا يتضح أن عملية التنمية الاقتصادية أساسها هو الإنسان من حيث تعليمه ومستواه الصحي وحتى الثقافي فإذا كانت الزيادة في الإنتاج (نمو اقتصادي) دون أن تتحقق عدالة في توزيع ثمار النمو، هنا ستكون الدولة تحقق نمو بدون تنمية [2].

[1] جمال داوود سليمان (2015)، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب مرجع سبق ذكره، ص:17.

[2] جمال داوود سليمان (2015)، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب مرجع سبق ذكره، ص:18.

الجدول رقم 16 : حالات تحقيق نمو بدون تنمية

1- يحدث نمو اقتصادي سريع في دولة، في المقابل يحدث تباطأ في التنمية بسبب عدم حدوث تغيرات جوهرية في نواحي الحياة تصاحب النمو الاقتصادي.	**2**- يحدث نمو ولا تحدث بسبب عدم التوازن بين التطور الاقتصادي واحتياجات المجتمع (سوء توزيع الموارد عبر القطاعات والطبقات وشرائح المجتمع)
3- من الممكن أن يتحقق النمو ولا تتحقق التنمية وهذا عند إقصاء فئات من المجتمع في صنع والمشاركة بالسياسات العامة للدولة.	**4**- من الممكن أن تحقق نمو وزيادة في معدل الدخل الحقيقي للفرد دون حدوث تنمية وهذا في حالة الاعتماد المتزايد على الخارج.

المصدر: جمال داوود سليمان (2015) **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ص:22

من الجدول السابق يتضح أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة وزيادة الإنتاج ورفع متوسط دخل الفرد لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية اقتصادية.

المبحث الثاني : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي قبل الحرب العالمية الثانية :

إن النمو الاقتصادي من المواضيع المهمة في الاقتصاد الكلي حيث يتميز بالديناميكية أو حركية، حيث تطور مع مرور الزمن ونجد عدة نظريات مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي ويمكننا تقسيم هذه النظريات الى حقبتين قبل الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية بين الانتقاد و التحليل

سنحاول من خلال هذا المطلب تشريح النظرية الكلاسيكية و نظرتها للنمو الاقتصادي مع التطرق إلى الانتقادات التي وجهت لها.

أولا- النظرية الكلاسيكية

عاشت دول أوربا الغربية الثورة الصناعية أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاصر الفقهاء الكلاسيكيون تلك المرحلة التي أثرت على أفكارهم وأرائهم فيما يخص النمو الاقتصادي من أسبابه وكيفية تحقيقه وكل العوامل المؤثرة في هذا المؤشر الاقتصادي.

وتضمنت نظرية النمو عند الكلاسيك آراء عدة مفكرين اقتصاديين أهمهم ادم سميث و ديفيد ريكاردو إضافة إلى أراء ستيوارت ميل وما جاء به فيما يخص الأسواق دون تجاهل مالتس وأفكاره حول علاقة السكان بالنمو الاقتصادي.

ويمكن حصر عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي بما يلي :

1- سياسة الحرية الاقتصادية :

يتميز الاقتصاديون الكلاسيك بالمناداة بمبدأ الحرية الاقتصادية إضافة إلى أهمية التجارة الحرة مع سيادة المنافسة الكاملة، والتأكيد على عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛ وبالمقابل الاعتماد على آلية السوق التي مهمتها تخصيص الموارد وتحديد مستويات الأسعار [1].

2- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم

يعتبر الكلاسيك أن مفتاح التقدم الاقتصادي يكمن في التكوين الرأسمالي لهذا أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات، ويعتقد الكلاسيك أن الرأسماليين وملاك الأراضي هم وحدهم القادرون على تحقيق ذلك الادخار، عكس العمال الذين يتحقق الكفاف على مستوى أجورهم فقط، وبالتالي لا يمكنهم المساهمة في عملية الادخار [2].

3- الربح هو محرك النشاط الاقتصادي

يمثل الربح الدافع الأساسي الذي يدفع الرأسماليين إلى اتخاذ قرار الاستثمار حيث كلما زاد معدل الربح يقابله زيادة في معدل التكوين الرأسمالي، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

4- ميل الأرباح للتراجع

يرى الكلاسيك أن الأرباح تميل إلى التراجع مع التقدم وهذا راجع إلى تزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، ويفسر ادم سميث ذلك بزيادة الأجور التي تكون نتاج للمنافسة بين

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد (1999)،" النماذج الرياضية للتخطيط وللتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع، القاهرة، ص:27

[2] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد(1999)،" النماذج الرياضية للتخطيط وللتنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص:27

الرأسماليين، وفي المقابل يفسر ريكاردو تراجع الأرباح إلى ارتفاع الأجور يتحقق بسبب ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية مما يؤدي إلى تراجع في الأرباح.

5- حالة السكون

اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك أنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع حتى يصل معدل الربح إلى الصفر وبالتالي يتوقف التراكم الرأسمالي، كذلك يستقر عدد السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب ادم سميث أن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي وتدفعه إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد فسرا النمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال بقانون تناقص الغلة الذي يعتبر عقبة أمام النمو.

وعبر ميل عن نفس الفكرة (حالة السكون) أنه عند غياب التحسينات في الزراعة ومع ارتفاع عدد السكان عن معدل التراكم الرأسمالي، فان مستوى الأرباح يبدأ في التراجع ويصل الاقتصاد إلى حالة السكون[1].

ثانيا – الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية :

- تجاهل الطبقة الوسطى حيث تفترض النظرية وجود طبقتين فقط العمال والرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي)، وتم تجاهل دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات في عملية النمو الاقتصادي[2].
- إهمال قطاع العام في عملية النمو الاقتصادي رغم الإمكانيات التي يمكنها المساهمة في العملية.
- تجاهل الأهمية الكبيرة للتكنولوجيا وافتراضها أنها معارف فنية من المعطيات والتي لا تتغير مع الزمن.
- ركزت النظرية الكلاسيكية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي، حيث ترى أن الفائض الاقتصادي يوجه إلى العملية الاستثمارية وبالتالي دفع التنمية الاقتصادية، لكن بالمقابل يعاب عنها أنها متشائمة خاصة فيما يخص تزايد السكان وقانون تناقص الغلة[3].

---

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد،(1999)،" النماذج الرياضية للتخطيط وللتنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص: 23.

[2] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد،(1999)،" النماذج الرياضية للتخطيط وللتنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص:29.

[3] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد،(1999)،" النماذج الرياضية للتخطيط وللتنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص:30.

- النظرة الخاطئة للأجور والأرباح حيث ترى النظرية الكلاسيكية أن الأجور تنخفض لتصل إلى درجة الكفاف وأن الأرباح دائمة الانخفاض وهذا غير صحيح.
- النظرة الخاطئة لمفهوم النمو الاقتصادي حيث تفترض النظرية الكلاسيكية الوصول إلى حالة السكون وهذا التفسير لا يعتبر تفسيرا معقولا لعملية النمو.

ثالثا: التحليل الفقهي للنظرية الكلاسيكية

1- تحليل ادم سميث :

ساهم ادم سميث مساهمة كبيرة في تحليل عملية النمو الاقتصادي وذلك من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي لها علاقة بالثروة والدخل، وكان ذلك من خلال كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي نشره سنة 1776 وجاء في هذا الكتاب افتراض أساسي هو أن الأرض هي المصدر الأساسي للثروة[1]، وأشار ادم سميث إلى دور إنتاجية العمل، ونسبة القوة العاملة إلى جملة السكان في التأثير على النمو الاقتصادي، إضافة إلى زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الطلب[2]، هذا بالإضافة إلى اهتمامه بدور كل من تقسيم العمل ومعدل الادخار كعوامل حساسة ومهمة في زيادة الإنتاجية، وبالتالي الرفع من التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار [3].

لكن ادم سميث يشير إلى أن عملية النمو لها حدود وذلك عندما يصل التراكم الرأسمالي إلى الذروة، حيث يتكالب الرأسماليون على المنافسة والاستثمار في مجالات محددة ما يؤدي إلى هبوط الأرباح وتنخفض المدخرات وبالتالي يتجه الاقتصاد إلى حالة ركود.

ومنه نستخلص أن ادم سميث يعتمد على أساسيات ثلاثة هي :

---

[1] Neri.S (1999), The teory of economc growth : A classical perspective, Pisa University, p3.

[2] P.Combemal & J.P.Piriou (2003), Scienes économique et sociales : Nouveau manuel, Edition La Découverte, p.629

[3] سهير أبو العنين (2003)،" العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري "، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، ص:12.

$$Y=F(K,L,N) \quad \leq= \begin{cases} 1 \text{ تراكم رأس المال} \\ 1 \text{ النمو السكاني} \\ 1 \text{ انتاجية العمل} \end{cases}$$

الإنتاج Y، رأس المال K، العمل L، الأرض N.

الشكل رقم 10 : تصور ادم سميث للنمو الاقتصادي.

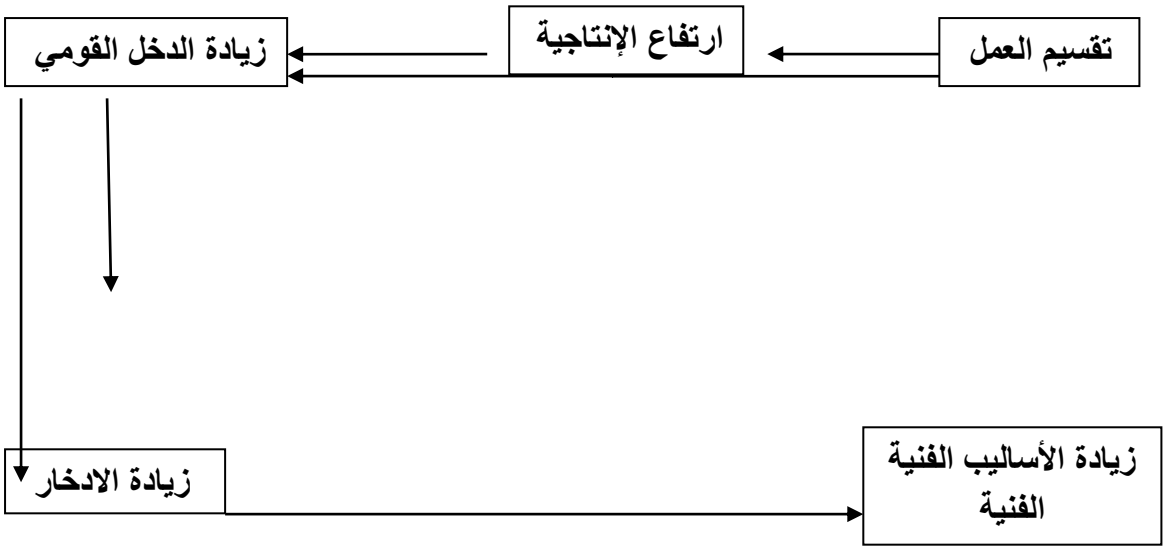

المصدر: عدة أسماء، (2016)، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، ص:78.

2- تحليل دافيد ريكاردو :

يعتبر ريكاردو من أهم رواد المدرسة الكلاسيكية؛ وقد ارتبط اسمه بالعديد من الأفكار كالربح والأجور والتجارة الخارجية، وجاءت أفكار ريكاردو عن النمو الاقتصادي متفقة بصفة عامة عن مع جاء به ادم سميث، إلا في بعض التفاصيل التي ناسبت التطور الاقتصادي في زمن ريكاردو، فعلى سبيل المثال لا الحصر لم يهتم ريكاردو كثيرا بعامل التخصص كمتغير مهم لزيادة إنتاجية العمل، وإنما أشار إلى دور التقدم الفني ودوره في تحقيق التراكم الرأسمالي، وبالتالي التأشير في عملية النمو الاقتصادي [1]، ويعتقد

[1] سهير أبو العنين،(2003)،" العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري " مرجع سبق ذكره، ص:12.

ريكاردو أن قطاع الزراعة هو القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي والذي يخضع لقانون تناقص الغلة بسبب التسابق بين الغذاء من جهة والسكان من جهة أخرى.

ولقد جعل ريكاردو عنصر الأرض عاملا مهما في عملية النمو الاقتصادي مع تأكيده على التراكم الرأسمالي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون منخفض مقارنة مع الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى تحقيق أرباح فيتوجه الرأسماليون أكثر نحو الاستثمار في القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي وارتفاع الأرباح ما يجعل الإنتاج يرتفع كذلك يزيد الطلب على العمل فترتفع الأجور فيزيد النمو السكاني، ومع زيادة عدد السكان يتم استغلال الأراضي الأقل خصوبة كل ذلك يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة[1].

حيث ترتفع أسعار الغذاء وهنا يطالب العمال برفع أجورهم؛ فتنخفض الأرباح وبالتالي ينخفض التراكم الرأسمالي ما يؤدي إلى انخفاض حافز الاستثمار، ذلك ما يجعل الطلب على العمل ينخفض ثم تتوجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وصولا إلى حالة الركود الاقتصادي؛ الذي يصعب معه استمرار عملية النمو الاقتصادي[2].

وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات : فئة الرأسماليين، فئة العمال، فئة ملاك الأراضي، ومن هنا سميت النظرة الحديثة للأرض بالاقتصاد الريكاردي.

3- تحليل توماس مالتس :

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر،،(1999)،" النماذج الرياضية للتخطيط وللتنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص:30.

[2] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر،،(1999)،" النماذج الرياضية للتخطيط وللتنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص:31.

ركزت الأفكار التي جاء بها مالتس على جانبين مهمين هما عنصر السكان وعنصر الطلب الفعال، و وضع مالتس نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتس للسكان" والتي تنص على ما يلي:

"إن عدد السكان سيزداد بمتتالية هندسية كل ربع قرن (25 سنة) بينما يتزايد إنتاج الطعام وفي أحسن الظروف بمتتالية حسابية خلال نفس الفترة "[1].

وتبنى نظرية مالتس على رفع رأسمال المستثمر في القطاع الزراعي والصناعي، ويؤكد مالتس على ضرورة استصلاح الأراضي واستغلالها في زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة فرص تحقيق أرباح من هذه الاستثمارات[2].

ويرى مالتس أن يتم توجيه جزء من رأس المال إلى القطاع الصناعي والذي فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، وبالتالي ترتفع أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو.

ويؤكد مالتس دائما على ضرورة تقدم القطاعين معا وعدم التركيز على أحدهما وإهمال الأخر[3].

وتتلخص فكرة مالتس في الزيادة السكانية التي يرى أنه يترتب عنها ارتفاع في منحنى عرض العمل وهذا يعني خفض الأجور؛ إلى أن يصل هذا الأجر إلى الكفاف، أي أن انخفاض الأجور يحفز المستثمرين على استثمار المزيد من أموالهم وبالتالي تزيد معدلات النمو الاقتصادي[4].

الشكل رقم 11 : العلاقة بين عناصر النمو الاقتصادي عند مالتوس

[1] عبلة عبد الحميد بخاري،(2009)، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص:30

[2] Clerc.D (2004), ''de l'état stationnaire à la décroissance , revue de l'économie politique n°22-avril.mai.juin , p79.

[3] عبلة عبد الحميد بخاري،(2009)، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص:31.

[4] حاج بن زيان (2013)، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المنيا،أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان ص : 25

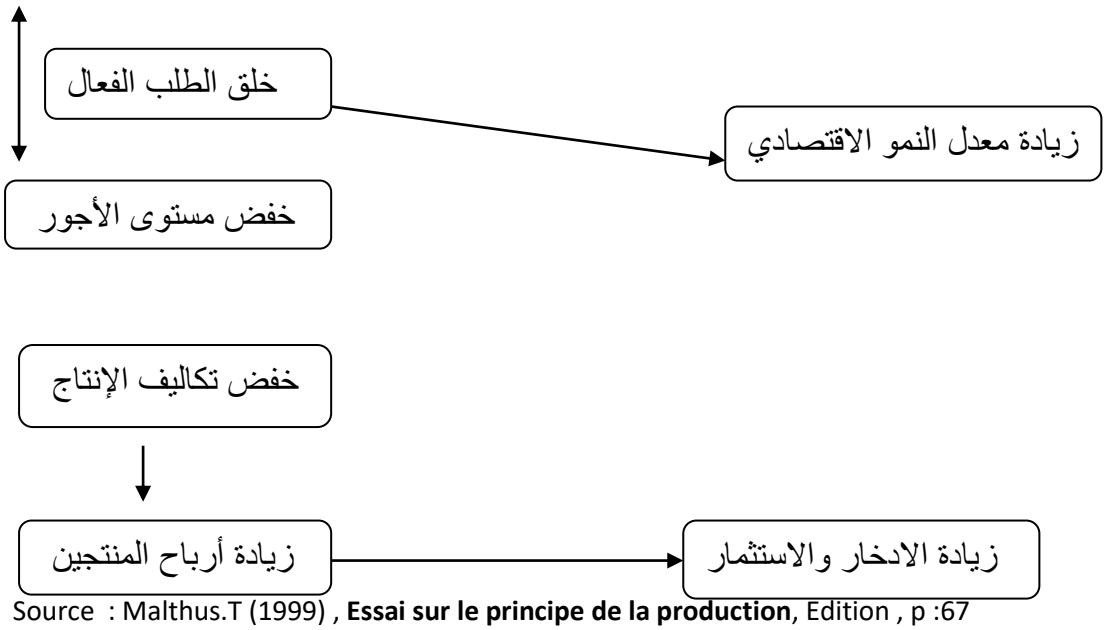

Source : Malthus.T (1999) , **Essai sur le principe de la production**, Edition , p :67

مما سبق يتضح أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي مبني على أن التطور الاقتصادي الرأسمالي، و يعتبر سباقا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم التكنولوجي النمو السكاني تظهر موجة من النمو الاقتصادي حيث أن التقدم الفني يؤدي إلى زيادة التشغيل والإنتاج وبالتالي زيادة الأجور أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي، وكل ما سبق يؤدي إلى زيادة في عدد السكان فتؤدي هذه الزيادة إلى ركود ثم النمو.

ولنفهم ما سبق نلخص النظرية الكلاسيكية في الدوال الآتية [1] :

أ-دالة الإنتاج (1)..... $O=F(L,K,Q,T)$

O : الإنتاج.

L : قوة العمل.

K : المتاح من الأرض

Q : رأس المال.

T : التقدم الفني.

[1] عبلة عبد الحميد (2009)، نظريات النمو والحتمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:33.

ب–مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار (2)..... T=T(I)

ت–الاستثمار يتوقف على الأرباح (3)..... I=dQ=I(R)

I : الاستثمار الصافي.

R : عائد عناصر الإنتاج (الأرض ورأس المال).

ث–الأرباح تتوقف على مستوى التكنولوجي وعرض العمل (4).... R=R(T,L)

ج–حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور (5) ..... L=L(W)

ح–الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار W=W(I)، W : معدل الأجر الأدنى.

وعلى افتراض أن الأرباح هي المحرك الأساسي للنظام الرأسمالي يسير النموذج على النحو التالي :

dR ⟹ dL ⟹ dW ⟹ dT ⟹ dQ ⟹ dI ⟹ dR ⟹

بمعنى أي زيادة في الأرباح تؤدي إلى زيادة في الاستثمار الذي يدفع إلى زيادة الطلب على الرأسمال؛ ثم نجد التغيير في مستوى الأجور والتغير في الطلب على العمل وبالتالي التغير في مستوى الأرباح وهكذا.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي بين الانتقاد و التحليل

سوف نحاول من خلا هذا المطلب تحليل النظرية النيوكلاسيكية و نظرتها للنمو الاقتصادي مع الإشارة إلى الانتقادات الموجهة إلى رواد هذه المدرسة.

أولا: مفهوم النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها "ألفريد مارشال"[1]، وكذلك العالم الاقتصادي السويدي "فونت ويكسل"[2] واجتمع هؤلاء على فكرة إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث الركود الاقتصادي كما جاءت به النظرية الكلاسيكية.

ومن أهم ما جاءت به النظرية النيوكلاسيكية ما يلي :

- أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة وذات تأثير ايجابي متبادل حيث أن تحقيق النمو في قطاع معين يؤدي إلى نمو باقي القطاعات، وبالتالي فان نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- أن النمو الاقتصادي يبنى على ما هو موجود من عناصر الإنتاج المتمثل في عنصر العمل حيث النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، و عنصر رأسمال حيث أن النظرية تؤكد أن النمو هو محصلة تفاعل بين تراكم رأسمال والزيادة السكانية، و كذا عنصر التنظيم ويقصد به التطور التكنولوجي وتنفي النظرية وجود أي جمود في العملية التطورية[3].
- يرى رواد هذه النظرية أن الاقتصاد يكون مغلق والأسواق تكون بها المنافسة الكاملة[4].
- إن النمو الاقتصادي يحتاج إلى عملية تقسيم العمل وحرية التجارة من أجل تحسين معدل التبادل الدولي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا: نقد النظرية النيوكلاسيكية

- يعاب على النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي أنها ركزت على الجوانب الاقتصادية وتجاهلت الجوانب السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية.
- اعتماد النمو على عامل خارجي (التقدم التكنولوجي وعامل السكان)[5].

---

[1] ألفريد مارشال اقتصادي بريطاني ولد سنة 1842 وتوفي سنة 1924 كان من أشهر الاقتصاديين تأثيرا في عصره واشتهر بكتابه "مبادئ الاقتصاد"الذي كان يدرس لفترة طويلة في انجلترا.

[2] فونت ويكل اقتصادي سويدي ولد سنة 1851 وتوفي سنة 1924 وكان ويكسل مهتما بالاقتصاد الكلي.

[3] عبلة عبد الحميد (2009)، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:34.

[4] عبد الباسط وفاء(2000)، نظريات النمو الذاتي، مرجع سبق ذكره، ص:16.

[5] المرجع السابق، ص:17.

- الاعتماد على حرية التجارة لم تكن نتائجها كبيرة بسبب وجود الحواجز التجارية التي تفرضها الدول.

ثالثا: تحليل النظرية النيوكلاسيكية

1- نظرية كارل ماركس :

قامت نظرية كارل ماركس للنمو الاقتصادي على مجموعة من الفروض منها :

- الطبيعة الوظيفية التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع.
- الأثر الايجابي للابتكارات والاختراعات في العملية الإنتاجية.
- طريقة تجميع رأس المال في المجتمع.

ولقد خلص كارل ماركس إلى أن الركن الأساسي الذي يعتمد عليه النمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية هو تجميع رأس المال، حيث أن طبقة الرأسماليين تقوم باستغلال العمال في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى تحقيق فائض في القيمة، من خلال الفارق بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقة للسلعة، ويستفيد من هذا الفرق الرأسماليون وبالتالي زيادة أرباحهم و ادخاراتهم ما ينتج زيادة في الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي[1].

ويرى ماركس أن الاستثمارات والأرباح ستنخفض بمرور الزمن وهذا راجع إلى المنافسة الكاملة (التامة) في الأسواق، مما يؤدي إلى خفض أجور العمال أو تسريحهم وهذا يؤدي بالضرورة إلى انفجار النظام الرأسمالي بسبب الصراع بين القوى المتناقضة فيه.

[1] زهرة حسن ورجاء عبد الله (2018)، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، دار الأيام، بيروت، ص:26.

الشكل رقم 12 : نظرية ماركس في النمو الاقتصادي.

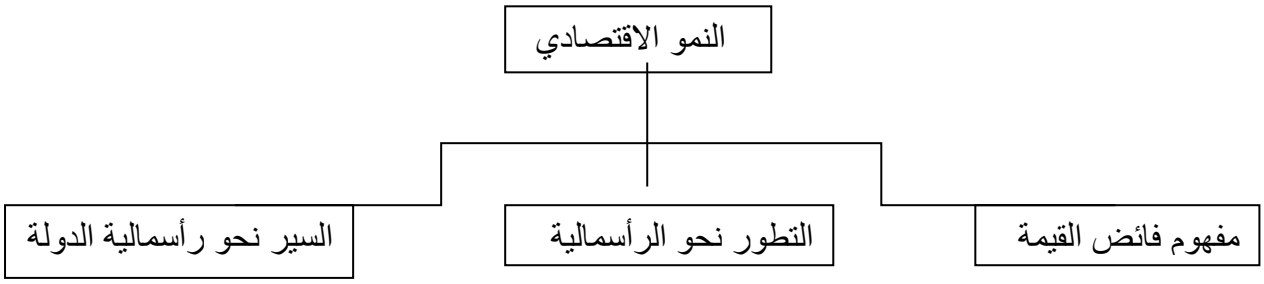

المصدر : جمال داود سليمان الدليمي،(2015) **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، مرجع سبق ذكره، ص:44.

ويميز كارل ماركس بين فائض القيمة الحقيقية وفائض القيمة الكامن، ويقصد بفائض القيمة الحقيقية زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك أي ما هو مخصص للاستثمار.

أما فائض القيمة الكامن هو الفائض في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في أفضل حالاته.

ويرى ماركس أن التسيير المركزي لاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يجعل كل مؤسسة تبحث عن فائدتها الخاصة، وذلك بالوصول إلى تحقيق فائض القيمة الكامن مما يعني الاستعمال لكل مواردها الطبيعية إضافة إلى القوة العاملة[1].

وهذه الحالة تؤدي إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين وبالتالي لا تتمكن المؤسسات الصغيرة من المنافسة.

و ما يعاب على نظرية ماركس يمكن إجماله فيما يلي:

- إهمال متغير أساسي وهو الطلب الذي يدخل في تحديد القيمة وركز ماركس على العمل فقط كمحدد للقيمة.
- توقع ماركس أن الأجور في النظام الرأسمالي ستوجه لا محالة نحو الانخفاض لكن ما نجده أن أجور العمل تتجه إلى الارتفاع.
- تنبأ ماركس بزوال النظام الرأسمالي وذلك بثورة عملية وحلول النظام الاشتراكي مكانه إلا أن ذلك لم يحدث [1].

[1] جمال داود سليمان الدليمي (2015)، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب مرجع سبق ذكره، ص:44.

2- نظرية شومبيتر :

تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية من حيث فكرة أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وظهرت أفكار شومبيتر في كتابه الشهير "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911، وأهم الأفكار التي جاء بها شومبيتر ما يلي[2] :

- العاملين الأساسيين لتحقيق النمو الاقتصادي هما المُنظم والائتمان المصرفي.
- اعتبار المُنظم مفتاح التنمية "الدينامو" المحرك لعجلة النمو.
- يؤثر المنظم في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين.

يتضح مما سبق أن نظرية النمو الاقتصادي لشوبيتر تبنى على ثلاث عناصر وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي.

الشكل رقم 13 : دورة شومبيتر لتحقيق النمو الاقتصادي.

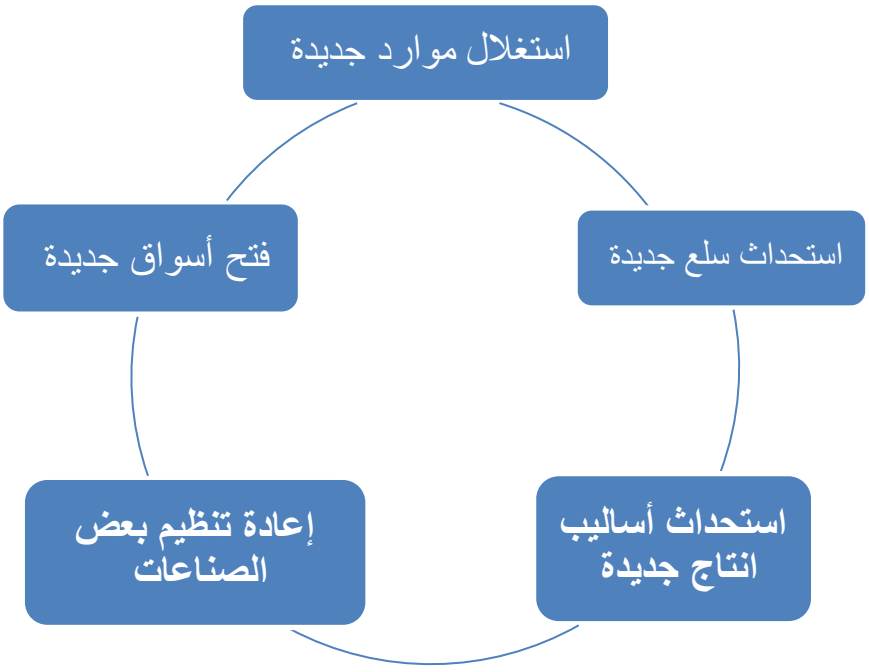

المصدر : جمال داود سليمان الدليمي (2015)، **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[1] جمال داود سليمان الدليمي (2015)، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب مرجع سبق ذكره، ص:45.

[2] عبلة عبد الحميد بوخاري (2009)، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:46.

ويرى شومبيتر أن انهيار النظام الرأسمالي يعود لأحد هذه الأسباب :

- ضعف وظيفة المنظم.
- انحلال الطبقة السياسية الحامية لهذا النظام.
- انتشار الاحتكارات والكارتلات.
- العداء من العمال للنظام الرأسمالي.

ويرى شومبيتر نموذج النمو الاقتصادي على أساس أن المنظم هو دافع النمو وفق الإمكانيات المتوافرة حيث أن الادخار (S) يعتمد على الأجور (W)والأرباح (R) ومعدل الفائدة (r)وبالتالي:

$$S=S(W ,R,r)$$

كما أشار شومبيتر أن الاستثمار الإجمالي I ينقسم إلى الاستثمار الذاتي (I_1) والاستثمار ($I_ı$)، فالأول يعتمد على التقدم الفني واكتشاف موارد جديدة أما الثاني فيعتمد على مستوى الأرباح ومعدل الفائدة وتراكم رأس المال، إضافة إلى التقدم التقني (T) واكتشاف الموارد (K) يعتمدان على عرض المنظمين [1] (E).

$$K=K(E) \qquad T=T(E)$$

ويفترض شومبيتر سيادة المنافسة الكاملة والعمالة الكاملة وتوازن الاقتصاد، ويرى أن المنظم يقوم بإيجاد طريق لتمويل الاستثمارات فتشتغل مصانع جديدة يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وبالتالي سلع جديدة إلى السوق.

و لقد اعتبرت الإضافات التي جاء بها شومبيتر ذات أهمية كبيرة، إلا أن نظريته تعرضت لعدة انتقادات :

- أعطى شومبيتر أهمية كبيرة لعنصر المنظم.
- افتراض أن عملية التمويل تأتي فقط من الائتمان المصرفي؛ وهذا عكس ما هو موجود في النظام الرأسمالي من أسهم وسندات لتمويل الاستثمارات.

[1] حاج بن زيان (2013)، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول، مرجع سبق ذكره، ص:26.

- عدم إشارة شومبيتر إلى عوامل يمكنها عرقلة عملية النمو الاقتصادي مثل ارتفاع عدد السكان.
- اعتمدت النظرية على الابتكار على أساس أنه يقوم بسد الثغرات الاقتصادية والاجتماعية [1].
- إهمال النظرية لعوامل أساسية في عملية النمو الاقتصادي؛ مثل الهياكل التنظيمية والإدارية وكذلك الدوافع والمحفزات[2].

3- النظرية الكينزية :

كانت لأزمة الكساد الكبير سنة 1929 تأثير كبير في الاقتصاد وجاء في هذه الفترة جون مينارد كيز ليؤسس المدرسة الكينزية والتي تأثرت أفكارها بالأزمة التي يعيشها العالم الغربي والدول الصناعية وكانت معظمها تعمل على إيجاد حل للكساد (العرض يفوق الطلب) ومن مظاهر هذا الكساد :

- توقف العملية ما أثر على عملية النمو الاقتصادي.
- ارتفاع مستويات البطالة.
- انخفاض مستويات الأسعار.

وأول مبدأ جاء به كينز في هذا المجال هو سيادة السوق بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، ويحدث هذا الأخير حسب كينز عند حالة عدم التشغيل الكامل، يرى كينز كذلك وجوب تدخل الدولة لتحقيق التوازن والمحافظة عليه.

واعتبر كينز أن سبب الكساد الكبير راجع إلى نقص في الطلب الفعال وليس فائض في العرض و يتوجه الكينزيون عموما إلى يلي [3]:

- أن تتدخل الدولة بنفسها عند ارتفاع معدلات البطالة وذلك بخلق مشاريع استثمارية بهدف توظيف العاطلين.

[1] عدة أسماء (2016)، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير،جامعة وهران2،ص:88.

[2] عدة أسماء (2016)، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص:88.

[3] محمد كريم قروف (2015)، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، ص:125.

- أن تقوم الدولة بخفض سعر الفائدة على القروض من أجل تشجيع المنظمين على الاقتراض من أجل تسهيل عملية الاستثمار.
- أن تحارب الدولة احتكار الاختراعات الجديدة من أجل المساهمة في الاستثمارات الجديدة.
- القضاء على الاحتكار بصفة عامة حتى لا ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها؛ ما يؤثر على الاستثمارات، حيث أنه عند انخفاض أسعار السلع يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب عليها مما يدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج ويقابل ذلك ارتفاع طلبهم على العمالة والآلات اللازمة لهذا الإنتاج[1].
- تحريك الطلب الاستهلاكي وهذا يكون عن طريق رفع الأجور.
- ويرى كينز وجوب تحريك الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري معا من أجل حل مشكلة الكساد[2].

لكن المشكلة تكمن في :

- صعوبة تحريك الطلب الاستهلاكي وهذا راجع إلى حالة الكساد التي يعيشها الاقتصاد.
- استحالة تحريك الطلب الاستثماري وذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال[3].
- عدم قدرة القطاع الخاص على تحريك الاقتصاد في فترة الكساد.

ويعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات القومي على النحو التالي :

$$Y=C+I+G-X-M \dots (1)$$

حيث أن :

Y: الدخل القومي

C : الإنفاق الاستهلاكي لطلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية.

---

[1] محمد كريم كروف (2015)، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص:126.

[2] عبلة عبد الحميد بوخاري (2009)، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:27

[3] الحدية رأس المال هي العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة بعد استبعاد سعر الفائدة.

F: الإنفاق الاستثماري لطلب القطاع العائلي على سلع الاستثمار.

G : الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)

X : قيمة الصادرات

M : قيمة الواردات

وفي حالة الاقتصاد المغلق تصبح المعادلة على النحو التالي :

$$Y=C+I+G.....(2)$$

ويرى كينز أن الدخل القومي يتحدد بالطلب أو ما يسمى الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي (C+I+G)، ويربط كينز الدخل القومي بمستوى محدد من العمالة L، وحجم معين من رأس المال K.

ويقول كينز أن الارتفاع في الدخل غالبا ما يصاحبه ارتفاع في مستوى التشغيل لجميع العناصر، خاصة عنصر العمالة مع افتراض ثبات التكنولوجي[1].

ولقد بين كينز أسس النمو الاقتصادي وذلك بدراسة العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي حيث استخدم الاقتصاد الكلي وأطلق على هذه العلاقة مصطلح المضاعف Multiplier حيث أن[2] الزيادة في الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي أي أن :

وبالتالي من أجل تحقيق ارتفاع كبير في الدخل والتشغيل وجب ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات.

- مضاعف الاستثمار = $\frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الاستثمار}}$ وعليه

التغير في الدخل = المضاعف ×الزيادة في الاستثمار

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، (2009)، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:55.

[2] زهرة حسين ورجاء عبد الله (2018)، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، مرجع سبق ذكره، ص:29.

الشكل رقم 14 : مكونات النمو الاقتصادي عند كينز

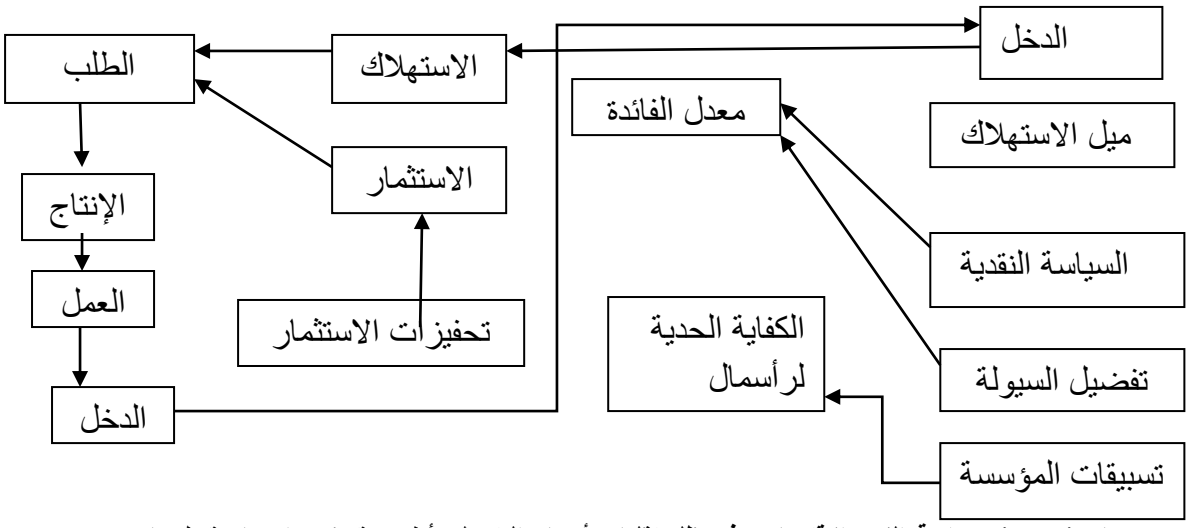

المصدر : حاج بن زيان (2013)، **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول**، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، ص:29.

و ما يعاب على النظرية الكينزية أنها مهتمة أكثر باقتصاديات الدول المتقدمة، حيث أن النموذج الكينزي من الصعوبة تطبيقه على الدول المتخلفة وهذا راجع لعدة أسباب أهمها [1]:

- تعرف الدول المتخلفة بالنزوح الريفي حيث ينتقل سكان الريف الى المدينة مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في المدن ونقص العمالة في الريف.

- حسب كينز المشكل الجوهري في الدول المتقدمة يكمن في جانب الطلب لكن في الدول المتخلفة يكمن المشكل في جانب العرض حيث يؤثر نقص رؤوس الأموال وعدم تطور وسائل الإنتاج وبالتالي فان زيادة الإنفاق الحكومي لا يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي بل يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع مستوى الأسعار.

[1] جمال داود سليمان الدليمي (2015)، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب مرجع سبق ذكره، ص:50.

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية

تتميز هذه المرحلة أنها جاءت بهدف إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التي تعيشها الدول المتخلفة، والعمل على ضم هذه الدول إلى صفها.

المطلب الأول: نظرية مراحل النمو (ولت روستو) :

تعتبر نظرية الاقتصادي الأمريكي "والت ويتمان روستو" من أهم نظريات النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، وفي سنة 1960 صدر كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"، وتتلخص هذه النظرية من تجارب التي حققتها الدول المتقدمة والتي مرت بعدة مراحل كانت نتيجة لأحداث شهدها التاريخ[1].

وتتلخص المراحل التي بنيت عليها النظرية فيما يلي :

أولا- مرحلة المجتمع التقليدي :

في هذه المرحلة تكون الدولة تعيش في تخلف ويعتمد اقتصادها بشكل شبه كلي على قطاع الزراعة وبصفة تقليدية، حيث يتم استعمال وسائل بدائية وبالتالي تنخفض الإنتاجية.

يضيف "روستو" أن المدخرات والاستثمارات في هذه المرحلة لا تكفي لتغطية امتلاك الأصول الرأسمالية، لهذا يكون الاقتصاد في حالة توازن ركودي[2].

ووصف روستو المجتمع التقليدي من الناحية التقليدية بأن "عالم ما قبل نيوتن" كما أن للعشيرة والقبلية في هذه المرحلة الدور الرئيسي في التنظيم الاجتماعي.

ثانيا- مرحلة التهيئة للإقلاع :

[1] كامل بكري(1986)، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ص:58.

[2] ماجد حبشي صبيح (2015)، نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، دار الجامعية الإسكندرية، ص:110.

هذه المرحلة عبارة عن فترة انتقالية بين المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق، وتتميز هذه المرحلة بنمو الصناعات التعدينية وزيادة استخدام رأسمال (التجهيزات الرأسمالية) في مجال الزراعة وذلك باستبعاد وسائل الإنتاج القديمة وجلب وسائل جديدة.

كذلك تشهد هذه المرحلة زيادة الادخار والاستثمار مما يجعل معدلات الربح ترتفع؛ إضافة إلى زيادة فرص العمل والتعليم وهو ما يؤدي إلى ظهور فئة من المفكرين والمنظمين[1].

ومع التطور الحاصل وزيادة الاستثمار تظهر الحاجة في مجال النقل مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، في هذا القطاع بهدف دعم عملية التبادل الثقافي.

ثالثا- مرحلة الانطلاق : The Tak-off

أعطى روستو لمرحلة الإقلاع أهمية مركزية في عملية النمو الاقتصادي، حيث يتم خلالها فك الارتباط مع القيود القديمة، وحسب روستو ستستغرق مرحلة الإقلاع فترة قصيرة نسبيا عقدين أو ثلاثة يمكن من خلالها أن تحدث تحولات جذرية وحاسمة.

وتحدث في هذه المرحلة على ثلاث تغيرات أساسية تكون في نفس الوقت شروط الإقلاع[2]:

- ارتفاع نسبة الاستثمارات من الناتج القومي إلى أكثر من 10%.
- ظهور صناعات جديدة خاصة التي تتميز بمعدلات نمو مرتفعة.
- ظهور ما يسمى الإطار المؤسساتي (السياسي، الاجتماعي) محفز إلى نمو مطرد.

ويرى روستو أن مرحلة الإقلاع تبدأ مع بروز حافز حاد من نوع معين قد يكون [3]:

1. ثورة سياسية تقلب موازين القوى وتغير في المبادئ الاجتماعية وفي نوع المؤسسة الاقتصادية السائدة.
2. الابتكارات التكنولوجية التي تساهم في توسيع الاستثمارات وبالتالي زيادة الإنتاج.

---

[1] ماجد حسني صبيح (2015)، نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:111.

[2] ماجد حسني صبيح،(2015)، نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص:112.

[3] ماجد سيف صبح (2015)، نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:113.

3. التطورات الايجابية الحاصلة في المناخ الدولي حيث تأخذ الايجابية شكل فتح أسواق جديدة وارتفاع السلع المصدرة وزيادة في الاستثمارات الأجنبية أما التطورات السلبية فيمكن أن تأخذ شكل صعوبة التبادل التجاري بسبب كثرة الشروط أو فرض حصار اقتصادي على دولة ما.

4. يضيف "روستو" شرط مهم لتحقيق الإقلاع وهو ضرورة بروز "صفوة" أو "نخبة" في مختلف المجالات خاصة الصناعة حيث يعتبر مساهمتهم عن طريق الاختراعات والابتكارات دور مركزي في عملية النمو الاقتصادي.

ويقول "روستو" أن الإقلاع ما هو إلا ثورة صناعية تؤدي إلى تغيرات جذرية في طرق وأساليب الإنتاج الفنية وهذا ما يظهر في النتائج المحصلة خلال فترة قصيرة نسبيا[1].

ومن هنا نضع أن "روستو" يعطي أهمية بالغة لدور التصنيع في مرحلة الإقلاع وفي مجال عملية النمو.

رابعا- مرحلة النضج :

يعرف "روستو" هذه المرحلة أنها فترة طويلة من النمو الاقتصادي المطرد والمتقلب وتشكل الاستثمارات من الدخل القومي بين 10 % إلى 20 %مما يجعل الإنتاج ينمو بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة السكانية وحددت هذه المرحلة بستين عام وتختلف من دولة إلى أخرى.

وتعد في هذه المرحلة أن الدولة متقدمة اقتصاديا، حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية وتمكنت من رفع معدلات الإنتاج وذلك برفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وفي هذه المرحلة تقام العديد من الصناعات الطموحة كصناعة الآلات الصناعية والزراعية والالكترونية وحتى الكيمائية مع ارتفاع الصادرات[2].

وحدد "روستو" أهم التغيرات التي تحدث في هذه المرحلة[3].

أ. النزوح السكاني من الريف الى الحضر مع تطور الريف وأخذه بشكل أكثر حضارة من ذي قبل.

---

[1] ماجد سيف صبح (2015)، نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:114.

[2] كامل بكري (1986)، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:60.

[3] كامل بكري (1986)، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:61.

ب. تحول وانتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات الى المديرين التنفيذيين

ت. ارتفاع نسبة عمال الفنيين وذوي المهارة.

خامسا- مرحلة الاستهلاك الوفير

في هذه المرحلة ترتفع معدلات الاستهلاك مما يدفع القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى إنتاج سلع استهلاكية بأساليب فنية جديدة وبالتالي يتجاوز المجتمع في هذه المرحلة مشكل المأكل والملبس والمسكن، وينتقل المجتمع الى تحقيق حالة من الرفاه الاجتماعي تضمن للمواطن مستوى عالي من خدمات التعليم والصحة والثقافة وحتى الترفيه[1].

ويرى "روستو" أنه عند الوصول لهذه المرحلة يقل حافز الربح ويحل محله الأمان وتنتقل أعداد كبيرة من العمال إلى قطاع الخدمات العمومية.

الشكل رقم 15 : مراحل النمو عند روستو

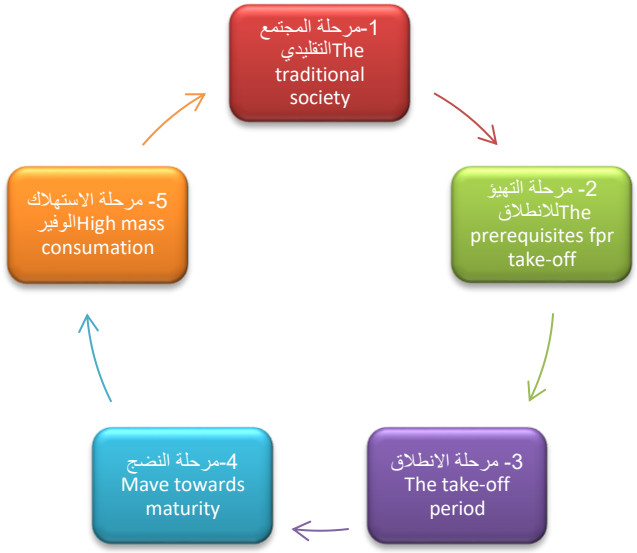

المصدر : جمال داود سليمان الديليمي، **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، مرجع سبق ذكره، ص:58

و يأخذ على نظرية "روستو" رغم أنها حازت شهرة كبيرة بين الاقتصاديين وجاءت بالعديد من المصطلحات المستجدة مثل Take off الإقلاع الاقتصادي ومصطلح النمو المطرد لكنها في المقابل واجهت هذه النظرية من الانتقادات نذكر أهمها :

[1] ماجد حسيني صبيح (2015)، نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:113.

- لم يقد روستو نموذج نظري بالمعنى الحقيقي حتى يمكن اختبار فرضياته إضافة إلى أنه لم يدخل دور التجارة الخارجية وتأثير التطور التكنولوجي في نموذجه[1].
- يلاحظ أن الخط الفاصل بين مراحل النمو الاقتصادي عند "روستو" غير واضحة وهذا ما جاء به "كوزنتس kuznets" خاصة في مرحلة الإقلاع والمرحلة التي تليها.
- يرى روستو أن أسباب التخلف يرجع الى نقص المدخرات والتراكم الرأسمالي والذي عن طريقهم يمكن تحقيق التطور ما جعل المفكرين الماركسين يتهمون "روستو" بمحاولة طمس التاريخ وتحريف الأسباب الرئيسية للتخلف والتي هي حسبهم الاستعمار والامبريالية.
- ركزت النظرية على أسباب ضرورية في وجهة نظرها للنمو وهي زيادة المدخرات وتحقيق التراكم الرأسمالي الكافي لتحقيق النمو الذاتي والتقدم الاقتصادي ولكنها أغفلت الأوضاع والظروف التي تعيشها الدول المتخلفة التي تختلف كليا عن ظروف أوربا وأمريكا في مرحلة ما قبل الانطلاق[2].
- وضع "روستو" نظريته بعد استقرائه لما حدث في القرن الثامن عشر والتاسع عشر مستنتجا أن الدول تمر عبر هذه المراحل الخمسة لكن هذا غير صحيح حيث ما حدث في الماضي ليس بالضرورة أن يحدث في المستقبل فضلا عن التعاون بين الدول[3].

المطلب الثاني: نموذج هارود دومار :

تم التوصل لهذا النموذج من طرف كل من "روي هارود Roy Harrod" من أكسفورد و "افسي دومار Evsey Domar" ويعتبر نموذج هذين الاقتصاديين من نماذج النيوكلاسيك حيث أوضح "هارود Harrod" أن هدفه هو تقديم بعد ديناميكي للنظرية الكينزية وبالمقابل واصل دومار Domar في هذا الطرح وهذا الاتجاه حيث ركزا على النمو الاقتصادي وليس التنمية الاقتصادية إضافة إلى افتراضها أنه يتم تمويل النمو الاقتصادي عن طريق المدخرات[4].

---

[1] كامل بكري (1986)، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:64.

[2] ماجد حسيني (2015)، نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:114.

[3] جمال داود سليمان الدليسي (2015)، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:61.

[4] إيمان محمد سليم (2000)، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، دار المستقبل العربي، ص:90.

وجاء هارود بفكرة جديدة عند تحليله للنمو الاقتصادي وهي فكرة معدل النمو المستهدف، والذي يتحدد بمتغيرين هما معدل الادخار القومي Yوالقيمة المتوسطة لنسبة (رأس المال/الإنتاج)K[1] ونجد أن نموذج هارود دومار يقوم على الفروض التالية[2] :

1. يمثل الادخار نسبة معينة من الناتج القومي

S=S*Y..... (1)

2. الاستثمار الصافي (I) يمثل التغير في رأسمال :

$I=\Delta K$

وبما أن رصيد رأس المال K يرتبط مباشرة مع الدخل القومي Y والمعبر عنها بمعامل رأسمال/الإنتاج فانه يكون :

$K=\frac{K}{Y}$

أو$K=\frac{\Delta K}{\Delta Y}$

$\Delta K = K\Delta Y$ .... (3)

3. الادخار لابد أن يتعادل مع الاستثمار

S=I..... (4)

ومن المعادلات 1،2،3، يتبين أن :

$I=\Delta K = K\Delta Y$ .....(5)

أو باختصار

$S.Y=K.\ \Delta Y$ .....(6)

وبقسمة طرفي المعادلة على Yنجد :

$\frac{S}{K}$ = $\frac{\Delta Y}{Y}$=g .... (7)

[1] إيمان محمد سليم (2000)، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، دار المستقبل العربي، ص:91.

[2] Gilles Dostraler (2006), Roy Harrod, créateur de la théorie de la croissance, Revue Alternatives économiques N° 248-juin, pp.77.78

تمثل المعادلة (7) الشكل المبسط لمعادلة النمو الاقتصادي في نموذج هارود دومار حيث يسير الطرف الأيمن $\frac{\Delta Y}{Y}$ الى معدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الاجمالي والذي يتحدد وفق كل من نسبة الادخار من الدخل القومي (S) والتي يفترض أن تحول إلى استثمارات حقيقية ومعامل رأسمال/الناتج[1]K

إن معدل النمو الدخل القومي يرتبط بعلاقة موجبة (طردية) بمعدل الادخار وبعلاقة سالبة (عكسية) بمعدل رأسمال/الناتج[2] وعليه فان نموذج هارود–دومار يؤكد على زيادة الادخار والاستثمار لزيادة سرعة النمو.

وبالتالي فان العلاقة الرئيسية في نموذج هارود–دومار للنمو الاقتصادي أساسها رأسمال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والآلات والمعدات وهذا الأخير يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات[3].

و ما يعاب على هذا النموذج أنه استخدم من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي بالدول المتطورة التي تمتلك إمكانيات من أجل الإقلاع الاقتصادي مقارنة مع الدول المتخلفة التي لا ينطبق عليها كل ما ينطبق على الدول المتقدمة.

فمثلا عامل الادخار يعتبر من أساسيات هذا النموذج لكنه لا يتوفر في الدول الأكثر فقرا وتخلفا وبالتالي تتأثر الاستثمارات ما يجعل الدخل القومي منخفض بالأساس، وفي هذه الدول المتخلفة تنصب كل اهتماماتها حول توفير احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية.

المطلب الثالث: نموذج سولو Solow

يعتبر نموذج سولو (1956) امتداد لنظرية النمو النيوكلاسيكية و يركز على عاملين أساسين هما: الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي وهذا ما جاء به نموذج هارود–دومار، إلا أن

[1] إيمان محمد سليم (2000)، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، دار المستقبل العربي، ص:117.

[2] ماجد حسيني (2015)، نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

[3] جمال داود سليمان الدليسي (2015)، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص : 63.

نموذج سولو يدخل متغير إضافي وهو عنصر العمل إضافة إلى متغير مستقل وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي [1].

ويختلف نموذج سولو مع نموذج هارود–دومار في جزئية افتراض ثبات القلة بشكل لكل من عنصري العمل ورأسمال[2] .

ويرى سولو عكس بعض الاقتصاديين أن المستوى التكنولوجي يتحدد من خارج إطار النموذج أو بشكل مستقل عن العوامل الأخرى، ولقد استخدم في نموذجه حلة الإنتاج "كب–دوغلاس" وحسب هذه الدالة يكون الناتج المحلي الإجمالي دالة طردية وهذه الدالة تتكون من ثلاث متغيرات[3] :

- عنصر العمل غير الماهر N.
- عنصر رأسمال–البشري والماديK.
- المستوى التكنولوجي ويكون ثابت في الأجل القصير A.

$Y=AF(K,N)$..... (1)

وتربط هذه المعادلة مستوى المخرجات Y بمستوى المدخلات وهي هنا العمل ورأسمال والمستوى التكنولوجي A.

إذا افترضنا أن العمل ينمو بنفس معدل النمو السكاني فان معدل النمو السكاني ← $1+n=\frac{Lt+1}{Lt}$

وعلى أساس ما جاء به "سولو" وهو ثبات الغلة مع الحجم فان :

$F(\lambda K,\lambda L)=\lambda F(K,L)=\lambda L$

$F(K)=F(K,L),(K=\frac{K}{L}),(Y=\frac{Y}{L})$

وتكتب الدالة كالأتي :

$Y=F(K)$

---

[1] منى البرادعي (200)، نماذج النمو المعاصرة ومحددات النمو، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، دار المستقبل العربي، ص:160

[2] Solow.R.M(1995), Les évolutions de la théorie croissance, Revue Problémes Economique N°2432 , 19 juillet , pp.01-07.

[3] محمد عبد العزيز عديمية وآخرون (2011)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:156

ويتضح مما سبق أن الناتج يعتمد فقط على رأسمال بغض النظر عن حجم الاقتصاد[1].

كما يفترض نموذج سولول استثمار نسبة من الناتج (S) أي S=S.Y

كما يفترض أن رأس المال يستهلك نسبة α

وعليه يكون التوازن التنافسي للنموذج [2]:

Kt+1-Kt=1/1+n[SF(Kt)-(α+n)Kt]

وفق المعادلة أعلاه :

أن التغير في حصة العامل[3] من رأسمال تتحدد على أساس عاملين : حصة العامل من الاستثمار، S=F(K)ويجب أن يستمر الاستثمار من أجل المحافظة على حصة العامل من رأسمال أو نقطة تعادل الاستثمار K(α+n)

وفي حالة الاستقرار فان :

Kt+1=KtsK(Kt)=(α+n)Kt

زيادة حصة العامل من رأسمال الفعلية عن نقطة تعادل الاستثمار أي OKt< 1 فان حصة العامل من رأسمال kt ترتفع حتى تصل إلى نقطة الاستقرار والعكس صحيح.

وعندما ينمو الإنتاج بنفس معدل النمو السكاني (n) أي :

Yt+1/Lt+1=Yt/Lt Yt+1/Yt=Lt+1/Lt=(1+n)

وقد أضاف سولو إلى نموذجه التغير التكنولوجي(A) وافترض أن هذا المتغير ينمو بمعدل ثابت وعليه فان :

Yt=F(Kt,AtLt)

---

[1] جمال داود سليمان (2015)، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، مرجع سبق ذكره، ص:74.

[2] المرجع السابق، ص:75.

[3] حصة العمل يقصد بها ذلك الجزء من الناتج القومي المخصص لدفع تعويضات العمل كالأجور والرواتب وغيرها.

ويتضح مما سبق أن نموذج سولو للنمو الاقتصادي ويبنى على الافتراضات التالية:[1]

- تتميز عوامل النمو الاقتصادي بأنها خارجية المصدر (ارتفاع حجم السكان، التقدم التكنولوجي).
- لا يتأثر النمو الاقتصادي بتصرفات النشاط الاقتصادي (كالبحوث العلمية)
- لا يوجد أي دور لرأسمال البشري في عملية النمو الاقتصادي.
- لا تشارك الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج.
- الاقتصاد يكون مغلقا وتتسم أسواقه بالمنافسة الكاملة وتتم ممارسة النشاط الاقتصادي فيه وفق الشروط الآتية[2] :
  - تشابه تجمعات النشاط الاقتصادي.
  - اتصاف تكنولوجية الإنتاج بتنافس الإيرادات الحدية رأسمال وعليه فان من أجل

تطبيق النموذج ووجهة نظر السياسة الاقتصادية يتطلب ذلك ما يلي [3] :

- خفض معدل النمو السكاني.
- العمل على تشجيع الادخار.
- تحفيز التطور التكنولوجي.
- العمل على خفض استهلاك رأسمال.

ويلعب تراكم رأسمال الدور المحوري في نموذج سولو باستثماره متغير داخلي إلا أنه تراكم رأسمال بتحدد وفق معدل الادخار الذي يتحدد بدونه (خارجيا).

إضافة إلى أن معدل الادخار يؤدي إلى ارتفاع وزيادة حصة العامل من الإنتاج.

[1] وليد ساطور (2013)، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (علاقات وروابط)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ص:95

[2] نفس المرجع السابق، ص: 96

[3]. جمال داود سليمان (2017)، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، مرجع سبق ذكره، ص:76.

وخلص النموذج إلى أن حصة العامل من الناتج يعتمد على حصة الكمية من رأس المال، بغض النظر عن حجم الاقتصاد، أي أن البلدان المتقاربة في الخصائص الاقتصادية تلتقي عند مستويات متقاربة من حصة العامل من رأسمال وبالتالي البلدان النامية يمكن أن تنمو بنسبة أكبر من البلدان المتقدمة.

المطلب الرابع: نموذج كالدور

يرى نيكولاس كالدور أن محرك النمو الاقتصادي يأتي من هيكل الاقتصاد الوطني وتركيبة القطاعات المختلفة ويعتبر كالدور من الموالين لكينز حيث يرى كالدور أن الصناعة هي المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي[1] .

وافترض كالدور نسبة فرضيات عند دراسته للعوامل المحركة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل وكان ذلك في مقاله سنة 1957 والذي تكلم فيه عن بيانات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وبعد مدة من الزمن أصبح مرجعا للكثير من البلدان، ولا يرى كالدور أن العوامل ثابتة في المدى الطويل وهذا راجع إلى التغيرات التي تحصل في الدخل وذلك في فترات مختلفة بل تميل إلى الثبات في المدى الطويل خاصة عندما يحسب متوسط البيانات[2].

- معدل نمو الناتج الحقيقي للعامل الواحد يميل إلى الثبات في المدى الطويل.
- معدل النمو في رأسمال العامل هو ثابت تقريبا في المدى الطويل.
- معدل العائد على الاستثمار كذلك يميل إلى الثبات في المدى الطويل.
- نسبة رأسمال/الناتج ثابتة تقريبا في المدى الوطني.
- نسبة معامل الاستثمار/الناتج تكون مرتفعة حينما تكون أرباح الدخل ثابتة.
- تنمو الأجور الحقيقية على مدى الزمن وهذا على حسب كل بلد.

هذه هي الفرضيات التي جاء بها كالدور حول النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وفي سنة 1966 أكد كالدور على أن الطلب هو المفتاح الذي يعالج الاختلاف بين الأنظمة الاقتصادية وهذا ما

[1] Arrous.J(1999), Les théorie de la croissance, Edition du Seuil, p.153.

[2] Timo Boppart(2011) ,''structural change and the kaldorfacts in a growth'' zurichuniversity , p :8

يتناقض مع المدرسة النيوكلاسيكية التي تؤكد على جانب العرض لكن يظهر التطابق والاتفاق على أن التقدم التكنولوجي يعتبر من العوامل الداخلية التي لها دور مهم وأساسي في تطوير الإنتاجية.

ويرى كالدور أن زيادة الطلب عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار يؤدي بالضرورة إلى تحقيق النمو الاقتصادي ويضيف كالدور أنه من أجل زيادة الطلب يتم ذلك عن طريق وفورات حجم الناتج عن التقدم التكنولوجي والتطور الفني إضافة إلى التخصص في العمل واعتبر أن كل هذه العوامل تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي[1] واستنتج كالدور أن نمو الطلب يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وهذه الزيادة تخلق القدرة التنافسية وبالتالي زيادة الطلب.

وقام كالدور باختبار فرضية من خلال ثلاث قوانين هي كالأتي:

أولا- القانون الأول

يعتبر كالدور أن نمو الصناعة هو المحرك للنمو الاقتصادي وأكد أن هناك علاقة ايجابية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو في الإنتاج الصناعي $0<\beta$

$$q=\alpha+\beta qm+\mu$$

حيث أن q يعبر عن معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي

qm: معدل نمو الإنتاج الصناعي.

ثانيا: القانون الثاني

يعرف هذا القانون (بقانون verdoorn) و هو عالم ايطالي واعتمد كالدور على الملاحظات التي جاءت في هذا القانون مع إدخال بعض التعديلات و قد ذهب إلى وجود علاقة ايجابية بين نمو إنتاجية العمل في الصناعة ونمو القطاع الصناعي.

$$Pm=\alpha 2+\beta 2qm+\mu 2$$ حيث أن pm : نمو إنتاجية القطاع الصناعي.

ثالثا: القانون الثالث

[1] Kaldor, Nicholas(1975) , ''EconomicGrowth and verdoomL,w ,'' Economic dournal85,p :89

أن النمو الاقتصادي (إنتاجية كل القطاعات المكونة للاقتصاد) تتأثر ايجابيا بنمو القطاع الصناعي وتتأثر سلبا بالقطاعات غير الصناعية خاصة الزراعة.

أما عن نماذج كالدور فيمكن أن نجملها في:

- **نموذج كالدور الأول :**

اعتمد كالدور في نموذجه الأول للنمو الاقتصادي على أن نسبة (الادخار/الدخل) متغير أساسي ومؤثر على درجة النمو واستند في ذلك إلى أن دالة الادخار تحتوي نسبة من الفوائد إلى الدخل الوطني [1].

- **فرضيات النموذج الأول :**
  - يتكون الدخل الوطني من الأجور والأرباح.
  - الميل الحدي للاستهلاك عند العمال أكبر منه عند المستثمرين، لهذا نجد الميل الحدي للادخار عند العمال أصغر مقارنة بالمستثمرين.
  - عدم وجود المنافسة الكاملة والاحتكار التام مع ضمان نسبة العمالة الكاملة.
- **نموذج كالدور الثاني :**

ما جاء به كالدور في نموذجه الثاني المخصص لدراسة النمو الاقتصادي كان على أساس ما جاء به "هارود" و إضافة أدوات التحليل الكينزية، وبحث في العلاقة بين التقدم الفني وتراكم رأسمال [2].

- **فرضيات النموذج الثاني :**
  - تحقيق التشغيل التام.
  - اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل رأسمال.
  - الدخل يتكون من الأجور والأرباح.
  - الادخار يمثل الاستقطاعات من مكونات الدخل.
  - اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأسمال والتقدم الفني الحادث.

---

[1] محمد ناصر حميداتو(2014)، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة واد سوف، العدد رقم 7، المجلد رقم 2، ص:12.

[2] محمد ناصر حميداتو(2014)، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مرج سبق ذكره2، ص:13.

الشكل رقم 16 : المتغيرات الأساسية في عملية النمو عند كالدور

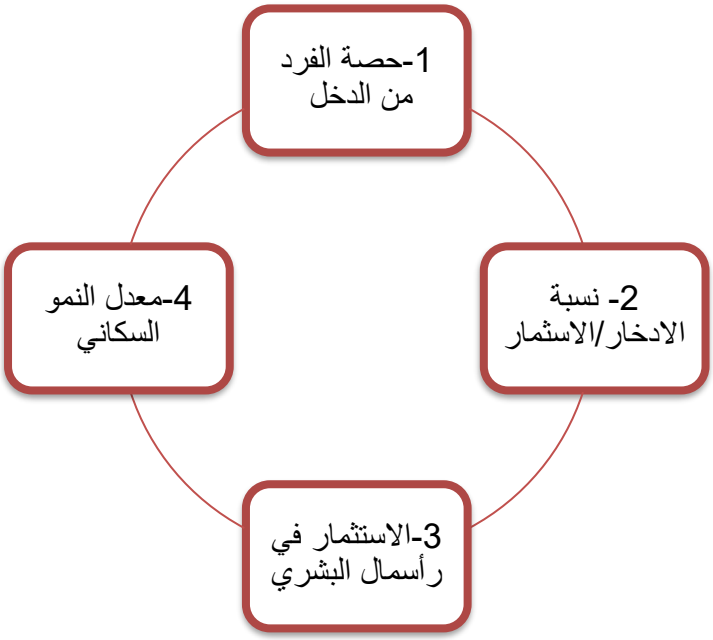

المصدر : جمال داوود سليمان (2015)،**التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب** مرجع سبق ذكره، ص:80.

المطلب الخامس: kuznets للنمو وتوزيع الدخل :

أشار كوزنيتز في نظريته 1963 أن عدم المساواة في توزيع الدخل ترتفع في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي ثم تستقر بعدها وتبدأ في التحسن[1].

ويرى كوزنتز مسألة الدخل لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية سواء على الفرد أو على المستوى الجماعي وذلك بسبب تأثير الدخل على العملية الإنتاجية.

كذلك يقول كوزنتر أن النمو الاقتصادي ما هو إلا ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض سلع اقتصادية متعددة و هذا اعتمادا على تطور التقنية و المساهمة النوعية المؤسسة[2]

[1] العجال عدالة، سيدي أحمد كبداني (2013)، قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلة، العدد 9، ص:81

[2] Todaro & Smith (2003) , Economic development, Addison Wesley , 8éme Edition, p.85.

ومن جانب أخر تعتبر مسألة التوزيع بين الناس من أهم مشكلات المجتمع المعاصر، وهذا بسبب ما يترتب عليها من انقسام المجتمع إلى طبقتين أو فئتين، الطبقة الغنية المتمتعة وطبقة الفقراء العاجزين عن حاجياتهم الأساسية[1].

وأشار كوزنتر في نموذجه إلى العلاقة بين معدل النمو وتوزيع الدخل واعتقد أن هذه العلاقة تأخذ شكل حرف.

الشكل رقم 17 : نموذج كوزنتر للنمو الاقتصادي

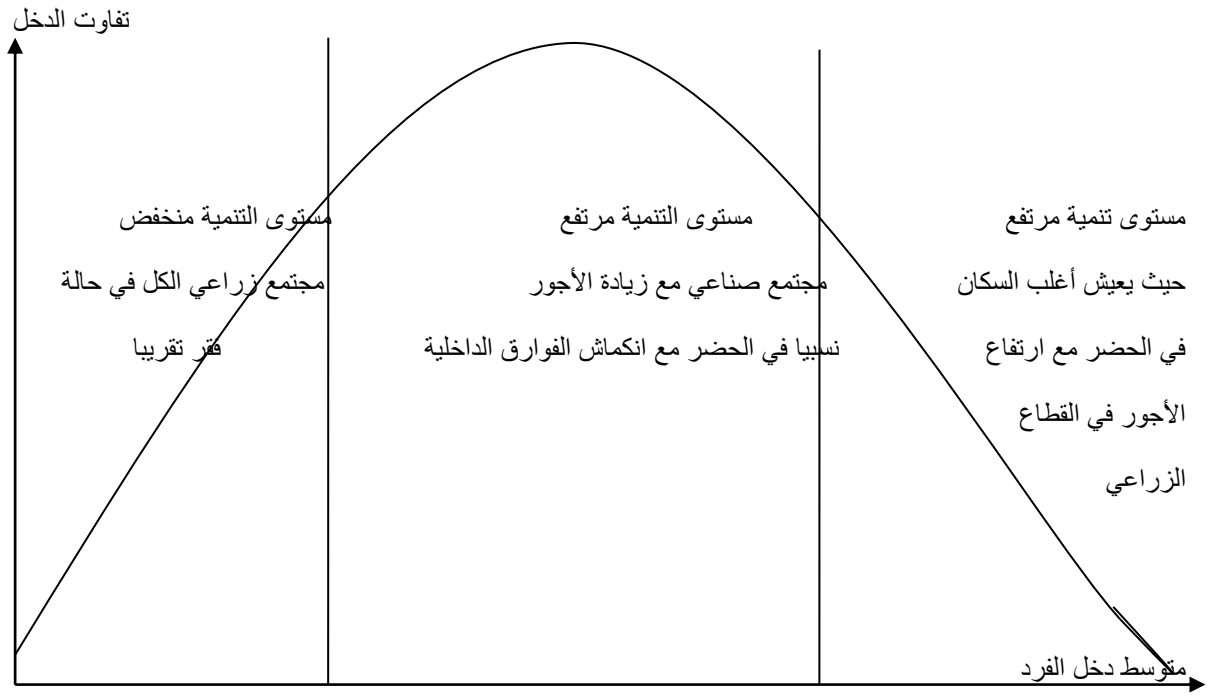

المصدر : جمال داود سليمان الدليمي، (2015) **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب** مرجع سبق ذكره، ص:81.

ويفسر كوزنتر سوء توزيع الدخل في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي بسبب عدم العدالة في التوزيع.

[1] العجال عدالة، سيدي أحمد كبداني (2013)، قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية مرجع سبق ذكره، ص:83.

ويرى كوزنتر أن في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي يحل رأسمال البشري محل رأسمال الصيني كمصدر النمو.

ويقدم كوزنيتر تفسيرين متشابهين لهذه الظاهرة (ظاهرة U معكوسة) :

- هجرة العاملين من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.
- انتقال العمال للعمل في القطاع الحضري.

و يؤخذ على هذه النظرية أن تفسير كوزنيتر للعلاقة بين النمو وتوزيع الدخل تعرض لانتقادات أهمها :

- إن تفسير كوزنيتر للعلاقة بين النمو وتوزيع الدخل المتوسط مستمدة من بلدان أمريكا اللاتينية التي تتصف بعدم العدالة في توزيع المداخيل وبالتالي عند إلغاء هذه البلدان فان شكل U يتلاشى [1].

يتلائم تحليل كوزنيتر في تحليله للنمو الاقتصادي مع التحليل النيوكلاسيكي للنمو : النمو أولا ثم توزيع الدخل ثانيا

المطلب السادس: نموذج رومر Romer

ينطلق رومر (1986) من فكرة أن الأملاك الاقتصادية التقليدية غير قابلة للتنافس حيث أنه يمكن استخدامها عدة مرات من الأعوان الاقتصاديين؛ دون أن تتأثر وتنتقل هذه الأملاك بتكلفة مباشرة وشبه معدومة ولهذا تكون التكلفة الأولية مرتفعة إلا أنها تنخفض مع إنتاج الوحدات الموالية[2].

وحاول رومر أن يقدم نموذجا بديلا للنموذج النيوكلاسيكي للنمو طويل الأجل.

- **فرضيات النموذج :**
  - التطور التقني داخلي المنشأ وهو ناتج الابتكارات من طرف الباحثين.
  - حاول النموذج تفسير سبب تحقيق الدول المتقدمة لمعدلات نمو مضاعف.
  - الوفي التقني مرتبط بالبحوث.

---

[1] جمال داود سليمان الدليمي، (2015) التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب مرجع سبق ذكره، ص:82

[2] عدة أسماء (2016)، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، ص: 97.

وصاغ رومر النموذج كالتالي[1]:

النموذج يحتوي على مؤسسة منفصلة عن بعضها البعض أي أن لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاص Cop dooglas

$$Y_n=(K_v)^{1-\beta}(Atln)^{\beta} \quad (1)$$

Y_n : انتاج المؤسسة (أ) في الفترة (n)

Ln و K_v : كمية العمل ورأسمال المستعمل من طرف كل مؤسسة.

A: رأسمال المرن أو المعرفة لكل المؤسسات والمرتبطة برأسمال الإجمالي Kt

مع أن :

$$A=(A)^{1/B}\ (\sum Ku)^{\alpha} \quad \ldots\ (2)$$

ومنه تصبح المعادلة (1) كما يلي :

$$Y_n=(Ku)^{1-B}[A^{1/B}(\sum Ku)^{a}lv]^{a} \ldots\ (3)$$

وفي حالة إذا ما كان العمل ورأسمال موزعين حصص متساوية بين المؤسسات في الإنتاج الكلي للاقتصاد كامل هو :

$$\sum=(Ku)^{1-B}[A^{1/B}(\sum Kit)a\sum lit]^{a} \ldots\ (4)$$

والعلاقة (4) تصبح

$$\sum Yit=A[\sum Kit]^{1-B+\alpha B}[\sum lit]^{B} \ldots\ (5)$$

نضع $Yt=\sum Yn$ ،$Kt=\sum Kn$ ،$lt=\sum ln$

فتصبح العلاقة (5) كما يلي :

$$Yt= A(K_t)^{1-B+\alpha B}(lt)^{B} \ldots\ (6)$$

ومنه فالمردودية الخاصة هي :

[1] وعيل ميلود (2014)، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تعديلها، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص: 15

$R_u=(1-B)(K_n)^{1-B}(AtKn)B$.... (7)

نقوم بتعويض A الموجودة في المعادلة (2) في المعادلة (7) نحصل على ما يلي :

$R_u=(1-B)Al_t^B(K)^{B(a-1)}$..... (8)

والمردودية الاجتماعية تصبح ما يلي :

$R_t=(1-B+\alpha B)Al_t^B(K)^{B(a-1)}$..... (9)

انطلاقا من المعادلتين (8) و(9) تظهر أن المردودية الخاصة أقل من الاجتماعية وهذا ما يفسر بالخارجية.

نقوم الان بدراسة مشكل النمو من خلال المرور عبر تكوين هاملتون لدالة المنفعة.

$Max.U=\int_0^{\infty}\frac{C^{1-\sigma}-e^{-pt}}{1-\sigma}dt$.... (10)

$K^*=f(K)-C-(s+n)k$

افترض أن عدد السكان ثابت و a=1منه :

$F(k)=akl^B$.... (11)

σ: نسبة انخفاض رأسمال.

وحسب شروط هاملتون :

$M=\frac{c^{1-\sigma}e^{-pt}}{1-\sigma}+\lambda(f(k))-c-\delta k$.... (12)

وتستعمل تقنيات لمراقبة المثلى من أجل التعظيم داخل الزمن ونحصل على معدل النمو للمجتمع كما يلي :

$g_t=\frac{e^*}{e}=\sigma(Al^B-p-\delta)$..... (13)

ومعدل النمو لكل رأس مال هو :

$\frac{k^*}{k}$ =$Al^B\frac{c}{k}-\delta$..... (14)

ونفس الطريقة تؤدي بنا الى حساب معدل النمو غير المتمركز وهو :

$g_t=\frac{e^*}{e}=\delta[(1-B)Al^B-\delta-p]$ ... ... (15)

يتضح أن gr و gg وهذا باعتبار أن الأعوان لا تأخذ بعين الاعتبار قراراتها الفردية الخارجية المتسببة من طرف مساهمة رأس المال الإجمالي[1].

[1] Marie.N (2011), Energy and sustainable growth : implications of egypt , Master , faculty of economics and political science, Cairo University , p 34.

خلاصة الفصل الثاني :

انطلاقا من هذا الفصل المتعلق بأدبيات النمو الاقتصادي تبين لنا ما يلي:

- إن معرفة موضوع النمو الاقتصادي من كل أبعاده و مكوناته و معرفة الفرق بينه و بين التنمية الاقتصادية ما يزال من المواضيع المهمة التي تحتل الصدارة في اهتمامات الكثير من الاقتصاديين و المفكرين بهدف معرفة إسرار النمو الاقتصادي من مصادره؛ و العوامل المؤثرة فيه إضافة إلى كيفية استمراره و التقليل من العوائق أمام ارتفاعه.
- يعتبر مصطلح التنمية الاقتصادية مصطلح أشمل و أوسع من النمو الاقتصادية ، حيث تهتم التنمية الاقتصادية بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الصحية ، الأمر الذي جعلها أوسع و أشمل .
- بعد التتبع الكرونولوجي لتطور نظريات النمو الاقتصادي يمكن القول أن المدرسة الكلاسيكية أول من بحثت في موضوع النمو الاقتصادي؛ أما المدرسة النيوكلاسيكية تعمقت أكثر في الموضوع و أكدت على دور تراكم رأس المال و الادخار في إحداث النمو الاقتصادي.
- أكدت النظرية النيوكلاسيكية أنه لا يمكن حدوث نمو اقتصادي طويل الأجل إلا إذا حدث التطور التكنولوجي و النمو سكاني و بالتالي لا تنخفض الإنتاجية الحدية لرأسمال مع زيادة الاستثمار؛ و بالتالي ترتفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- تعرضت كل نماذج النمو الاقتصادي سواء في المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية إلى الانتقاد و ذلك بسب أن التجارب أكدت أنه لا يمكن تطبيق النموذج في كل البلدان المختلفة؛ و هذا راجع إلى الاختلاف الموجود بين الدول المتقدمة و المتخلفة.

و سنتناول في الفصل القادم أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للجزائر.

الفصل الثالث

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك وفرة كبيرة من الموارد الطاقوية، حيث يعود اكتشاف الثروة النفطية إلى منتصف القرن التاسع عشر خلال فترة الاستعمار، و عرفت الجزائر تطورا هاما في جانب الاحتياطات المؤكدة بعد عمليات التنقيب والبحث التي تكللت بنتائج ايجابية من حيث الكميات المكتشفة، إذ بلغ إجمالي الاحتياطي المؤكد من النفط سنة 2018 ما يقارب 12.3 مليار برميل، وتطور قطاع المحروقات بالجزائر من ناحية القدرة الإنتاجية والتصديرية للنفط حيث بلغت كمية الإنتاج سنة 2016 أكثر من 1.2 مليون برميل يوميا ما يعادل 2.5 % من الإنتاج العالمي.

ويعتبر الاقتصاد الوطني الجزائري اقتصاد ريعي بسبب الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات، حيث تبلغ نسبة الصادرات النفطية 98 % من مجموع الصادرات الكليةو تبقى 2 % فقط تمثل صادرات القطاعات الأخرى غير النفطية، أما من ناحية الجباية فتساهم الجباية النفطية بنسب مرتفعة ما يجعل ميزانية الدولة رهينة لهذا القطاع غير المستقر، و يتصف الاقتصاد الجزائري بالهشاشة والتبعية لقطاع المحروقات مما أثر على معدلات النمو الاقتصادي و جعلها غير مستقرة منذ الاستقلال رغم تمتع الجزائر بإمكانيات ضخمة في مجالات متعددة: كالفلاحة و الصناعة غير النفطية والسياحة والخدمات.

و سنحاول من حلال هذا الفصل تحليل مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على أداء الاقتصاد الوطني الجزائري، وذلك بتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة بالنمو الاقتصادي وهذا من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : قطاع المحروقات ومكانته في الاقتصاد الوطني الجزائري.

المبحث الثاني: المبحث الثاني :المخططات التنموية في الجزائر.

المبحث الثالث : تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي بالتوازي مع تقلبات أسعار النفط.

المبحث الأول : قطاع المحروقات ومكانته في الاقتصاد الجزائري

معروف عن قطاع المحروقات في الجزائر أنه العصب الأساسي للاقتصاد الوطني، وهذا راجع لنسبة الإيرادات النفطية المرتفعة جدا، وشهد هذا القطاع الاستراتيجي تطورا هاما خاصة مع عقد شراكات مع شركات عالمية رائدة في مجال الطاقة و متحكمة في التكنولوجيا اللازمة، ما جعل وتيرة البحث والتنقيب ترتفع و تتبعها في الارتفاع نسب الاحتياطات المؤكدة إضافة إلى التطور الملحوظ للقدرة الإنتاجية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث الحديث عن المراحل المهمة التي مر بها قطاع النفط في الجزائر وسنتطرق إلى مميزاته التي جعلت منه ذو تنافسية مرتفعة مقارنة مع الدول النفطية الأخرى.

المطلب الأول: تطور قطاع النفط في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مراحل تطور التي مر بها قطاع النفط الجزائري

أولا: اكتشاف النفط في الجزائر

بعد ظهور بعض البوادر التي تدل على وجود النفط انطلق المحتل الفرنسي في عملية المسح الجيولوجي و الفيزولوجي بحثا عن هذا المورد الحيوي، و تم الحفر في المناطق التي كان تركيبها الجيولوجي يشير إلى وجود مكامن نفطية و في سنة 1913 و بالضبط بمنطقة تسمى غليزان بعد القيام بعمليات البحث و التنقيب اتضح أن الكميات المكتشفة لم تكن كبيرة حتى تغطي تكلفة الاستثمار في هذه المنطقة، و تواصلت عملية البحث والتنقيب إلى غاية سنة 1946 حيث اكتشفت الشركة الفرنسية أول حقل للنفط في منطقة تسمى بواد قطر، ثم في سنة 1952 اكتشف حقل برقة الواقع غرب مدينة عين صالح [1].

[1] أسامة صاحب منعم(2014)،"الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال 1830–1962"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد رقم 04،العدد رقم 03، ص:232.

استمرت عمليات المسح و التنقيب إلى غاية سنة 1956 حيث تم اكتشاف أكبر حقل نفطي في الجزائر ويسمى **"حاسي مسعود"** من قبل شركة **"سنريبال S.N.R.EPAL"**، و بعد هذا الاكتشاف الضخم حاولت فرنسا تشجيع الشركات الأجنبية العالمية على الدخول إلى الجزائر من أجل الاستثمار في عمليات البحث والتنقيب وهذا راجع لامتلاكها التكنولوجيا والإمكانيات اللازمة، لكن هذه الشركات لم تستجب لفرنسا خاصة الأمريكية منها بسبب عدم وضوح المشهد في الجزائر خلال تلك الفترة واشتداد ضربات جيش التحرير الوطني الجزائري من أجل إخراج المحتل الفرنسي [1].

وبعد اشتداد الصراع حاولت فرنسا عام 1957 تقسيم الجزائر إلى جزأين جزء شمالي وآخر جنوبي؛ هذا الأخير الذي ينام على ثروات ضخمة إلا أنها فشلت في ذلك.

وشهدت هذه السنة أول عملية نقل للنفط الجزائري من طرف المحتل الفرنسي وكان ذلك من ميناء **"بجاية "** باتجاه **" لافيرا"** في مدينة مرسيليا، وكان ذلك على متن الناقلة**"ريغل"**[2]، وعملت فرنسا على إيصال النفط من الصحراء العميقة إلى الساحل عن طريق مد أنابيب لكن المقاومة قامت بتفجير هذه الأنابيب واستهداف أية استثمارات ترمي إلى استغلال الثروة الجزائرية بدون موافقة الجزائر المستقلة.

وساهمت الجامعة العربية في الضغط على المستعمر الفرنسي وأيدت ما جاءت به الحكومة المؤقتة الجزائرية في عدم اعترافها بأي معاهدة أو اتفاقية تعقدها فرنسا باسم الجزائر، وتمت مقاطعة كل الشركات الفرنسية التي تستغل ثروات الشعب الجزائري دون موافقته.

ثانيا: تأسيس شركة السوناطراك

[1] أسامة صاحب منعم(2014)،"الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال 1830–1962"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد رقم 04،العدد رقم 03، ص:234.

[2] المرجع السابق، ص:235.

بعد افتكاك الجزائر للاستقلال سنة 1962 وجدت السلطات الجزائرية نفسها مكبلة بقانون **"النفط الصحراوي"** الذي شرعته فرنسا قبل الاستقلال، وكان الهدف منه تكريس احتكار الشركات النفطية الفرنسية للنفط الجزائري، وقامت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 491/63 الصادر في 1963/12/31 المقرر لإنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (SONATRACH[1])، ومهمتها استرجاع الثروة النفطية المحتكرة من طرف المستدمر الفرنسي والعمل على إطلاق مشاريع للبحث والتنقيب والتسويق لهذه الثروة الوطنية المسترجعة.

وبعد إنشاء هذه المؤسسة الوطنية انطلقت مفاوضات سنة 1964 من أجل إعادة تنظيم قطاع المحروقات، وتم إلغاء قانون النفط الصحراوي الذي كان يحتكر هذا القطاع الحساس، كما فتح المجال لشركة السوناطراك في كل المراحل من البحث إلى التنقيب وصولا إلى النقل والتصدير على كل التراب الوطني [2].

و انطلاقا من القرار رقم 292/66 الصادر بتاريخ 1966/09/22 الذي غير مهام المؤسسة الوطنية من النقل والتسويق إلى شركة وطنية للبحث و الإنتاج والنقل وال تحويل والتسويق.

ورغم أن مؤسسة السوناطراك كانت تعمل بوسائل بدائية ويد عاملة غير مؤهلة لكنها وبفضل سياسة الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال و جهد عمالها تمكنت هذه الشركة الوطنية من أن تضع لنفسها اسما بين الشركات العالمية في مجال المحروقات؛ حيث أنها أكبر شركة نفطية في إفريقيا وقامت بعدة مشاريع ضخمة لتطوير قطاع المحروقات نذكر أهمها :[3]

- شرعت المؤسسة الوطنية "سوناطراك" في مد أنابيب لنقل المحروقات وشقت هذه الأنابيب عمق الصحراء وصولا إلى الساحل وبالضبط مصانع التكرير.
- تم إنشاء مصفاة هدفها الفصل بين الغاز والنفط بحاسي مسعود.

[1] Société Nationale Pour Transport et Commercialisation des Hydrocarbures.

[2] شريف بوقصبة (2016)،انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة : شركة السونطراك الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، ص:146.

[3] tmldz.com/arade/histoire.h-www.sonatrach

- قامت السونطراك بمشروع ضخم وهو ربط الجزائر بأوربا وذلك عن طريق أنابيب الغاز المصدر إلى كل من اسبانيا و ايطاليا.
- واصلت الشركة الوطنية في تطوير نفسها وكان من الأهداف التي عملت على تحقيقها[1] :
- العمل على استمرار نمو الشركة وتعزيز موقعها على المستوى الدولي في مجال المحروقات السائلة والغازية.
- الاستمرار في عملية التحكم في التكنولوجيا والعمل على تخفيض التكاليف من أجل ضمان البقاء في المنافسة على المستوى الإفريقي والأوروبي.
- العمل على إنهاء عملية التكيف مع الشروط التي جاء بها قانون المحروقات الجديد وهذا للبقاء وفق المعايير العالمية.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خاصة وأن السونطراك مؤسسة وطنية في بلد نفطي وغازي.
- الاستمرار في عملية البحث والتنقيب ورفع كميات الاحتياطي النفطي المؤكد.
- العمل على إبقاء تنافسية منتجات السونطراك.
- تلبية الطلب الداخلي على المنتجات النفطية.
- تدعيم النشاطات من بحث وتنقيب والاستغلال خارج الوطن.

ثالثا: مرحلة تأميم المحروقات

التأميم هو عملية للنقل الملكية من الشركات الأجنبية أو الشركات الخاصة إلى الملكية العامة أو ما يسمى بالقطاع العام بكل أسهمها أو بنسبة مئوية تجعل الدولة هي المتحكم في هذه الشركة.

وانطلقت المفاوضات بين الجزائر وفرنسا حول نظام الامتيازات التي كانت تحوزه الشركات الفرنسية في قطاع المحروقات بتاريخ نوفمبر 1969، لكن تماطل الجانب الفرنسي و

[1] شريف بوقصبة (2016)،انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة : شركة السونطراك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:147.

تعنته جعل هذه المفاوضات لا تصل إلى حل، و كان يقول الرئيس الرحل هواري بومدين قبل التأميم ب ثلاث سنوات إن سياستنا المبنية على تصنيع و تشييد البلاد تعني قبل كل شيء استرجاع الثروات و استغلالها لصاح الشعب[1]، مما دفع بالرئيس الراحل هواري بومدين توقف عملية التفاوض عن طريق القنوات الدبلوماسية وتم إحالة هذا الملف إلى وزارة الطاقة والمناجم [2].

وفي 24 فبراير 1971 قام الرئيس هواري بومدين في خطابه أمام إطارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA بإعلان قرارات سياسية واقتصادية هامة، حيث قال أود أن أعلن وبالنيابة عن مجلس الثورة والحكومة تطبيق القرارات التالية انطلاقا من تاريخ اليوم[3] :

- زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51% من أجل التحكم التام في النفط الجزائري.
- التأميم الكلي للغاز الجزائري.
- تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني.

وأعلن الرئيس أن هذه القرارات اتخذت من جانب واحد وتهدف إلى ضمان شركة سونطراك احتكار نسبة 51% من كل مشاريع البتروكيماوية في الجزائر ما يعني استرجاع السيادة الوطنية على النفط الجزائري وتنازل فرنسا على كل الامتيازات المملوكة للشركات الفرنسية.

وبعد هذه القرارات عملت فرنسا على الضغط من أجل استرجاع الامتيازات التي كانت تحوزها بدون وجه حق، وذلك عن طريق الطلب من الدول الصناعية والشركات العالمية بعدم التعامل مع الحكومة الجزائرية في مجال المحروقات بغية إدخال الجزائر في عزلة عن العالم بعد عملية التأميم و استرجاع السيادة على الثروات الوطنية، لكن هذه الضغوطات ومع ثبات الحكومة الجزائرية على موقفها و أحقيتها في استرجاع سيادتها النفطية قررت العديد من الدول الأجنبية

[1] لوري مارتيناز (2015)، عنف الريع البترولي الجزائر العراق و ليبيا، ترجمه عبد القادر بوزيدة، دار التنوير للنشر، ص:25.

[2] عصام بن شيخ (2012)، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات، مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح، المجلد 4، العدد 6، ص:193

[3] عصام بن شيخ (2012)، مرجع سبق ذكره ص:194.

كسر هذا الحصار الاقتصادي والدخول في تعاملات مع الجزائر، وبعد هذا القرار بتأميم المحروقات أصبحت الجزائر تتحكم في تسيير ومراقبة كافة المشاريع التي تباشرها شركات النفط الأجنبية خاصة منها الفرنسية.

رابعا: السياسة النفطية الجزائرية بعد قرار التأميم

بعد تأميم المحروقات عملت الجزائر على إصدار جملة من القرارات كان أهمها في 1971/04/12 حيث طبقت الجزائر مقاييس جديدة بهدف المحافظة على الأمن وتمثلت هذه القرارات فيما يلي:[1]

- القرار الخاص بالقانون الأساسي للنفط الجزائري والذي يحدد الإطار الذي تعمل فيه الشركات الأجنبية في ميدان البحث واستغلال المحروقات السائلة.
- أوقفت الجزائر تطبيق الأنظمة الضريبية التي كانت مطبقة من طرف فرنسا وأصبحت تطبق سياسة الوعاء الضريبي الذي يتناسب معها ويتماشى مع قرارات الأوبك.

ولكن فرنسا لم تقبل بهذه القرارات التي جردتها من أي امتياز كانت تستعمله في نهب الثروة الوطنية فقامت بإجراء مفاوضات مع وزارة الطاقة والمناجم و السونطراك من جهة والشركات الفرنسية الفاعلة من جهة أخرى وتم الاتفاق على إنشاء شركات مختلطة تكون الأغلبية فيها للجزائر، وكان للشركات الأجنبية غير الفرنسية خاصة الأمريكية أو اليابانية... جزء من هذا الاتفاق، وبالتالي أصبحت الجزائر تتحكم في مواردها الطبيعية التي عن طريقها يتم السير في عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

وبعد كل هذه القرارات تمكنت الجزائر من استرجاع ما يلي [2]:

- 51% من حصص الشركات المؤممة.
- 77% من إنتاج النفط.

---

[1] عصام بن شيخ (2012)، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات مرجع سبق ذكره ص:195.

[2] عصام بن شيخ (2012)، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

- 100% من إنتاج الغاز.
- 100 % من أنابيب المحروقات السائلة والغازية.
- 100 % من التوزيع.
- الاحتكار المطلق داخل البلاد في مجال تكرير المحروقات.

أما فيما يخص سياسة الأسعار التي كانت تعتبر حجر الأساس فلقد أصبح من اختصاص السلطات الجزائرية بعدما كانت تسيطر على هذه الميزة السلطات الفرنسية.

و قد تم التأكيد على سيادة الدولة في مجال المحروقات دستوريا انطلاقا من دستور سنة 1976 حيث جاء فيه :**" للدولة الحق في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض"**[1].

كذلك نجد في دستور 1996 المادة 17 تنص على ما يلي **"الملكية العامة هي للمجموعة الوطنية وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع، والموارد الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية والطبيعية في مختلف المناطق..."**[2].

أما في تعديل دستور 2008 حافظ على نفس النسق وذلك في المادة 17 التي جاء: " فيها **الملكية العامة هي ملك المجموعة الوطنية وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع والموارد الطبيعية والثروات المعدنية الطبيعية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات كما تشمل النقل بالسكك الحديدية..."**[3]

وقامت السلطات الجزائرية بسن قوانين ومراسيم عديدة تهدف إلى تنظيم النشاط وتسعير النفط نذكر أهمها[4] :

---

[1]. الأمر 97/76، المتضمن الدستور الجزائري لسنة 1976، المؤرخ في 1976/11/22، الجريدة الرسمية عدد 94.

[2]. التعديل الدستوري الجزائري لسنة 1996، المؤرخ في 1 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية، عدد 76.

[3]. القانون 19/08 المتضمن تعديل الدستور الجزائري، المؤرخ في: 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية رقم: 63.

[4] عصام بن شيخ (2012)، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات مرجع سبق ذكره ص:197.

- تقوم الجزائر بتحديد الحد الأدنى لأسعار المعلنة للنفط الجزائري وهذا حق للجزائر وبدون الرجوع أو التنسيق مع الشركات الأجنبية، وعليه فان سعر النفط يصدر بقرار كامل السيادة.
- كما جاءت هذه القوانين والمراسيم لتعدل اتفاقية الامتياز والملحقة بقانون النفط الصحراوي سنة 1958، وتم تحديد القيمة النهائية والتي عن طريقها يتم احتساب الضريبة واجبة التطبيق، وتم تقدير الضرائب المتأخرة على الشركات الأجنبية.
- قامت الجزائر بعد عملية التأميم بتحديد سعر نفطها ب 2,77 دولار للبرميل من ميناء الشحن ببجاية وإضافة بند يسمح للسلطات الجزائرية بتغيير الأسعار في حالة تغيير الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر

بعد إنشاء مؤسسة السونطراك وتأميم الثروات النفطية واسترجاع السيادة الوطنية على كل الثروات الباطنية إضافة إلى تأميم عدة شركات أجنبية، تسعى الجزائر منذ تلك الفترة أن تضع لنفسها مكانة دولية في الأسواق النفطية العالمية وبين أعضاء منظمة الأوبك، ومعروف عن هذه المكانة أنها تأتي بالإمكانيات النفطية ومدى تمكن هذه الدولة من التحكم بعملية البحث والتنقيب وصولا إلى عملية التصدير، إضافة إلى جودة المنتجات الطاقوية المنتجة.

وتبحث الدول المستهلكة لهذه السلعة الإستراتيجية عن دول مصدرة للنفط خاصة منها التي تستطيع توفير الاحتياجات اللازمة مع استمرار عملية ضخ المنتجات النفطية وبالكميات المطلوبة، ومعروف عن الجزائر أنها تتمتع بإمكانيات ضخمة في قطاع المحروقات من حيث الاحتياطات و النوعية وكذلك القدرة الإنتاجية.

أولا: الاحتياطي النفطي للجزائر

تتمتع الجزائر باحتياطات مؤكدة ضخمة من النفط والغاز وتعمل الحكومات المتعاقبة على زيادة الاستثمارات خاصة في مجال البحث والتنقيب، ومعروف عن هذه الثروة الطبيعية أنها غير متجددة لهذا يتم العمل على استغلالها أحسن استغلال من أجل الأجيال الحالية دون نسيان الأجيال القادمة التي لها حق الانتفاع من هذه الثروة، حيث أن استخراج برميل واحد من النفط لا يمكن تعويضه في المستقبل إلا إذا تم صرف أموال إضافية و تم استعمال تكنولوجيا متطورة، و عقدت الجزائر اتفاقيات مع شركات عالمية متعددة الجنسيات ونجحت هذه السياسة النفطية

المنتهجة في جلب عدد كبير من الشركاء الأجانب مما جعل منحى الاحتياطات المؤكدة يرتفع ليصل إلى حدود 12,3 مليار برميل نفط سنة 2018.

الجدول رقم 17: الآبار المكتشفة في الجزائر من الفترة 2000-2017

السنة	اكتشافات سونطراك	اكتشاف الشركات الأجنبية	إجمالي الآبار المكتشفة
2000	05	03	08
2001	04	03	07
2002	04	02	06
2003	04	04	07
2004	05	08	13
2005	06	02	08
2006	09	08	17
2007	08	12	20
2008	07	09	16
2009	09	07	16
2010	27	02	29
2011	18	03	21
2012	24	07	31
2013	19	02	31
2014	30	02	32
2015	20	03	23
2016	29	04	33
2017	32	04	36

المصدر : إعداد الطالب باعتماد على التقارير السنوية لشركة السونطراك 2000-2018

يتضح من الجدول السابق أن الجزائر تواصل عملية البحث والتنقيب بهدف رفع الاحتياطي النفطي، وساهمت عملية عقد الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية في رفع الاحتياطي.

و ما يلاحظ من خلال الجدول أن هنالك انخفاض في الاكتشافات المتوصل اليها من طرف الشركات الأجنبية و ذلك يعود لقانون الاستثمار في قطاع المحروقات غير المشجع، هذا ما عالجته السلطات العمومية الجزائر بتغير هذا القانون نهاية سنة 2019 بهدف جلب الشركات الأجنبية و إعطائها بعض الامتيازات و خفض الضرائب المفروضة عليها.

الشكل رقم 18 : تطور الآبار المكتشفة في الجزائر من الفترة 2000-2017

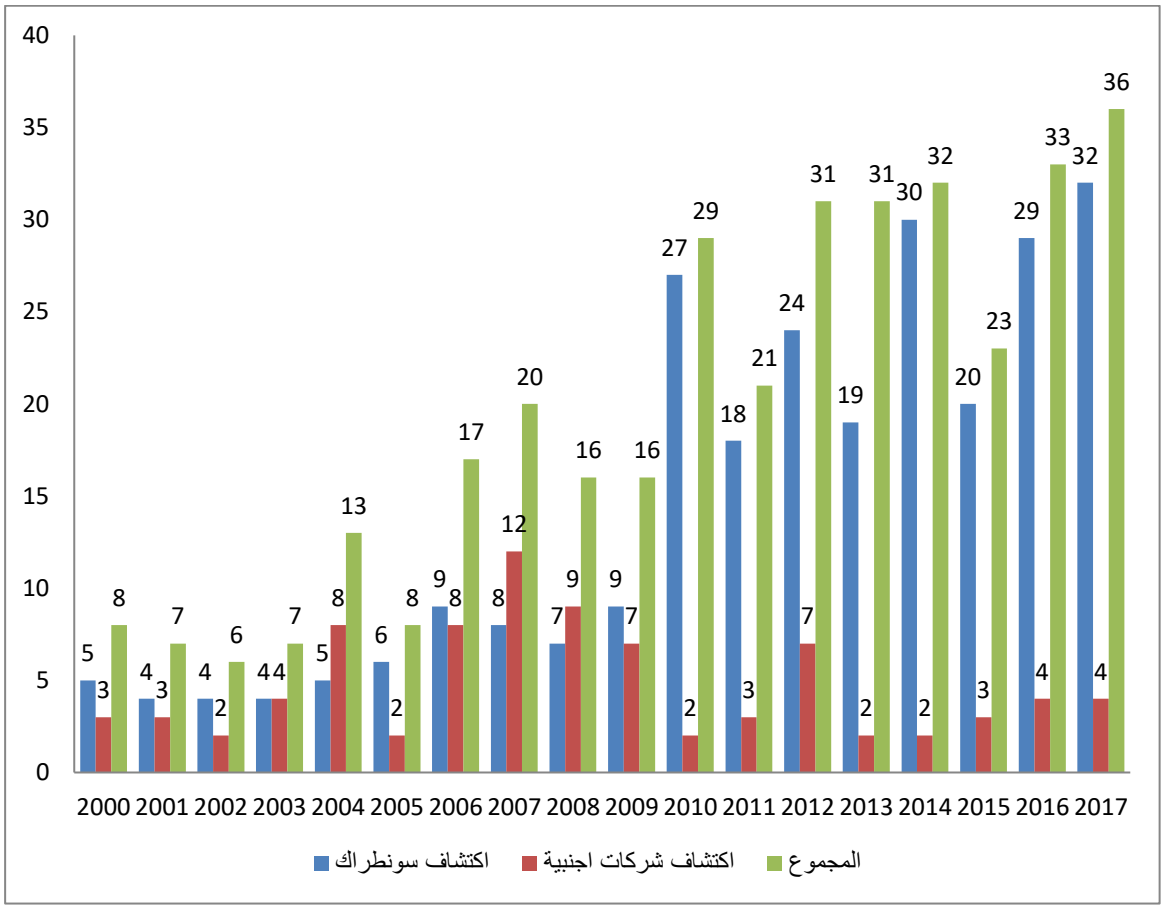

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

و مع الاستثمارات الموجهة إلى مجال البحث و التنقيب خاصة بعد سنة 2010 تحسنت معدلات الاحتياطي النفطي المؤكد و الشكل التالي يوضح هذا التطور.

الشكل رقم 19 : الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر من 2000-2018.

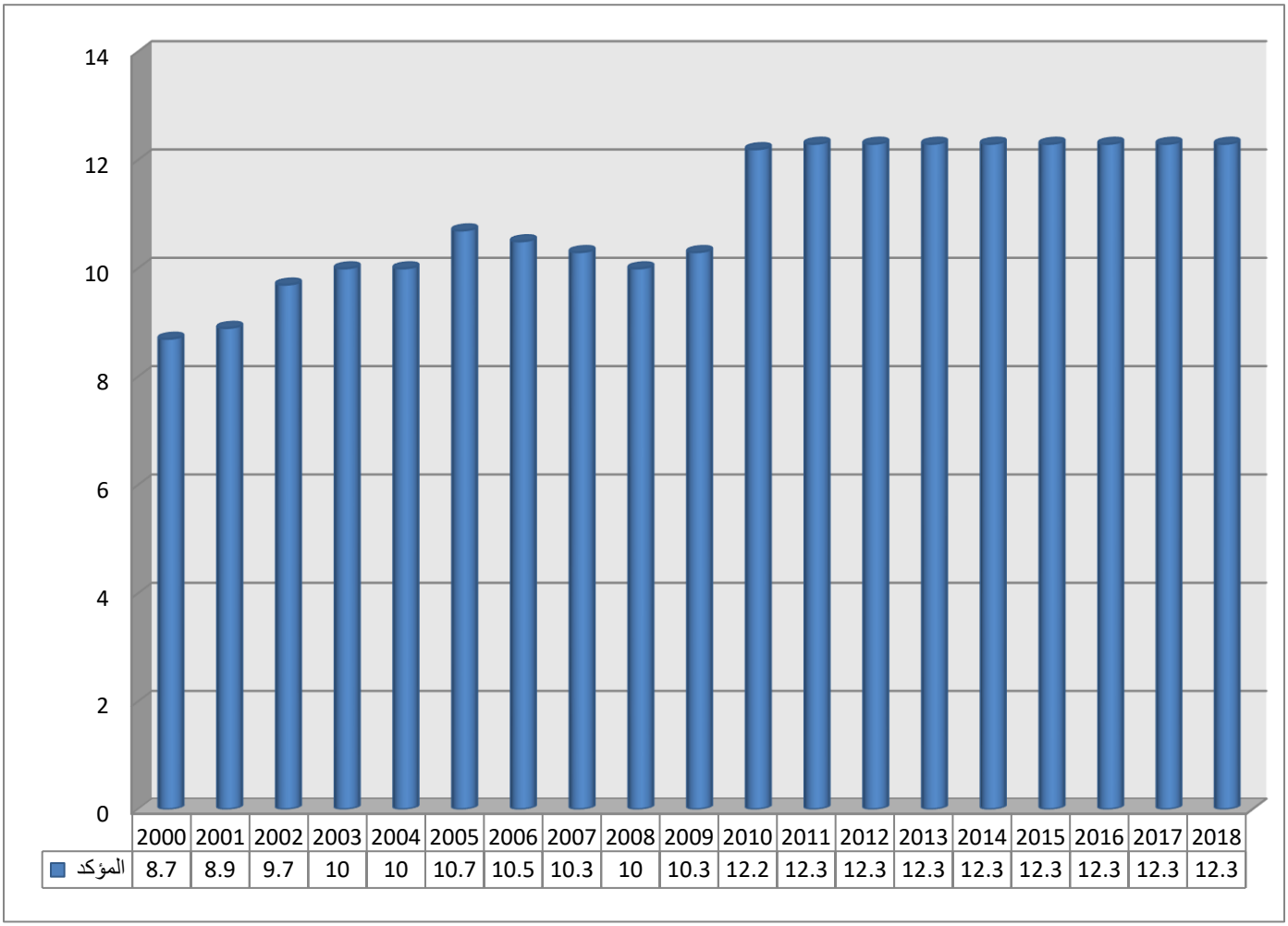

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير منظمة الأوبك السنوية من سنة 2000 إلى 2019

من الشكل السابق نلاحظ أن الاحتياطي المؤكد من النفط في تزايد مستمر وبنسبة متفاوتة وشهدت سنة 2010 قفزة نوعية حيث انتقل الاحتياطي النفطي من 10.3 مليار إلى 12,2 مليار برميل وهذا نتيجة الاستثمارات التي ضخت في مجال البحث والتنقيب من قبل السلطات العمومية، وتقدر نسبة احتياطات الجزائر من النفط ب 0,95% من النفط العالمي[1]، و قد تواصلت عملية البحث و التنقيب و ارتفعت الكميات المؤكدة من النفط إلى غاية سنة 2018 حيث وصل الاحتياطي النفطي المؤكد إلى 12,3 مليار برميل، وتتركز معظم الاحتياطات المؤكدة للمحروقات في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من صحراء الجزائر.

[1] التقرير الإحصائي السنوي (2017)، منظمة الأوبك، ص:12.

الشكل رقم 20 : التوزيع الجغرافي للمحروقات في الجزائر

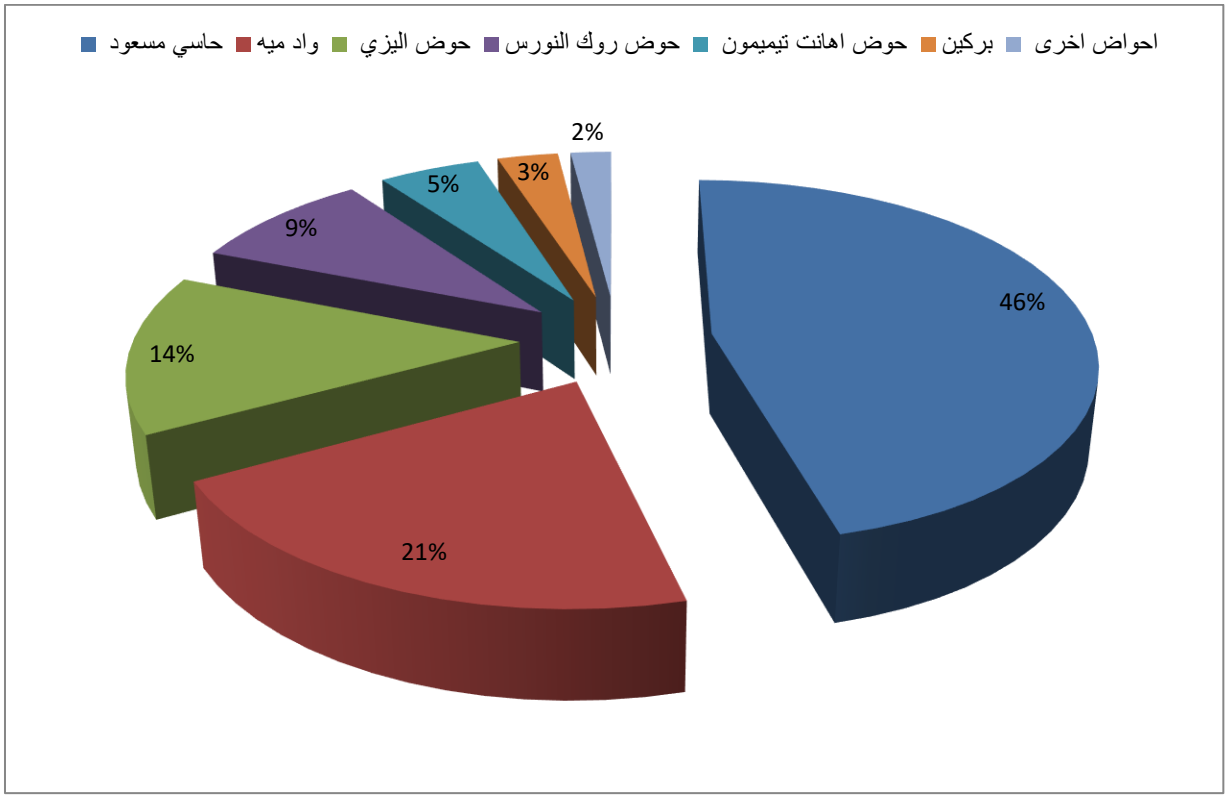

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير سنوية مختلفة لشركة السونطراك

ثانيا- مميزات المحروقات الجزائرية :

إن الطلب على سلعة ما يخضع لعدة معايير منها الجودة Qualité و التكلفة Couts دون إهمال الآجال Délais، وبالتالي فان النفط يخضع لهذه المعايير، ونجد أن النفط الجزائري يمتاز بعدة امتيازات نذكرها.

1- ميزة الموقع الجغرافي :

تمتاز الجزائر بموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي جعلها في أفضلية من ناحية قربها من السوق الأوروبي المستهلك لهذه السلعة الحيوية لاعتبارات صناعية، كما يعتبر الاقتصاد الأمريكي اكبر اقتصاد ما جعله أكبر مستلك للنفط في العالم، و تعتبر الجزائر الدولة لأقرب لشمال أمريكا مقارنة مع دول الشرق الأوسط.

وتظهر ايجابيات الموقع الاستراتيجي القريب من أسواق الاستهلاك في انخفاض مدة وتكلفة النقل وهذا ما يسمى ب **"الفرق الناجم عن النقل"**، لهذا يتمتع النفط الجزائري بوضع تنافسي مقارنة مع الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، خاصة عند ثبات العناصر الأخرى المؤثرة في السعر كتكلفة الاستخراج و نوعيته.

ونجد أن الأسواق التقليدية للصادرات الطاقوية للجزائر متواجدة في أوربا، وتتمتع الدول مثل اسبانيا و فرنسا وايطاليا وحتى انجلترا بالحجم السكاني الكبير وقوة الاقتصاد الصناعي و هذا يؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة ما يجعل الصادرات الجزائرية من المحروقات ترتفع.

كما تستهدف الجزائر شرق الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بسبب قوة اقتصادهما مما يرفع مستويات استهلاكها للطاقة.

وينافس الجزائر عدة دول مثلا ليبيا بسبب قربها من أوربا إضافة إلى النفط الروسي الذي بلغ متوسط إنتاجه سنة 2018 ما يعادل 11438 مليون برميل يوميا[1]، وبالتالي تعتبر روسيا منافسا قويا للجزائر في السوق الأوروبية بسبب قربها من أوربا الشرقية و انخفاض تكاليف النقل.

رغم هذه المنافسة القوية للجزائر في أسواقها التقليدية إلا أن ميزة الموقع الجغرافي تؤثر في أجال توصيل النفط للمستهلك وسوف يوضح لنا الجدول التالي المسافة بالكيلومترات بين الجزائر والمنطقة الأوربية.

الجدول رقم 18 : تقدير المسافة من مناطق تواجد المحروقات إلى أوربا الغربية.

مناطق الاحتياطات ضمن شعاع الدائرة المقدر ب	البلدان

[1] تقرير منظمة الأوبك سنة 2019.

2000 كلم	هولندا،الجزائر ، النرويج،،ليبيا
4000 كلم	قطر ،نيجيريا
6000 كلم	روسيا،أبو ظبي،فنزويلا

المصدر : قويدي قوشيح، (2009)، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر مرجع سبق ذكره، ص:49.

يتضح من الجدول السابق أن الموقع الجزائري ممتاز حيث يتواجد في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاه 2000 كلم وبالتالي الأفضلية كبيرة للمحروقات الجزائرية مقارنة مع منافسيها، وعلى سبيل المثال لا الحصر ميناء أرزيو بولاية وهران يبعد عن ميناء لوهافر بفرنسا ب 1410 كلم فقط وبالتالي انخفاض تكلفة مما يؤثر على السعر إضافة إلى سرعة التوصيل.

أما فيما يخص السوق الأمريكي فالجزائر بحكم الموقع الجغرافي أقرب للسواحل الشرقية الأمريكية و تتراوح المسافة بين 6500 كلم و 8000 كلم كأقصى حد وبالمقابل نجد أن نيجيريا تبعد عن السواحل الشرقية الأمريكية بحوالي 10600 كلم، ونفس الشيء لإيران حيث تبلغ المسافة حوالي 10130 كلم وبالتالي فان الجزائر تتمتع بتنافسية الموقع الجغرافي الممتاز مقارنة مع منافسيها[1].

الجدول رقم 19:الوجهة الجغرافية للنفط الجزائري الفترة 2000-2018 (1000 ب/ي)

السنة	أمريكا	أمريكا	أوروبا	أوروبا	أسيا و	باقي

[1] قويدري قوشيح (2009)، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة شلف، ص:49.

	الشمالية	اللاتينية	الشرقية	الغربية	الباسفيك	العالم
2000	59,9	15	8,9	353,7	/	23,5
2001	85,2	11,3	/	318,1	/	/
2002	104,3	63,4	1,8	265,2	26,8	/
2003	263,9	56,2	0,7	383,4	17,9	/
2004	354,3	85,4		399,5	28	/
2005	390,4	100,6	2,7	439,1	45,4	/
2006	509,6	40,8	1	288,9	41,5	/
2007	738,9	48,5	/	374,3	41,5	85,1
2008	435,6	22,8	/	324,2	20,9	54,1
2009	393	27	/	203	37,8	2,9
2010	412	4	/	155	125	/
2011	289	6	/	291	138	/
2012	263,3	28,7	/	424,3	112	/
2013	101,3	38,7	/	522,4	92,3	/
2014	44,8	18,5	/	517,6	81,6	/
2015	35,3	26,4	/	543,9	42,1	/
2016	143,4	44,1	/	394	86,1	/
2017	74,2	46,9	/	388,8	122,6	/
2018	65,1	40,4	/	347,2	116,3	/

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لمنظمة الأوبك (2019)، ص: 86.

يتضح من الجدول السابق أن أوربا الغربية تستورد الحصة الأكبر من النفط الخام الجزائري وهذا راجع لعدة أسباب أهمها قرب البلد المصدر، مما يجعل تكلفة النقل تنخفض إضافة إلى سرعة التوصيل، هذا ما يجعل النفط الجزائري ذو تنافسية مرتفعة مقارنة مع دول المشرق بالنسبة للسوق الأوروبي.

2 – **الميزة النوعية للنفط الجزائري :**

يمتاز النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنة مع أنواع النفط المكونة لسلة الأوبك حيث يتمتع بدرجة كثافة جيدة وانخفاض لنسبة الكبريت، هذه النسبة المؤثرة حيث كلما ارتفعت أثرت سلبا على نوعية النفط ويسمى النفط الجزائري بصحاري بلند ''Sahari Blend'' والجدول التالي يوضح الفرق بين مختلف أنواع النفط.

الجدول رقم 20 : مقارنة بين أنواع النفط لبعض دول الأوبك

البلد	نوع النفط	درجة الكثافة النوعية API	نسبة الكبريت %	المنتجات النفطية %		
				خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34,2	1,60	20,50	31	48,5
	ثقيل	27,3	2,84	16	23,25	60,75
الجزائر	خفيف	44	0,14	35	36	24
العراق	خفيف	36,1	1,88	25	30,6	44,4
	متوسط	34	1,95	22	28	56
ايران	متوسط	34,3	1,35	22,25	30,25	47,5
	ثقيل	31,3	1,85	21,15	26,85	52
الكويت	متوسط	31,3	2,48	19,36	25,3	55,34
نيجيريا	ثقيل	27,1	0,25	12	40	48

المصدر : أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص:12،13

3- تطور شبكة نقل المحروقات

تعتبر الأنابيب أهم وسيلة تستعملها الجزائر في نقل المحروقات المتواجدة في عمق الصحراء وتم استعمال هذه الأنابيب للنقل داخليا مثل مصافي التكرير أو خارجيا حيث يتم التصدير عن طريقها، وهذا لخفض التكلفة وضمان استمرار تدفق المحروقات لفترة زمنية أقل، ويوجد في الجزائر مركزين رئيسيين للنقل هما :

- مركز حوض الحمراء للنفط: ووظيفته تلقى الإنتاج النفطي من كل الآبار الموجودة على مستوى الوطن؛ ليقوم بعدها بالرقابة على نوعية النفط ثم حساب الكميات المنتجة.
- مركز حاسي الرمل للغاز: ويتم فيه تجميع كل كميات الغاز المنتجة، ثم تتم عملية الضخ نحو مصافي التكرير والتميع أو مراكز التخزين.

الجدول رقم 21 : شبكة نقل المحروقات على مستوى الجزائر

	النفط	condensat	GPL	غاز طبيعي	المجموع

	الخام				
عددSTC	7	3	2	10	22
عدد الأنابيب	12	3	6	18	39
طول الأنابيب	4973	1718	3255	10981	20927
المحطات	34	5	11	33	83
الصهاريج	100	27	–	–	127
الكمية المنقولة	172,9	44905	29747	186833	434385

Source : sonatrach : commercialisation gaz et développment a l'international, 5émé Ed,2007 ;p09.

المطلب الثالث: الغاز الطبيعي في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في مجال صناعة الغاز الطبيعي، وهذا راجع للاحتياطات الهامة التي تكتشفها، إضافة إلى المتغير الرئيسي المتمثل في الموقع الاستراتيجي الذي تملكه الجزائر، حيث أنها تصدر الغاز بطريقتين مختلفتين الأولى سواء باستعمال الأنابيب التي تقطع البحر الأبيض المتوسط أو عن طريق ناقلات الغاز الطبيعي.

أولا- الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي

تمتلك الجزائر احتياطات هامة من الغاز الطبيعي حيث أنه ووفق آخر الإحصائيات التي تمت في سنة 2018 نجد أن الجزائر تمتلك حوالي 2,2% من الاحتياطي العالمي للغاز أي ما يعادل 4,3 بليون م^3 حيث تحتل المرتبة الثانية في إفريقيا بعد نيجيريا 2,7% والمرتبة الرابعة عربيا بعد كل من قطر والسعودية والإمارات، مع العلم أن روسيا الفدرالية تحتل المرتبة الأولى في الاحتياطي العالم للغاز بنسبة 19,8%[1].

[1] Bp statistical review of word energy 2019, p :30

الجدول رقم 22 : تطور احتياطي الغاز الطبيعي للفترة ما بين 2000 و 2018

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1994	2963	2003	4545	2012	4503
1995	3690	2004	4504	2013	4503
1996	3700	2005	4504	2014	4504
1997	4077	2006	4504	2015	4504
1998	4077	2007	4504	2016	4504
1999	4520	2008	4504	2017	4504
2000	4523	2009	4504	2018	4504
2001	4523	2010	4504		
2002	4523	2011	4504		

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير منظمة الأوبك منذ 2000 إلى 2019

من خلال الجدول السابق يتضح أن احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر شهد ارتفاعا مستمرا من سنة 1994 إلى غاية سنة 2003 حيث انتقل الاحتياطي من 2963 مليار متر مكعب إلى ما يقارب 4545 مليار متر مكعب بنسبة ارتفاع تقدر ب 53 % غير أن هذه الوتيرة لم تتواصل، حيث سجل الاحتياطي انخفاضا في سنة 2006، قدر ب 40 مليار متر مكعب، وشهد الاحتياطي المؤكد استقرار منذ سنة 2010 إلى غاية 2018

وتتمركز غالبية الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي بحاسي الرمل بنسبة 60% ثم يليه غور النوس بنسبة 19% يليه حوض اليزي الذي يحوز على 14% فحوض أهنانت بتيميمون بنسبة 13% أما بالنسبة للباقي فيتقسم على باقي الحقول[1].

ثانيا: إنتاج الغاز الطبيعي

إن تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر يخضع لعدة مسببات،أولها ارتفاع الاستهلاك الداخلي و ثانيها الأهداف التصديرية المبرمجة، حيث تسعى الجزائر إلى الاحتفاظ بأسواقها التقليدية خاصة بأوروبا

[1] العوني محمود، بن عبو السنوسي (2018)، مكانة الصناعة الغازية للجزائر في ظل تغيير خارطة الغاز العالمية، مجلة الميدان الدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد 1، العدد 1، ص:28.

ومعروف أن الطلب على الغاز الطبيعي ارتفع على مستوى العالم بسبب انخفاض نسب التلوث مقارنة مع باقي مصادر الطاقة خاصة النفط و الفحم، وتعمل الجزائر باستمرار من أجل رفع الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي حتى تتمكن من مسايرة الزيادة المتواصلة لمعدلات الاستهلاك سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي إضافة إلى المنافسة الشرسة على الأسواق التقليدية للجزائر من طرف قطر وروسيا[1]، وتحتل الجزائر المرتبة الأولى من ناحية الإنتاج على مستوى إفريقيا والثالثة عربيا بعد كل من السعودية وقطر.

الجدول رقم 23 : تطور الإنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر 1995-2018

السنة	الانتاج	السنة	الانتاج	السنة	الانتاج
1995	58,7	**2003**	82,8	**2011**	82,7
1996	62,3	**2004**	82	**2012**	81,5
1997	71,8	**2005**	88,2	**2013**	78,5
1998	76,5	**2006**	84,4	**2014**	80,2
1999	86	**2007**	84,8	**2015**	81,4
2000	84,4	**2008**	85,8	**2016**	91,4
2001	78,24	**2009**	79,5	**2017**	93
2002	80,3	**2010**	80,4	**2018**	92,3

Source :Bp statistical review of word energy 1996-2018

من خلال الجدول السابق يتضح جليا التطور الحاصل في الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي خلال الفترة من 1995 إلى 1999 حيث ارتفع الإنتاج من 58,7 مليار متر مكعب أي زيادة بنسبة 30% وهذا النمو الايجابي راجع إلى الإصلاحات التي جاء بها قانون المحروقات سنة 1991 الذي سمح بدخول استثمارات في مجال الغاز الطبيعي مما أدى إلى زيادة في الكميات المنتجة.

واستقرت الكميات المنتجة إلى غاية سنة 2009 حيث انخفض الإنتاج إلى 79,5 مليار متر مكعب وهذا راجع للأزمة المالية العالمية وكذلك سنة 2013 انخفاض الإنتاج مسجلا 78,5

[1] حاج قويدر، سنوسي بن عبو (2015)، الغاز الطبيعي الجزائري – استراتيجيات التصدير والافاق المستقبلية، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، المجلد 3، العدد 4، ص:28.

مليار متر مكعب وهذا بسبب تعطل مركب تغتورين الذي ينتج 17 % من المجموع الكلي للغاز الطبيعي الجزائري بسبب الهجوم الإرهابي على هذه القاعدة[1].

وبعد القيام بالإصلاحات اللازمة تعافى الإنتاج مسجلا أكبر كمية منتجة على الإطلاق سنة 2017 حيث تم إنتاج 93 مليار مكعب من الغاز الطبيعي.

الشكل 21: تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر من 1995-2018

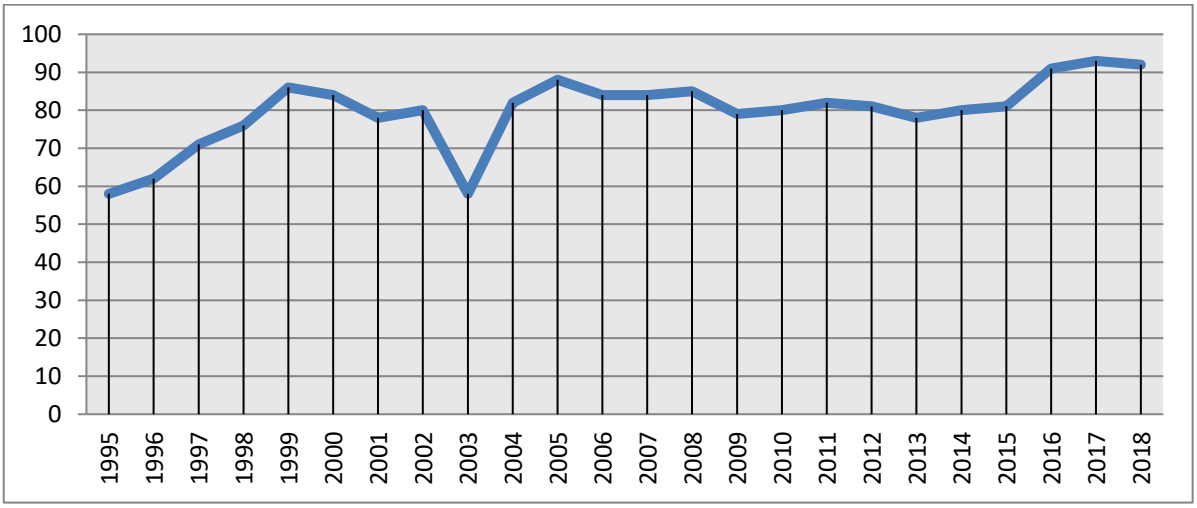

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

يتضح من الشكل السابق أن إنتاج الغاز الطبيعي في زيادة مستمرة خاصة و انه يعتبر من مصادر الطاقة النظيفة التي يزيد الطلب عليها دوليا و خاصة من أوروبا.

[1] حاج قويدر، سنوسي (2015) الغاز الطبيعي الجزائري استراتيجيات التصدير، مرجع سبق ذكره، ص:29.

الشكل رقم 22 : أهم الدول المستوردة للغاز الجزائري

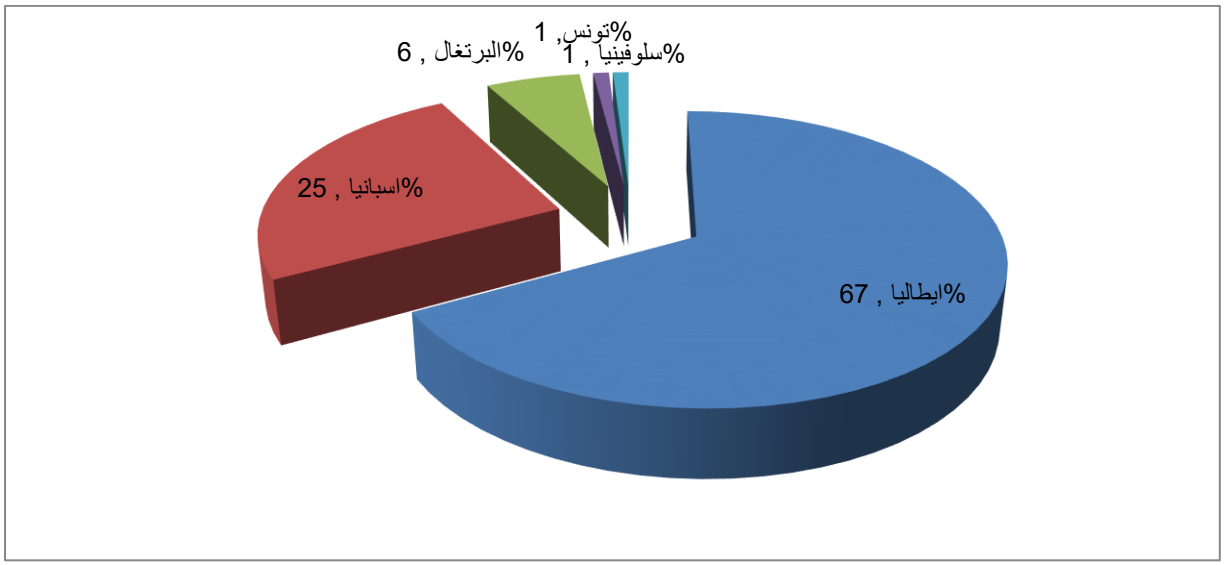

Source :Bp statistical review of word energy 2018 , p :122.

من الشكل السابق يتضح جليا سيطرة ايطاليا على صادرات الغاز الطبيعي بنسبة 67 % و تليها اسبانيا بنسبة 25 % و ارتفاع هذه النسب بسبب قرب الموقع الجغرافي الجزائري من أوروبا و خاصة ايطاليا و اسبانيا، إضافة إلى الأنابيب التي تسهل عملية توصيل الغاز الجزائري سواء من ناحية الزمن و التكلفة.

المبحث الثاني: المخططات التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000 / 2019

عملت السلطات العمومية بعد الاستقلال على انتهاج النهج الاشتراكي وظهر ذلك في تدخل الدولة في التخطيط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمكنت الجزائر رغم الصعوبات أن تأسس لقاعدة صناعية قوية مساهمة في نقل الاقتصاد الوطني من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد العصري الذي يعتمد على الصناعة.

وبعد هذه الفترة الذهبية في قطاع الصناعة عملت الجزائر في فترة الثمانينات على إعادة ترتيب أولويات الاقتصاد الوطني وانتهاج أسلوب تسيير جديد يعتمد على اللامركزية في اتخاذ القرارات، وبالتالي استقلالية أكبر في تسيير القطاع الاقتصادي العمومي مع العمل على إفساح المجال أمام القطاع الخاص الذي كان مهمشا فترة السبعينات.

أما فترة التسعينات التي عانت فيها الجزائر من الناحية الأمنية وكان لها أثر في السياسة الاقتصادية المتبعة حيث سميت بفترة التردد والتراجع وطبقت الإصلاح بمنهجية الرخاء الاقتصادي لكن ظهور الاختلالات الاقتصادية أدى إلى تأجيل الإصلاحات خاصة مع انهيار الدينار الجزائري.

مع دخول الألفية الثالثة تبنت السلطات العمومية في الجزائر مفهوم جديد للتنمية حيث تم الاعتماد على المشاريع الكبرى، والتي يكون الهدف منها تحقيق معدلات نمو مرتفعة إضافة إلى الاهتمام بالتنمية البشرية وذلك ببناء الجامعات ومراكز البحث العلمي مع عدم إهمال جانب الصحة حيث تم بناء المستشفيات. وسنركز في هذه الجزئية على الفترة ما بين سنة 2000 إلى غاية 2019.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

ساهم انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة في إنعاش الاقتصاد الوطني، وهذا بتطبيق سياسة تنمية تعتمد على رفع الإنفاق العام تحت مخطط "الإنعاش

الاقتصادي" [1]، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي من 28,57 % سنة 2000 إلى حوالي 34,29% سنة 2002، و نتيجة هذا الارتفاع الملموس تم رصد مبلغ قدره 525 مليار دينار يعتمد خارج الميزانية ويوجه إلى تمويل برنامج إنعاش النشاط الاقتصادي وذلك من خلال يتم تحفيز المشاريع الكبرى[2]، وكان الهدف من تطبيق هذا البرنامج ما يلي :

- تشجيع ودعم الأنشطة التي تحقق قيمة مضافة خاصة التي تخلق مناصب شغل من أجل امتصاص البطالة.
- تشجيع وتسهيل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة المنتجة منها.
- تحفيز الطلب الكلي.
- تسجيل مشاريع كبرى من أجل تطوير البنى التحتية؛ التي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي.
- الحد من الفقر والعمل على تحسين معيشة المواطنين.
- تقسيم المشاريع التنموية على كل جهات الوطن بهدف تحقيق التوازن الجهوي.

و وجهت المخصصات المالية إلى خمس قطاعات مؤثرة في النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 24 : مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

[1] عبد الحق لعميري (2015)، عشرية الفرصة الأخيرة الاقتصاد الجزائري الازدهار أو الانهيار، منشورات الشهاب، ص:81.

[2] عثماني أمينة، بوحصان لامية(2013)،دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي : تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1 يومي 11 و 12 مارس 2013، ص:7.

القطاع	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
دعم الإصلاحات	45,0	% 8,6
دعم الإنتاج	65,3	% 12,4
التنمية المحلية	114	% 21,7
تدعيم الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة	210,5	% 40,1
تطوير الموارد البشرية	90,2	% 17,2
المجموع	525	% 100

المصدر: عثماني أمينة، بوحصان لامية،(2013)،دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر مرجع سبق ذكره، ص:8.

يتضح جليا من الجدول السابق أن الدولة رصدت أكبر نسبة 40,1% من البرنامج إلى تدعيم الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة، حيث يعتبر مبلغ 210,5 مليار دينار مبلغ مهم والهدف منه القضاء على الظروف الصعبة التي كان يعيشها المواطن في التسعينات، إضافة إلى تدعيم وتطوير البنية التحتية التي تدهورت خلال الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر.

كما اهتمت السلطات العمومية في هذا المخطط بالتنمية المحلية التي لها أثر مباشر على الحياة اليومية للمواطن، والعمل على تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم 23 : نسب توزيع المخصصات المالية على القطاعات (2001-2004)

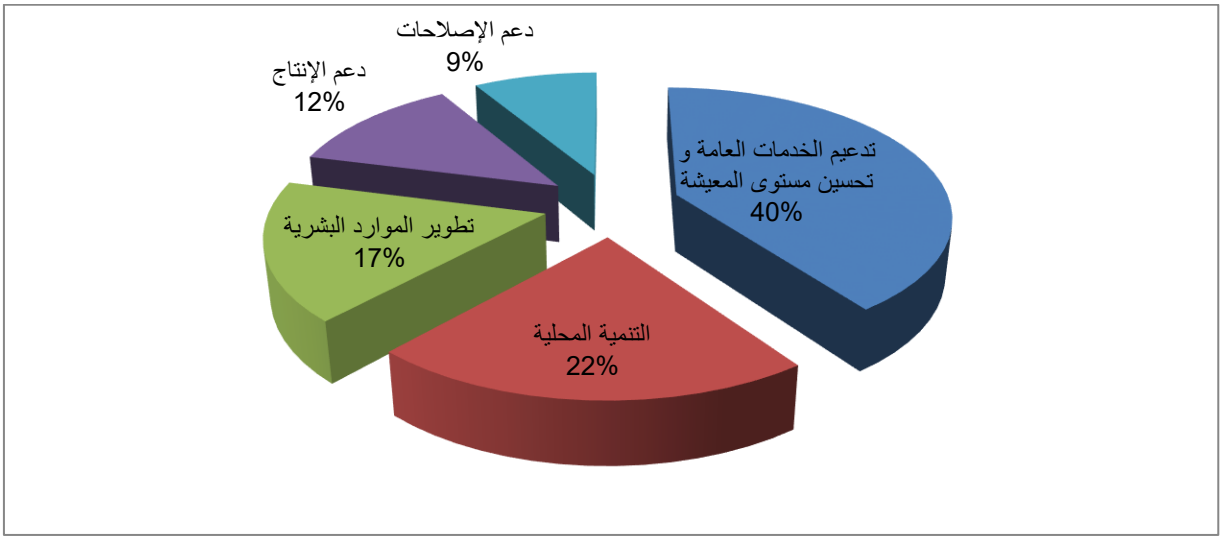

المصدر : من إعداد الطالب و باعتماد على الجدول السابق

المطلب الثاني:البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

سعت السلطات العمومية في هذه الفترة على مواصلة عملية الإنعاش الاقتصادي خاصة وأن المداخيل من قطاع المحروقات في ارتفاع مستمر وبالتالي تحسن الوضعية المالية وتراكم احتياطي الصرف، ما دفع السلطات العمومية في هذه الفترة إلى إعادة تقييم المشاريع الجارية[1]، واعتبر هذا البرنامج أكبر وأهم برنامج في تاريخ الاقتصاد الجزائري بسبب المبلغ الضخم الذي رصد والمقدر ب 4203 مليار دينار أي ما يعادل 55 مليار دولار وكانت الأهداف المسطرة هي كالأتي[2] :

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- تطوير الخدمات العامة خاصة وأنها مؤثرة في الشق الاقتصادي والاجتماعي.
- رفع معدل النمو الاقتصادي.
- العمل على التطوير والرفع من كفاءة البنى التحتية حيث تعتبر من العوامل المؤثرة في معدلات النمو الاقتصادي.

[1] عبد القادر بحيح واخرون (2017)، اقتصاديات النفط وجدلية التنمية –حالة الجزائر ودول مجلس التعاون الخليجي أبحاث الملتقى الدولي أول : أزمة النفط، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، جامعة عنابة يومي 14 و15 أكتوبر 2017، ص:6

[2] عثمان أمينة، بوحفص لامية، (2013)،دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر مرجع سبق ذكره، ص:9

- الاهتمام بتطوير الموارد البشرية.

الجدول رقم 25 : تقسيم المبالغ الموجهة إلى هذا المخطط وفق

القطاعات	المبلغ(مليار دج)	النسبة
تحسين ظروف المعيشة	1908,5	% 45,5
تطوير المنشات الأساسية	1703,3	% 40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	% 8
تطوير الخدمات العمومية وتطوره	203,9	% 4,9
تطوير التكنولوجيا الجديدة	50	% 1,2
المجموع	4201,7	% 100

المصدر : عثمان أمينة، بوحفص لامية،(2013)،دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر مرجع سبق ذكره، ص:9.

يتضح من الجدول السابق أن الدولة الجزائرية سعت في هذا المخطط إلى تحسين المعيشة للمواطنين حيث رصدت مبلغ 1908,5 مليار دينار لهذا الغرض، وكانت النسبة الكبيرة ما يعادل 45,4% لمشاريع السكن إضافة إلى قطاع التربية والتعليم العالي وذلك بتدعيم المؤسسات التربوية والجامعية و قطاع الصحة، أما النسبة الثانية 40,5 % فكانت من نصيب تطوير المنشات الأساسية والمتمثلة في قطاع النقل والأشغال العمومية خاصة وأن لها علاقة بالتنمية الاقتصادية، أما باقي النسب فوزعت بهدف تطوير الخدمات العمومية التي لها علاقة مباشرة بالمواطن مع العمل على إدخال التكنولوجيا الجديدة.

الشكل رقم 24 : نسب توزيع المخصصات المالية على القطاعات (2005-2009)

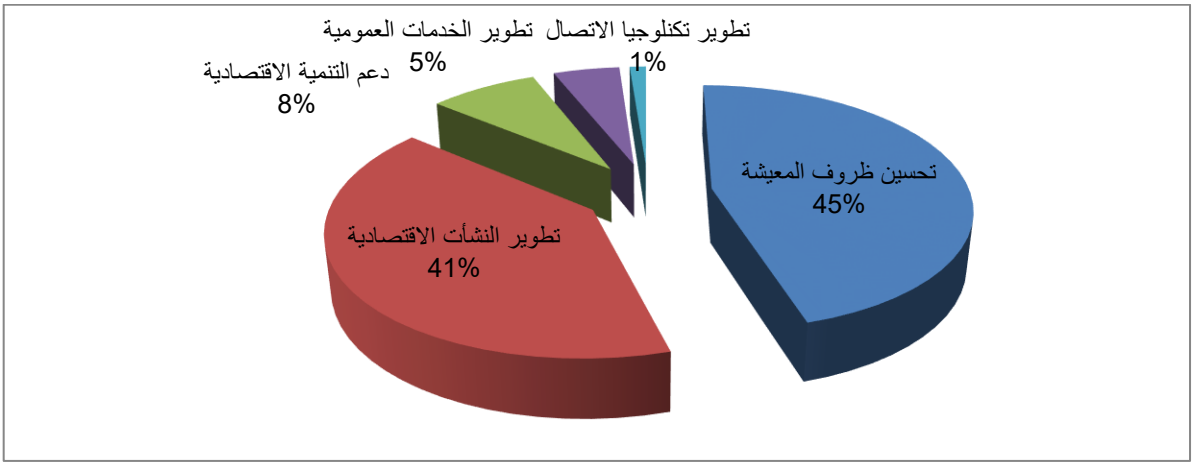

المصدر : من إعداد الطالب و باعتماد على الجدول السابق

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج في مشروع إعادة الاعمار الوطني الذي انطلق العمل فيه منذ سنة 2000 و كانت بداية المشروع على قدر الموارد المتاحة تلك الفترة، وتواصلت الديناميكية ببرنامج أخر للفترة الممتدة مابين 2006-2009 ليدعم النمو الاقتصادي وتدعم هذا البرنامج بمشاريع إضافية خاصة بولايات الجنوب والهضاب العليا التي تعاني من تأخر في التنمية مقارنة مع ولايات الشمال، و قد تم استحداث برنامج جديد للفترة 2010-2014 وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه[1]، وقدر هذا المبلغ بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستهدفت الدولة من هذا البرنامج ما يلي [2]:

- استكمال المشاريع الكبرى التي انطلق العمل فيها خاصة قطاع السكة الحديدية ومشاريع الطرق السريعة والمياه بمبلغ قدره 9700 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- الانطلاق في مشاريع كبرى جديدة بمبلغ قدره 11554 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار.

[1] بشكير عابد (2016)، دراسة تحليلية تقييميه لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، ص:26

[2] بن فرج زوينة و نوي نبيلة (2015)، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 _2014، مجلة أبحاث و دراسات التنمية،المجلد 01، العدد 02، ص: 100.

ولقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كما يلي :

الجدول رقم 26 : برنامج تطوير النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاع	المبلغ (مليار دج)
التنمية البشرية	9386,6
الخدمة العمومية	379
المنشات القاعدية	6447
الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية	أكثر من 895

المصدر : عثماني أمينة، بوحصان لامية،(2013)،دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر مرجع سبق ذكره، ص:8.

من خلال الجدول السابق يتضح أن السلطات العمومية رصدت نسبة 40% من الموارد من أجل التنمية البشرية خاصة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين المهني، إضافة إلى الجانب الصحي، وعملت الدولة في هذا البرنامج على تحسين ظروف السكن و ظهر ذلك بتسجيل مشاريع كبرى لبناء سكنات في مختلف الصيغ لصالح المواطنين.

كما قامت السلطات العمومية بتحسين نسب الربط بالكهرباء والماء والغاز و تم إيصالها للقرى و المداشر، ناهيك عن الاهتمام بمجال الرياضة والثقافة والتضامن والشؤون الدينية.

وتم تخصيص في برنامج توطيد النمو الاقتصادي نسبة ما يقارب 40% من أجل مواصلة تطوير وإنجاز المنشات القاعدية الأساسية، كما تم تدعيم القطاع الاستراتيجي قطاع الفلاحة[1].

أما في المجال الحساس وهو مجال التشغيل خصصت الجزائر ما يقدر ب 350 مليار دينار بهدف امتصاص البطالة، و ذلك عن طريق لإدماج المهني للمتخرجين من الجامعات والمعاهد ومراكز التمهين و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها عن طريق برامج تمويل جديدة من أجل تسهيل الاستثمار لهذه الفئة.

[1] بشكير عابد (2016)، دراسة تحليلية تقييميه لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014مرجع سبق ذكره، ص:27.

أما فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فتم تخصيص 250 مليار دينار من أجل تطوير اقتصاد المعرفة، ودعم البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحث والعمل على تعميم استعمال الإعلام الآلي في كل هياكل الدولة.

و استفاد قطاع الري من مبلغ معتبر لمواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالماء الصالح لشرب، حيث ينص البرنامج على بناء 35 سد ليرتفع العدد الإجمالي إلى 105 سد على مستوى الوطن، ما جعل نسبة الربط بالماء الشروب ترتفع سنة 2014 إلى ما يقارب 98 %.[1]

الشكل رقم 25 : مخصصات برنامج تطوير النمو الاقتصادي (2010-2014)

[1] بن فرج زوينة و نوي نبيلة (2015)، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 _2014، مرجع سبق ذكره،ص: 101.

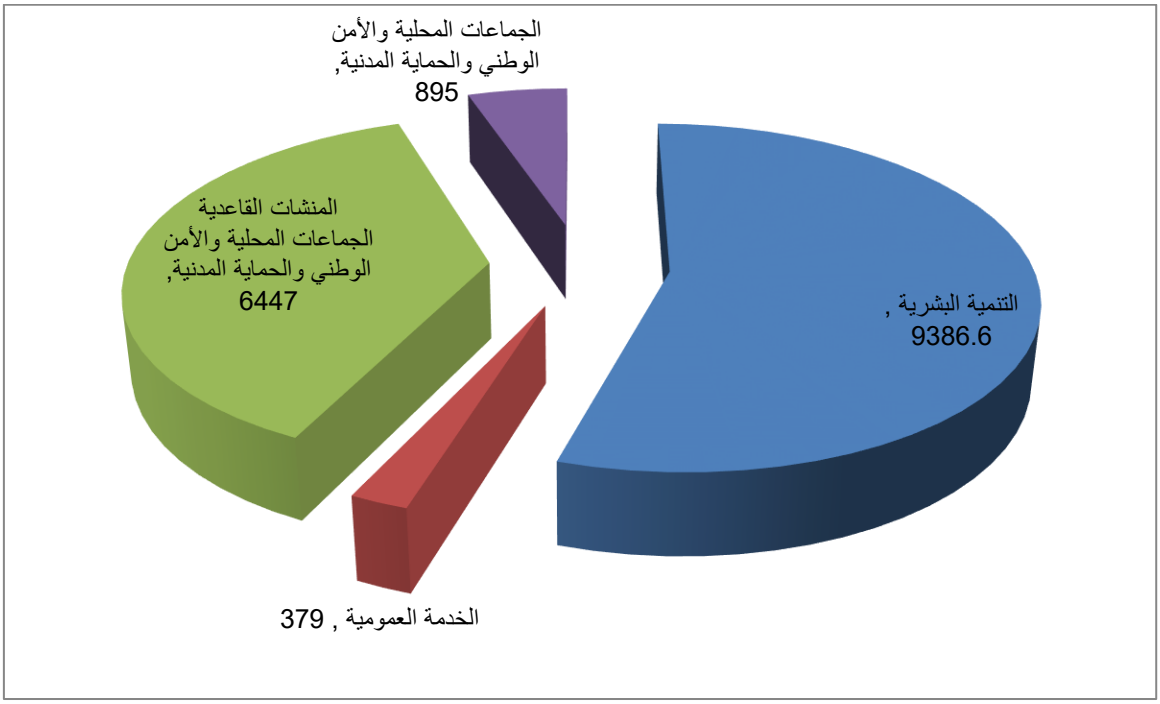

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على الجدول السابق

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

واصلت السلطات العمومية في رصد الأموال من أجل الاستمرار في عملية تدعيم النمو الاقتصادي واستعمال الإنفاق العمومي بهدف تحسين عيشة المواطنين، وكان رهان التشغيل وتنويع الاقتصاد الوطني من أهم الرهانات التي حاولت الحكومة إيجاد حلول لها، خاصة مع تدهور أسعار النفط سنة 2014 وبداية سنة 2015، وتبنت الحكومة مشروع الاقتصاد الأخضر (الطاقة المتجددة) الفلاحة والصيد البحري، تدوير النفايات والسياحة...الخ)

كما عملت الحكومة على توجيه الجهود نحو التكوين والبحث والابتكار خاصة وأن هذه المجالات لم تحض بالاهتمام اللازم وأهم أهداف البرنامج ما يلي[1] :

- العمل على تطبيق مضمون العقد الوطني الاقتصادي الاجتماعي للنمو.
- بدل كل الجهود التي تدفع إلى تحقيق معدل نمو اقتصاد قدره 7% مع حلول سنة 2019.

[1] زكريا مسعودي (2017)، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري للفترة ما بين 2001_2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، ص: 221.

- مواصلة السياسة الاجتماعية للدولة وذلك عن طريق التحويلات الاجتماعية.
- مواصلة سياسة التشغيل والعمل على تخفيض معدلات البطالة.
- تحسين مناخ الاستثمار وذلك بتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات.
- عصرنة الإدارة الاقتصادية والقضاء على البيروقراطية.
- ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته عن طريق قواعد الدفاع التجارية، ولقد تم رصد مبلغ قدره 22.100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار.

ولكن الوضعية المالية للبلد كانت حاجز أمام تطبيق هذا البرنامج وظهر لأول مرة مصطلح التقشف وتم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي لا تعتبر من الضروريات من طرف وزارة المالية، وذلك عن طريق إرسالية مستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية، وهذا بعد تدهور أسعار النفط التي كانت المدعم الأساسي لكل المشاريع و البرامج التنموية

المبحث الثالث: تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي بالتوازي مع تقلبات أسعار النفط

معروف عن الدول الريعية الاعتماد على قطاع النفط على حساب باقي القطاعات الاقتصادية المهمة، مما يجعل الاقتصاد الوطني لهذه الدول شديد التأثر بالتقلبات الحاصلة في الأسواق العالمية للنفط، و يظهر هذا التأثر في المؤشرات الاقتصادية التي تتجاوب بشدة مع ارتفاع أو انخفاض سعر هذه السلعة المصدرة، خاصة في القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي و الذي يسطر عليه قطاع النفط، و يعرف عن الاقتصاد الأحادي سيطرة الصادرات النفطية على مجموع الصادرات ن ما يجعل منها المصدر الأساسي للحصول على العملة الصعبة، هذا الذي يجعل الميزان التجاري تابع لأسعار النفط، وسنحاول من خلال هذا المبحث تحليل بعض مؤشرات الاقتصادي الكلي الجزائري وعلاقتها بأسعار النفط.

المطلب الأول: أهمية قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي لإجمالي للفترة ما بين 2000 و 2018

تظهر الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال ارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ ارتفاع هذه النسبة تزامننا مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية و العكس صحيح حيث تنخفض هذه النسبة عند انخفاض أسعار النفط، و سوف نرى من خلال الجدول التالي تأثير أسعار النفط على نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم 27: تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الإنتاج الوطني الخام 2000-2018.

السنوات	سعر النفط	الناتج المحلي لإجمالي مليار دينار	مساهمة قطاع المحروقات مليار دينار	نسبة المساهمة %
2000	27,6	4123,5	1616,3	39,19
2001	23,1	4260,8	1443,9	33,89
2002	24,1	4537,7	1477,1	32,55
2003	28,3	5264,2	1873,2	35,58
2004	36	6126,7	2329,3	38,02
2005	50,6	7519,0	3394,0	45,14
2006	61,1	8520,6	3882,2	45,6
2007	69,1	9306,2	4089,3	43,9
2008	94,1	10993,8	5000,1	45,5
2009	61	10034,3	3109,1	31,0
2010	77,4	12049,5	4180,4	34,7
2011	107,4	14384,8	5281,8	36,7
2012	109,4	16208,7	5536,4	34,2
2013	105,8	16650,2	4968,0	29,8
2014	96,2	17242,5	4657,8	27,0
2015	49,49	16591,9	3134,3	18,9
2016	43,73	17406,7	3026,6	17,4
2017	54,19	18906,6	3608,6	19,1
2018	69,78	20189,6	4348,7	21,53

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير بنك الجزائر من سنة 2000 إلى غاية 2019

من الجدول السابق نلاحظ أنه في سنة 2000 ساهم قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 39,19% وكان سعر البرميل من نفس السنة 27,6 دولار، لكن في سنة 2001 وما شهدته من أحداث دولية أثرت وبقوة على أسعار النفط في السوق العالمي حيث فقد برميل النفط أكثر من 4 دولار مقارنة مع سنة 2000، ما جعل مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي تنخفض إلى 33,89%، واستقرت هذه النسبة نوعا ما إلى غاية 2004 أما في سنة 2005 قفزت أسعار النفط مسجلة 50,6 دولار للبرميل وهذا بسبب ضعف الدولار في تلك الفترة إضافة ارتفاع الطلب على النفط واستقرار العرض تزامننا مع الحرب على العراق؛ وساهمت الأسعار المرتفعة في الرفع من الناتج المحلي الاجمالي ليسجل 7.519 مليار دينار أي بزيادة قدرها 22% مقارنة بسنة 2004 وارتفعت نسبة مساهمة قطاع المحروقات مسجلة 45,14% أي تقريبا نصف الناتج المحلي الاجمالي، وتواصلت أسعار النفط في الارتفاع من

50,1 دولار للبرميل سنة 2005 إلى 94,1 دولار للبرميل سنة 2008 أي بزيادة قدرها 46,22 %، وقد أثرت الأزمة المالية سنة 2009 تأثيرا سلبي ما جعل الأسعار تنخفض إلى 61 دولار للبرميل، حيث فقد البرميل 33.1 دولار وانخفضت بالمقابل نسبة مساهمة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي لتسجل 31% فقط.

وبعد تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية، استرجع أسعار النفط عافيتها لتصل سنة 2010 إلى 77,4 دولار للبرميل، أي زيادة قدرها 16 دولار للبرميل، وواصلت أسعار النفط الارتفاع لتصل سنة 2012 لسعر لم يسجل سابقا يقدر ب 109,4 دولار للبرميل، وقابل هذه الزيادة انتعاش في الناتج المحلي الاجمالي الذي سجل من نفس السنة 16208,7 مليار دينار أي بزيادة تقدر بنسبة 35,38% مقارنة بسنة 2007، وهذا ما يدل أن الجزائر تعتمد بصفة كبيرة على هذا القطاع الاستراتيجي.

ومع انخفاض أسعار النفط مطلع سنة 2014 بسبب انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي، إضافة إلى فائض المعروض النفطي الذي حصل في السوق النفطية بسبب المنافسة بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، مما جعل السوق النفطي العالمي يعاني من تخمة في المعروض قدرها 1,8 مليون برميل يوميا، واستمرت أسعار النفط في الانهيار مسجلة سنة 2015 ما يقارب 49,49 دولار للبرميل ما جعل الاقتصاد الجزائري يتأثر بقوة وظهر هذا في انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي؛ ليسجل لأول مرة منذ الاستقلال نسبة منخفضة جدا تقدر ب 18,9% فقط، %، و في هذه المرحلة الحساسة عملت الدولة على تشجيع القطاعات الأخرى من أجل امتصاص صدمة انهيار أسعار النفط و عولت الحكومة على قطاع الفلاحة من أجل تنويع الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة في مجال الفلاحة من أرض شاسعة وجو ملائم إلى توفر المياه الجوفية بكثرة إلا أن إستراتيجيتها لم تمتص الصدمة النفطية.

و في سنة 2016 تحرك الجزائر و أعلنت عن اجتماع طارئ للدول المصدرة للنفط من داخل منظمة الأوبك و من خارجها بغية إيجاد حل للتخمة التي يعاني منها السوق النفطي العالمي و و تم الاتفاق على خفض الإنتاج من 33,47 مليون برميل يوميا إلى ما بين 32,5 إلى 33 مليون برميل يوميا، أي سحب من السوق العالمية للنفط ما يقارب مليون برميل يوميا هذا ما جعل

الأسعار تنتعش حيث سجلت متوسط سنة 2017 قدره 54,19 دولار للبرميل أي بزيادة قدرها 10,46 دولار للبرميل وارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 17406,7 مليار دينار سنة 2016 إلى 18906,6 مليار دينار سنة 2017 بعد تعافي أسعار النفط، وتواصل انتعاش أسعار النفط بعد السيطرة على المعروض النفطي و تعافي الاقتصادي العالمي خاصة في الصين و الهند و سجلت أسعار النفط سنة 2018 متوسط قدره 69,78 دولار للبرميل و انتعش الناتج المحلي الإجمالي ليسجل 20189,6 مليار دينار و ارتفعت نسبة مساهمة قطاع المحروقات إلى 20,53 %.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن قطاع المحروقات هو القطاع الرئيسي و المحدد للأداء الاقتصادي الكلي و معدلات النمو الاقتصادي على وجه الخصوص، و بذلك تحدد نمو اقتصادي بعوامل خارجية، إضافة إلى ذلك أن هذا القطاع لا يولد وفرات خارجية ايجابية أو اثأر تدعيمية لبقية القطاعات الأخرى[1]

المطلب الثاني: تطور باقي القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للفترة ما بين 2000 و 2018

يتكون الناتج المحلي الاجمالي من عدة قطاعات غير قطاع المحروقات و تتمثل هذه القطاعات في قطاع الفلاحة و قطاع الصناعة خارج المحروقات، و كذلك قطاع البناء و الأشغال العمومية إضافة إلى قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية، و قطاع خدمات الإدارة العمومية، و سنرى من خلال الشكل القادم نسبة مساهمة كل قطاع و تأثره بالتقلبات في أسعار النفط.

الشكل رقم 26: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 2000 إلى 2018

[1] الشارف بن عطية (2019)، التنوع الاقتصادي و فك الارتباط بالنفط في الجزائر مقارنة مع حالاة مختارة خلال (2020/200)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران 2، ص:166.

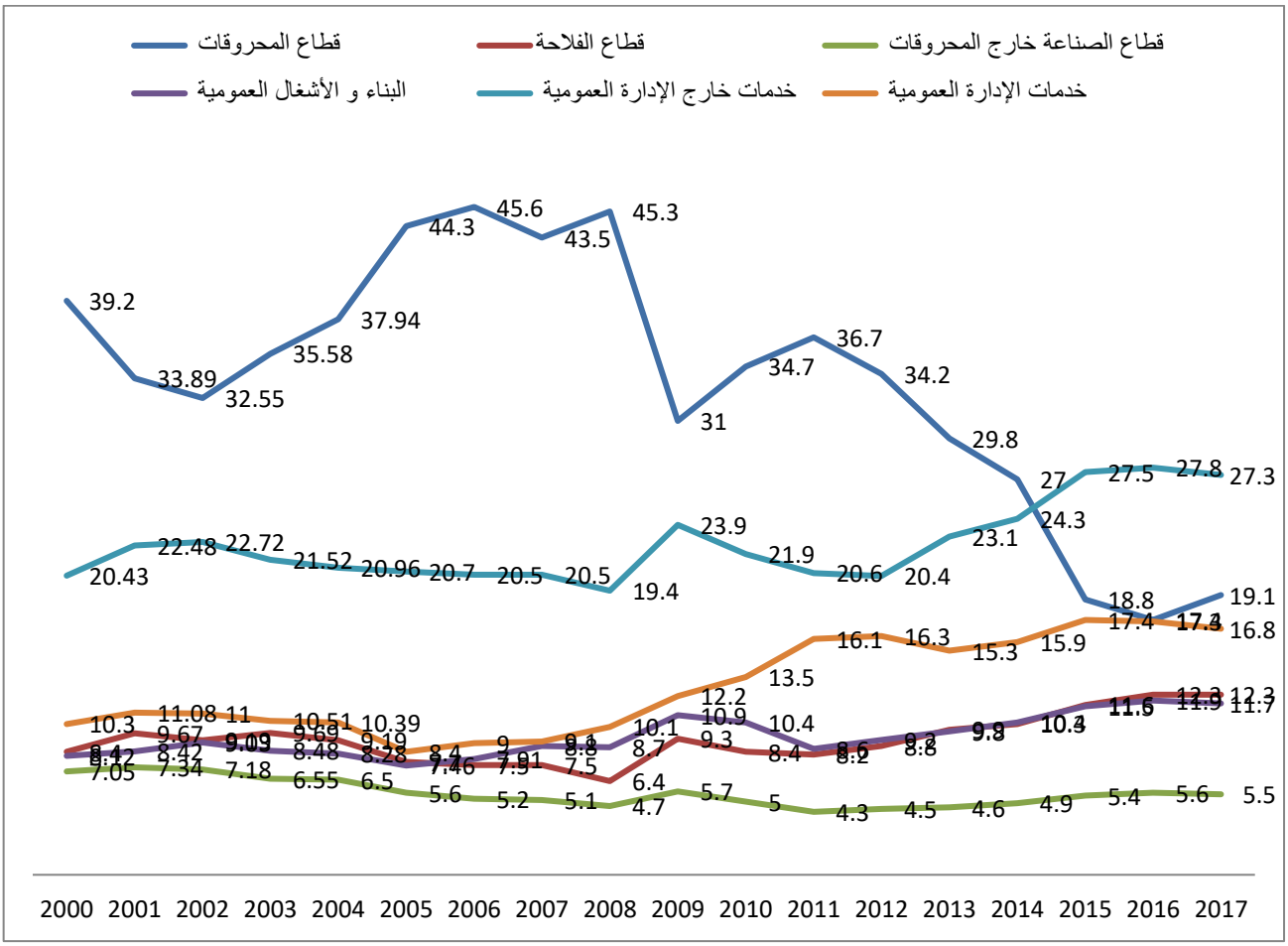

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات من سنة 2000 إلى 2019

يتضح من الشكل السابق سيطرت قاع المحروقات على باقي القطاعات المكونة للناتج المحلي الاجمالي بنسب متفاوتة، حيث بلغت نسبة المساهمة سنة 2000 ما يعادل 39,2%، بالمقابل كانت نسبة خدمات الإدارة العمومية في كل السنوات تتقارب مع نسبة قطاع المحروقات وتتراوح باقي النسب ما بين 8,4% الفلاحة و 7,05% قطاع الصناعة خارج المحروقات، وحتى قطاع البناء والأشغال العمومية مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2000 ما يقارب 7,05% فقط.

واستقرت نسبة مساهمة قطاع المحروقات مع الاستقرار المسجل في أسعار النفط و لم تعمل السلطات العمومية الجزائرية خلال هذه الفترة على تطوير باقي القطاعات بهدف تنويع الاقتصاد.

و في سنة 2005 ارتفعت أسعار النفط لتسجل 50,6 دولار للبرميل قابل ذلك زيادة نسبة قطاع المحروقات إلى 44,3% من الناتج المحلي الاجمالي، وبقي قطاع الخدمات خارج الإدارة

العمومية (النقل، التجارة، الخدمات...) يحتل المرتبة الثانية رغم عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بهذا القطاع المهم وسجل سنة 2005 نسبة قدرها 20,7%، أما القطاع المهم وهو الفلاحة فلم يساهم إلا بنسبة جد منخفضة قدرها 7,7%.

وفي سنة 2009 انهارت أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية ليصل سعر النفط إلى 61 دولار ما جعل مساهمة قطاع المحروقات تنخفض من 45,3% سنة 2008 إلى 31% سمة 2009، وبالمقابل ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية مسجلة 23,9%.

وارتفعت مساهمة قطاع الفلاحة من 6,4% سنة 2008 إلى 9,3% سنة 2009 وكانت سنة 2011 سنة فاصلة حيث بدأت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الانخفاض مسجلة 36,7% من نفس السنة ثم 34,2 سنة 2012 ثم 29,8 سنة 2014 و هذا نتيجة لتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية.

تواصل انهيار سعر البرميل سنة 2015 ليسجل 49,49 دولار للبرميل، مما جعل نسبة مساهمة قطاع المحروقات تسجل لأول مرة نسبة أقل من 20%، حيث سجل 18,8% فقط وبالمقابل ارتفع قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية إلى 27,5%، حاولت الحكومة الجزائرية تشجيع قطاع الفلاحة بهدف تقليل الأثر السلبي لانهيار أسعار النفط على الاقتصاد الوطني هذا القطاع انتعشت نسبة مساهمته لتسجل 11,6 % سنة 2015 وارتفعت إلى 12,3% سنة 2016 ثم 12,3 سنة 2017 و.

وما يلاحظ أن سيطرة قطاع المحروقات سببها الدور الكبير الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني خاصة عند ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى ضعف المؤسسات العمومية والخاصة و عجزها في تقديم منتجات تنافسية من ناحية الجودة والسعر وضعف الجانب التسويقي، كما يعود هذا الخلل إلى انخفاض نسبة الاستثمارات الأجنبية بسبب القوانين الطاردة لهكذا نوع من الاستثمارات، إضافة إلى عدم استقرارها وتغيرها في كل فترة، إضافة إلى عامل البيروقراطية مما دفع المستثمرين إلى التوجه نحو قطاعات أكثر ربحية وأقل تعقيد مثل التجارة أو الاستيراد.

أما الارتفاع المتواصل والملحوظ في نسب مساهمة قطاع الفلاحة والخدمات خارج الإدارة العمومية؛ فهو نتاج للسياسة الجديدة المتبعة من قبل السلطات العمومية والتي الهدف منها هو تنويع الاقتصاد من أجل الخروج من التبعية الاقتصادية للنفط (الاقتصاد الريعي)؛ والاعتماد على باقي القطاعات التي تملك فيها الجزائر إمكانيات ضخمة.

و يمكننا القول إن هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الجزائري تجعله يستجيب لمنطق نظرية العلة الهولندية و التي ترتكز على اعتماد اقتصاد ما على قطاع معين في تحقيق المداخيل من العملات الأجنبية، و عمل نمو القطاع النفطي على تدهور القطاعات الأخرى فبالقدر الذي تزداد فيه أهمية قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ تراجعا لوزن و أهمية القطاعات الأخرى[1]

المطلب الثالث: مؤشرات التوازن الخارجي (الميزان التجاري) 2000 إلى 2018

يحتل القطاع النفطي موقعا متميزا في تكوين الاقتصاد الجزائري يمكن ادراكها في النسب المرتفعة للصادرات النفطية من مجموع الصادرات، و يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد وضعية التوازن الخارجي حيث يعبر عنه بالفرق بين الصادرات والواردات، وعن طريقه يتم معرفة مدى قدرة تغطية الصادرات لعملية الاستيراد، وحققت الجزائر انجازات كبيرة في الميزان التجاري خاصة مع ارتفاع أسعار النفط، و ما يقابله من ارتفاع في قيمة الصادرات النفطية، إلا أنه عند انخفاض أسعار النفط لم تصبح الصادرات تغطي الواردات المتزايدة مما يعني عجزا في الميزان التجاري، و سنقوم بتحليل تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة ما بين 2000-2018 من خلال الشكل التالي

الشكل رقم 27 : رصيد الميزان التجاري للفترة بين 2000 / 2018الوحدة : مليون دولار

[1] عبد المجيد قدري (2016)، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات و الارتهان للنفط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، ص:225.

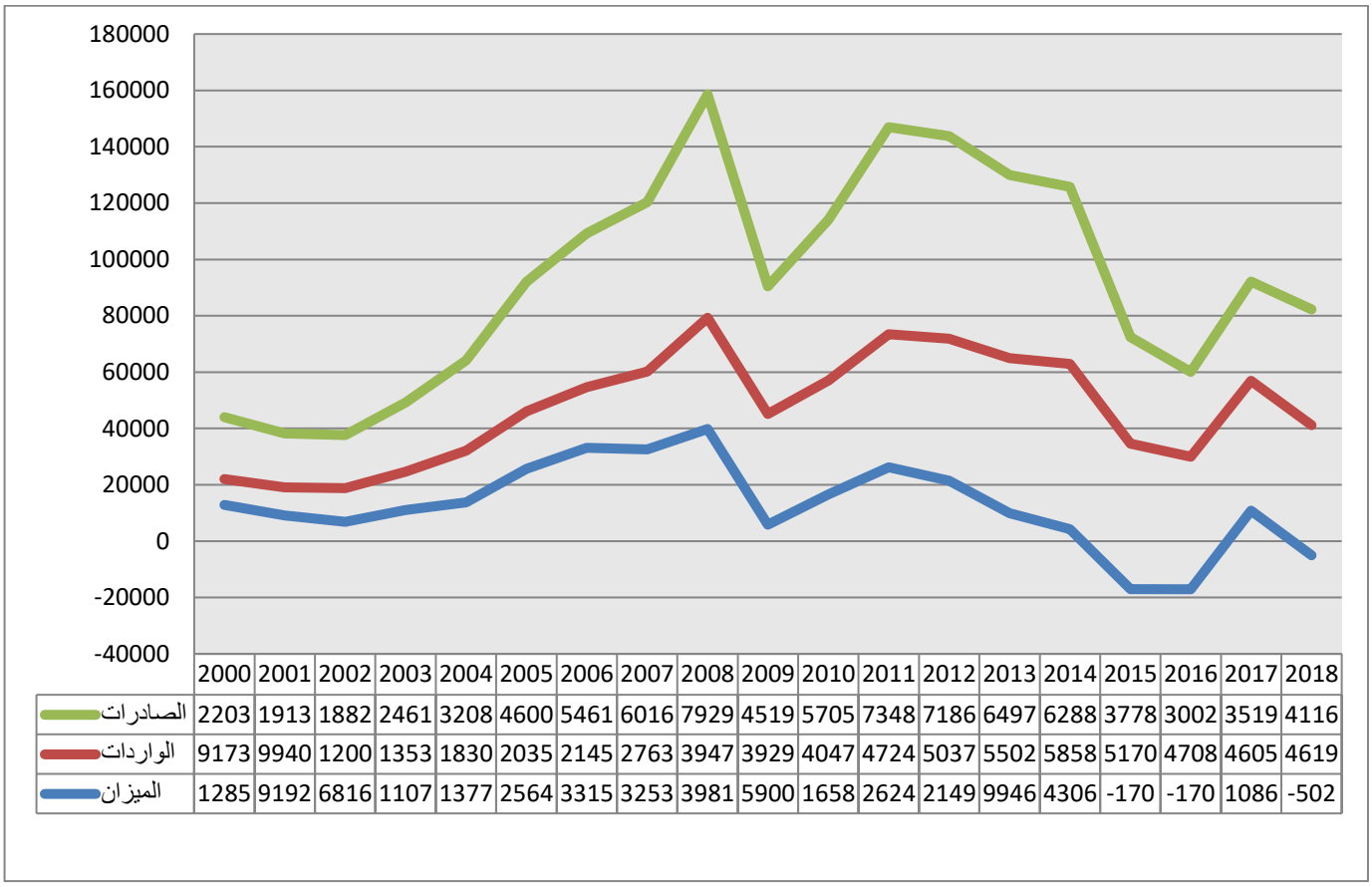

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	2203	1913	1882	2461	3208	4600	5461	6016	7929	4519	5705	7348	7186	6497	6288	3778	3002	3519	4116
الواردات	9173	9940	1200	1353	1830	2035	2145	2763	3947	3929	4047	4724	5037	5502	5858	5170	4708	4605	4619
الميزان	1285	9192	6816	1107	1377	2564	3315	3253	3981	5900	1658	2624	2149	9946	4306	-170	-170	1086	-502

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات من سنة 2000 إلى 2019

الشكل رقم 28 : منحى تطور أسعار النفط للفترة ما بين سنة 2000 و 2018

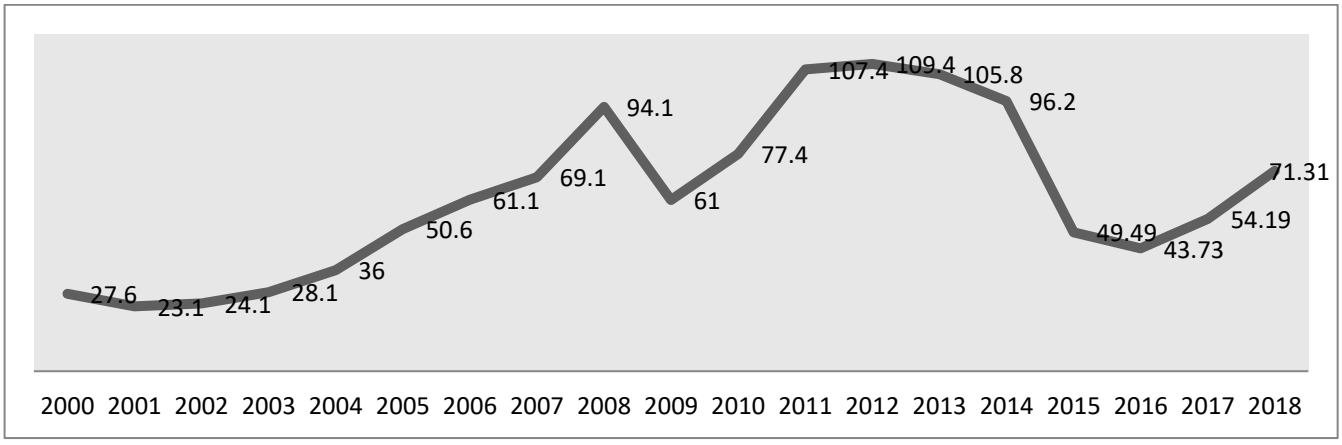

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير منظمة الأوبك من سنة 2000 إلى 2019.

يتضح من الشكلين أعلاه أن الصادرات تتأثر بأسعار النفط حيث في سنة 2000 سجلت متوسط سعر النفط 27,6 دولار للبرميل، وصدرت الجزائر في هذه السنة ما يعادل 22,03 مليار

دولار و في نفس السنة استوردت ما يعادل 9,17 مليار دولار أي حقق الميزان التجاري مبلغ قدره 12.85 مليار دولار وبالتالي كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات تعادل 240%.

وتزايدت الواردات خلال فترة الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حيث انتقلت من 9,17 مليار دولار سنة 2000 إلى 18,30 مليار دولار سنة 2004، وساعد انتعاش أسعار النفط والفوائض المالية المحققة خلال هذه الفترة حيث لم تنزل نسبة تغطية الصادرات للواردات عن 175%.

و قد انتعشت أسواق النفط لعدة أسباب منها تأثر الدول المصدرة للنفط بالحرب على العراق، و انخفاض المعروض النفطي مع زيادة الطلب، وسجل سعر البرميل سنة 2005 50,6 دولار أي بزيادة قدرها 14,6 دولار مقارنة مع سنة 2004 وانتقلت الصادرات من 32,08 مليار دولار إلى 46 مليار دولار ما جعل نسبة تغطية الصادرات للواردات تنتقل من 175% إلى 226%، وتزامن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) مع ارتفاع أسعار النفط وتواصل الرصيد الموجب للميزان التجاري، و قد كان لهذا البرنامج أثر إيجابي على الواردات حيث انتقلت من 20,45 مليار دولار سنة 2005 إلى 39,47 مليار دولار سنة 2008، حيث لم يتمكن الإنتاج الوطني الذي تحقيق الاكتفاء الذاتي ويقلل من الصادرات.

تواصلت أسعار النفط في الارتفاع وواصل الميزان التجاري في تحقيق رصيد موجب، وانطلقت السلطات العمومية في برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) من أجل استكمال البرنامجين السابقين والعمل على تدارك النقائص و استغلت الفوائض المالية المحققة من قطاع المحروقات، بعد تسجيل أسعار النفط لمستويات عالية لم تحقق سابقا وذلك راجع لعدة أسباب اقتصادية كارتفاع الطلب على الطاقة، و سياسية كالربيع العربي و انتشاره في عدد من الدول المصدرة للنفط.

وسجلت أسعار النفط ارتفاع حيث بعد الأزمة المالية سنة 2009 ارتفعت وسجلت سنة 2012 متوسط قدره 109,48 دولار للبرميل وبالمقابل سجلت صادرات الجزائر التي تمثل منها صادرات المحروقات في هذه السنة 98,37% ما يعادل 71,489 مليار دولار وقابلها من نفس السنة 50,376 مليار دولار ونسبة تغطية 143% وهذا ما يؤكد أن أسعار النفط تأثير كبير على

الميزان التجاري وتواصل تمويل برنامج توطيد النمو الاقتصادي مع تحقيق الفوائض المالية متأتية من قطاع المحروقات، لكن مع انخفاض أسعار النفط سنة 2015 تأثرت الصادرات وانخفضت مسجلة 34,668 مليار دولار وبقيت الواردات مرتفعة 51,702 مليار دولار أي بعجز قدره 17,034 مليار دولار وكانت هذه السنة الأولى التي يكون فيها الميزان التجاري سالب وواصلت الصادرات في الانهيار سنة 2016 مسجلتا 30,026 مليار دولار فقط مقابل فاتورة واردات قدرها مليار دولار 47,08 وعجز في الميزان التجاري قدره 17,063 مليار دولار ولم تصبح الصادرات تغطي على الواردات و توجهت السلطات العمومية إلى صندوق ضبط الإيرادات ثم احتياطي الصرف.

وحاولت الحكومة تقليص فاتورة الواردات وذلك بوضع رخص للاستيراد لكن لم يكن لهذه السياسة الجديدة أثر كبير على فاتورة الواردات حيث انخفضت بأقل من مليار دولار فقط سنة 2017.

مع تعافي أسعار النفط سنة 2018 حيث سجلت 71,31 دولار للبرميل ارتفعت الصادرات من 35,191 مليار دولار سنة 2017 إلى 41,168 مليار دولار سنة 2018 وانخفض العجز من 10,868 مليار دولار إلى 5,029 مليار دولار سنة 2018.

ومن هنا يتضح جليا أن لأسعار النفط تأثير قوي على الميزان التجاري خاصة وأن نسبة صادرات المحروقات لم تنزل عن 96% منذ سنة 2000 وهذا راجع لضعف باقي القطاعات غير النفطية، ما جعل المنتج الوطني ذو تنافسية ضعيفة خاصة خارج الوطن إلا بعض المنتجات القليلة التي لا يمكنها التقليل من الأثر السلبي للصدمات النفطية.

المطلب الرابع: تطور الجباية النفطية و مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة

تدر صناعة النفط على الدول إيرادات أكبر بكثير مما تدره الصناعات الأخرى و هذا ما يجعل اقتصاديات الدول الريعية أكبر من الدول التي لا تمتلك هذا المورد المهم[1].

تعتبر الجباية النفطية من أهم مكونات الميزانية العامة للدولة ونجد هذه الخصوصية في الدول الريعية أحادية الجانب و التي تعتبر الجزائر من بين هذه الدول، حيث أنها تعتمد على هذا القطاع الاستراتيجي من اجل الحصول على الإيرادات اللازمة، وتتأثر الجباية النفطية بتأثر أسعار النفط في السوق العالمي، حيث أنه عند ارتفاع أسعار النفط تتأثر الجباية النفطية بصورة ايجابية و العكس صحيح،عند انخفاض سعر النفط تنخفض نسبة نسبة مساهمة هذا القطاع في تمويل الموازنة العامة، لهذا نجد أن الجباية النفطية مرتبطة بقوة مع تقلبات أسعار النفط و هذا ما سيتضح من خلال تحليل واستقراء للشكل التالي :

[1] مايكل روس (2014)، نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة محمد هيثم نشواني، مندى العلاقات العربية و الدولية، ص:63.

الشكل رقم 29: قيمة الجباية النفطية من الجباية الكلية للفترة ما بين 2000 و 2018

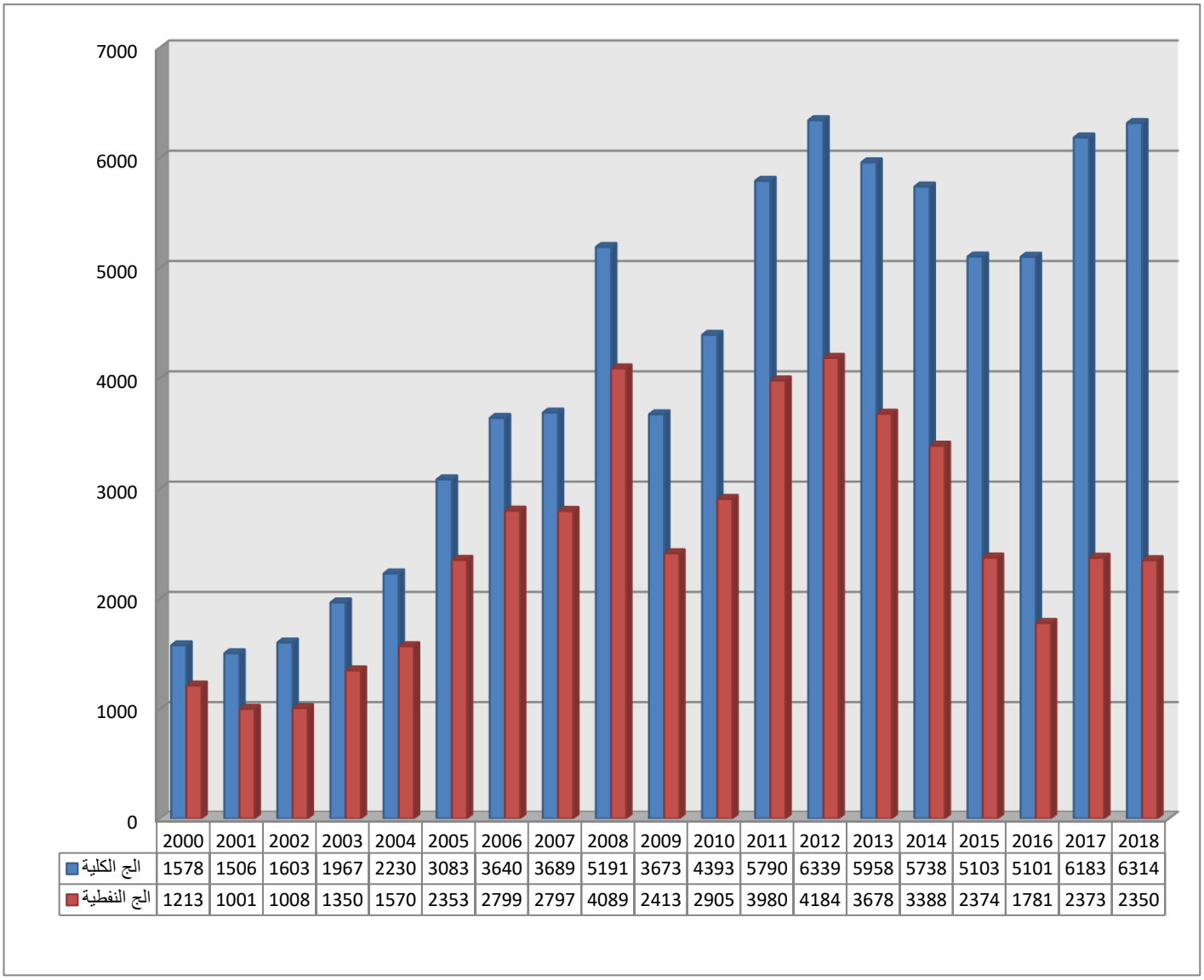

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الج الكلية	1578	1506	1603	1967	2230	3083	3640	3689	5191	3673	4393	5790	6339	5958	5738	5103	5101	6183	6314
الج النفطية	1213	1001	1008	1350	1570	2353	2799	2797	4089	2413	2905	3980	4184	3678	3388	2374	1781	2373	2350

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير بنك الجزائر من سنة 2000 إلى غاية 2018

يتضح من الشكل السابق أن الجباية الكلية في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة حيث في سنة 2000 وصلت الإيرادات الكلية إلى 1578,1 مليار دينار مثلت منها الجباية النفطية نسبة 76,87% وتواصل الارتفاع مع تعافي أسعار البرميل، وسجلت الجباية الكلية ارتفاعا مع ارتفاع أسعار النفط حيث سجلت 3082,6 مليار دولار سنة 2005 أي بزيادة قدرها أكثر من 8 مليار دينار مقارنة مع سنة 2004 وساهمت أسعار النفط المرتفعة في ارتفاع نسبة مساهمة الجباية النفطية بنسبة قدرها 76,32% وتواصل هذا الارتفاع إلى غاية أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2014 وانخفضت الجباية الكلية إلى 5738,4 مليار دينار مقارنة مع سنة 2013

حيث سجلت 5957,5 ولأول مرة انخفضت نسبة مساهمة الجباية النفطية إلى 59,04% وتواصل هذا الانخفاض سنة 2015 إلى 5103,1 مليار دينار وانهارت نسبة مساهمة الجباية النفطية إلى 46,51%، وحاولت السلطات في هذه السنة تدارك الأمر عن الجباية العادية و ذلك بتوسيع الوعاء الضريبي عن طريق رفع الضريبة على القيمة المضافة (TVA) من 17 % إلى 19%،و فرض رسوم جديدة ورفع رسوم استخراج بعض الوثائق، مع سنن قوانين تحارب التهرب الضريبي، لكن هذه الإجراءات لم تساهم في رفع الجباية الكلية بل قللت نوعا ما تأثير مساهمة الجباية النفطية، وسجلت سنة 2016 أقل نسبة لمساهمة الجباية النفطية في الجباية الكلية حيث بلغت 34,48% فقط وهذا بعد انهيار أسعار النفط من نفس السنة مسجلة 43,73 دولار للبرميل من نفس السنة.

ومع تعافي أسعار النفط بعد تحرك منظمة الأوبك وتحديد الحصص وتقليل الإنتاج تعافت الأسعار وتعافت معها مساهمة الجباية النفطية سنتي 2017، 2018 مسجلة 38,37%، 37,21% على التوالي.

وفق ما سبق يتضح أن الميزانية العامة تعتمد بنسبة كبيرة على الجباية النفطية مقارنة مع الجباية العادية، و معروف عن الجباية النفطية أنها تتصف بعدم الثبات و عدم الاستقرار، ما يجعل الاقتصاد الوطني تابع إلى قطاع المحروقات على حساب باقي القطاعات هذا من جهة، أما من جهة أخرى الاعتماد على قطاع لا يمكن التحكم فيه (قطاع المحروقات) يجعل الاقتصاد الوطني معرض في أي لحظة لصدمة تؤثر بشدة على كل القطاعات و على كل المستويات خاصة و أن الجزائر تعتمد على هذا المورد في تمويل الإنفاق العام، و يتضح كذلك وجود علاقة طردية بين أسعار النفط الجباية النفطية و بالتالي الإيرادات الكلية.

المطلب الخامس: تطور الصادرات للفترة ما بين 2000 إلى 2018

معروف عن الجزائر أنها تعتمد على قطاع المحروقات في الحصول على العملة الصعبة لهذا ترتفع نسبة مساهمة الصادرات النفطية من القيمة الكلية للصادرات و هذا ما سنستنتجه من خلال تحليل الجدول التالي :

الجدول رقم 28 : قيمة صادرات المحروقات من الصادرات للفترة ما بين 2000 إلى 2018

السنوات	قيمة صادرات المحروقات مليار دولار	نسبتها من الصادرات
2000	21,419	% 97,22
2001	18,484	% 96,61
2002	18,104	% 96,31
2003	23,739	% 97,66
2004	30,512	% 97,47
2005	45,094	% 98,03
2006	53,429	% 97,83
2007	58,831	% 97,79
2008	77,361	% 97,56
2009	44,108	% 97,64
2010	52,116	% 97,42
2011	71,662	% 98,32
2012	70,584	% 98,39
2013	63,663	% 98,37
2014	60,304	% 95,89
2015	32,699	% 94,32
2016	28,221	% 93,99
2017	33,261	% 94,51
2018	38,338	% 93,13

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية الديوان الوطني للإحصائيات من الفترة 2000 إلى 2018

من الجدول السابق يتضح سيطرة الصادرات النفطية على مجموع الصادرات في الجزائر و على سيبل المثال لا حصر سجلت الصادرات النفطية ما يقارب 71,662 مليار دولار أي بنسبة قدرها 98,32 % أما باقي القطاعات لم تصدر إلا ما نسبته 1,68 % فقط و هذا ما يدل على عدم قدرة باقي القاطعات على مجارات قطاع المحروقات.

أما عند انخفاض أسعار النفط انخفضت الصادرات حيث في سنة 2015 عند تسجل أسعار النفط لمتوسط قدره 49,49 دولار للبرميل انهارت المداخيل إلى 28,221 مليار دولار فقط أي بنسبة 93,99 % و حاولت السلطات العمومية تشجيع عمليا التصدير خارج المحروقات و تحقق ذلك حيث ارتفعت نسبتها إلى 6,1 % من نفس السنة، و مع التعافي الطفيف في أسعار النفط ارتفعت المداخيل لتسجل سنة 2018 ما يقدر ب 38,338 مليار دولار أي بنسبة قدرها 93,13 % و بالمقابل ارتفعت نسبة مساهمة باقي القطاعات في التصدير حيث سجلت 6,87 % من نفس السنة.

الشكل رقم 30 :نسبة الصادرات النفطية من كل الصادرات خلال الفترة 2000 /2018

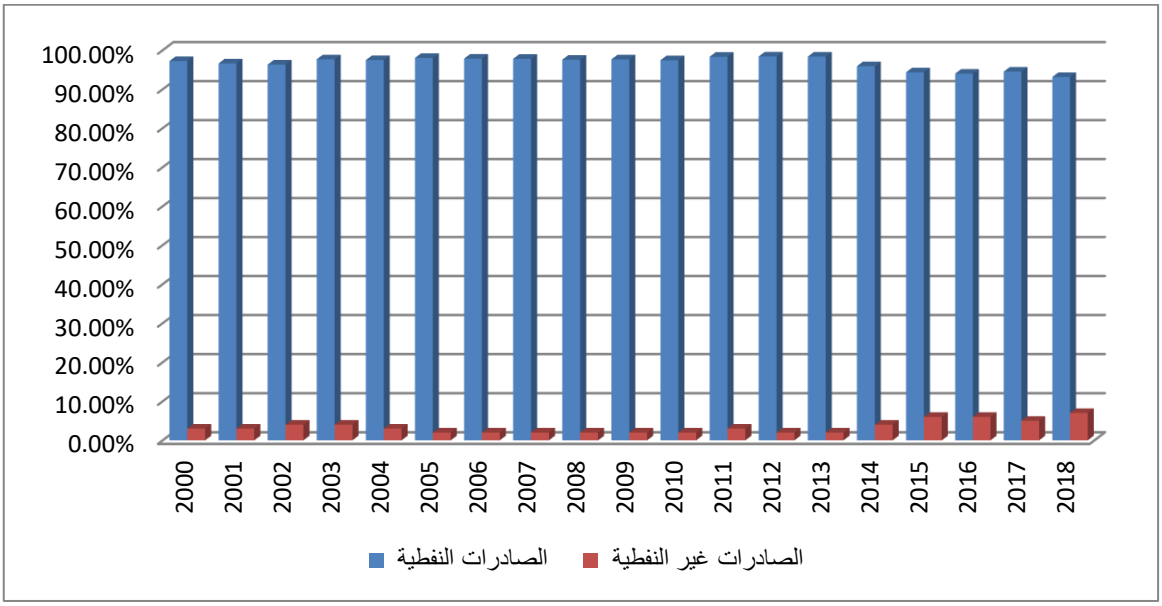

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

و يتضح مما سبق أن قطاع المحروقات قطاع استراتيجي يتم عن طريقه تحصيل العملة الصعبة من عمليات التصدير التي لم تقل نسبتها عن 93 % من المجموع الكلي للصادرات خلال فترة الدراسة، و يتضح كذلك أن باقي القطاعات لا تساهم بقوة في عمليات التصدير و هذا ما يدل على الضعف المؤسساتي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل الثالث :

تعد المحروقات المحرك الأساسي الذي تدور حوله كل القوى الاقتصادية ويعتبر هو المكون الأساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، والجزائر مثلها مثل الدول المصدرة للنفط تعتمد على مداخيل هذا المورد الناضب من أجل تمويل المشاريع التنموية، واستعملت الجزائر التدفقات المالية التي مصدرها قطاع المحروقات في تمويل المشاريع التنموية، خاصة بعد القرار التاريخي والمتعلق بعملية تأميم و استرجاع السيادة على هذه الثروة بتاريخ 1971/02/24 ما جعل الجزائر تضاعف من مداخيلها التي كانت مغتصبة من طرف المستدمر الفرنسي.

وتطورت الجزائر في مجال المحروقات خاصة في مجال الاحتياطات المؤكدة و ارتفاع القدرة الإنتاجية بعد الاتفاقيات الموقعة مع الشركات الأجنبية.

وتعتمد الجزائر على هذا القطاع الاستراتيجي من أجل تحصيل العملة الصعبة، هذه الأخيرة التي تتأثر بعوامل خارجية لا تستطيع الجزائر أن تتحكم فيها مما جعل الاقتصاد الوطني رهينة لهذه التقلبات الحاصلة في أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية.

ومن خلال استعراضنا لهذا الفصل يمكننا أن نستنتج ما يلي :

- استرجاع السيادة على قطاع المحروقات جعل شركة السونطراك تسيطر على هذا القطاع.
- كانت للسياسة المتبعة في قطاع المحروقات الأثر الايجابي حيث تطور هذا القطاع الاستراتيجي خاصة بعد عقد اتفاقيات مع شركات عالمية مما جعل الإنتاجية ترتفع وارتفاع الاحتياطات المؤكدة بعد عمليات التنقيب والبحث.
- يمتاز النفط الجزائري بالنوعية الجيدة إضافة إلى الموقع الاستراتيجي للجزائر مما زاد في تنافسية النفط الجزائري مقارنة مع الدول الأخرى المصدرة للنفط والغاز.
- اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات لتحصيل العملة الصعبة مع اغفال القطاعات الأخرى المهمة جعل الاقتصاد الوطني خاضع لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- يساهم قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بنسب كبيرة تتراوح بين 45,6% و 19,1% وتتأثر هذه النسبة بأسعار النفط.
- الجزائر كغيرها من الدول الريعية تسيطر الصادرات النفطية على مجموع الصادرات حيث لم تقل نسبة الصادرات النفطية عن 95% خلال فترة الدراسة من 2000-2018.
- تساهم الجباية النفطية بنسبة مرتفعة في الجباية الكلية وتتأثر هذه النسبة بأسعار النفط وتعتبر أكبر نسبة سنة 2007 حيث سجلت نسبة الجباية النفطية 78,77% وكانت أقل نسبة سنة 2015 حيث وصلت إلى 34,48% بعد انهيار أسعار النفط.
- تتأثر معدلات النمو الاقتصادي بأسعار النفط التي تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي بسبب أهمية قطاع المحروقات.

و سنتناول في الفصل القادم أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق.

الفصل الرابع

يعد العراق من البلدان القليلة في العالم التي حباها الله بثروات باطنية كبيرة حيث ينام هذا البلد على بحر من النفط، وبلغت الاحتياطات المؤكدة من هذه السلعة الإستراتيجية حسب منظمة الأوبك في تقريرها لسنة 2019 كمية قدرها 145 مليار برميل، هذه الاحتياطات الهائلة جعلت من العراق من أكبر الدول من ناحية الاحتياطات على مستوى العالم.

ويعتبر العراق من أوائل الدول في الشرق الأوسط التي انطلقت في العملية الإنتاجية، حيث تم اكتشاف الذهب الأسود سنة 1927 ومنذ تلك المرحلة وقطاع المحروقات في تطور مستمر.

وما يعاب على الاقتصاد العراقي أنه خاضع بنسبة شبه كلية لقطاع المحروقات حيث أن 90% من الإيرادات مصدرها تصدير النفط، ما جعل المؤشرات الاقتصادية للعراق شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط حيث على سبيل المثال لا الحصر يلاحظ تذبب في معدلات النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى التبعية الاقتصادية لقطاع النفط على حساب باقي القطاعات الأخرى.

وسنعمل من خلال هذا الفصل على دراسة تطور قطاع النفط في العراق وتأثير الاعتماد على قطاع واحد في معدلات النمو وبعض المؤشرات الاقتصادية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور قطاع النفط في العراق.

المبحث الثاني: تحليل أداء الاقتصاد العراقي في إطار تقلبات أسعار النفط.

المبحث الثالث : الإطار النظري للدراسة القياسية.

المبحث الرابع : الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصاد لكل من الجزائر والعراق.

المبحث الأول: تطور قطاع النفط في العراق

تؤكد معظم الدراسات الاستكشافية أن العراق يمتلك ثالث احتياطي عالمي مؤكد من النفط مما جعله محل أطماع الدول العظمى التي تبحث عن مصادر الطاقة من أجل اقتصادياتها، وسعت هذه الدول إلى السيطرة على الثروة النفطية العراقية بعد نتائج الاستكشاف الايجابية التي أكدت أن العراق ينام على بحر من النفط.

المطلب الأول: اكتشاف النفط في العراق

عرف عن العراق أنه كان جزء من الإمبراطورية العثمانية منذ القرن السادس عشر إلى غاية سقوط الدولة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الأولى، ودخل العراق بعد هذه الفترة في الانتداب البريطاني الذي كانت أهم أولوياته القيام بعملية مسح للأراضي للعراقية بحثا عن النفط خاصة بعد الاكتشافات الكبيرة التي حدثت في الجارة إيران مع أن كل المحطات كانت تؤكد على وجود احتياطات ضخمة من هذه السلعة الإستراتيجية بالعراق[1].

ولقد سيطرت الشركات الأجنبية على قطاع النفط العراقي منذ الإمبراطورية العثمانية حيث كانت الشركة التركية للنفط تضم عددا من الشركات الألمانية والانجليزية والهولندية، وأقامت الدولة العثمانية عقود امتياز للبحث عن النفط في الأراضي الخاضعة لسيطرتها في تلك الفترة [2].

وقامت الشركة البريطانية الإيرانية باكتشاف النفط سنة 1927 في ولاية الموصل منطقة كركوك، وقدر احتياطي هذا الحقل المكتشف 16 بليون برميل وكان لهذا الاكتشاف الضخم أثر كبير في تحول الأنظار نحو العراق، الذي ينام على بحر من النفط ما جعله محل أطماع الدول العظمى الباحثة عن مصادر طاقة جديدة من أجل استمرار العملية الإنتاجية في بلدانها.

أولا- تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية

بعد نهاية الحرب العالمية وما جاءت به من تطورات تأسست الدولة العراقية (1921-1932) وتبع ذلك تقاسم للنفوذ بين الحلفاء المنتصرين وتم تقسيم تركة الإمبراطورية العثمانية بين كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، وقامت هذه الدول بالاستحواذ على حقول النفط وظهر ذلك بتوقيع اتفاقيات بين شركات

[1] أحمد عمر الراوي (2016)، اقتصاديات النفط والغاز العراقي مسارات النجاح والاخفاق، دار العصماء دمشق، ص: 10.

[2] أحمد عمر الراوي (2016)، اقتصاديات النفط والغاز العراقي مسارات النجاح والاخفاق، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

الحلفاء وتم تأسيس شركة سميث بشركة نفط العراق وهي التسمية التي أطلقت على شركة النفط التركية؛ وحصلت هذه الشركة على امتياز استخراج النفط إلى غاية سنة 1961 تم تشريع القانون رقم (80) الذي حدد بموجبه عمل الشركات الأجنبية، وتحديد المناطق التي استرجع تحركها دون السماح لها باكتشاف حقول جديدة واسترجع العراق عن طريقه 95% من شركة نفط العراق وفي عام 1964 تأسست شركة النفط الوطنية وكانت من بين أهدافها البحث عن حقول نفط جديدة، وفي عام 1967 وقع العراق بروتوكول مع الاتحاد السوفياتي يتم على أساسه تزويد العراق بالمساعدات الفنية والعمل على نقل التكنولوجيا إلى الشركة الوطنية بهدف تطورها وإعطائها الإمكانيات اللازمة حتى تتمكن من السيطرة على مواردها الوطنية، وفي سنة 1968 توسع عمل الشركة الوطنية ليصل إلى مناطق كان يحضر على شركة نفط العراق العمل بها بسبب الامتيازات التي كانت تحوزها الشركات الأجنبية على سبيل المثال لا الحصر شركة النفط الوطنية الإيرانية[1].

وبعد هذا التطور الحاصل في الشركة الوطنية تعالت الأصوات بتأميم الشركات النفطية الأجنبية؛ و استرجاع السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية (النفط)، وتحقق ذلك في سنة 1972 وكانت من بين نتائج هذا التأميم ارتفاع الإنتاج الوطني من النفط 1,3 مليون برميل يوميا إلى 3 مليون برميل، مما أدى ذلك إلى ارتفاع وتضاعف الإيرادات النفطية و زاد هذا في اعتماد الدولة العراقية على قطاع النقل في تمويل الاقتصاد.

ثانيا: الاحتياطي النفطي للعراق:

تطورت الاحتياطات النفطية للعراق بشكل ملحوظ إذ بلغت سنة 1990 ما يقارب 100 مليار برميل، بعدما كانت سنة 1980 ما يقارب 30 مليار برميل فقط أي بزيادة أكثر من 300% وبلغت نسبة احتياطات العراق من الاحتياطي العالمي 10,3% ونسبة 13,2% من احتياطات دول الأوبك [2].

واستمرت الحكومة العراقية في تطوير قطاع النفط حيث تم ابرام اتفاقيات مع شركات أجنبية متطورة من أجل مواصلة عملية البحث والتنقيب وتطوير الحقول المنتجة لتصل الاحتياطات المؤكدة من النفط إلى معدلات مرتفعة حيث حسب تقرير منظمة الأوبك لسنة 2019 بلغت الاحتياطات أكثر من 145 مليار برميل سنة 2018 هذا ما وضع العراق في المرتبة الثانية، من ناحية الاحتياطات بعد السعودية التي بلغت احتياطاتها حسب نفس التقرير

[1] أحمد عمر الراوي (2016)، اقتصاديات النفط والغاز العراقي مسارات النجاح والاخفاق، دار العصماء دمشق، ص: 13.

[2] أحمد عمر الراوي (2016)، اقتصاديات النفط والغاز العراقي مسارات النجاح و الإخفاق، دار العصماء دمشق، ص:14.

أكثر من 267 مليار برميل، وتحتل العراق المرتبة الخامسة عالميا من حيث الاحتياطات بعد كل من فنزويلا والسعودية وكندا وإيران، وتدل هذه المعطيات على أهمية العراق في السوق العالمية للنفط، ومن خلال الجدول التالي سنوضح مدى تطور الاحتياطات النفطية في العراق.

الجدول رقم 29: تطور حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم ودول الأوبك والعراق للمدة ما بين (2000-2018)

السنوات	الاحتياطات العالمية	احتياطات دول الأوبك	احتياطات العراق	نسبتها من العالمي%	نسبتها من دول الأوبك%
2000	1086648	837522	112500	10,35	13,43
2001	1128234	843728	115000	10,19	13,62
2002	1163652	880690	115000	9,88	13,05
2003	1184989	890398	115000	9,70	12,91
2004	1193008	897105	115000	9,63	12,81
2005	1201963	904833	115000	9,56	12,70
2006	1213067	915339	115000	9,48	12,56
2007	1209377	928607	115000	9,50	12,38
2008	1287173	1603628	115000	8,93	7,17
2009	1325240	1044611	115000	8,67	11,00
2010	1459419	1173050	143100	9,80	12,19
2011	1466550	1177662	141350	9,63	12,00
2012	1479752	1181291	140300	9,48	11,87
2013	1490291	1187305	144211	9,67	12,14
2014	1492254	1187105	143069	9,58	12,05
2015	1490454	1189040	142503	9,56	11,98
2016	1490661	1195618	148766	9,97	12,44
2017	1492160	1191947	147223	9,86	12,35
2018	1497986	1189804	145019	9,68	12,18

المصدر:

1 _ Opec Annual Statistical Bulletin 2019

2 ـ النسب من إعداد الطالب باعتماد على معطيات الجدول

يتضح من الجدول السابق أن الاحتياطات المؤكدة من النفط في العراق شهدت ثبات عند 115 مليار برميل من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 وهذا راجع إلى الوضع غير المستقر من الناحية الأمنية والسياسية وحتى الاقتصادية، خاصة بعد دخول القوات الأمريكية المستعمرة للعراق سنة 2003 استمر الركود ودخلت العراق في حرب أثرت كثيرا على قطاع النفط وعلى عمليات البحث والتنقيب، إلى غاية سنة 2010 ارتفع الاحتياطي مسجلا 143 مليار برميل ومع انسحاب الاحتلال الأمريكي سنة 2011 تواصل انتعاش الاحتياطي النفطي العراقي إضافة إلى عوامل أخرى، منها عقد الحكومة العراقية اتفاقيات شركات أجنبية من أجل البحث والتنقيب مما جعل الاحتياطي يقفز إلى 145 مليار برميل مما يؤكد على أن العراق لاعب مهم في سوق النفط العالمي.

الشكل رقم 31: تطور الاحتياطي النفطي المؤكد للعراق للفترة مابين 2000 و 2018

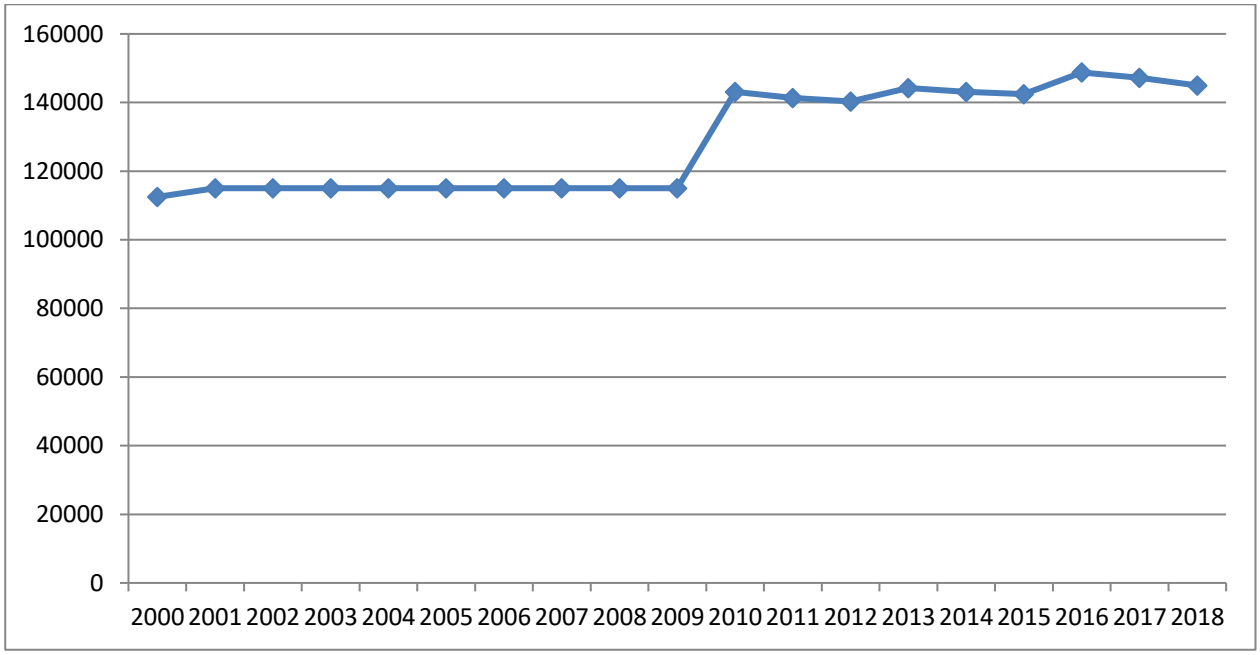

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

في الأخير يمكن الجزم أن الاحتياطات النفطية المؤكدة للعراق قابلة للزيادة في المستقبل لاسيما وأن ثلثي مساحة العراق لم يتم التنقيب فيها؛ لعدم تهيئ الجو مناسب من أجل إبرام صفقات كبرى مع شركات أجنبية؛ إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني يقف حائلا أمام أي جهود في هذا السياق.

ثالثا: مناطق تركز احتياطي النفط العراقي

يتركز الاحتياطي المؤكد في ثلاث محتفظات بجنوب العراق وهي (البصرة و ميسان وذي قار) حيث يوجد بها 15 حقل منها 10 حقول منتجة أما الحقول الباقية فتنتظر التطوير، وأهم الحقول في الجنوب هي (مجنون، غرب القرنة، الرملية الشمالي والجنوبي بزركان)، أما الحقول في المنظمة الشمالية فتتمركز في محافظة كركوك ومن أهم حقول هذه المحافظة حقل كركوك وحقل خباز، أما الباقي فيتوزع على المحافظات الوسطى والغربية (بغداد وديالي والرمادي) [1]

الجدول رقم 30: توزيع الاحتياطات المؤكدة للنفط العراقي.

المحافظة	احتياطي (م/ ب)	عدد الحقول	أسماء الحقول
البصرة	65.810	15	الرملية الشمالي، الرملية الجنوبي، الزبير،نهر عمر، مجنون، غرب القرنة، أرطاوي، لاهي، جرشان،طوبي،حلفاية، اللحيس، الهيت، بيسبارصوان.
كركوك	13.475	6	كركوك، جمبور، باي حسن، خباز، حمرين، جريد.
ميسان	8.500	11	أبو غراب، بزركان، فكة، حلفاية، رفاعي، نور، رافدين، دجيل، كيت.
بغداد	6.500	1	حقل شرقي بغداد
ذي قار	5070	3	ناصرية، غراف،غرب الرافدين
نينوى	3510	10	قيارة، عين زالة، صفية، ابراهيم، بطمة، نجمة، جلوان، قصاب، علاق، سرجون.
أربيل	3160	5	خرمالة، قرة جوف، مخمور، طقطق، دمراغ
صلاح الدين	2725	5	عجيل (مشترك مع محافظة كركوك)
واسط	1350	3	أحدب، ظفرية، بدرة.
ديالي	650	8	نفط خانة، خشم الأحمر، أنجانة، ناودومان، جياسورغ،قمر، جيرباسيكية.
كربلاء	340	2	مرجان، غرب الكفل.
النجف	200	1	شرق الكفل مشترك مع كربلاء.
المثنى	20	1	أبو خيمة.
السليمانية	-	-	يوجد حقل غاز.
- القادسية - الأنبار - بابل - دهوك	-	-	لم يكتشف فيها حقل نفط لحد الآن
المجمـــوع	111310	72	24 حقل تم تطويرها 47 حقل لم يتم تطويرها

المصدر: ميثم ربيع هادي و علي كريم اراضي (2012)، الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تنمية و تطوير قطاع النفط العراقي، مجلة الإدارة و الاقتصاد، المجلد 35، العدد 91، ص: 50.

[1] عمرو هشام محمد(2008)، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،المجلد 2008، العدد 24، ص:54

ويملك العراق 72 حقلا نفطيا لا يستغل منها سوى 15 حقل فقط ويمكن تخيل القدرة الإنتاجية للعراق إذا تم استغلال كل الحقول، أما الآبار المنتجة في العراق فتتراوح بين (1500–1700) بئر فقط ويتضح أن تصل هذه الآبار باستعمال البحث إلى ما يقارب 100 ألف، ورغم كل هذه الإمكانيات الضخمة إلا أن الاستغلال متركز فقط على حقلين رئيسيين الحقل الأول الرصيلة بجنوب العراق والحقل التالي فهو حقل كركوك؛ و يعاني هذا الأخير من الاستنزاف بسبب الضغط الكبير ويحتاج هذا الحقل إلى استثمارات نفطية من أجل تحسين عملية الإنتاج [1].

وتمثل الحقول الجنوبية عصب الإنتاج العراقي بنسبة تصل إلى 65% وهذه الحقول هي (الرملية الشمالي والجنوبي، القرية الغربية، الزبيد والمجنزن وجبل فوقي وأبو غريب...)، أما 35% الباقية فمصدرها حقول كركوك باي حسن وجامبور وعين زالة وخباز وحقول شرق بغداد[2].

الشكل رقم 32: نسبة كل حقل من الاحتياطي المؤكد من النفط في العراق

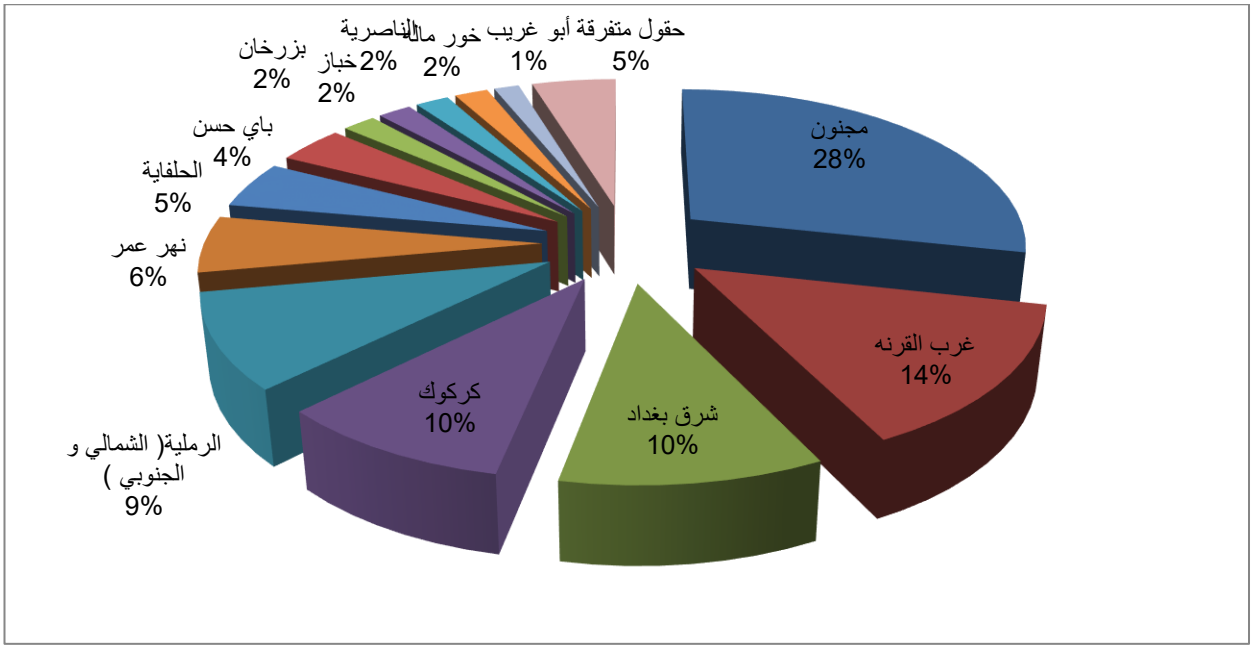

المصدر: ميثم ربيع هادي و علي كريم اراضي (2012)، الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تنمية و تطوير قطاع النفط العراقي، مجلة الإدارة و الاقتصاد، المجلد 35، العدد 91، ص: 50.

رابعا: تطور احتياطات الغاز الطبيعي في العراق:

[1] عمرو هشام محمد(2008)، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،المجلد 2008، العدد 24، ص:55

[2] نوري محمد عبيد(2010)، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي لجمهورية العراق، مرجع سبق ذكره، ص:46.

بلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في العراق حسب تقرير منظمة الأوبك لسنة 2019 نحو 3729 مليار متر مكعب، ويتواجد 70% من احتياطي الغاز مرافقا للنفط (أي يتم استخراج الغاز الطبيعي بالتزامن مع استخراج النفط)، أما الغاز الحر فنسبته 20% وتبقى 10% هي نوع من الغاز المتفجر من الأرض يطلق عليه غاز القباب dome gaz [1].

الشكل رقم 33: تطور الاحتياطات الغاز الطبيعي المؤكد في العراق للفترة مابين 2000 و 2018

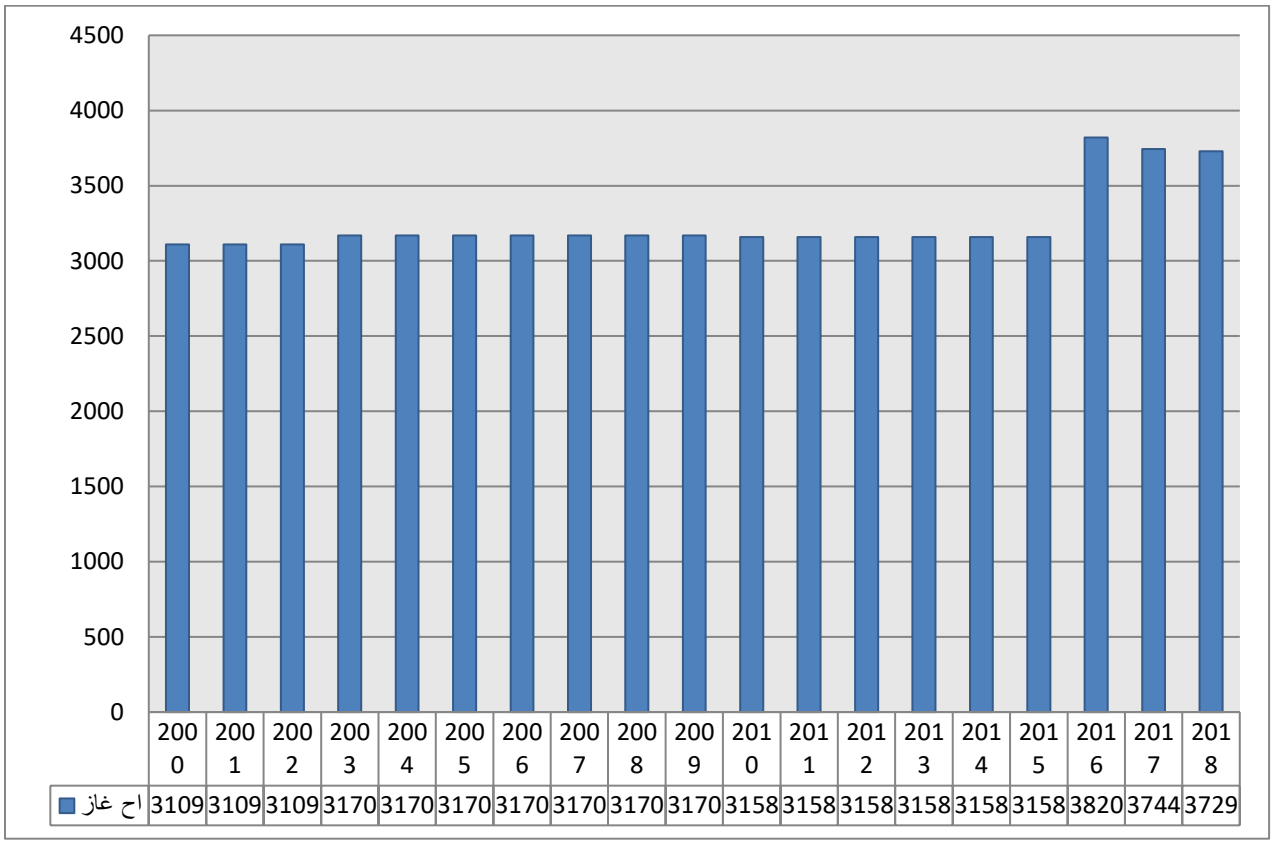

source : Opec Annual Statistical Bulletin 2019

من الشكل السابق يتضح ثبات في الكميات المكتشفة من الغاز الطبيعي خاصة وأنه في فترة الدراسة تعرض العراق لحملة وحصار انتهت باستعمار سنة 2003، ما جعل الاستثمار في قطاع المحروقات بصفة عامة وقطاع الغاز بصفة خاصة ينخفض، لكن مع انهيار أسعار النفط سنة 2014 عملت السلطات العمومية بالعراق على الاهتمام بقطاع الغاز وتكللت هذه الاستثمارات برفع احتياطي المؤكد من الغاز حيث تم تسجيل احتياطي قدره 3820 مليار متر مكعب، بزيادة قدرها 662 مليار متر مكعب.

[1] أحمد عمر الراوي(2016)، اقتصاديات النفط والغاز العراقي مسارات النجاح والاخفاق، مرجع سبق ذكره،ص:17.

أما التوزيع الجغرافي للموارد الرئيسية للغاز الطبيعي فتأتي من حقول نفط العراق الشمالية، كل من كركوك وعين زالة وبطمة وباي حسن إضافة إلى حقول الجنوب وهي كل من الرملية والزبير[1].

و لقد كان لحرب 2003 أثر سلبي كارثي على منشآت الغاز وتكريره إلى درجة أن كمية كبيرة من الغاز كانت تنهب هدرا؛ بسبب الأضرار التي لحقت بهذه المنشآت.

أما فيما يخص نقل الغاز فيملك العراق خط أنبوب رئيسي لنقل الغاز الطبيعي تبلغ طاقته حوالي 240 مليون قدم مكعب، ويربط بين بغداد وحقل القرنة[2].

المطلب الثاني: تطور إنتاج النفط والغاز في العراق و مميزاته

سنعمل خلال هذا المطلب إلى توضيح مراحل التطور التي عاشها قطاع النفط و الغاز العراقي مع الإشارة إلى مميزات النفط العراقي مقارنة مع دول أخرى

أولا: تطور إنتاج النفط العراقي للفترة 2000-2018

تشير منظمة الأوبك في تقريرها لسنة 2019 أن إنتاج النفط الحر الذي بلغ ذروته سنة 2018 حيث وصل 3,9 مليون برميل يوميا، ومن خلال الجدول التالي سيتم تحليل تطور الإنتاج في فترة الدراسة وما تخللها من أحداث أثرت سلبا على العملية الإنتاجية.

الجدول رقم 31: تطور الإنتاج من النفط في العراق خلال الفترة 2000 - 2018

السنوات	الإنتاج العالمي من النفط (ب/ي)	إنتاج دول الأوبك (ب/ي)	إنتاج العراق (ب/ي)	نسبته من العالمي%	نسبته من دول الأوبك%

[1] أحمد عمر الراوي(2016)، اقتصاديات النفط والغاز العراقي مسارات النجاح والإخفاق، مرجع سبق ذكره،ص:19.

[2] أحمد عمر الراوي(2016)، اقتصاديات النفط والغاز العراقي مسارات النجاح والإخفاق، مرجع سبق ذكره، ص:20.

8,15	3,70	2062	25300	55760	2000
7,23	3,15	1735	24004	55151	2001
6,82	2,78	1517	22256	54573	2002
1,69	0,71	399	23599	56464	2003
5,49	2,38	1461	26600	61270	2004
5,30	2,33	1485	28030	63634	2005
5,48	2,39	1524	27811	63799	2006
6,03	2,64	1708	28334	64735	2007
7,15	3,07	1985	27777	64728	2008
7,32	3,02	1932	26407	64036	2009
7,06	2,91	1895	26833	65192	2010
7,84	3,28	2166	27643	66071	2011
8,33	3,59	2425	29121	67472	2012
8,70	3,57	2401	27589	67277	2013
9,53	3,77	2524	26494	66995	2014
11,05	4,32	3018	27301	69869	2015
13,08	5,18	3840	29356	74167	2016
13,37	5,06	3822	28580	75511	2017
13,30	5,07	3907	29377	76995	2018

1 _ source : Opec Annual Statistical Bulletin 2019

2 ـ النسب من إعداد الطالب باعتماد على معطيات الجدول

من الجدول السابق يتضح أن إنتاج النفط سنة 2000 بلغ 2,062 مليون برميل يوميا وفي هذه الفترة كان يعاني الاقتصاد العراقي من حصار عالمي، ما أثر على القدرة الإنتاجية للعراق، وتواصل الانخفاض ليسجل سنة 2002 كمية منتجة يوميا 1,51 مليون برميل فقط أي بانخفاض قدره 500 ألف برميل مقارنة مع سنة 2000، أما في سنة 2003 التي احتل فيها العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وما صاحب هذه الفترة من تدمير ممنهج للمنشآت النفطية العراقية وسرقة للمعدات بسبب الانفلات الأمني بعد تفكك المؤسسات الأمنية العراقية انهارت الكميات المنتجة من النفط لتسجل حسب تعاير منظمة الأوبك 399 ألف برميل فقط أي نسبة 1,69% فقط من إنتاج أعضاء منظمة الأوبك 0,79 من الإنتاج العالمي بعدما سجلت سنة 2000 نسبة 8,15 و3,5% على المستوى العالمي.

وانطلاقا من سنة 2004 شهدت القدرة الإنتاجية تحسن حيث سجلت متوسط قدره 1,461 مليون برميل يوميا وارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط العراقي بنسبة قدرها 5,49% من إنتاج منظمة الأوبك و2,38% من الإنتاج العالمي وجاء هذا الانتعاش بسبب السياسة النفطية الجديدة المتبعة، حيث تم ضخ الاستثمارات في القطاع النفطي مع إعطاء التراخيص، وتواصل الانتعاش رغم انخفاض أسعار النفط سنة 2009 حيث سجل 61 دولار للبرميل فقط بعدما كانت سنة 2008 94,1 دولار للبرميل بسبب الأزمة المالية العالمية، إلا أن إنتاج النفط لم ينخفض وذلك راجع إلى احتياج العراق إلى الموارد المالية المتأتية من قطاع النفط؛ وبغرض تعويض انخفاض الأسعار يتم زيادة الإنتاج؛ وظهر ذلك جليلا سنة 2015 فرغم انهيار أسعار النفط لتسجل 49,49 دولار للبرميل مقارنة مع سنة 2014 أين سجل سعر النفط 96,2 دولار للبرميل إلا أن العراق لم تخفض من إنتاجها بهدف تعويض انخفاض الأسعار وذلك بزيادة الكمية المنتجة.

وفي سبتمبر 2016 عقدت منظمة الأوبك اجتماعها بالجزائر بهدف إيجاد حل لانخفاض أسعار النفط بسبب الفائض من الإنتاج النفطي، وتم وضع حصص لكل عضو من أعضاء المنظمة من أجل امتصاص الفائض وأعفيت العراق من هذا الاتفاق وواصل انتعاش الكميات المنتجة لتسجل سنة 2018 ما يقارب 3,907 مليون برميل أي 13,3% من إنتاج منظمة الأوبك و5,07% من النتاج العالمي وهذا ما يدل على القدرات الكبيرة لقطاع النفط العراقي ومكانته على المستوى الإقليمي والدولي.

الشكل رقم 34: تطور إنتاج النفط في العراق للفترة مابين 2000 - 2018

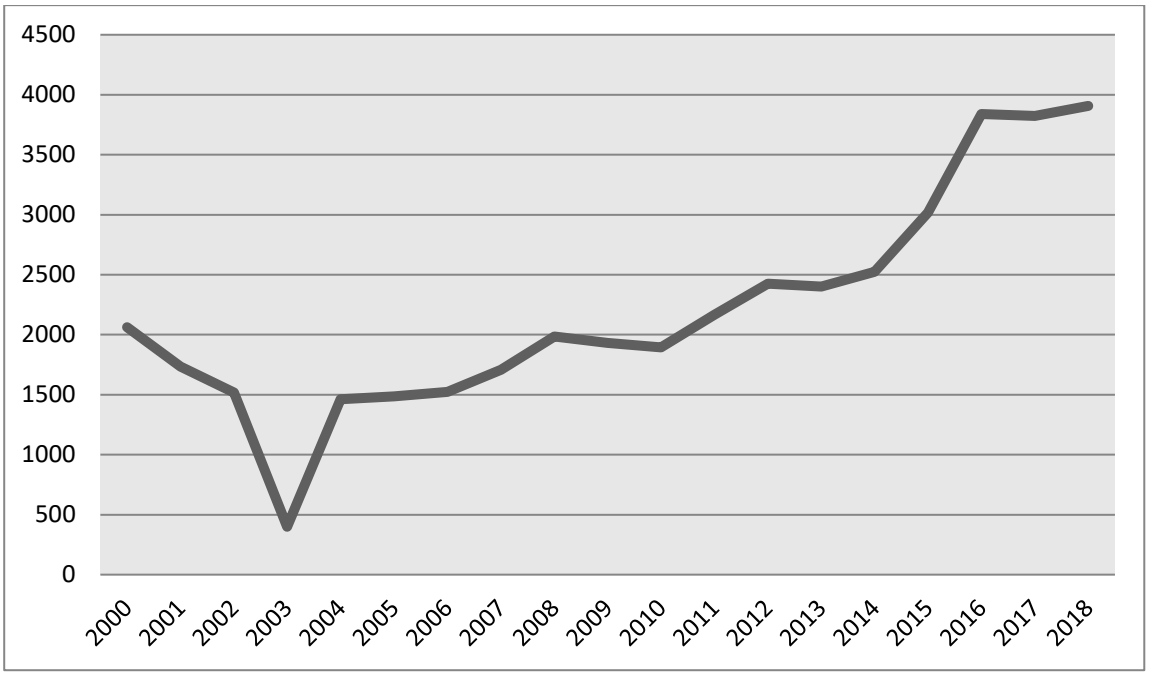

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

يتضح من الشكل السابق محاولة السلطات العراقية تعويض انخفاض أسعار النفط برفع الكميات المنتجة، و هذا ما يلاحظ جليا من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018، ما جعل السوق النفطي العالمي يعيش تخمة في المعروض مع انخفاض الطلب بسبب التدهور الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي.

الجدول رقم 32: الوجهة الجغرافية للنفط العراقي من سنة 2000 إلى 2018

يوثر الموقع الجغرافي للبلد على وجهة الصادرات النفطية و يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

السنوات	أوروبا	أمريكا الشمالية	أسيا و الباسيفيك:	أمريكا اللاتينية	افريقيا	الشرق الأوسط
2000	781	700	227	.	.	75
2001	398	922	47	.	.	85
2002	414	932	44	.	.	78
2003	872	277	13	.	.	10
2004	326	1034	49	.	.	38
2005	393	927	113	.	.	37
2006	365	659	442	.	.	.
2007	417	593	605	.	.	26
2008	501	758	591	.	.	2
2009	517	479	830	70	.	10
2010	438	492	951	.	.	10
2011	474	460	1125	106	.	1
2012	547	559	1205	105	.	7
2013	535	419	1413	14	.	10
2014	652	411	1465	12	.	.
2015	844	220	1876	63	.	.
2016	981	416	2270	134	.	.
2017	987	598	2130	27	17	41
2018	892	503	2419	28	18	.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك من سنة 2000 إلى 2019

من الجدول السابق يمكننا تقسيم الفترة قبل احتلال العراق و بعد احتلاله سنة 2003، و معروف أن العراق كان يعاني من الحصار الاقتصادي الذي أثر بصفة كبيرة على قطاع النفط؛ و لم يتمكن العراق من تصدير النفط بالكميات كبيرة، و حتى القدرة الإنتاجية لم تكن في المستوى المطلوب بسبب نقص الموارد المالية الموجهة للاستثمار، إلا انه بعد الاحتلال زادت الكميات المصدرة لأسيا و :الباسيفيك بنسب متفاوتة.

نلاحظ انه في سنة 2011 صدرت العراق ما يقارب 1,12 مليون برميل يوميا لأسيا و :الباسيفيك خاصة بعد ضخ استثمارات كبيرة في قطاع النفط، و استمر هذه الكمية المنتجة في الارتفاع المطرد إلى غاية سنة 2018

حيث تم تسجيل 2,419 مليون برميل موجه إلى لأسيا و دول :الباسيفيك (هي الدول المطلة على المحيط الهادي).

كذلك يصدر العراق إلى كل من أوربا و أمريكا الشمالية كميات متفاوتة من النفط حيث سجلت سنة 2017 اكبر كمية موجهة إلى أوروبا ما يقارب 987 ألف برميل يوميا أما بالنسبة لأمريكا الشمالية فكانت سنة 2004 السنة التي بلغت فيها الكمية المصدرة ما يقارب 1,03 مليون برميل في اليوم.

و في الأخير يمكننا القول أن للعراق سوق تقليدي للنفط يضم دول لأسيا و الباسيفيك بسبب قرب المسافة و بالتالي انخفاض تكاليف النقل؛ مقارنة مع أوروبا أو أمريكا الشمالية و حتى إفريقيا.

الشكل رقم 35: تطور وجهة النفط العراقي للفترة ما بين 2000 و 2018

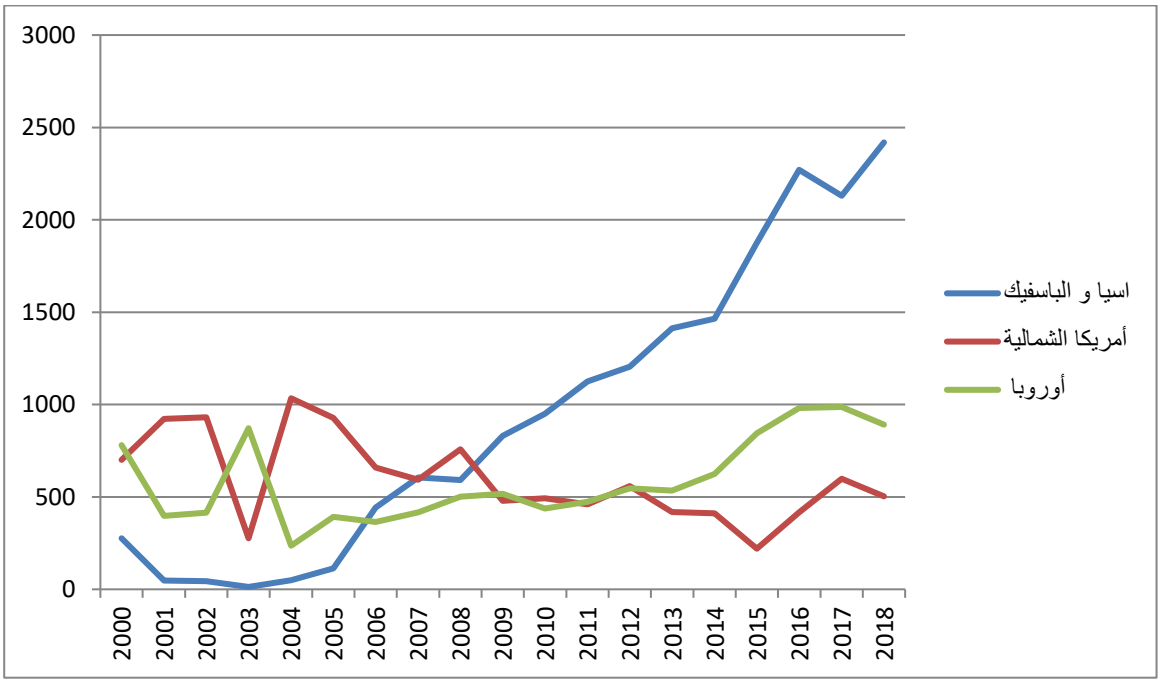

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

ثانيا: الميزة النوعية للنفط العراقي

تختلف نوعية النفط من بلد إلى أخر حيث تؤثر درجة الكثافة على هذه النوعية و كلما كان النفط خفيف أو متوسط أو به نسب منخفضة من الكبريت يكون النفط ذو جودة عالية و العكس صحيح، و ينقسم النفط العراقي إلى نوعين: نفط خفيف درجة كثافته تقدر ب 36,1 و نفط متوسط درجة كثافته منخفضة مقارنة مع النفط الخفيف و تقدر ب 34 درجة، وتتراوح درجة الكبريت في النقط العراقي بين 1,88 % و 1,95 %.

الشكل رقم 36: نسب منتجات النفط العراقي بنوعيه الخفيف و المتوسط

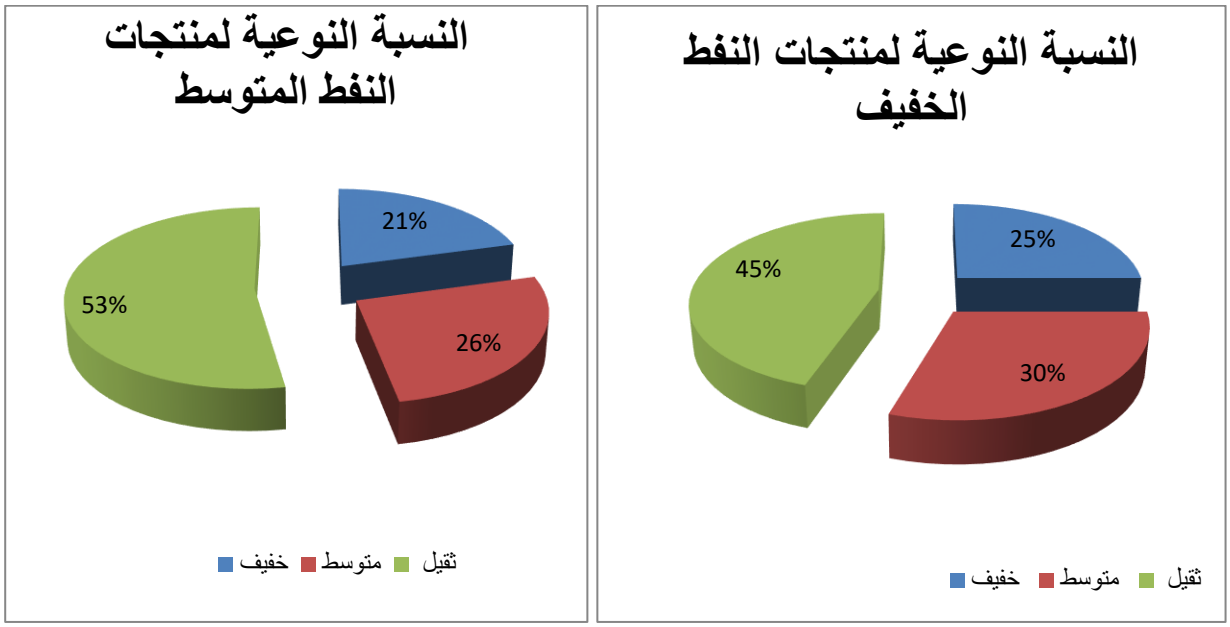

المصدر: أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 12، 13

إن هذا الاختلاف و التباين في أنواع النفط ينتج عنه تأثيرات على الصناعة النفطية و ابرز هذه التأثيرات ما يلي[1]:

- التأثير على قيمة و سعر النفط.
- التأثير على تكلفة إنتاج النفط.
- التأثير في طريقة التكرير.
- التأثير في نوعية المصافي المستعملة.

إضافة إلى ما سبق يمكن تعديد المزايا الجيولوجية و الطبيعية للنفط العراقي [1]:

[1] أحمد الدوري (1983)، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

- خلو الأراضي العراقية من الهزات الأرضية.
- غزارة الآبار العراقية و قلة عمقها.
- الموقع الجغرافي للعراق.

المزايا الاقتصادية:

- كبر حجم الاحتياطي النفطي للعراق مع شساعة المناطق غير المنقب فيها.
- حجم الإنتاج القابل للزيادة و النمو بسبب الاحتياطات الضخمة.
- نقص تكلفة الإنتاج مقارنة مع دول أخرى.
- ارتفاع العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي حيث كلما كان العمر طويل تستفيد الدولة من العملة الصعبة و تضمن الشركات الأجنبية استمرار عملية الإنتاج و بالتالي الاستثمار[2].

المبحث الثاني: تحليل أداء الاقتصاد العراقي في إطار تقلبات أسعار النفط

[1] ميثم ربيع هادي و علي كريم اراضي (2012)، الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تنمية و تطوير قطاع النفط العراقي، مجلة الإدارة و الاقتصاد، المجلد 35، العدد 91، ص: 51.

[2] ميثم ربيع هادي، علي كريم أراضي، (2012)، الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تنمية و تطوير قطاع النفط العراقي مرجع سبق ذكره، ص: 52.

يمتاز الاقتصاد العراقي باعتماده على قطاع واحد (قطاع النفط) أي أنه أحادي الجانب إذ يعتمد اعتمادا كبيرا على إنتاج وتصدير النفط وتوجيه العوائد إلى تمويل الإنفاق العام، حيث أن زيادة العوائد النفطية يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط أو زيادة الكمية المنتجة أو كليهما مما يؤدي إلى زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة، هذه المداخيل تلعب دورا هاما و مؤثرا في تحديد معدلات النمو الاقتصادي و الذي يتأثر بدوره بعملية الإنفاق[1]، وسنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تأثير هذه الطفرات المالية على الناتج المحلي الإجمالي وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي العراقي.

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة ما بين 2000-2018

تظهر الأمية الكبيرة لقاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال ارتفاع نسبة مساهمته مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي جعل من الناتج المحلي الإجمالي شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، و سنحاول من خلال هذا الجدول تبيان مدى تأثير أسعار النفط في الناتج المحلي الإجمالي العراقي.

الجدول رقم 33: نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي 2000-2018 (مليار دولار)

[1] سونيا أرزر (2016)، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1995 . 2013، مجلة كلية الادارة و الاقتصاد جامعة بابل، المجلد 8، العدد 4، ص: 76.

	سعر النفط	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة قطاع المحروقات	نسبة المساهمة %
2000	27,6	26.02	21.68	83,31
2001	23,1	21.46	15.97	74,55
2002	24,1	20.96	14.83	70,74
2003	28,3	15.18	10.51	68,78
2004	36	63.63	36.77	57,78
2005	50,6	49.95	28.79	57,63
2006	61,1	65.14	36.02	55,29
2007	69,1	88.84	47.00	52,90
2008	94,1	131.61	73.06	55,51
2009	61	111.66	47.86	42,86
2010	77,4	138.52	62.31	44,98
2011	107,4	185.75	98.5	53,03
2012	109,4	218	108.41	49,73
2013	105,8	234.64	107.7	45,90
2014	96,2	234.65	102.99 *	43,89
2015	49,49	177.5	59.43 *	33,48
2016	43,73	174.88	52.29	29,90
2017	54,19	195.47	75.78	38,77
2018	69,78	224.23	105.25	46,94

المصدر: 1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، من سنة 2000 إلى 2019.

2 - النسب المئوية من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول نفسه.

* نشاط النفط الخام لا يشمل إنتاج إقليم كردستان

يمكننا تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين بسبب اختلاف الظرفين قبل الحرب على العراق 2000-2003 وبعدها من 2004-2018.

أولا: الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2000-2003

سجل الناتج المحلي الإجمالي مبلغا قدره 26.02 مليار دولار و بلغت فيه مساهمة قطاع النفط نسبة 83,31%، وهذا راجع إلى أحادية الاقتصاد العراقي من ناحية ومن ناحية أخرى ارتفاع أسعار النفط هذه السنة حيث سجلت 27,6 دولار للبرميل، وشهدت سنة 2001 ظروف وأحداث دولية أثرت على السوق النفطي العالمي وأثرت بدورها على أسعار النفط حيث فقد برميل النفط 4 دولار وسجل متوسط قدره 23,1 دولار للبرميل؛ مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي مسجلا بذلك 21.46 مليار دولار وبالمقابل انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط مقارنة مع سنة 2000 حيث بلغت 74,55%، و واصلت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2002 إلى 70,74% أي انخفضت النسبة ب 4% رغم ارتفاع خفيف في أسعار النفط من 23,1 دولار للبرميل إلى 24,1 للبرميل، لكن تأثرت الكميات المنتجة من النفط بسبب تشديد الحصار الاقتصادي واحتلال العراق.

شهدت سنة 2003 انهيارا في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل 15.18 مليار دولار أي انخفض بنسبة 27,87% مقارنة مع سنة 2002، وهذا راجع إلى الحرب وتأثيرها على الاقتصاد العراقي وتراجعت مساهمة قطاع النفط مسجلة نسبة قدرها 68,78%، ويرجع ذلك إلى الهجمات المركزة على هذا القطاع بهدف شله.

ثانيا: الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2004-2018

تتميز المدة الثانية عن سابقاتها من حيث رفع الحصار الاقتصادي على العراق بصفة عامة و القطاع النفطي بصفة خاصة، وظهر ذلك جليا حيث تحسن الناتج المحلي الإجمالي ليسجل 63.63 مليار دولار سنة 2004، أي ارتفاع بنسبة 300% مقارنة بنسبة 2003 حيث حقق ما يعادل 48 مليار دولار، وكان لارتفاع أسعار النفط تأثير في هذا الارتفاع حيث ارتفع سعر البرميل ب 8 دولار مقارنة بسنة 2003 إضافة إلى عودة الصادرات النفطية بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق.

وشهدت سنة 2005 قفزة في أسعار النفط ليصل سعر البرميل إلى 50,6 دولار بسبب عدم استقرار جانب العرض خاصة وأن للعراق مكانة كبيرة في السوق العالمي للنفط، إضافة إلى انخفاض قيمة الدولار، و تجاوب الناتج المحلي الإجمالي بإيجابية مع هذه الزيادة في أسعار النفط حيث سجل 49.95 مليار دولار وزادت مساهمة قطاع النفط لتسجل 28.79 مليار دولار.

ومع مواصلة أسعار النفط في الارتفاع واصل الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع حيث سجل سنة 2008 ما يقارب131.61 مليار دولار وساهم قطاع النفط بنسبة 55,51% من الناتج المحلي الإجمالي؛ وهذا بسبب القفزة النوعية لأسعار النفط التي بلغت لأول مرة عتبة 94,1 دولار للبرميل.

لكن في سنة 2009 ومع الأزمة المالية العالمية تأثرت أسعار النفط وانخفضت لتسجل 61 دولار للبرميل أي بانخفاض قدره 33 دولار للبرميل ما أثر على الناتج المحلي حيث انخفض ليسجل 111.66 مليار دولار وانخفضت مساهمة قطاع النفط لتسجل نسبة 42,86% فقط، وهذا يؤكد على أهمية قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتأثر هذا الأخير بتقلبات أسعار النفط، ومع تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة وارتفاع أسعار النفط لتسجل أسعار البرميل سنة 2011 متوسط قدره 107,4 دولار للبرميل ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليسجل 185.75 مليار دولار ساهم فيها قطاع النفط بنسبة قدرها 53,03% أما النسب الباقية فقسمت على القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة.

واصل الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع مع ارتفاع أسعار النفط حيث شهدت سنة 2012 ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات قياسية إذ وصل إلى 109,2 دولار للبرميل قابلتها زيادة في الناتج بنسبة 16% حيث سجل ما يقارب 218 مليار دولار مثَّلَ منها قطاع النفط 49,73% وهذا ما يؤكد على أن الاقتصاد العراقي يعتمد بصفة كبيرة على قطاع النفط.

وشهدت سنة 2014 بداية انهيار أسعار النفط لعدة أسباب اقتصادية وسياسية وحتى مناخية، وكان لانخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي الأثر الكبير في تراجع أسعار النفط وسجل سنة 2014 متوسط قدره 96,2 وتواصل انهيار أسعار النفط حيث بلغ سنة 2015 ما يقارب 49,49 جعل الناتج المحلي الإجمالي العراقي يتأثر سلبا؛ مع هذا الانهيار حيث سجل 177.5 مليار دولار بانخفاض قدره 21,3% مقارنة مع سنة 2014 و كان لخروج إنتاج النفط لإقليم كردستان أثر كارثي على نسبة مساهمة قطاع النفط حيث بلغت لأول مرة 33,48% فقط، وتواصل انهيار أسعار النفط سنة 2016 بلغ 43,73 دولار للبرميل وانهارت بالمقابل نسبة مساهمة قطاع النفط مسجلة 29,9 % فقط مما يؤكد على أهمية قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي العراقي، أما بعد تحسن أسعار النفط سنة 2018 وسجلت 69,78 دولار للبرميل ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليسجل 224.23 مليار دولار مع تحسن نسبة مساهمة قطاع النفط لتبلغ 46,44%.

و بناء على ما سبق تحددت بنية الاقتصاد العراقي و تبلورت بتزايد الاعتماد على قطاع النفط الخام و التوسع في عملية الإنتاج بهذا القطاع دون سواه من القطاعات المنتجة الأخرى كالفلاحة و الصناعة غير النفطية أي أن التوسع في عملية الإنتاج غير مترابط مع القطاعات الأخرى مما يجعل الاقتصاد رخوا يعتمد على المبادلات التجارية، و يكون المجتمع استهلاكيا يسيطر عليه قطاع الاستيراد[1].

الشكل رقم 37: مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 . 2018

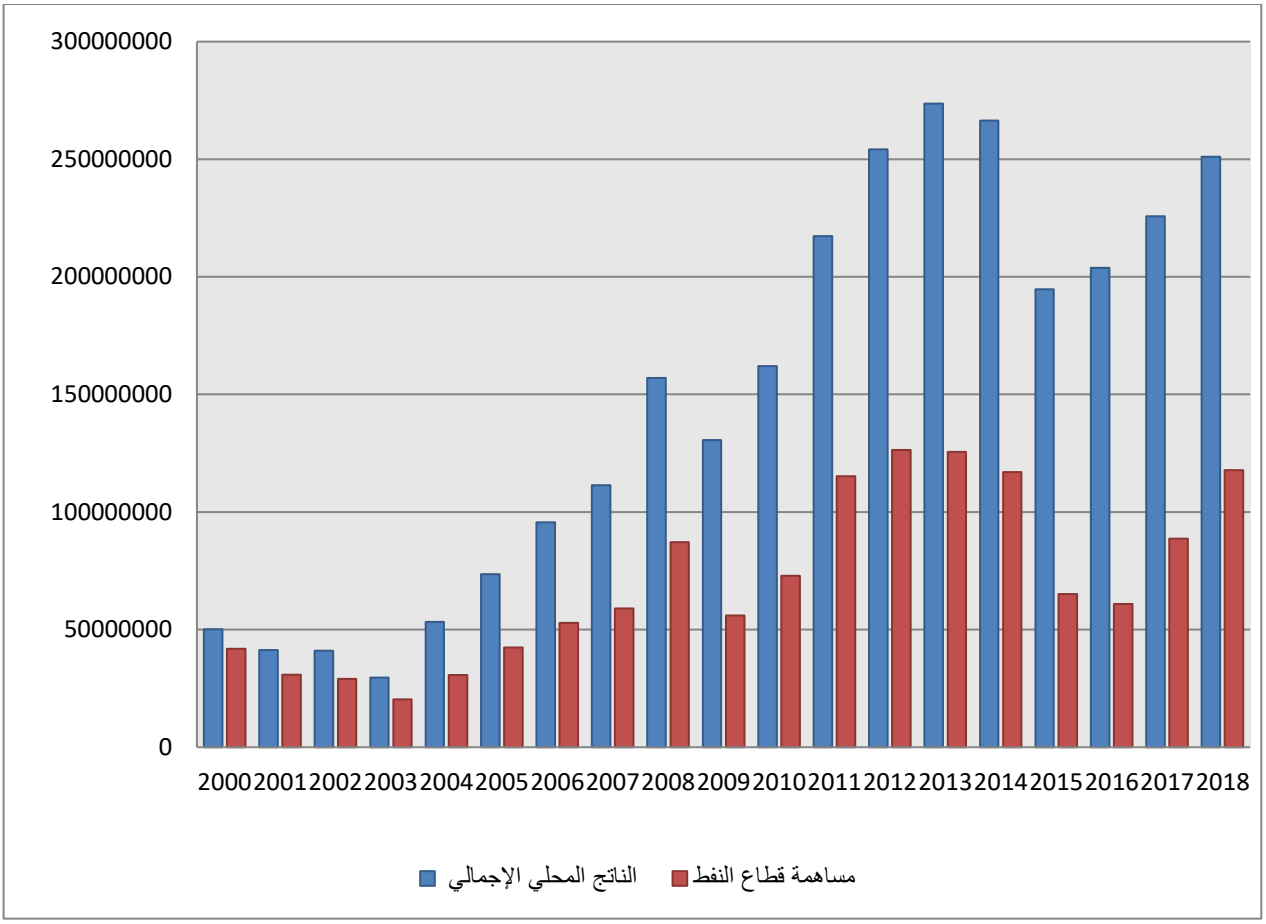

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

من الشكل رقم 39: يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي تجاوب بشدة مع التغيرات الحاصلة في قطاع النفط هذا الأخير بدوره يتأثر بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، هذا ما يدل على أن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي يعتمد بصفة كبيرة على قطاع النفط.

[1] سونيا أرزر (2016)، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1995 . 2013، مجلة كلية الادراة و الاقتصاد جامعة بابل، المجلد 8، العدد 4، ص: 77.

الشكل رقم 38: تطور نسب بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 . 2018

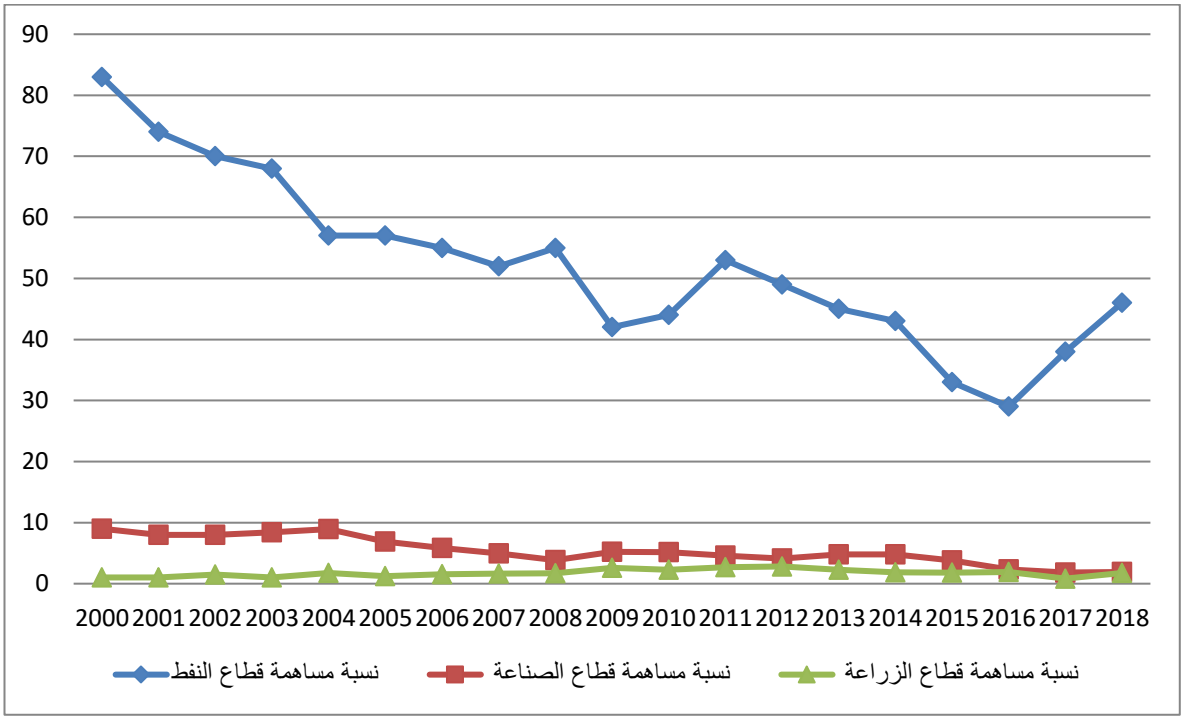

المصدر: تقارير وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، للسنوات من 2000 إلى 2019

من الشكل رقم 40 تتضح هيمنة قطاع النفط على باقي القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي خاصة عند ارتفاع أسعار النفط، ويتضح كذلك إهمال السلطات العراقية لقطاعين مهمين جدا مثل قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة والاعتماد الكبير على تصدير النفط، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي 10% كحد أقصى سنة 2004، أما قطاع الفلاحة فتتراوح نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ما بين 1 % و 3% فقط، ما يؤكد على أن الاقتصادي العراقي اقتصادي ريعي بامتياز.

المطلب الثاني: القطاع النفطي و الميزان التجاري

يعتمد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط في عملية التصدير، حيث تمثل الصادرات النفطية النسبة الأكبر من الصادرات الكلية خاصة عند ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما عند انخفاض أسعار النفط يتأثر الميزان التجاري سلبا حيث لا تغطي الصادرات الواردات، و سنحاول من خلال الجدول التالي تحليل الميزان التجاري خلال فترة 2000 إلى 2018:

الجدول رقم 34: الميزان التجاري و تطور نسبة مساهمة قطاع النفط في الصادرات (مليون دولار)

السنوات	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	الصادرات النفطية	نسبة مشاركة النفط %	الميزان التجاري
2000	18742,6	11008,6	17788,37	95	7734
2001	12872	11152	11983,83	93,1	1720
2002	12218,8	9817,3	11343,7	92,83	2401,5
2003	9711,1	9933,5	8348,8	85,97	- 222,4
2004	17810,00	21302,3	17455,7	98,0	- 3492,3
2005	23697,4	20002,2	23199,4	87,8	3695,2
2006	30529,4	18707,5	29908,1	97,9	11821,9
2007	39587,0	16622,5	37847,1	95,6	22964,5
2008	63726,0	29761,4	61883,7	97,1	33964,6
2009	39430,4	35648,8	38964,7	98,8	4145,6
2010	51763,6	37328,0	51453,0	99,3	14435,6
2011	79680,5	40632,5	79407,5	99,6	39048
2012	94208,6	50155	93778,5	99,5	44053,6
2013	89769,4	49976,5	89349,8	99,5	39792,9
2014	81679,0	59177	81270,0	99,49	22502
2015	57610	48578	57200	99,3	9032
2016	41298,2	29077,0	41034,9	99,36	12221,3
2017	57559,1	32185,6	57129,8	99,25	25373,5
2018	86259,9	38875,7	85798,7	99,46	47484,2

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، إحصاءات ميزان المدفوعات (2000، 2018).

من الجدول السابق يتضح جليا الخلل الهيكلي في التجارة الخارجية للعراق حيث تسيطر الصادرات النفطية على مجل الصادرات الكلية و تبقى القطاعات الأخرى غير النفطية تعاني من قلة مساهمتها في الصادرات ما يجعل الميزان التجاري رهين لتقلبات أسعار النفط حيث كلما ارتفع سعر البرميل ظهر ذلك على مجموع الصادرات و بالتالي يتحقق فائض في الميزان التجاري العراقي، على سبيل المثال لا الحصر انخفضت الصادرات الكلية سنة

2015 بنسبة 29,47 % و ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط من نفس السنة حيث وصل سعر البرميل إلى 49,49 دولار فقط بعدما سجل في سنة 2014 ما يعادل 96,2 دولار للبرميل، و انخفض فائض الميزان التجاري إلى 9031 مليون دولار أمريكي بعدما سجل سنة 2014 فائضا مريحا قدره 22502 مليون دولار.

و مع انتعاش أسعار النفط سنوات 2017 و 2018 ارتفع فائض الميزان التجاري مسجلا 25373,3 و 47484,2 مليون دولار على التوالي ما يؤكد على أهمية قطاع النفطي في تكوين الصادرات العراقية.

الشكل رقم 39: الأهمية النسبية للصادرات النفطية من إجمالي الصادرات الكلية العراقية من 2000 إلى 2018

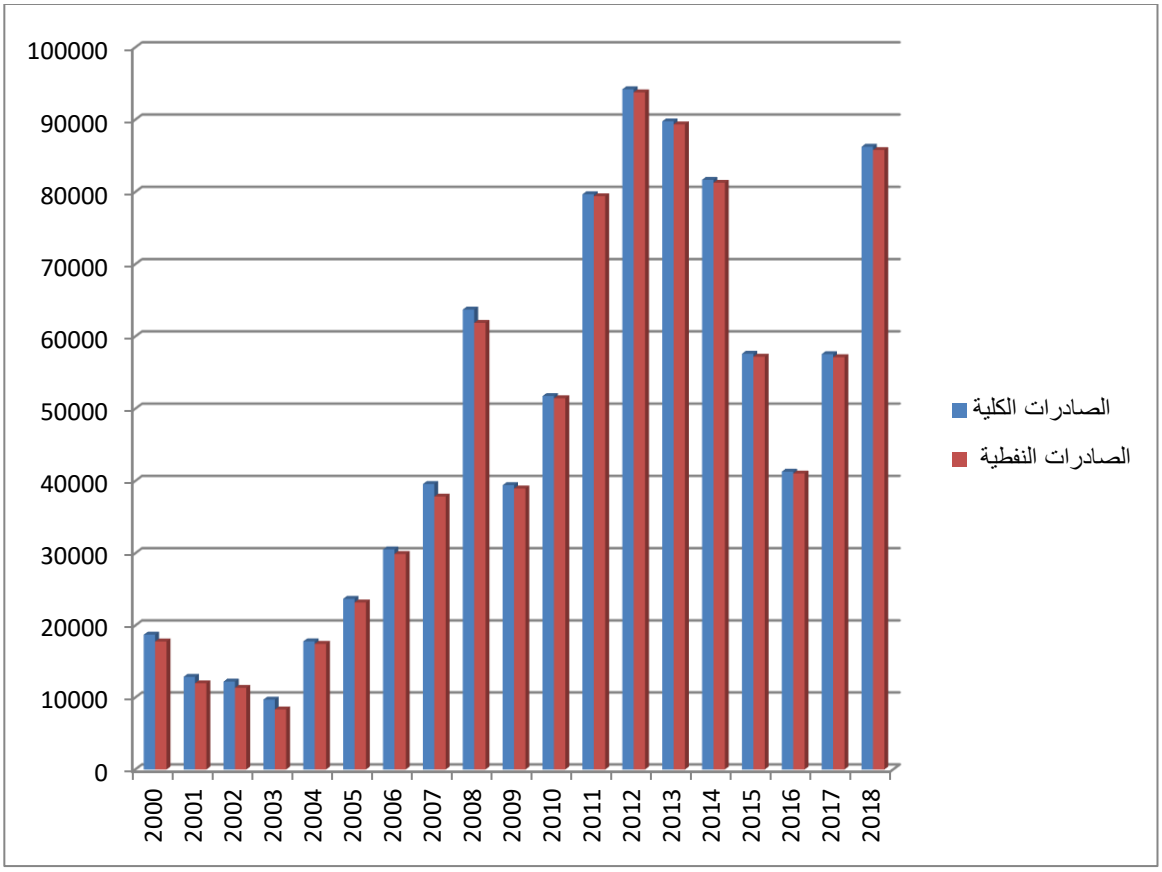

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

يتضح من الشكل السابق السيطرة شبه الكلية للصادرات النفطية على إجمالي الصادرات ما يؤكد الاعتماد شبه الكلي على قطاع النفط في عملية التصدير و الحصول على العملة الصعبة، و يلاحظ من الشكل تجاوب الصادرات مع تقلبات أسعار النفط حيث نلاحظ من سنة 2003 انتعشت أسعار البرميل سنة 2003 مسجلتا 24,1 دولار للبرميل و استمر الارتفاع ليصل سنة 2008 ما قيمته 94,1 دولار للبرميل و نلاحظ تجاوب الصادرات مع

هذا الانتعاش، إلا انه في سنة 2009 تأثر الاقتصاد العلمي بالأزمة المالية و انهار سعر البرميل ليسجل 61 دولار و بالمقابل نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات الكلية العراقية.

و استمرت العملية بين انتعاش و انهيار في الأسعار لغاية سنة 2015 حيث انهارت أسعار النفط مسجلتا 49,49 دولار للبرميل تبعها انهيار في إجمالي الصادرات و تواصل انخفاض سنة 2016 تبع ذلك انخفاض في الصادرات و عند انتعاش أسعار النفط بعد تعافي الاقتصاد العالمي و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي سجل سعر البرميل سنة 2017 ما قيمته 54,19 دولار ثم سنة 2018 سجل 71,31 دولار للبرميل انتعشت الصادرات النفطية العراقية و بالتالي ارتفاع إجمالي الصادرات.

المطلب الثالث : مشاركة مداخيل النفط في تمويل الموازنة العامة للعراق

الأصل في الميزانية العامة أنها خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات لكل من الإيرادات و النفقات و تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية، ثم تجاز من طرف السلطة التشريعية قبل تنفيذها، و تعكس هذه الموازنة الخطط التنموية التي تسعى الدولة لتحقيقها، و هي ذات أهمية بالغة حيث عن طريقها تطبق الدولة برنامجها الاقتصادي و السياسي و حتى الاجتماعي. [1]

و من خصائص الاقتصاد العراقي الدور الكبير الذي تلعبه الإيرادات النفطية في تكوين الإيرادات الكلية ما يجعلها تتأثر بأسعار النفط، حيث ترتفع الإيرادات الكلية عندما ترتفع أسعار النفط و تنخفض عند انخفاضها، و يعتبر الإنفاق العام العنصر الديناميكي الحاسم في الاقتصاد العراقي و بالتالي أي انخفاض في الإيرادات يؤثر بالضرورة على عملية الإنفاق مما يجعل الاقتصاد العراقي يعيش مرحلة عدم الاستقرار[2].

الشكل رقم 40: نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات الكلية للفترة ما بين 2004 _ 2018

[1] جبار عبد جبيل، زيد علي حسين، (2013)، المتغيرات الجيو سياسية و الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط و انعكاساتها على الاقتصاد العراقي، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد 122، ص: 460.

[2] أحمد أبدهي علي (2013)، اقتصاد العراق في دراسات استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

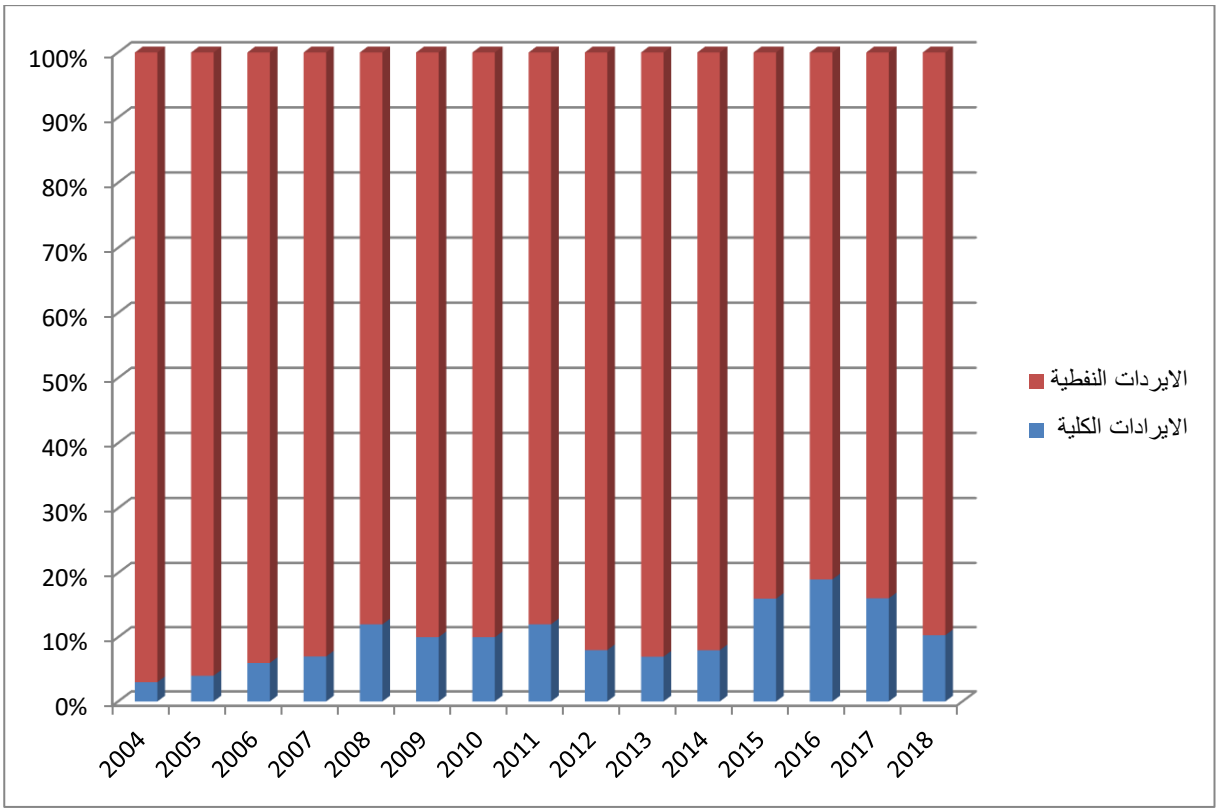

المصدر:

_ وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة، البيان المالي لأعوام (2004، 2015).

_ البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016، 2018).

يتضح جليا من الشكل السابق ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات الكلية حيث في سنة 2004 لم تتجاوز مساهمة الإيرادات العادية (غير النفطية) 4% و بالمقابل نجد نسبة مساهمة قطاع النفط تقدر ب 96 % هذا ما يدل على الاعتماد شبه الكلي على ما يجود به قطاع النفط لتمويل الموازنة العامة العراقية و تطبيق السياسة الاقتصادية المسطرة، و تراوحت نسبة مساهمة قاع النفط للفترة مابين سنة 2004 إلى غاية 2015 مابين 96 % و 93 % ماعدا سنة 2009 التي انهارت فيها أسعار النفط بعدما ألقت الأزمة المالية بضلالها على الأسواق العالمية للنفط و سجل سعر البرميل حينها 61 دولار للبرميل فقط بعدما سجل في سنة 2008 ما يقارب 94 دولار للبرميل و في هذه السنة انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط لتسجل أول مرة 88 % من إجمالي الإيرادات العامة، لكن انتعاش الاقتصاد العالمي و تجاوزه للازمة انتعشت أسعار النفط و عادت لارتفاع و قابلها ارتفاع في نسبة مساهمة قطاع النفط إلى فوق 93 %.

تدهور الاقتصاد العالمي سنة 2015 و تأثرت الدول المصدرة للنفط التي منها العراق حيث انهارت أسعار النفط لتسجل 49,49 دولار للبرميل فقط ما جعل الإيرادات الكلية تنخفض بسبب انخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط مسجلتا 84 % فقط، و استمرت الأزمة و تدهور سعر البرميل ليصل سنة 2016 ما يقارب 43,73 دولار للبرميل لتواصل انخفاض مساهمة قطاع النفط مسجلتا لأول مرة 81 % فقط و بالتالي تأثر الإنفاق و توجهت السلطات العراقية إلى عملية التقشف من اجل تقليل عجز الموازنة.

و مع أي انتعاش في أسعار النفط تتأثر إيجابا الإيرادات الكلية حيث تعافي سعر النفط سنة 2018 مسجلا 71,31 دولار دفع نسبة الإيرادات النفطية لتسجل 90 %، و من هنا تتضح هشاشة الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلال الهيكل الإنتاجي و أحادية حصيلة الإيرادات و اعتمادها الكلي على قطاع واحد و هو القطاع النفطي.[1]

و تعتبر نسبة مساهمة باقي القطاعات غير النفطية في تكوين إجمالي الإيرادات نسبة قليلة جدا إذا ما قورنت مع الدول المتقدمة، و هذا ما يدل على تخلف هذه القطاعات الإستراتيجية و عدم قدرتها على مجارات قطاع النفط.

المبحث الثالث : الإطار النظري للدراسة القياسية

سنقوم من خلال هذا المبحث بتعريف الطرق القياسية التي سيتم استعمالها في بناء النمو نموذج لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لكل من الجزائر و العراق

المطلب الأول : اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية The Stationary Test

يعد شرط الاستقرار أساسًا في دراسة السلاسل الزمنية ومعالجتها واستخدامها في عمليات التنبؤ أما في حالة غياب صفة الاستقرارية يؤدي هذا إلى الحصول على نتائج مضللة وغير واقعية مؤداها ما يسمى بالانحدار الزائف [(2)] كقيمة معامل التحديد R^2 أو قيمة T بحيث تكون هي أعلى مما هي عليه أو إحصائية (DW) التي ستكون اقل مما هي عليه إذْ يتم رفض فرضية العدم في حال إذا كانت القيمة المحتسبة لمستويات التغير اكبر من القيم الحرجة

[1] سهام حسين، سميرة فوزي (2013)، مخاطر و إشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، ص: 23.

[2] عامر عمران كاظم المعموري(2015) ،محددات سرعة دوران النقود في العراق دراسة تطبيقية للمدة 1980 -2013،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد السابع ،والعدد 13، ،ص154.

الجدولية عند معنوية (1% و5% و10 %) ومن ثم قبول الفرضية البديلة باستقرار السلاسل الزمنية وبالعكس ، على وفقً لذلك يكون استقرار السلاسل الزمنية شرطاً أساسا في دراسة السلاسل الزمنية وتحليلها[1] كما تعد السلسلة الزمنية مستقرة إذا تحقق بعض الخصائص

أ- وسط حسابي عبر الزمن $E(Y_t) = \mu$ .....(1)

ب-ثبات التباين عبر الزمن Vorarince $Var(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = Ó^2$ .....(2)

ت-ان يكون التباين المشترك بين أي قيميتين لنفس المتغير المعتمد متعمداً على الفجوة الزمنية K في القيمتين (yt) و(yt -1) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحتسب عنده التباين المشترك

$$cov(yt, yt+k)، = E\{(yt- \mu)(yt+k -\mu)\} = cov(yt + k، Yt+k+s) = y(k)$$

إذ أن :

μ :الوسط الحسابي ثوابت،6^2 :التباين، . ykمعامل التباين المشترك

غالباً ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار، وذلك لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن وتختلف في بعض الأحيان درجة تكاملهما ويتم اللجوء الى استخدام مقاييس إحصائية لاختبار فيما إذا كانت ساكنة أو غير ساكنة وهي بمثابة مرحلة أولى سابقة لعملية الاختبار وهو من أهم وأشهر هذه الاختبارات اختبار جذر الوحدة (UnitRootTest)[2]. فإذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة واحد فإن هذه السلسة تعتبر متكاملة من الدرجة الأولى (ويرمز لها (N) 1. أما السلاسل التي لا تحتوي على جذر الوحدة تكون متكاملة من الدرجة صفر ويرمز لها(0) ~1 وهذا يعني درجة تكامل السلاسل الزمنية تكون بين الصفر (0) ~1 و (N) ~1 ومن أهم وأشهر هذه الاختبارات اختبار جذر الوحدة Unit Root Test[3]

---

[1] محمد زنبوعة، راقي بديع حبيب،(2016) تأثير تقلبات سعر الصرف الاسمي على حجم التبادل التجاري في سوريا خلال الفترة 1990 -2011،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 3، ،ص13.

[2] شييخي محمد(2011) ،طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، الطبعة الاولى، ،ص 200-201.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2010) ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر،الإسكندرية،،ص649

واختبار جذر الوحدة لكل من السلاسل الزمنية بشكل منفرد وذلك باستخدام الاختبارات الاتية

اولاً : اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey and Fuller) (DF)

يعد هذا الاختبار أكثر اختبارات الإحصائية استخداماً وذلك نتيجة بساطته الحسابية والقدرة على التكيف مع الإعداد الأكثر عمومية، إذا يعد هذا الاختبار من أكفأ الاختبارات جذر الوحدة (السكون) للسلاسل الزمنية ذات الأجل الطويل كذلك يتم إجراء اختبار بالاعتماد على المعادلات[1]

أ) بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام Δ $Xt = \alpha_1 \; Xt - 1 + et$

ب) وجود حد ثابت فقط $\Delta Xt = \alpha_0 + \alpha_1 \, Xt - 1 + et$

ج) وجود حد ثابت واتجاه عام $\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + B_t + et$

Δ : يمثل معامل الفرق الاول ، أي $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$

e_t:الخطأ العشوائي

إن الفرق في الصيغة كانت بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام، اما في الصيفة الثانية كانت حد ثابت فقط وبدون اتجاه عام، اما الصيغة الثالثة فقد أضيف إليها فكان هناك الحد ثابت واتجاه عام المتمثل بالزمن[2]، إذ يتم اختبار فرضية العدم (Null–HYPOTHESIS) وتتمثل فروض الاختبار لجميع الصيغ أعلاه بما يأتي.

فرضية العدم (السلسلة غير مستقرة) (H_0 : B=0) اما الفرضية البديلة تكون السلسلة مستقرة (H_1:B=1)

ولكي يتم الاختبار لابد من تقدير إحصائية فإذا كانت t المحتسبة اقل من t الجدولية نقبل فرضية العدم B=0: H_0 ونرفض الفرضية البديلة (H_1:B=1 ومن ثم تكون السلسلة غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة اما اذا كانت (t) المحتسبة اكبر من (t) الجدولية نرفض فرضية العدم H_0 : B=0 ونقبل فرضية البديلة H_1:B=1 وبالتالي تكون السلسلة مستقرة ولا يوجد جذر وحدة ومن ثم تقوم بمعالجة السلسلة واختبار استقراريتها عند الفرق الأول

[1] KhalidHAAl –Qudair ,(2005) " the Relation ship between Government Expenditure and the Revenuse Kingdom of Saudi Arabic : Testing for co integration and causality TkAU ; Econ.&Adm : vol 19 ,p13-14.،NO1،

[2] مايح شبيب الشمري (2014)،علي عمران حسين الطائي، تحليل عوامل انتقال اثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار باستخدام نموذج السببية في العراق للمدة 1990 -2011 ،مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد 8،العدد 31 ،43.

والثاني، فإذا كانت السلسلة زمنية مستقرة فتكون متكاملة من الدرجة الثانية أما إذا كانت غير مستقر بعد اخذ الفرق الأول فتكون متكاملة من الدرجة الأولى[1].

ثانياً :اختبار ديكي فوللر الموسع

يعد هذا الاختبار من أكفأ وأشهر الاختبارات المستخدمة في اختبار جذر الوحدة خاصة للسلاسل الزمنية ذات الأجل الطويل كما يبين هذا الاختبار مدى استقرار السلسلة الزمنية من عدم استقرارها أي أن هذا الاختبار يؤدي إلى نتائج أكثر دقة و أكثر الطرق استخداماً في اختبار البيانات كما يحدد درجة التكامل ما بين المتغيرات [2] كما يعتمد هذا الاختبار على عناصر للتأكد من مدى الاستقرارية في صياغة النموذج المستخدم

- الصيغة A لا يوجد حد ثابت $\Delta y_t = \S X_{t-1} + \mu_t$
- الصيغة B يوجد حد ثابت وبدون اتجاه عام $\Delta \quad y_t = C + \S X_{t-1} + \mu_t$
- الصيغة c يوجد حد ثابت واتجاه زمني $y_t = C + Bt + \S X_{t-1} + \mu_t \Delta$

وطبقاً لذلك فان النماذج السابقة تختلف فيما بينهما إذ نجد أن النموذج يختلف عن النموذج A يختلف عن النموذج Bلاحتوائه على حد ثابت ،كما أن النموذج C يختلف عن النموذجA وB في احتوائه على حد ثابت ومتغير اتجاه زمني،فاختبار درجة التكامل تختبر إذا ما كانت السلسلة الزمنية مستقرة في المستويات (0)~1 أو مستقرة في الفرق الأول(1)~1 أو في الفرق الثاني (2)~1 سيتم معرفة درجة التكامل بإجراء اختبار ديكي فولر الموسع (**ADF**) على الفرض الأول $\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$ اما الفرضية الثانية $\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$

فإذا كان الفرق الأول مستقراً وكانت الدالة غير مستقرة في المستويات يقال انها متكاملة من الدرجة الأولى ~ 1 إذ تكون السلاسل الزمنية الاقتصادية غير مستقرة في الغالب وهي متكاملة من الدرجة الأولى ، وبعد إجراء اختبار (ADF) سنختبر الفرضتين الأولى فرضية العدم والثانية فرضية البديلة' إما اختبار t سيكون نفس طريقة ديكي فوللر البسيط حيث يتم مقارنة t المقدرة والمحتسبة مع قيمة tالجدولية، فإذا كانت قيمة t المحتسبة أقل من الجدولية فالسلسلة الزمنية تكون غير مستقرة فبهذا ستقبل فرضية العدم ويعني هذا وجود جذر الوحدة فإذا كانت قيمة t

[1] عمار حمد خلف،(2015)، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews، ط1، دار الدكتور للعلوم الإدارية و الاقتصادية و العلوم الأخرى، بغداد،، ص82

[2] محمد عبد القادر عطية، (2000) الاقتصاد القياسي بين النظرية التطبيق، الإسكندرية،الدار الجامعية للطباعة والنشر،2000،ص621

المحتسبة اكبر من قيمة t الجدولية لها، فإنه سيتم رفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن السلسلة مستقرة وخالية من جذر الوحدة[1].

ثالثاً : اختبار فيليبس – بيرون :

نظراً لعدم قدرة اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)على التمييز بصورة أكثر دقة في استقرار السلاسل الزمنية وأثارها من البواقي في الجذر الوحدة واحد فإن اختبار فليبس– بيرون (pp) أكثر تطور اًمن اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وخصوصا إذا كان حجم العينات صغيرا، أما في حال عدم التناسق بين نتائج الاختبارين فان الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (pp)[2].كما أن هذا اختبار فليبس–بيرون (pp) يتبع نفس الصيغ الرياضية التي اتبعها اختبار ديكي فولر الموسع في الكشف عن جذر الوحدة من حيث استعمال الفرضيات (فرضية العدم والفرضية البديلة)، إلا انه يختلف عن اختبار(DF) في معالجة الارتباط الذاتي الذي يعاني منه اختبار (DF) إذ يقوم بعملية تصحيح غير معلمه (nonparametric) لإحصائية (t) للمعلمة (B_2)، بينما اختبار(ADF) يواجه مشكلة الارتباط الذاتي من خلال إضافة التخلفات الزمنية و يتم التحقق من جذر الوحدة من خلال فرضية العدم (Null hypothesis) ($H_0:\beta=1$)والتي تنص على ان السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة أي غير ساكنة، وبالمقابل فان الفرضية البديلة (hypothesisAlternative)($H_1:\beta<1$)والتي تشير الى ان السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة أي ساكنة، ويتم التحقق من ذلك من خلال قيمة (P–value) فإذا كانت قيمة (P–value) أكبر من (5%) فانه يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية غير ساكنة، أما إذا كانت قيمة (P–value) اقل من (5%) فإنه يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي ان السلسلة الزمنية ساكنة[3].

المطلب الثاني : اختبارات التكامل المشترك co-integration Tests

---

[1] محمد شيخي،احمد سلامي(2013) ، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)،مجلة الباحث،عدد13،، ص124

[2] كريم سالم الغالبي، نبيل مهدي الجنابي، (2011)، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بابل ،العدد 2،المجلد واحد ،ص120-124

[3] عمار حمد خلف،مصدر (2015)، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews مرجع سبق ذكره،ص85.

أن مفهوم التكامل المشترك ظهر في القرن الماضي وبالتحديد في عام 1983 ويعد هذا التحليل عند كثير من الاقتصاديين من ابرز المفاهيم الحديثة وله أهمية كبيرة في مجال القياس الاقتصادي[1] وكذلك يمكن استخدام اختبار التكامل المشترك بعد الحصول على استقرارية زمنية متكاملة السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكامل هذه السلاسل للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة للتأكد من استقرار هذه المتغيرات، واختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية،ويشترط في ذلك أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويعد اختبار التكامل المشترك دليلاً على صحة توصيف الأنموذج من خلال اختبار وجود علاقة توازنية مستقرة في النظرية الاقتصادية، وهذا يعني ان العلاقة بين المتغيرين (x_t،y_t) أو أكثر طويلة الأجل تكون معنوية في الحالة التي يكون فيها حد الخطأ المقدر (tem Error) مستقر من الدرجة صفر (0) 1~ u_t و لا يعاني من جذر الوحدة لذا فإن تحقيق التكامل المشترك بين المتغيرين (x_t،y_t) ومن اهم اختبارت التكامل المشترك هما اختبار انجل جرانجر واختبار جوهانسن ويمكن توضيحهما.

أولا : اختبار انجل جرانجر

هو اختبار ذو خطوتين يتطلب أن تكون العلاقة بين متغيرين اثنين فقط وان السلسلة تكون لمدة طويلة من الزمن، أي انه يجري من خلال تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك بخطوتين وهي:

1- باستخدام طريقة المربعات الصغرى (ols)

وهي خطوة أولى تجري عندما تكون السلاسل الزمنية في حالة تساوي وبالدرجة نفسها أي ان المتغيرات المدروسة للسلسلتينy_t ، x_t تكون متكاملة وبالدرجة نفسها من تكامل المشترك باستخدام احد اختبارات السكون وثم بعدما يتم اختبار استقرار البواقي (etالعكس ففي حالة قبول فرضية العدم (H0:B=0) فهذا يدل على وجود سلسلة غير مستقرة) والعكس أما في حالة رفض فرضية العدم (H0:B<1) فهذا يدل على وجود سلسلة مستقرة اي وجود تكامل مشترك [2].

$$Y_t = b_o + b_1 x_t + e_t$$

الخطوة الثانية تتمثل هذه الخطوة باختبار السكون للبواقي من خلال استخدام (ADF) بمثابة مزيج خطي لانحدار العلاقة التكاملية والتوازنية طويلة الآجل التي بموجبها تكون السلسلة غير مستقرة إذا ما تم قبول فرضية العدم اي

[1] كريم سالم حسين الغالبي، نبيل مهدي الجنابي،(2011) العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2] قاسم سعد صكبان ،(2018) رسالة ماجستير،تحليل اثر بعض العوامل النقدية والحقيقية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990- 2016) ص98.

تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي عدم وجود التكامل المشترك، وبالعكس في حالة قبولة الفرضية البديلة ورفض فريضة العدم فانه يعني هناك تكامل مشترك وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الآجل[1]

ثانياً: اختبار جوهانسن – جسيليوس لاختبار التكامل المشترك :

تستخدم طريقة جوهانسن(Johanssen) عام1988 وجسيليوس (Juselius) عام 1990 لتكامل المشترك لتحديد التوازن الطويل لأجل بين السلاسل الزمنية الاقتصادية التي تحتوي على جذر وحدة من الدرجة واحد أو أكثر،كما إن هذا الاختبار لا يشترط أَن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات ذات العلاقة مستقرة من الدرجة نفسه ا،و أيضا يمكن توظيفه في حالة العينات الصغيرة والكبيرة[2] يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجلو كرانجر للتكامل المشترك السابق،نظراً لكونه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم م نذلك أن هذا الاختبار يكشف عنها إذا كان هناك تكاملا مشتركا،[3]أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك،حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك، فلا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ولتحديد متجهات التكامل المشترك يتم استعمال اختبارين احصائين وهما:

1- اختبار الأثر (Trace Test)

لاختبار فرضية العدم أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل (R=q)

ويحتسب على وفق الصيغة الاتية :

$$\lambda \text{ trace} = -n \sum_{i}^{k} = r + i\, Ln\,(1 - \lambda 1)$$

حيث أن :

λ_1: القيمة

K : عدد المتغيرات

R: رتبة المصفوفة

2- اختبار القيمة العظمى

[1] أريج عبد الزهرة تيه (2018)،الموازنة العامة للدولة وأثرها في النمو الاقتصادي،العراق ومصر : حالة دراسية للمدة (1985 - 2016) رسالة ماجستير ، جامعة القادسية،كلية الإدارة والاقتصاد،،ص98.

[2] احمد حسين ومطر، سراب عبد الكريم (2017) اثر التضخم على عوائد الأسهم قطاعات سوق العراق للأوراق المالية : تحليل نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء المزعة للمدة 2005–2015،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية،ص8

ويمكن يحتسب هذا الاختبار على وفق الصيغة التالية :

λ Max = - Tlog (1- λi)

إذا كانت قيمة المحتسبة اكبر من قيمتها الحرجة وعند مستوى معنوية (0.05) فأنه سيتم رفض فرضية العدم التي تشير إلى أن(r=0) ويتم قبول فرضية البديلة القائلة (r-1) وهذا ما يدل على أن هناك اتجاه واحد على الأقل للتكامل المشترك وبالعكس يتم قبول فرضية العدم[1].

ثالثاً: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed) Lag Estimates (ARDL)

إن نموذج (ARDL)يعد من النماذج الحديثة المقدم من قبل (ShinandPesaran) عام (1999) ويمتاز نموذج (ARDL) واختبار التكامل المشترك[2](bounds test) الذي يتضمنه أنموذج (ARDL) عن أساليب الكشف الأخرى على التكامل المشترك بانه يأخذ المتغيرات بغض النظر عن درجة سكونها سواء كانت ساكنة بالفرق الأول (1)Iأم بالمستوى(0)I و يجب أن لا تكون بالفرق الثاني (2)I، إذ تتطلب طريقة (انجل – كرانجر) ذات الخطوتين للتكامل المشترك و طريقة جوهانسون فيجب ان تكون المتغيرات ساكنة من نفس الرتبة، كما يتميز نموذج (ARDL) بأنه يسمح بتحليل العلاقات في المدى الطويل والمدى القصير ضمن معادلة واحدة كما يمكن في هذا النموذج بإمكانية تطبيقه على العينات صغيرة الحجم و يعطي نتائج و تقديرات ذات كفاءة عالية كما يتميز هذا النموذج بأخذ عدد من فترات التخلف (lag) مع مراعاة حجم العينة و يتم ذلك باستخدام عدة معايير و بالأخص المعيارين (SC)و(AIC. أما الآلية التي تتم فيها تقدير نموذج (ARDL) اذ تكون على مرحلتين اذ يتم في المرحلة الأولى البحث عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ويمكن إجراء ذلك بواسطة اختبار (F–boundTest) إذ يتم اختبار فرضية العدم H_O والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج، إذ: $H_O : B_1 = B_2 = 0$

---

[1] محمد صالح الكبيسي، اسراء سعيد صالح العبيدي،(2017) قياس وتحليل تأثير الصدمات الاتفاقية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة 1990-2014، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد 26، ص 29.

[2] محمد صالح سلمان الكبيسي وعمار حمد خلف، تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2009)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الأول، العدد الرابع، ص18

وعلى العكس من ذلك فان فرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل (أي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج)، إذ أن:

$$H_O: B_1 \neq B_2 \neq 0$$

فاذا تحققت الفرضية البديلة بين متغيرات الأنموذج والتي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج فانه يمكن الانتقال إلى المرحلة الثانية، والتي تتمثل بتقدير العلاقة القصيرة والطويلة الآجل بين متغيرات الأنموذج[1].

وبالرجوع إلى المرحلة الأولى من نموذج (ARDL) إذ يتم التحقق من فرضية العدم (H_O) والفرضية البديلة H_1 لغرض التحقق من وجود التكامل المشترك (أي العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج) من خلال مقارنة القيمة الإحصائية (F) المحسوبة مع القيمة الجدولية الحرجة (أي الحدود العليا والدنيا)، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة اكبر من الحدود العليا و الدنيا فانه يتم قبول الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج، أما أذا كانت قيمة (F) المحتسبة اقل من الحدود العليا و الدنيا فانه يتم قبول فرضية العدم (H_O) و التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج، أما إذا كانت بين الحدود العليا و الدنيا فأنها تكون في منطقة الحسم[2].

المبحث الرابع : الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصاد لكل من الجزائر والعراق

[1] Adriana and Maria Davidescu،bounds (2015) , test approach for the long run relationship between shadow economy and official economy، an Empirircal analysis for Romania، vol. 10، No. 1،، p41.

[2] Paresh Kumar Narayan(2004), Reformulating Critical Values for the F-bounds statistics Approach to Cointegration; An Application to the Tourism Demand Model for Fiji، Department of Economy Papers، No.02،، p9.

سنقوم من خلال هذا المبحث بقياس تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي خلال الفترة بين سنة 2000 إلى 2018 لكل من الجزائر و العراق في إطار دراسة مقارنة، فمن خلال الإطار النظري و الذي يشمل النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة تم اختيار المتغيرات التي تمثل الموضوع و المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي و متوسط سعر النفط إضافة إلى الإيرادات النفطية.

المطلب الأول : تقدير النموذج القياسي للجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب بناء نموذج قياسي يتم من خلاله قياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، و تتمثل المتغيرات الاقتصادية في المتغير التابع و المتمثل في GDP ALG بالمليار دولار أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في متوسط سعر النفط PP و الإيرادات النفطية و تتمثل في IP كل ذلك خلال فترة الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2018. و بعد الحصول على البيانات أول خطوة وجب القيام بها هي دراسة خصائص هذه المتغيرات

أولا : دراسة خصائص المتغيرات محل الدراسة

بعد الحصول على البيانات وجب القيام بدراسة خصائص هذه المتغيرات و ذلك بتفسير الأشكال البيانية و المؤشرات الوصفية لها.

الجدول رقم 35 : متغيرات الدراسة حالة الجزائر

المتغيرات	التوصيف	المصدر
المتغير التابع	الناتج المحلي الاجمالي GDP-ALG	تقارير البك الدولي
المتغير المستقل	تقلبات أسعار النفط IP	تقارير منظمة الأوبك
المتغير المستقل	الإيرادات النفطية pp	تقارير مديرية الضرائب الجزائرية

الشكل رقم 41: التمثيل البياني للمتغيرات

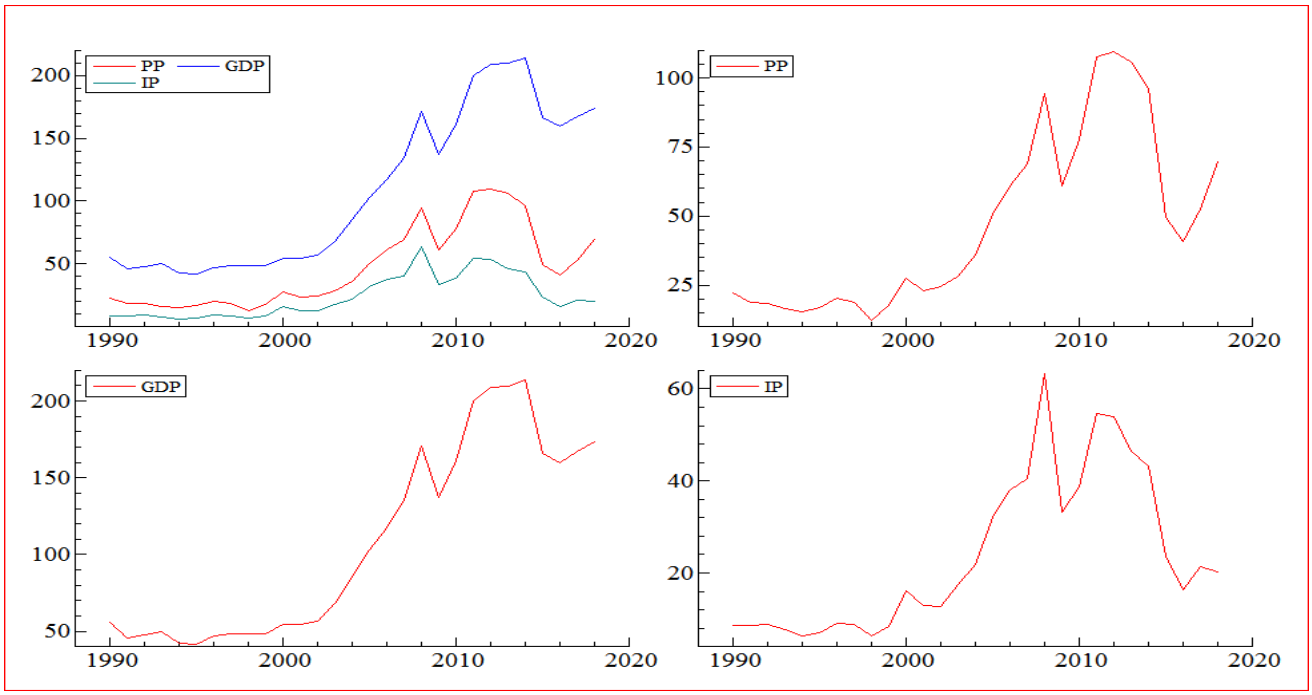

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا برنامج OX metrics 7

الشكل رقم 42 : الرسم ثلاثي الأبعاد للسلاسل

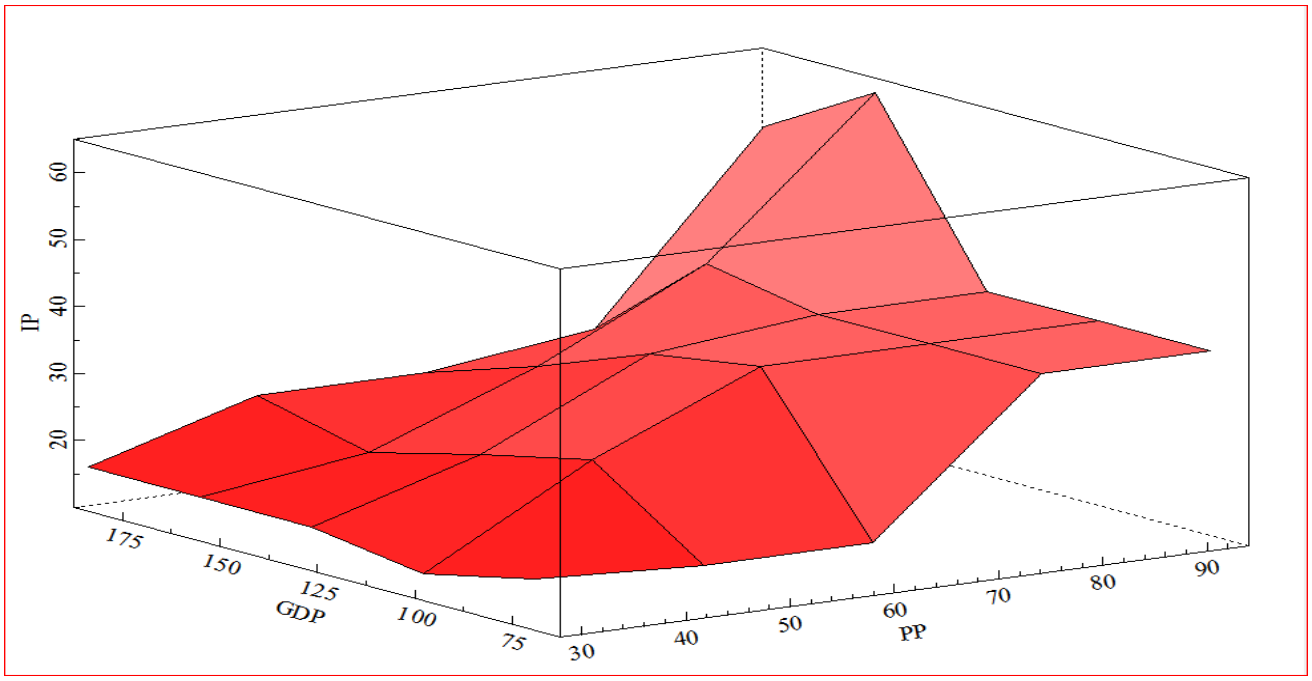

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا برنامج OX metrics

من خلال الشكل البياني لسلاسل المتغيرات كل على حدى حسب الشكل 42 أو متفرقة حسب الشكل 43 نلاحظ أن السلاسل لها اتجاه عام واحد تتخلله بعض التقلبات (صعود و هبوط)، أي أن هذه السلاسل عرفت تقلبات خلال فترة الدراسة حيث في نفس الشكل لاحظنا أن سلسلتي كل من سعر النفط PP والإيرادات النفطية IP لهما تقريبا تشبه تغيرات سلسلة النمو الاقتصادي GDPأي ينتقلان في نفس الاتجاه و هذا مؤشر على أن أي تغير في أسعار النفط أو الإيرادات النفطية يتبعهما تغير في النمو الاقتصادي، و هذا ما سنراه لا حقا عند بناء النموذج.

كم يؤكد لنا الشكل رقم 43 و الذي يعبر عن التمثيل ثلاثي الأبعاد للمتغيرات والذي يظهر أن النسبة الهندسية للمتغيرات غير منتظمة، ما يؤكد النتيجة السابقة و هي أن المتغيرات شهدت عدة تقلبات خلال فترة الدراسة.

توصلنا من خلال التحليل البياني للمتغيرات أنها تتغير تبعا لبعضها البعض و تمتلك تقريبا اتجاه عام واحد، و لكن هذا التحليل غير كافي و يحتاج إلى بعض الاختبارات لتأكد من خصائص المتغيرات و كل ما يتعلق بها.

الخصائص الإحصائية للمتغيرات محل الدراسة

قبل بناء النموذج الذي يجيب عن إشكالية الدراسة و جب علينا معرفة الخصائص الإحصائية التي تتمتع بها هذه المتغيرات و تشمل:

- التوزيع الاحتمالي للمتغيرات.
- الارتباط الذاتي للمتغيرات.
- شكل انتشار المتغيرات.
- التغيرات الهيكلية.- دراسة خصائص المتغيرات على المستوى الطيفي Spectral Domain
- اختبارات البنية الخطية للمتغيرات.
- اختبارات الاستقرارية.

الشكل رقم 43 : التوزيع الاحتمالي للمتغيرات

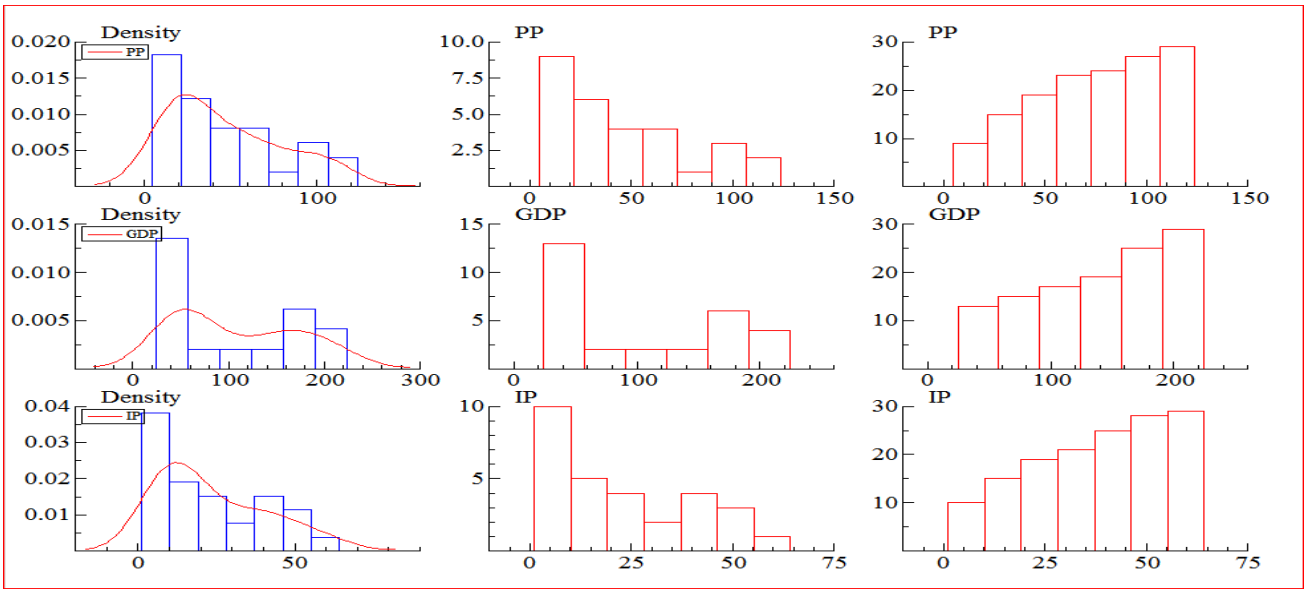

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا برنامج OX metrics 7

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ أن دالة الكثافة الاحتمالية هي بشكل جرس و هذا الشكل الذي يميز دالة الكثافة للتوزيع الطبيعي أي أن المتغيرات الثلاث حسب الشكل تتبع التوزيع الطبيعي، و لكن الحكم من خلا الشكل غير كافي و لهذا سنلجأ إلى اختبار إحصائية JARQUE-BERA (1987)[1]، حيث تعتمد هذه الأخيرة على معامل الالتواء Skewness و معامل التسطح الطبيعي Kurtoisis حيث تتبع هذه الإحصائية توزيع X^2 درجة الحرية 2 أي أن وجدنا إحصائية JARQUE-BERA أصغر من القيمة الجدولية لتوزيع X^2 بدرجة حرية 2 معنى ذلك قبول الفرضية الصفرية التي تقر بأن توزيع المتغير طبيعي و بالعودة إلى نتائج الاختبار الموضحة في الجدول التالي

الجدول رقم 36: اختار التوزيع الطبيعي ل JARQUE-BERA للمتغيرات

المتغيرات	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية p-Value
الناتج المحلي الإجمالي GDP-ALG	3.26	0.19
الإيرادات النفطية IP	3.52	0.17
أسعار النفط PP	3.39	0.18

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Jmulti

[1] Jarque, Carlos M.; Bera, Anil K. (1987). "A test for normality of observations and regression residuals". International Statistical Review. 55 (2): 163–172.

من الجدول السابق نلاحظ أن إحصائية JARQUE-BERA للمتغيرات الثلاث أصغر من القيمة الجدولية x^2 (2) =5.99 أي نقبل الفرضية الصفيرية عند مستوى معنوية 5% و هذا يعني توزيع المتغيرات طبيعي و هذا ما أكدته لنا القيم الاحتمالية للإحصائية في الجدول حيث أنها أكبر من 0.05.

إن توزيع المتغيرات طبيعي و هذا مؤشر على غياب البنية اللاخطية في المتغيرات (عدم التماثل) و هذا ما سنختبره لاحقا في اختبارات الارتباط الذاتي.

1- الارتباط الذاتي للمتغيرات :

بعد التأكد من أن التوزيع طبيعي للمتغيرات نأت الآن إلى معرفة الارتباطات الزمانية بين المتغيرات باستخدام دالة الارتباط الذاتي :

- دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function (ACF)
- دالة الارتباط الجزئي Partial Autocorrelation Function (PACF)
- دالة الارتباط المتقاطع Cross-Correlation Function (CCF)

الشكل رقم 44 : دوال الارتباط الذاتي للمتغيرات

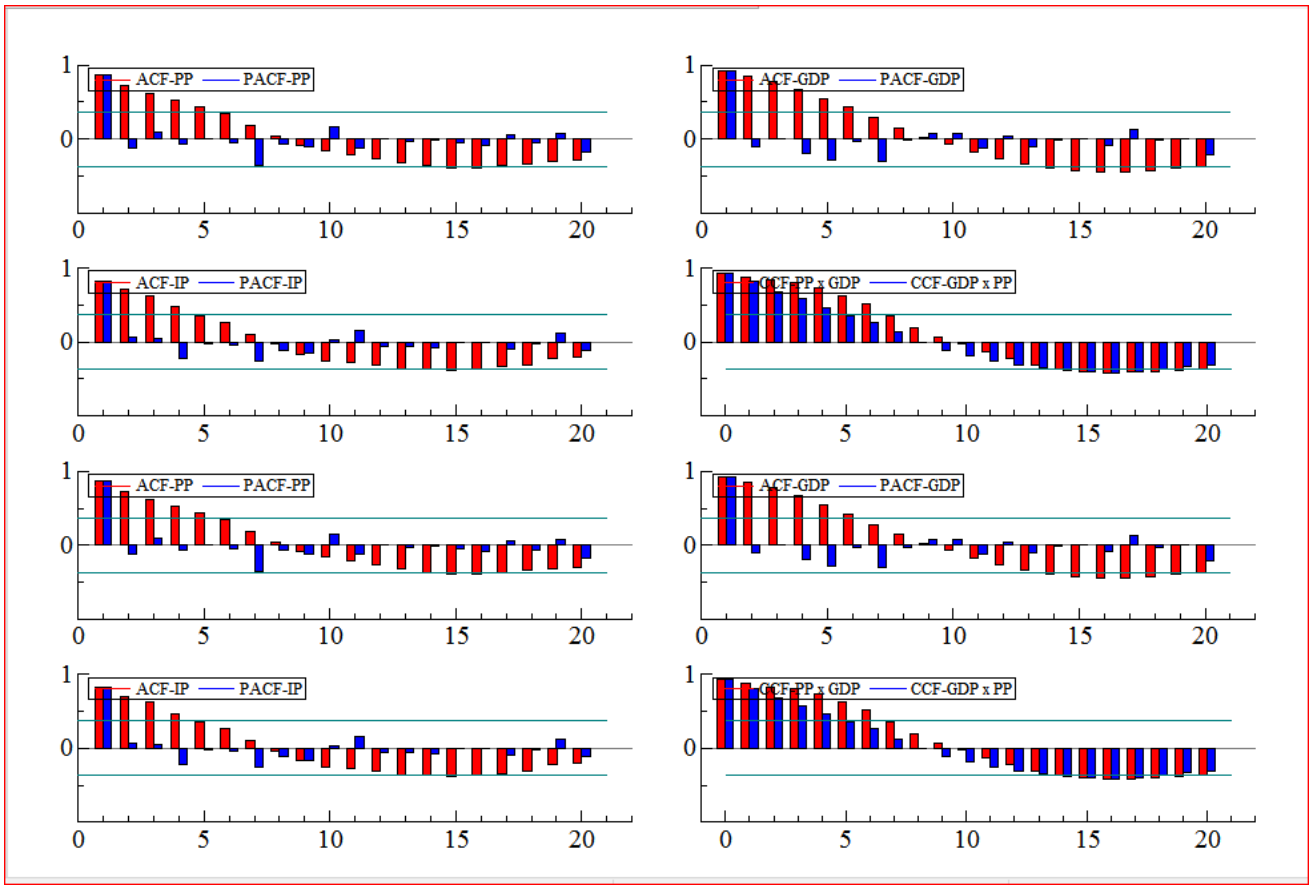

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على OX metrics 7

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك ارتباطات مشتركة بين المتغيرات عبر الزمن و هذا ما لوحظ من خلال أن التنوءات خارج مجال الثقة في بعض الفترات أي أن هذه المتغيرات تشترك في معلوماتها عبر الزمن، و بما أنها مرتبطة ذاتيا يعني ذلك أن العزوم (المتوسط و التباين) الخاصة بها غير مستقلة عن الزمن ة هذا مؤشر أخر على أنها ترتبط بعلاقة فيما بينها عبر الزمن و ثانيا دليل أخر على عدم الاستقرارية.

2- شكل انتشار المتغيرات :

يوضح شكل الانتشار تموقع نقاط البيانات و انتشارها بين كل زوج من المتغيرات و هو مؤشر على خطية العلاقة بين المتغيرات من عدمها.

الشرك رقم 45 : انتشار المتغيرات قيد الدراسة

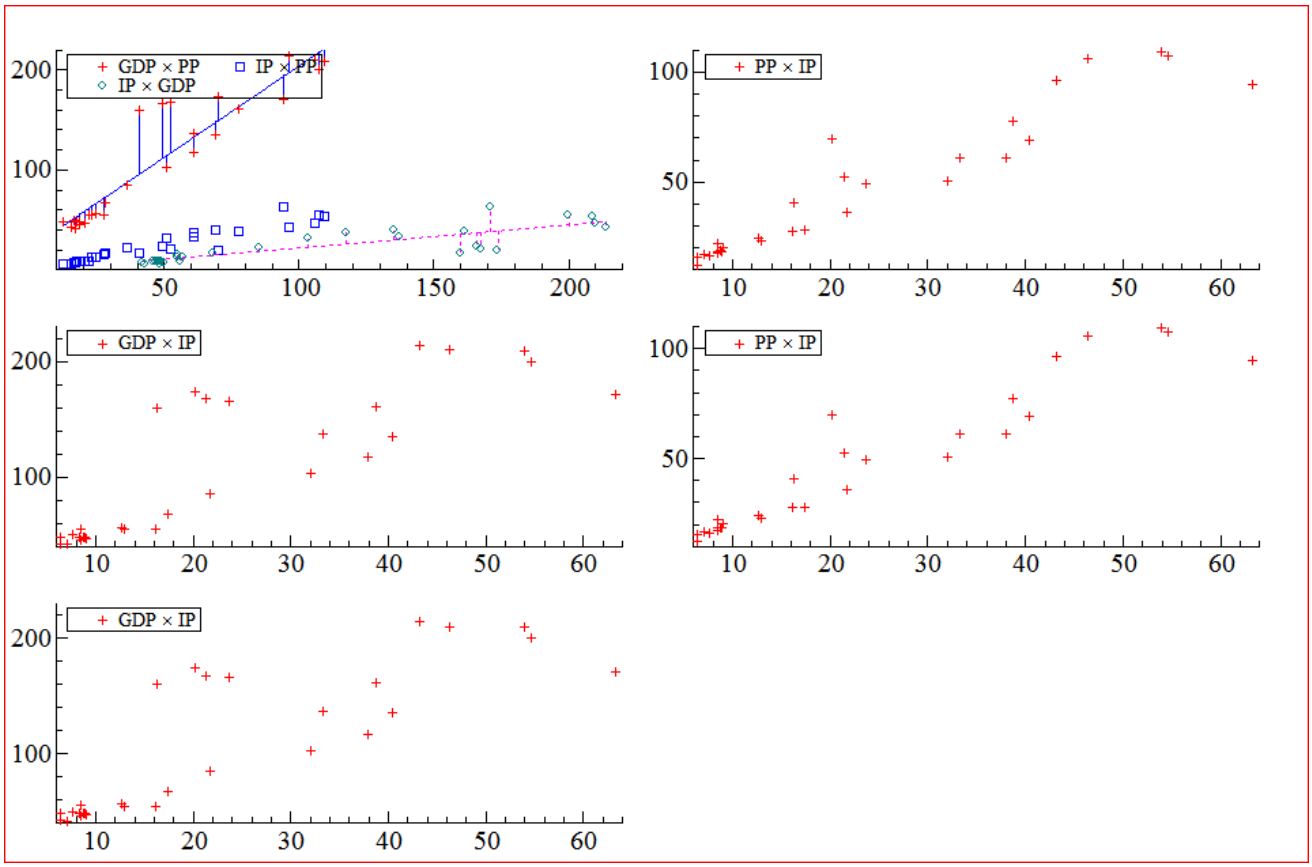

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على OX metrics 7

نلاحظ من الشكل السابق أن نقاط الانتشار تقريبا بين كل زوج من البيانات تقريبا على استقامة واحدة و بطبيعة الحال يستحيل من الناحية الاقتصادية الحصول على انتشار خطي بشكل مطلق و لكن حسب النتائج الموضحة في هذا الشكل ان اغلب النقاط تنتشر بشكل خطي و هذا ما يقودنا تباعا إلى قبول فرضية العلاقة الخطية بين كل زوج من المتغيرات أي أننا سنستعين بهذا الشكل كأداة مساعدة لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات، أي نستنتج هنا إجمالا أن العلاقة بشكل عام بين المتغيرات بشكل عام هي علاقة خطية، صحيح هناك نقاط تبتعد قليلا على خط الانتشار و هذا راجع بطبيعة الحال الى غياب العلاقة الخطية بكشل مطلق بين المتغيرات الاقتصادية و ذلك بسبب وجود عدة عوام مؤثرة علة اتجاه هذه العلاقات، فمن اجل التبسيط نقول هذه العلاقة خطية بالمجل العام.

3- التغيرات الهيكلية:

في بيانات السلاسل الزمنية من غير الصحيح عدم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية التي تصيب السلاسل الزمنية و هذه الأخيرة قد تكون لحظية و قد يكون متدرجا أي ظهور الأثر بين فترة زمنية، و حسب المتغيرات التي لدينا مثل أتقلبات أسعار النفط و النمو الاقتصادي و الإيرادات النفطية كلها متغيرات تعرضت لصدمات هيكلية مختلفة خلال الفترة المدروسة و هذا نتيجتا لان هذه المتغيرات تتأثر بالمتغيرات الدولية التي تحدث على صعيد الاقتصاد العالمي و من هذا المنطلق يتطلب الأمر كشف التغيرات الهيكلية التي مست السلاسل الزمنية و حسب PERRON(2006) [1]، فإن إهمال التغيرات الهيكلية في السلسلة الزمنية يقودنا إلى استدلالات خاطئة و لهاذ يتوجب الأمر أخدها بعين الاعتبار في النمذجة، و حاليا سنقوم بمعرفة التغيرات الهيكلية التي مست هذه المتغيرات لخلال فترة الدراسة عن طريق اختبار المجاميع التراجعية لسلسلة الزمنية recursive SEM وهذا الاختبار ابتكره Lutkephol (2004)[2] و الذي يكشف لنا التغيرات الهيكلية في بنية السلاسل الزمنية.

الجدول رقم 37 : التغيرات الهيكلية للمتغيرات قيد الدراسة

```
*** Sat, 29 Feb 2020 14:14:14 ***
Break date search for series:   GDP_ALG
sample range:                   [1993, 2018], T = 26
searched range:                 [1995, 2016], T = 22
number of lags (1st diff):      2
suggested break date:           2009

*** Sat, 29 Feb 2020 14:14:22 ***
Break date search for series:   IP_ALG
sample range:                   [1993, 2018], T = 26
searched range:                 [1995, 2016], T = 22
number of lags (1st diff):      2
suggested break date:           2009

*** Sat, 29 Feb 2020 14:14:30 ***
Break date search for series:   PP
sample range:                   [1993, 2018], T = 26
searched range:                 [1995, 2016], T = 22
number of lags (1st diff):      2
suggested break date:           2009
```

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج **Jmulti**

من خلال مخرجات نتائج الاختبار نلاحظ ان هناك تغير هيكلي مشترك للسلاسل الزمنية الثلاث و ذلك في سنة 2009 و هذا بسبب الأزمة العالمية سنة 2008 و تأثرها على أسعار النفط في الأسواق العالمية و التي أدت بدورها إلى التأثير على النمو الاقتصادي و الإيرادات النفطية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يتأثر بتقلبات

[1] Perron, P. (2006). Dealing with structural breaks. In Palgrave Handbook of Econometrics,Vol. 1: Econometric Theory, K. Patterson and T.C. Mills (eds.), Palgrave Macmillan, 278-352

[2] L¨utkepohl, H. & Kr¨atzig, M. (eds) (2004). Applied Time Series Econometrics, Cambridge University Press, Cambridge

أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أي صدمة في سعر النفط يؤثر بالضرورة على المؤشرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر، و سنأخذ هذا التغير الهيكلي بالاعتبار في النموذج.

4- دراسة خصائص المتغيرات على المستوى الطيفي Spectral Domain

كما أسلفنا الذكر أن بناء النموذج لظاهرة اقتصادية معينة يستلزم الأمر معرفة خصائص المتغيرات و من هذا المنطلق أن أحد أساليب معرفة مميزات السلسلة الزمنية هو التحليل في مجال التكرار Frequency domain analysis أو ما يسمى بالتحليل الطيفي، حيث نستعين في هذا التحليل بدالة الكثافة الطيفية Spectral density function للسلاسل الزمنية و التي تدرس تحليل هذه الأخيرة في مجال التردد، و نستعين بدوال الجيب و الجيب تمام في إطار تحويل Fourrier Transform [1] و يستخدم هذا التحليل لمعرفة السلوك الذي تتميز به السلاسل الزمنية و تركيبتها و يعني توضح أهم المركبات التي تساهم في تباين السلسلة عن طريق مساهمة الترددات المختلفة في التباين فتساعدنا على معرفة هل هناك Seasonal or periodic process و تعني هل هناك تقلبات دورية أو موسمية في السلسلة.

و من المعروف أن سلسلة أسعار النفط تتميز بالتطاير Volatility في بنيتها فتعتبر دالة الكثافة الطيفية و دالة الارتباط الدورية أدوات مساعدة على كشف هذه التقلبات التي قد تكون دورية أو موسمية أو تقلبات عنقودية Volatility clustering، فالتحليل الطيفي يساعدنا في:

- استكشاف التقلبات الدورية و الموسمية في السلاسل.
- استكشاف وجود تقلبات عنقودية [2].

الشكل رقم 46 : التحليل الطيفي للمتغيرات قيد الدراسة

[1] Anderson, T. W. (1994). The Statistical Analysis of Time Series. Wiley, New York

[2] التقلبات العنقودية هي تقلب خفيف الحدة لفترات طويلة متبوع بتقلبات بتقلبات شديدة الحدة متبوعة بتقلبات خفيفة الحدة و تتجمع هذه التقلبات في شكل عناقيد clusters ولهذا سمت بالتقلبات العنقودية.

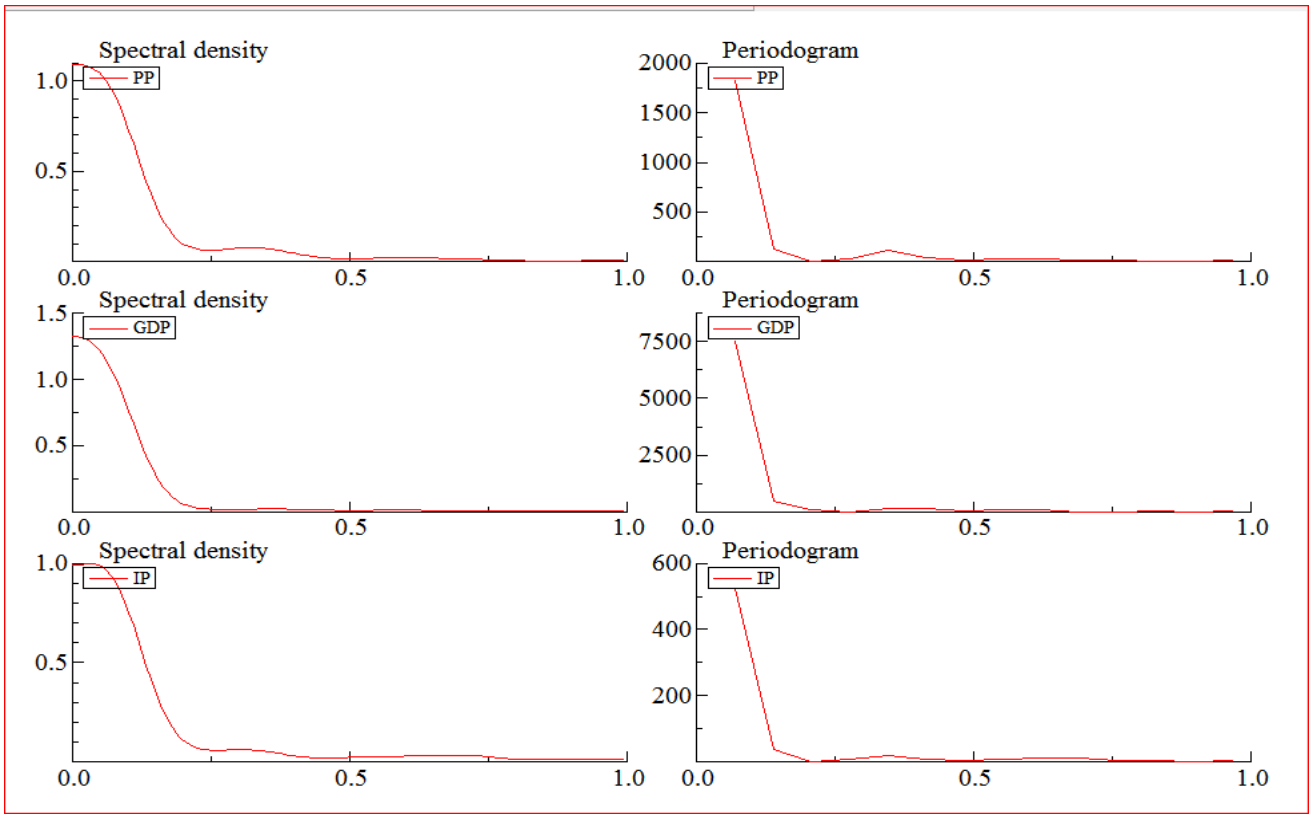

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على OX metrics 7

من خلال أشكال دالة الكثافة الطيفية و دالة الارتباط(periodogram) الدوري نلاحظ انه بعد فترة تؤول هذه الدوال إلى الصفر و هذا ما يعني غياب تقلبات موسمية و دورية في السلاسل محل الدراسة إضافة إلى ذلك هناك معلومة أخرى نستشفها من الدوال أن هذه المتغيرات لم تتأثر بتقلبات الدورات الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

5- اختبارات البنية الخطية للمتغيرات

من أهم الأشياء في النمذجة القياسية هو معرفة بنية المتغيرات أي هل هناك بنية خطية أم لا للسلاسل لأنه من خلال معرفة هذا الأمر سيتضح لنا من إمكانية بناء نموذج خطي أم لا.

و حسب نتائج شكل الانتشار اتضح لنا أن العلاقة بين كل زوج من المتغيرات هي علاقة خطية تقريبا، و لكن هذا الأمر غي كافي مما يتطلب القيام باختبارات إحصائية أخرى لتأكد لنا هل نوع العلاقة خطية أم لا.

يعتبر white and all (2013)[1] أن الاختبارات اللاخطية هي أول خطوة نحو الفهم المتعمق للنموذج و على هذا الأساس باستخدام برمجية R في حزمة Package (tseries) سنعتمد على اختبار Terasvirta test

[1] T. H. Lee, H. White, and C. W. J. Granger (1993): Testing for neglected nonlinearity in time series models. Journal of Econometrics 56, 269-290.

(1993)[1]، يقوم هذا الاختبار على استكشاف البنية الداخلي ? للمتغير باستخدام خوارزميات الشبكة العصبية الاصطناعية، و تساهم هذه الأخيرة بالاستعانة بنشر تايلور TAYLOR SERIES EXPANSION في معرفة هل هناك صيغة لا خطية في السلسلة الزمنية أم لا و توضح نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي :

الجدول رقم 38 : البنية الخطية للمتغيرات قيد الدراسة Terasvirta test

المتغيرات	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية P-Value
الناتج المحلي الإجمالي GDP-ALG	11.13	0.003
الإيرادات النفطية IP	14.34	0.0007
أسعار النفط PP	6.53	0.038

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج R

من خلا نتائج الجدول السابق نلاحظ أن قيم إحصائية Terasvirta test أكبر من قيم الجدولية لها و هذا تؤكده نتائج p-Value حيث أنها أقل من مستوى المعنوية 5 % أي بالضرورة نقبل الفرضية البديلة و التي تقر بأن المتغيرات ذات بنيا خطية و هذا ما يقودنا بالضرورة إلى بناء نموذج خطي في النمذجة بعد اختبار الاستقرارية في الخطوة المقبلة.

6- اختبار استقرارية متغيرات قيد الدراسة

من أهم الخصائص التي تتميز بها السلال الزمنية عموما هي الاستقرارية التي تعبر عن استقلالية المتوسط و التباين على الزمن فحسب Granger and newbold 1974[2] إن إهمال استقرارية السلاسل الزمنية سيقودنا إلى الوقوع في مشكل الانحدار الزائف Spurious regression

ولهذا يتطلب الأمر منا دراسة مدى استقرارية السلاسل، و حسب الاختبارات السابقة (الاختبارات الوصفية) هناك دلالة على عد استقرارية السلاسل و لتأكد نلجأ إلى اختبارات جدر الوحدة Unit Root test، و سنستعين باختبار ديكي فولر المطور augmented Dickey Fullerواختبار Phillips perron، اللذان يقران بأن فرضية الاستقرارية هي الفرضية البديلة

الجدول رقم 39 : اختبار جدر الوحدة ADF

[1] T. Teraesvirta, C. F. Lin, and C. W. J. Granger (1993): Power of the Neural Network Linearity Test. Journal of Time Series Analysis 14, 209-220.

[2] Granger, C. W. J., Newbold, P. (1974). Spurious regressions in econometrics. Journal of Econometrics 2: 111- 120.

	With constant		With Constant & Trend		Without Constant & Trend	
AT Level	**t-Sta**	**Prob**	**t-Sta**	**Prob**	**t-Sta**	**Prob**
GDP-ALG	**- 0.5549**	**0.8654**	**--1.9190**	**0.6181**	**0.8207**	**0.8834**
IP	**-1.6238**	**0.4576**	**- 1.5968**	**0.7684**	**-0.7377**	**0.3878**
PP	**-1.2646**	**0.6314**	**- 1.9404**	**0.6071**	**-0.2250**	**0.5961**
At First Difference	**t-Sta**	**Prob**	**t-Sta**	**Prob**	**t-Sta**	**Prob**
GDP-ALG	**-4.7750**	**0.0007 *** **	**-4.6729**	**0.0047 *** **	**-4.5456**	**0.0001 *** **
IP	**-5.8864**	**0.0000 *** **	**-5.8951**	**0.0003 *** **	**-5.9883**	0.0000 *** **
PP	**-4.4084**	**0.0018 *** **	**-4.3164**	**0.0105 ** **	**-4.4341**	0.0001 *** **

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eveiws10 (الملحق رقم 08)

ملاحظة : * مستوى معنوية 10%، ** مستوى معنية 5%، *** مستوى معنوية 1%

الجدول رقم 40 : اختبار جدر الوحدة Phillips perron

	With constant		With Constant & Trend		Without Constant & Trend	
AT Level	**t-Sta**	**Prob**	**t-Sta**	**Prob**	**t-Sta**	**Prob**

GDP-ALG	-0.5833	0.8591	-2.0330	0.5588	0.7658	0.8735
IP	-1.5885	0.4750	-1.6680	0.7385	-0.6179	0.4406
PP	-1.3233	0.6044	-1.9404	0.6071	-0.2597	0.5835
At First Difference	t-Sta	Prob	t-Sta	Prob	t-Sta	Prob
GDP-ALG	-4.7751	0.0007 ***	-4.6730	0.0047 ***	-4.5446	0.0001 ***
IP	-5.9383	0.0000 ***	-5.9683	0.0002 ***	-6.0441	0.0000 ***
PP	-4.3515	0.0021 ***	-4.2474	0.0123 **	-43829	0.0001 ***

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eveiws10 (الملحق رقم 09)

ملاحظة : * مستوى معنوية 10%، ** مستوى معنية 5%، *** مستوى معنوية 1%

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن كل القيم الاحتمالي P-Value عند الحالات الثلاث (ثابت، ثابت و اتجاه عام، بدون ثابت و اتجاه عام و تم تفصيل ذلك في الإطار النظري)، هي أكبر من مستوى المعنوية 5 % و هذا ما يقودنا بالضرورة إلى قبول فرضية صفرية التي تقر بعدم استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى، و قد أكدت لمنا النتائج السابقة على وجود جدر الوحدة في كل السلاسل أي أن هذه السلاسل من نوع DS، و لجعل هذه السلاسل مستقرة يتم تطبيق عليها الفروقات من الدرجة الأولى و من خلال نتائج الجدول السابق نفسه لدينا نتائج اختبار ADF و PP للسلاسل بالفروقات بالدرجة الأولى حيث وضحت النتائج أنه من خلال الجدول السابق أن كل القيم الاحتمالي P-Value أنها معنوية عند مستوى معنوية 5 % أي نقبل الفرضية البديلة التي تقر بعدم وجود جدر الوحدة في السلاسل و منه كل السلاسل الناتج المحلي الاجمالي و الإيرادات النفطية و أسعار النفط مستقرة بعد الفرق الأول، أي :

GDP~I(1)

PP~I(1)

IP~I(1)

بعدما عرفنا أن كل السلاسل مستقرة بعد الفرق الأول يمكن أن نقول أن هناك احتمالية وجود خاصية تكامل مشترك بينها و هذا يعني أنه قد تكون هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين تقلبات أسعار النفط و الإيرادات النفطية نحو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة و لتحقيق هذا الغرض ينبغي اختبار هل هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

بعدما درسنا خصائص السلاسل الزمنية قيد الدراسة و جدنا أنها سلاسل زمنية خطية البنية غير متأثرة بالتقلبات الاقتصادية التي تحدث في الدورات الاقتصادية إضافة إلى ذلك تتجه فيما بينها في مسار مشترك طويل الأجل و لهذا سنلجأ إلى النمذجة في إطار مقاربة التكامل الخطي Linear cointegration approach باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة و المزود باختبار الحدود Ardl bound testing approche و لقد اخترنا هذه المقاربة لعدة أسباب :

- عدم وجود سلسلة مستقرة بعد الفرق الثاني.

- صغر حجم عينة الدراسة و هذا الأسلوب صالح لهذا العدد من المشاهدات.

- موضوع الدراسة ينص على البحث في إطار علاقة اثر تقلبات أسعار النفط في النمو الاقتصادي أي علاقة في اتجاه واحد و قد اشترط Pesaran and al 2001 مبتكر هذا النموذج انه لتطبيق هذه المقاربة يتطلب الأمر غياب علاقة في اتجاهين أي أن العلاقة يجب أن تكون من المتغيرات المستقلة نحو التابع و ليس العكس و الذي نحن في صدده، و منه أسلوب الانحدار الذاتي المدعم باختبار الحدود يبقى أفضل أسلوب لهته الدراسة نظرا لتحقق الشروط السابقة.

ثانيا : تقدير النموذج لتأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري

بعد تأكدنا أن المتغيرات كلها مستقرة بعد الفرق الأول و انه لا يوجد متغير مستقر بعد الفرق الثاني فإنه تم اختيار نموذج RDL و المدعوم باختبار الحدود من أجل معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة قيد الدراسة، و تم استخدام برمجية Eveiws10 لتقدير هذا النموذج و الذي يعتمد على درجات الإبطاء أو التأخير lags في بنائه حيث تحدد التأخيرات بناءا

على معايير المعلومات منها معيار akaike و Schwartz حيث في هذا النموذج تم الاعتماد على معيار Schwartz لتحديد درجة الإبطاء المثلى و نتائج التقدير موضحة في الجدول التالي

الجدول رقم 41 : تقدير نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob*
GDP (-1)	0.847245	0.052094	16.26390	0.0000
IP	0.291668	0.183422	1.590743	0.1267
PP	0.967653	0.120995	7.997484	0.0000
PP(-1)	-0.914535	0.089868	-10.17643	0.0000
PP(-2)	0.175644	0.065071	2.699256	0.0134
C	1.476089	1.774270	0.831942	0.4148
Adjusted R-squared	0.99			
F- statistic	1253.451			
Prob (F- statistic)	0.00000			

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم 4

1- التفسير الاقتصادي للنموذج :

نلاحظ أن معلمت النمو الاقتصادي في الفترة السابقة موجبة حيث انه إذا زاد النمو الاقتصادي في الفترة السابقة بوحدة واحدة سيزداد النمو الاقتصادي ب 0.84 و هذا ما يعني أن النمو في الاقتصادي الحالي مرتبط جدا بالنمو الاقتصادي في الفترة السابقة ما يدل على الاقتصادي الجزائري غير مرن كفاية لتحدث تغيرات كبيرات لمستويات النمو الاقتصادي في فترة قصيرة.

كما أن معلمت الإيرادات النفطية تؤثر بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي حيث أنه إذا زادت الإيرادات النفطية بوحدة واحدة سيؤدي على زيادة النمو الاقتصادي ب 0.29 و هذا ما يضح جليا أن الاقتصاد الجزائري يتأثر جدا بالإيرادات النفطية، أما محور دراستنا فهو بخصوص تقلبات أسعار النفط سواء في الفترة الحالة أو في الفترة السابقة تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي للجزائر.

2- التفسير الإحصائي للنموذج :

نلاحظ ان اغلب المعلمات معنوية لأن الاحتمالية اقل من 0.005 أي أن هذه المتغيرات تفسر جيدا النموذج و هذا ما يؤكده معامل تحديد المعدل الذي يقارب 99% أي أن التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تفسرها كل من أسعار النفط و الإيرادات النفطية بنسبة 99% أما 1 % الباقية لم يتم إدراجها نتيجة لعوامل لم نستطع قياسها، حيث أن النموذج ككل معنوي لان إحصائية F كبيرة جدا و القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 0.005 أي النموذج ككل ذو دلالة إحصائية.

من النتائج السابقة نستنتج أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية و الاقتصادية و لهذا سنختبر هل هناك علاقة طويلة الأجل أم لا باستخدام اختبارات الحدود Bounds Test

3- اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل :

من اجل معرفة العلاقة طويلة الأجل الموجودة بين النمو الاقتصادي و الإيرادات النفطية و سعر النفط نلجأ إلى اختبار الحدود.

*** الاختبار الأول F Bounds Test :**

يقوم هذا ألاختبار على اختبار معنوية lagged level variables مجتمعة ثم نقارن القيمة المحسوبة بالقيم المجدولة التي وضعها pesaran and al وتتشكل هذه الأخيرة من حدين الحد الأدنى والحد الأعلى فان كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة للحد الأدنى نقول أنه ليس هناك علاقة تكامل مشترك أما إن كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيم المجدولة الحرجة للحد الأعلى فهناك علاقة توازنية تكاملية طويلة الأجل أما إن كانت القيمة المحسوبة بين الحد الأعلى والأدنى فهناك حالة شك inconclusive zone

أما اختبار t فيؤكد على نتائج f bound من خلال اختبار معنوية المتغير التابع المبطئ بفترة واحدة باستخدام القيم الحرجة لـ benerjee and al 1998

الجدول رقم 42 : اختبارات الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	10.52257	10%	3.17	4.14
k	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36
Actual Sample Size	27		Finite Sample: n=35	
		10%	3.393	4.41
		5%	4.183	5.333
		1%	6.14	7.607
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.437	4.47
		5%	4.267	5.473
		1%	6.183	7.873

من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eveiws10

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إحصائية f أكبر من القيم المجدولة للحد الأعلى و الحد الأدنى لكل مستويات المعنوية (10% ،5%،2.5%،1%)، أي نقبل فرضية أن هناك علاقة طويلة الأجل بين تقلبات أسعار النفط و النمو الاقتصادي خلتال الفترة المدروسة و للتاكد نلجأ الى اختبار t-Bounds Test

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.879980	10%	-2.57	-3.21
		5%	-2.86	-3.53
		2.5%	-3.13	-3.8
		1%	-3.43	-4.1

من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eveiws10

من الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار t-Bounds أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة للحد الأعلى و الأدنى و هذا ما يؤكد بالضرورة على نتائج F Bounds Test التي تقول بوجود علاقة طويلة الأجل بين سعر النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر.

و من النتائج السابقة نستنتج بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعرا النفط و النمو الاقتصادي الجزائري، وهذا ما يتطلب تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

4- نموذج تصحيح الخطأ:

يسمح لنا هذا النموذج بمعرفة ديناميكية المدى القصير و تصحيح الأخطاء التوازنية و الوقت التي تستغرقه للوصول إلى توازن طويل الأجل

الجدول رقم 43 : نموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob*
C	1.476089	0.780446	1.891341	0.0725
D(PP)	0.967653	0.050734	19.07304	0.0000
D (PP(-1))	-0.175644	0.059396	-2.957190	0.0075
CointEq(-1)	-0.152755	0.025979	-5.879980	0.0000
Adjusted R-squared	**0.95**			
F- statistic	**167.1820**			
Prob (F- statistic)	**0.00000**			

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم 6

- التفسير لاقتصادي للنموذج

نلاحظ من الجدول أن تغير أسعار النفط بوحدة واحدة سيؤدي إلى تغير في النمو الاقتصادي ب 0.96 و جاء معامل تصحيح الخطأ سالب و معنوي حيث قيمته 0.15 – أي في كل سنة يتم تصحيح حوالي 15% من أخطاء السنة السابقة للوصول نحو التوازن أي سنصل إلى التوازن طويل الأجل بعد حوالي 1/0.15– بعد حوالي 6 سنوات و هذا ما يفسر اقتصاديا أن الصدمات الهيكلية التي مست النمو الاقتصادي من جراء تقلبات أسعار النفط ستصحح في حوالي 6 سنوات و ذلك إن تم اتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة، و منه نموذج تصحيح الخطأ صحيح من الناحية الاقتصادية.

- التفسير الإحصائي للنموذج :

بعد تأكدنا من أن النموذج صحيح اقتصاديا وجب التأكد من صحة النموذج إحصائيا، حيث يتضح لنا من الجدول أن معلمت سعر النفط في المدى القصير معنوية إحصائيا و كدا معامل تصحيح الخطأ معنوي إحصائيا و إشارته سالبة أي أن نموذج تصحيح الخطأ ككل معني إحصائيا و هذا ما يؤكده معامل تحديد المعدل حيث تقدر قيمته ب 0.95 أي 95% من تغيرات النمو الاقتصادي تسببه تغيرات أسعار النفط في المدى القصير أما 5 % الباقية فترجع إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

و أثبتت إحصائية FICHER أن النموذج معنوي ككل لان القيمة الاحتمالية الخاصة بها أقل من مستوى المعنوية 5% و هذا ما يعني الدلالة الإحصائية للنموذج و منه نستنتج ان النمو الاقتصادي يتأثر بشكل بير في المدى القصير بتقلبات أسعار النفط، و انه أي صدمة في سعر النفط يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي للجزائر.

5- العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة

بعد تأكدنا أن هناك أثر كبير لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في المدى القصر نعمل الآن على معرفة تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

جدول رقم 44 : العلاقة طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob*
IP	1.909390	1.647504	1.158959	0.2595
PP	1.497579	0.960155	2.169917	0.0416

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم 5

- التفسير الإحصائي و الاقتصادي للعلاقة طويلة الأجل :

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك علاقة طردية موجبة في الأجل الطويل و معنوية إحصائيا بين النمو تقلبات أسعار النفط و النمو الاقتصادي حيث أن زيادة وحدة واحدة من أسعار النفط سيزيد في النمو الاقتصادي ب 1.49، و هذه النسبة مرتفعة لانها أكبر من الواحد وهذا ما يؤكد على أن النمو الاقتصادي يتأثر بشكل كبير من

خلال تقلبات أسعار النفط في المدى الطويل، و نفس الأمر بالنسبة الإيرادات النفطية حيث أنها تؤثر في المدى الطويل و لا تؤثر في المدى القصير لان الإيرادات النفطي يظهر أثرها في المدى الطويل أكثر من المدى القصير.

6- اختبار صلاحية النموذج القياسي للجزائر :

بعد تأكدنا من صلاحية النموذج اقتصاديا نأتي الآن إلى مرحلة تقييم النموذج من الناحية القياسية

الشكل رقم 47 : التمثيل البياني لجودة النموذج

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eveiws10

يوضح الشكل البياني السابق مدى جودة النموذج المقدر على تمثيل البيانات الواقعية فالخط الأخضر يمثل النموذج المقدر و الخط الأحمر يمثل نموذج البيانات الواقعية فنلاحظ وجود انطباق تام تقريبا بين النموذج المقدر و النموذج الواقعي أي أن النموذج الذي تم تقديره يعتبر أحسن تمثيل للظاهرة المدروسة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يدل بشكل كبير على ان النموذج المقدر له دلالة عالية على التفسير و لكن هذا يبقى مرتبط باختبارات صلاحية الواقي و عد وجود أي خطأ في توصيف النموذج، و تشكل اختبارات صلاحية البواقي أن تكون هذه الأخيرة خالية من مشكل الارتباط الذاتي التسلسلي و تبايناتها الثابتة و تتبع التوزيع الطبيعي، و للتحقق من ذلك نلجأ الى :

- اختبار bureush Godfrey lm test

- اختبار ARCH

-اختبار JARQUE-BERA

- اختبار Ramsey Reset test 1969

و نتائج الاختبارات موضحة في الجدول التالي

الجدول رقم 45 : اختبار صلاحية النموذج

المشكل الإحصائي	الاختبار	الإحصائية	الحكم
الارتباط الذاتي للأخطاء	bureush Godfrey lm test	**2.20 (0.33)**	**لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء**
عدم ثبات تباين البواقي	ARCH	**0.11 (0.73)**	**عدم وجود مشكل اختلاف البيان**
توزيع الطبيعي للبواقي	JARQUE-BERA	**1.00 (0.60)**	**توزيع طبيعي للبواقي محقق**
خطأ توصيف النموذج	Ramsey Reset test 1969	**0.82 (0.41)**	**لا يوجد خطأ في توصيف النموذج**

المصدر : من أعدا الطالب بناءا على الملاحق رقم 10.

*** القيم التي بين قوسين في الجدول تمثل P-Value الخاصة باختبارات صلاحية النموذج**

نلاحظ من الجدول السابق أن القيم الاحتمالية لاختبار bureush Godfrey lm test

و ARCH test أن القيم الاحتمالية لهما أك برمن مستوى معنوية 5% أي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود مشكل للارتباط الذاتي و لا مشكل عدم تبات تباين البواقي، كما إن إحصائية JARQUE-BERA توضح من خلال قيمتها لاحتمالية أنها أكبر من 0.05 أي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، و مما هو ملاحظ أن النموذج لا يعاني من خطأ التوصيف لان احتمالية إحصائية Ramsey Reset test 1969 أكبر من 0.05 و هذا ما يقودنا بالضرورة إلى قبول فرضية صحة النموذج من الناحية الإحصائية.

7- اختبار استقرارية النموذج ككل :

إن تحقق الاستقرار النموذج من أهم المواصفات التي يتميز بها النموذج القياسي ولهذا من الضرورة التحقق من هذه الخصائص الأمرالذي يستوجب استخدام اختبارات منها اختباراتcusum and cusum square

الشكل رقم 48: اختبار استقرارية النموذج ككل

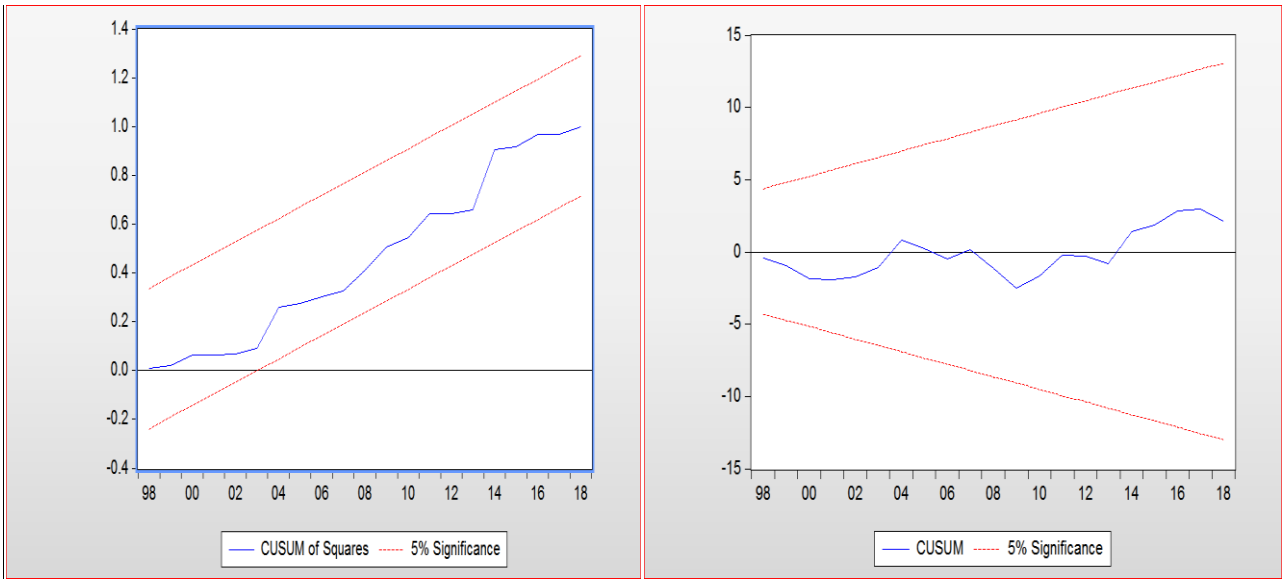

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eveiws10

نلاحظ من خلال الرسومات لاختبارات cusum and cusum square أن المنحنى البياني داخل مجال الثقة عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يؤكد أن النموذج ككل مستقر وخال من التغيرات الهيكلية الدائمة permanante shocks

المطلب الثاني : تقدير النموذج القياسي للعراق

سنحاول من خلال هذا المطلب بناء نموذج قياسي يتم من خلاله قياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي العراقي، و تتمثل المتغيرات الاقتصادية في المتغير التابع و المتمثل في GDP IRQ بالمليار دولار أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في متوسط سعر النفط PP و الإيرادات النفطية و تتمثل في IP كل ذلك خلال فترة الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2018. و بعد الحصول على البيانات أول خطوة وجب القيام بها هي دراسة خصائص هذه المتغيرات.

أولا : دراسة خصائص المتغيرات محل الدراسة

بعد الحصول على البيانات وجب القيام بدراسة خصائص هذه المتغيرات و ذلك بتفسير الأشكال البيانية و المؤشرات الوصفية لها.

الجدول رقم 46 : متغيرات الدراسة حالة العراق

المتغيرات	التوصيف	المصدر
المتغير التابع	الناتج المحلي الاجمالي GDP-IRQ	تقارير البك الدولي
المتغير المستقل	تقلبات أسعار النفط IP	تقارير منظمة الأوبك
المتغير المستقل	الإيرادات النفطية pp	تقارير وزارة التخطيط العراقية

كما قمنا سابقا في حالة الجزائر بدراسة خصائص المتغيرات قبل النمذجة وهي خطوة أساسية لبناء النموذج

الشكل رقم 49 : التمثيلات البيانية للمتغيرات قيد الدراسة

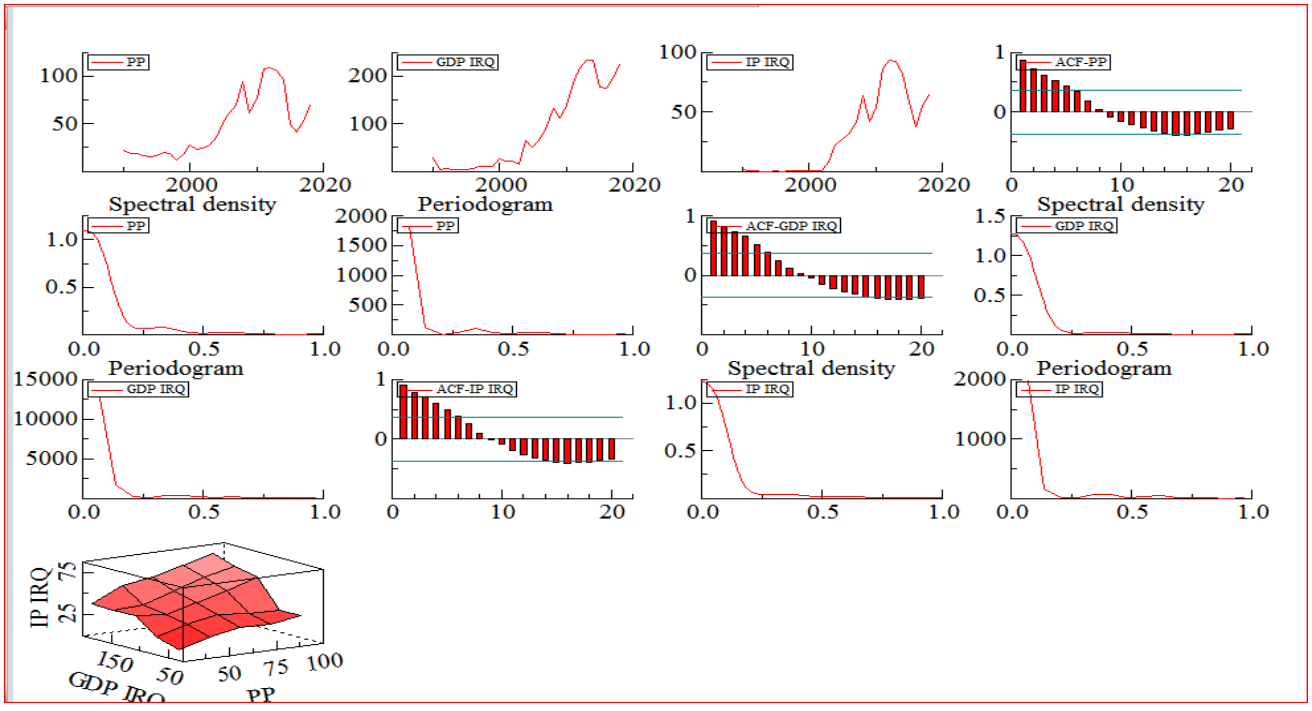

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برمجية OX metrics 7

من خلال الأشكال البيانية نلاحظ أن كل المتغيرات تملك اتجاها عاما تقريبا و لكن تتخللها عدة تغيرات هيكلية نتيجة للصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال الفترة المدروسة، و ما يلاحظ أن دالة الارتباط الذاتي و

الطيفي أن المتغيرات مرتبطة فيما بيناها عبر الزمن و غير خاضعة للتقلبات الدورية أو الموسمية وهي تبدو غير مستقرة في بنيتها حسب الشكل ثلاثي الأبعاد المبين سابقا، و للتأكد أكثر نلجأ إلى اختبارات الاستقرارية.

1- دراسة استقرارية المتغيرات قيد الدراسة

من المعروف أن دراسة الاستقرارية أمر مهم و ذلك لتفادي مشكل الانحدار الزائف كما ذكرنا سبقا

الجدول رقم 47 : الاختبارات الاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level		
		GDP	IP	PP
With Con...	t-Statistic	0.1448	-0.8533	-1.2646
	Prob.	***0.9636***	***0.7878***	***0.6314***
		n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-2.4188	-2.5408	-1.9404
	Prob.	***0.3627***	***0.3077***	***0.6071***
		n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	1.2308	0.0118	-0.2250
	Prob.	***0.9403***	***0.6781***	***0.5961***
		n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(GDP)	d(IP)	d(PP)
With Con...	t-Statistic	-4.5852	-4.0743	-4.4084
	Prob.	***0.0012***	***0.0041***	***0.0018***
		***	***	***
With Con...	t-Statistic	-4.6011	-3.9921	-4.3164
	Prob.	***0.0055***	***0.0215***	***0.0105***
		***	**	**
Without C...	t-Statistic	-4.1574	-4.0165	-4.4341
	Prob.	***0.0002***	***0.0003***	***0.0001***
		***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level		
		GDP	IP	PP
With Con...	t-Statistic	0.2482	-0.9314	-1.3233
	Prob.	0.9709	0.7629	0.6044
		n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-2.3893	-2.1249	-1.9404
	Prob.	0.3767	0.5104	0.6071
		n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	1.2136	-0.1357	-0.2597
	Prob.	0.9384	0.6280	0.5835
		n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(GDP)	d(IP)	d(PP)
With Con...	t-Statistic	-4.5849	-3.9575	-4.3515
	Prob.	0.0012	0.0054	0.0021
		***	***	***
With Con...	t-Statistic	-4.6036	-3.8627	-4.2474
	Prob.	0.0055	0.0283	0.0123
		***	**	**
Without C...	t-Statistic	-4.1574	-3.9147	-4.3829
	Prob.	0.0002	0.0004	0.0001
		***	***	***

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eveiws10

حسب ما هو ملاحظ من نتائج الجدولين أن كل القيم الاحتمالية عند المستوى لكل من التاختبارين ADF وPP هي أكبر من مستوى معنوية 0.05 أي بالضرورة قبول الفرضية الصفرية التي تقر بوجود جذر الوحدة و منه كل السلاسل GDP- IRQ و PP و IP هي سلاسل عير مستقرة في المستوى عند الحالات الثالث (بثابت، بدون وجود ثابت و اتجاه عام، بوجود ثابت و اتجاه عام)ر، و لجعلها مستقرة نلجأ إلى الفروقات من الدرجة الأولى، و حسب نتائج الفروقات من الجدولين أصبحت كل السلاسل مستقرة لان القيم الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 5% في الحالات الثلاث لكل من الاختبارين، أي قبلنا الفرضية البديلة و منه السلاسل مستقرة.

بعد تأكدنا من استقرارية كل السلاسل من الدرجة الأولى نقول أن هناك إمكانية لوجود علاقة تكامل مشترك بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة المدروسة، و لهذا سنقوم بتقدير نموذج RDL المدعوم اختبار الحدود

2- تقدير نموذج ARDL :

لنموذج ARDL أهمية كبيرة في الاقتصاد لأنه يستعين بدرجات الإبطاء لتفسير الديناميكية الاقتصادية بين المتغيرات

الجدول رقم 48 : تقدير نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob*
GDP (-1)	0.362022	0.183713	1.970586	0.0628
GDP (-2)	0.373008	0.165245	2.257308	0.0353
IP	1.282092	0.496852	2.580429	0.0179
PP	0.370136	0.381464	0.970304	0.3435
PP(-1)	-0.448801	0.272079	-1.649521	0.1147
PP(-2)	-0.351887	0.245710	-1.432123	0.1676
C	10.46659	7.762107	-1.348421	0.1926
Adjusted R-squared	**0.98**			
F- statistic	**322.8913**			
Prob (F- statistic)	**0.00000**			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eveiws10

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج المحلي في العراق يرتبط ايجابيا بالناتج المحلي في الفترة السابقة و الفترة التي تسبقه الآن النمو الاقتصادي غير مرن للتغير بسرعة، بطبيعة الحال أن تقلبات أسعار النفط تؤثر إيجابا في النمو الاقتصادي العراقي، حيث أنه كلما زاد سعر النفط بوحدة واحدة يزيد النمو الاقتصادي ب 1.28 و هذا ما يظهر أن تأثير أسعار النفط في الاقتصاد العراقي بأثر كبير، وهو أقل من التأثر الذي شهدته الجزائر.

أما من الناحية الإحصائية فإن معدلات GDP-IRQ و معدلات أسعار النفط PPمعنوية إحصائيا كما ان النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية لان معامل تحديد المصحح يمثل 98% أما 2% فتمثل العوامل الأخرى غير المدرجة في النموذج ، كما أن النموذج ككل معنوي لان احتمالية إحصائية فيشر اقل من 0.05.

3- اختبار علاقة التكامل المشترك :

بما أن كل السلاسل مستقرة بعد الفرق الأول فان احتمالية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تظل كبيرة ولهذا يجب اللجوء إلى اختبارات الحدود f bound test و t bound لمعرفة ذلك.

الجدول رقم 49 : اختبارات الحدود لتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	7.249545	10%	3.17	4.14
k	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36
Actual Sample Size	27	Finite Sample: n=35		
		10%	3.393	4.41
		5%	4.183	5.333
		1%	6.14	7.607
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.437	4.47
		5%	4.267	5.473
		1%	6.183	7.873
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-2.514029	10%	-2.57	-3.21
		5%	-2.86	-3.53
		2.5%	-3.13	-3.8
		1%	-3.43	-4.1

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eveiws10

حسب نتائج f Bound test فان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات لان القيمة المحسوبة لاختبار f اكبر من القيم الحرجة للحدين الأعلى والأدنى أي مبدئيا نقول أن هناك علاقة تكامل مشترك تتجه من تقلبات أسعار النفط نحو النمو. .. أما بالنسبة لاختبار t Bound test فيظهر في الحقيقة غياب علاقة التكامل المشترك degenerate cases of cointegration لان النتائج توضح أن القيمة المحسوبة الخاصة به أقل من القيم الحرجة للحدين الأعلى والأدنى ومنه لا يوجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل.

4- تقدير نموذج قصير الأجل باستخدام منهجية Automatic Model Selection

بما ان العلاقة طويلة الأجل غير موجودة سنلجأ بالضرورة إلى التركيز على المدى القصير بالاخذ بعين الاعتبار الصدمات التي مست الاقتصاد العراقي وفي إطار ذلك سنلجأ إلى استخدام Automatic Model Selection[1] التي تعتمد على وضع المتغيرات تحت التحليل local data generated process وبها ننتقل إلى النموذج العام الديناميكي لننتقل في النهاية إلى نموذج خاص يأخذ بعين الاعتبار التغيرات

[1] للتفصيل أكثر أنظر : Hendry, D. F. and J. A. Doornik (2014). Empirical Model Discovery and Theory Evaluation. Cambridge, Mass.: MIT Press

الديناميكية والتغيرات الهيكلية وما يتعلق بها في إطار منهجية General to specific model و هذه المنهجية أتى بها David Hendry.

وتطبق باستخدام خوارزمية autometrics الموجودة في برمجية ox metrics

الجدول رقم 50 : خوارزمية Automatic Model Selection

```
EQ( 4) Modelling GDP IRQ by OLS
       The dataset is: C:\Users\lenovo\Downloads\D-IRQ.xlsx
       The estimation sample is: 1991 - 2018

                  Coefficient  Std.Error  t-value  t-prob Part.R^2
GDP IRQ_1            0.808637    0.03255     24.8  0.0000   0.9701
PP                    1.34065    0.04613     29.1  0.0000   0.9780
PP_1                 -0.484953     0.1159    -4.18  0.0005   0.4795
I:1991                -19.2316      3.644    -5.28  0.0000   0.5945
I:2005                -68.4900      4.977    -13.8  0.0000   0.9088
S1:2002                14.2225      3.653     3.89  0.0010   0.4438
S1:2003               -44.0984      4.964    -8.88  0.0000   0.8060
S1:2005                47.0166      4.476     10.5  0.0000   0.8531
S1:2015               -30.4407      5.473    -5.56  0.0000   0.6195

sigma                  3.47662  RSS                 229.651436
log-likelihood        -69.1913
no. of observations          28  no. of parameters            9
mean(GDP IRQ)          87.0268  se(GDP IRQ)            86.1904

AR 1-2 test:      F(2,17)    =  0.69691 [0.5118]
ARCH 1-1 test:    F(1,26)    =  0.23050 [0.6352]
Normality test:   Chi^2(2)   =   3.4415 [0.1789]
Hetero test:      F(8,15)    =  0.41465 [0.8946]
Hetero-X test:    F(11,12)   =  0.70874 [0.7120]
RESET23 test:     F(2,17)    =  0.67076 [0.5243]
```

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برمجية OX metrics 7

الشكل رقم 50 : التمثيل البياني لجودة النموذج

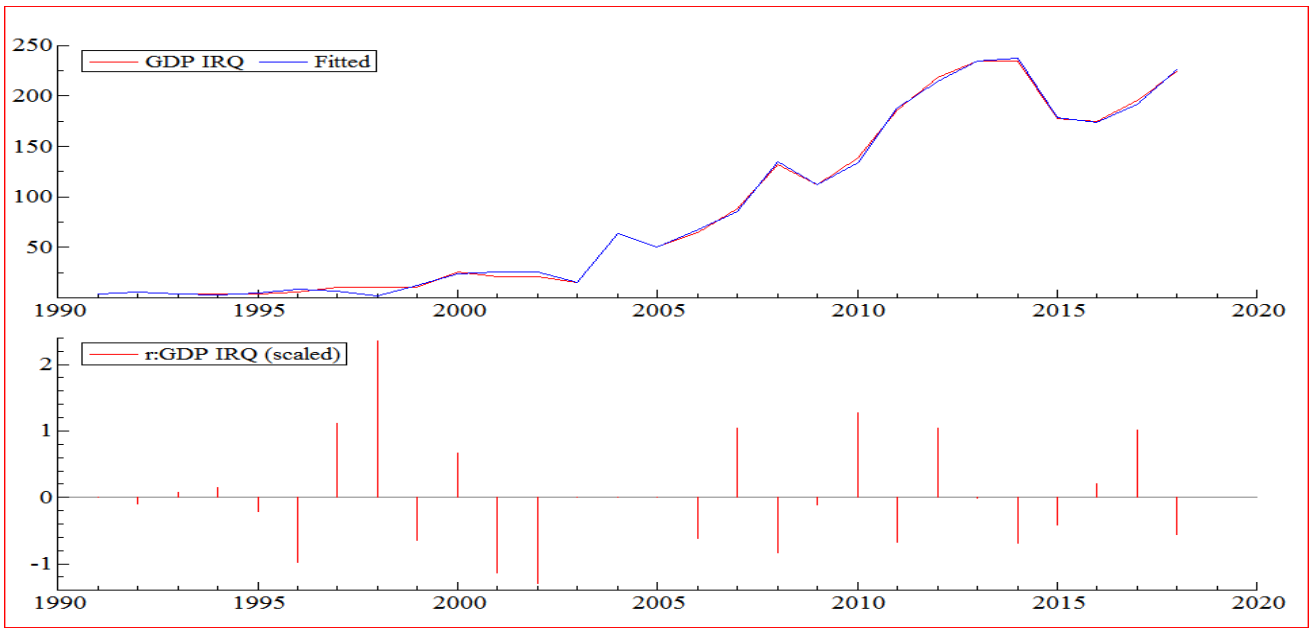

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برمجية OX metrics 7

من خلال الجدول أن كل تغير في سعر البترول بوحدة سيؤدى إلى تغير النمو الاقتصادي ب 1.34 وكل هذا في ظل الصدمات الحاصلة التي وضحتها الخوازمية منها ما يؤثر بشكل ايجابي ومنها ما أثر بشكل سلبي في النمو الاقتصادي وتقلبات أسعار النفط فمن الناحية القياسية نلاحظ من الشكل البياني واختبارات التشخيص عدم وجود أي مشكل قياسي (القيم الاحتمالية اكبر من مستوى 5%)، أي أن النموذج جيد من الناحية الإحصائية.

5- الدراسة المقارنة لتأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي لكل من الجزائر و العراق خلال فترة الدراسة :

الجدول رقم 51 : مقارنة تأثير أسعار النفط على كل من الجزائر و العراق

	المتغيرات المستخدمة	حجم العينة	طريقة التقدير	الأثر على المدى القصير	الأثر على المدى الطويل	مشاكل في النموذج
الجزائر	- النمو الاقتصادي -الإيرادات النفطية -أسعار النفط	2000 إلى 2018	ARDL	0.96	1.49	لا يوجد
العراق	- النمو الاقتصادي -الإيرادات النفطية - أسعار النفط	2000 إلى 2018	ARDL + automatic model selection	1.34	/	-عدم وجود علاقة طويل الأجل. -وجود صدمات مختلفة التأثير و لا تؤثر على النموذج في المدى القصير

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج النموذجين

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن هناك تأثير كبير لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق على المدى القصير بالمقارنة مع الجزائر، في حين انه لا تأثر أسعار النفط على النمو لاقتصادي في العراق على المدى الطويل و هذا نتيجة لكثرة الصدمات الاقتصادية و غير الاقتصادية التي تأثر على تسعيرة أسعار النفط و هذا ما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي، في حين تعرف الجزائر وجود أثر طويل المدى من أسعار النفط نحو النمو الاقتصادي للجزائر في وجود الإيرادات النفطية كمتغير وسيط، لكن كما هو معروف أن أسعار النفط تشهد تذبذبات واضحة في الأسواق الدولية و لهذا نجد أن الاقتصاديات الريعية كالجزائر و العراق تعاني كثيرا من تقلباتها، أي تكون هذه الأخيرة مرهونة بتغيراتها في الأسواق العالمية، مما يستوجب الأمر تنويع الاقتصاديات خارج إطار المحروقات و الخروج من الأحادية الاقتصادية التي يعاني منها الدولتين.

خلاصة الفصل :

يعتبر قطاع النفط في العراق من أهم القطاعات الإستراتيجية وهذا راجع لحجم الاحتياطات المؤكدة منه، حيث ينام العراق على بحر من النفط إضافة إلى ارتفاع القدرة الإنتاجية الأمر الذي جعل العراق من أكبر الدول المنتجة للنفط على مستوى منظمة الأوبك، مما جعل السلطات العراقية تعتمد بصفة شبه كلية على تصدير النفط للحصول على العملة الصعبة التي توجه إلى تمويل الموازنة العامة وزيادة الإنفاق العام، الأمر الذي جعل الناتج المحلي الإجمالي شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي مع انخفاض وتراجع نسبة و مكانة باقي القطاعات.

وجاءت الدراسة القياسية لتأكد تأثر الاقتصاد العراقي والجزائري بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط حيث بعد دراسة متغيرات الدراسة والمتمثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي GDP والإيرادات النفطية IP ومتوسط سعر النفط PP لكل من الجزائر والعراق اتضح وجود تأثير بالغ لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لكلا البلدين.

ومن خلال استعراضنا لهذا الفصل يمكننا استنتاج ما يلي :

- يتمتع العراق باحتياطي ضخم من النفط جعله محل أطماع دولية الأمر الذي أثر على الوضع الاقتصادي والاستقرار السياسي.
- تأسس المؤسسة الوطنية للنفط العراقية أدى إلى استرجاع السيادة الوطنية على خيرات البلد التي كانت منهوبة.
- يمتاز النفط العراقي بالنوعية الجيدة إضافة إلى الموقع الاستراتيجي والذي يقرب من الصين والهند.
- يساهم قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بنسب مرتفعة حيث بلغت سنة 2000 ما يعادل 83.3 % إلا أن انهيار أسعار النفط سنة 2016 تبعها انخفاض لنسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي لتسجل 29.9% سنة فقط، الأمر الذي يؤكد على التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي العراقي، أما باقي القطاعات لا تساهم بنسب معتبرة.
- تساهم الصادرات النفطية في مجموع الصادرات بنسبة مرتفعة تصل إلى 99.8% من مجموع الصادرات وهذا ما يؤكد على الاعتماد الشبه كلي على قطاع النفط في الحصول على العملة الصعبة.

- ساهمت الصادرات النفطية في تحسين رصيد الميزان التجاري حيث يسجل أرقاما إيجابية بسبب ارتفاع الصادرات النفطية مقابل انخفاض الواردات حيث أن صادرات العراق تغطي وارداتها إلا في سنتي 2003 و 2004 سجل الميزان التجاري نتيجة سلبية بسبب ظروف الحرب التي كان يعينها العراق في تلك الفترة.
- أما فيما يخص مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة فلم تقل نسبة المساهمة عن 88% في أسوء حال بعد الأزمة العالمية 2009سنة، وهذا ما يدل على أهمية الإيرادات النفطية في تكوين الإيرادات الكلية ما يعني عدم اعتماد السلطات العراقية على الإيرادات العادية في تمويل الميزانية.
- أما من الناحية القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لكل من الجزائر اتضح أن في حالة الجزائر تتأثر بقوة بتقلبات أسعار النفط حيث أن تغير أسعار النفط بوحدة واحدة سيؤدي إلى تغيير في النمو الاقتصادي ب 0.96 ما يدل على أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقوة بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط.
- وجاء تفسير العلاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي الجزائري بوجود علاقة طردية بين سعر النفط والنمو الاقتصادي حيث أن زيادة وحدة واحدة من سعر النفط تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 1.49 وهذه نسبة مرتفعة لأنها فوق الواحد، وذلك ما يتوافق مع ما جاء في الدراسة التحليلية للعلاقة.
- أما فيما يخص العراق فتوجد علاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي على المدى القصير حيث بزادة وحدة واحدة في أسعار النفط يؤدي إلى زيادة 1.28 و هذه نسبة مرتفعة خاصة وأنها فوق الواحد أما على المستوى الطويل فلا يؤثر سعر النفط في النمو الاقتصادي العراقي و ذلك راجع لكثرة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي.

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة التي تطرقنا إليها والتي تعالج الإشكالية أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لكل من الجزائر والعراق حيث استهلت الدراسة بمدخل مفاهيمي حول اقتصاديات النفط وتم التطرق إلى ماهية النفط ومكوناته مع الإشارة إلى أهميته على المستوى الاقتصادي والسياسي و العسكري، وتأثيره في الحياة العامة للشعوب كونه متعدد الاستعمالات وفي كل المجالات، وتطرقنا من خلال هذا الفصل إلى العوامل التي تدخل في تحديد أسعار النفط هذه العوامل المتعددة والمتداخلة و منها عوامل اقتصادية وأخرى سياسية وأمنية وحتى العوامل المناخية والبيئية مع الإشارة إلى التطورات التي عاشها السوق النفطي العالمي وطرق التسعير.

و فتطرقنا كذلك إلى مؤشر النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى الفروق الجوهرية بين هذه المؤشرات المهمة وتم في هذا الفصل الإشارة إلى التطور التاريخي لنظريات النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى المدارس الاقتصادية العريقة ونظرتها إلى مفهوم ومحددات النمو الاقتصادي وتم تقسيم هذه النظريات إلى مرحلتين المرحلة الأولى قبل الحرب العالمية الثانية وتم التطرق إلى النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ونظرتهما إلى محددات النمو الاقتصادي مع ذكر الانتقادات التي وجهت لهذه لرواد هذه المدرسة وأفكارها.

أما بعد الحرب العالمية الثانية والتغيرات الاقتصادية الحاصلة جاءت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي و التي تهدف إلى إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية التي تعيشها الدول المتخلفة وكانت الانطلاقة من نظرية الأمريكي ولت ويتمان روستو وما جاء به من مراحل التي بنيت عليها النظرية، ثم جاء نموذج هارود دومار وتبعه نموذج سولو وكل هذه النظريات كانت تحاول تفسير مؤشر النمو الاقتصادي وتحديد العوامل المؤثرة فيه وانتهى الفصل بنموذج رومر للنمو الاقتصادي وتعرضت كل النظريات والنماذج الاقتصادية والمفسرة للنمو الاقتصادي للانتقاد وذلك راجع إلى استحالة تطبيق هذه النماذج على كل البلدان بسبب الاختلاف الموجود بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

أما فيما يخص الاقتصاد الجزائري تم تناول فيه قطاع المحروقات انطلاقا من اكتشاف النفط من قبل المستعمر الفرنسي ثم فترة الاستقلال وما تلاها من قرارات سياسية كانت أولها تأسيس شركة السونطراك سنة 1963 وما تبع هذا التأسيس من تطور على مستوى التنقيب ورفع مستويات الاحتياطي المؤكد من النفط، كذلك تطرقنا إلى القرار السياسي والذي اتخذته الجزائر وذلك بتأميم قطاع المحروقات الجزائري وبسط السيادة على الثروات الباطنية

التي كانت مستغلة من طرف المستعمر إلى غاية سنة 1971 وكان لهذا القرار اثأر إيجابية على الاقتصاد الجزائري حيث تغيرت السياسة النفطية بعد عملية التأميم.

وتم الإشارة من خلال هذا الفصل إلى الإمكانيات الضخمة التي تحوزها الجزائر من النفط حيث أن الاحتياطات المؤكدة ارتفعت لتشكل 12.3 مليار برميل إضافة إلى الميزة النوعية للنفط الجزائري مع ذكر الموقع الاستراتيجي القريب من أسواق الاستهلاك في أوربا.

وتناولنا في هذا الفصل السياسات التنموية المنتهجة من قبل السلطات العمومية خلال فترة الدراسة 2000-2019 والتي كانت تعتمد في تجسيد برمجتها على عائدات قطاع النفط كما قمنا بتحليل تأثير سعر النفط على الناتج المحلي الإجمالي حيث وجد أنه شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط وذلك راجع إلى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هذه النسبة التي ترتفع مع ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت أقصاها سنة 2008 حينما سجلت أسعار النفط 94.1 دولار قابلها الارتفاع في نسبة مساهمة القطاع المحروقات لتسجل 45.5% أما النسبة الباقية فقسمت بنسب متفاوتة على باقي القطاعات، لكن انخفاض أسعار النفط سنة 2016 أثر سلبا على نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مسجلتا 17.4 % فقط أما النسب الباقية فتوزعت على قطاع الفلاحة الذي اعتمدت عليه السلطات العمومية من أجل امتصاص الصدمة النفطية إضافة إلى باقي القطاعات الأخرى، أما فيما يخص الموازنة العامة فقد ساهمت الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة حيث ترتفع هذه المساهمة عند ارتفاع أسعار النفط وتنخفض عند انخفاضه، وسجلت أعلى نسبة المساهمة سنة 2007 لتبلغ 78.77% أما أقل نسبة سجلت سنة 2015 مع انخفاض أسعار النفط وصلت إلى 34.48%.

أما من ناحية الصادرات فالجزائر مثلها مثل الدول الريعية تسيطر فيها الصادرات النفطية والتي لم تقل عن 95 %من مجموع الصادرات و هذا ما يؤكد على أحادية الاقتصاد الجزائري.

أما فيما يخص الاقتصاد العراقي فتطرقنا إلى قطاع النفط في العراق حيث يعتبر من أهم القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد العراقي و تناولنا الخلفية التاريخية لهذا القطاع من أول اكتشاف لهذا السلعة الإستراتيجية مرورا بتأسيس الشركة الوطنية للنفط العراقية وصولا إلى الاحتياطات الضخمة التي يتمتع بها العراق مع ارتفاع القدرة الإنتاجية، كما تم التطرق للميزة النوعية للنفط العراقي إضافة إلى الموقع الجغرافي الجيد.

و تم تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق و تأثره الشديد بهذه التقلبات و هذا راجع إلى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت هذه النسبة سنة 2000 ما يعادل 83.3 % و تراوحت هذه النسبة بين ارتفاع و انخفاض تجاوبا مع أسعار النفط، حيث أن انهيار الأسعار سنة 2016 جعل هذه النسبة تنخفض إلى 29.9 % فقط مما يؤكد على أهمية قطاع النفط وتأثيره في معدلات النمو الاقتصادي العراقي بشدة.

و بما أن العراق دولة ريعية فإن صادراتها النفطية تمثل جل الصادرات الكلية حيث تصل هذه النسبة إلى 98.8 % مما يؤكد على التبعية شبه الكلية لاقتصاد العراقي لقطاع النفط على حساب باقي القطاعات المنتجة الأخرى.

و تناولنا في هذا الفصل دراسة قياسية لمعرفة أثر تقلبا أسعار النفط على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر و العراق، حيث كانت النتيجة بالنسبة للجزائر أن زيادة وحدة واحدة في أسعار النفط تؤدي إلى زيادة ل 0.96 في النمو الاقتصادي على المدى القصير، أما على المدى الطويل فكانت النتيجة بأن زيادة أسعار النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الجزائري ب 1.49، وهذه نسبة كبيرة لأنها فوق الواحد و هذا ما يتوافق مع ما جاء في التحليل الاقتصادي.

أما فيما يخص العراق فكانت النتيجة بوجود علاقة على المدى القصير بين سعر النفط و النمو الاقتصادي العراقي حيث أن زيادة سعر النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 1.28 و هذا ما يؤكد على أن كلا الاقتصاديين يخضعان لتقلبات أسعار النفط.

نتائج الدراسة :

من خلال اختبار الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة تمكنا من الوصول الى جملة منها ما هو متعلق بالجانب النظري و منها ما هو متعلق بالشق التطبيقي حيث كانت النتائج كما يلي :

- ✓ بالنسبة للفرضية الثانية يتأثر سعر النفط بالظروف السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية للدول المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء، و هذا تأكد حيث أن سعر النفط يخض لعدة مؤثرات منها الاقتصادية كانخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي أو ارتفاعها يؤثر على أسعار النفط، إضافة إلى التوترات أمنية تؤثر بقوة على أسعار النط و هذا ما يؤكد صحة الفرض.
- ✓ بالنسبة للفرضية الثالثة النمو الاقتصادي مؤشر جد مهم تسعى كل دول العالم إلى تحقيق معدلات مرتفعة منه، بطبيعة الحال اتضح من خلال الدراسة أن مؤشر النمو الاقتصادي يعتبر المرآة العاكسة لحالة اقتصاد الدول، وان ارتفاع معدلاته يعني انتعاش الاقتصاد و ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي

الأمر الذي ينعكس على متوسط دخل الموطنين إيجابا و تحقيق الرفاهية للمواطنين خاصة إذا تجاوز معدل النمو الاقتصادي معدل النمو الديموغرافي، و هذا ما يعني صحة الفرض.

- ✓ بالنسبة للفرضية الرابعة تؤثر التقلبات في أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي لكل من الجزائر و العراق و تأكد هذا الفرض حيث أن الناتج المحلي للجزائر مثله مثل العراق يتأثر بشدة بتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، حيث أن ارتفاع الأسعار جعل الناتج في كلا البلدين يرتفع أما عند انخفاض أسعار النفط يتأثر سلبيا الناتج المحلي الاجمالي لكل من الجزائر و العراق بسبب ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي و هذا ما يؤكد صحة الفرض.
- ✓ بالنسبة للفرضية الخامسة تساهم الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة في تمويل البرامج الاقتصادية لكل من الجزائر والعراق، و هذا ما تأكد من خلا الدراسة حيث تمثل الإيرادات النفطية نسب مرتفعة في تكوين الإيرادات الكلية لكلا البلدين ما جعل الإنفاق العام يتأثر بتقلبات أسعار النفط و هذا ما يؤكد صحة الفرض
- ✓ على أساس احتمالية مصداقية وحيادية المعطيات الإحصائية المستخدمة نفترض وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و أسعار النفط في الأجل الطويل و القصير لكل الجزائر و العراق، تنقسم هذا الفرضية إلى شقين حيث في حالة الجزائر اتضح وجود علاقة على المدى القصير و الطويل بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر و هذا ما يؤكد صحة الفرض، أما على مستوى العراق فاتضح من خلال النموذج وجود علاقة على المدى القصير فقط بين سعر النفط و النمو الاقتصادي أما على المدى الطويل فلا توجد بسبب كثرة الصدمات الاقتصادية للعراق ما يعني عدم صحة الفرض.

أفاق الدراسة :

- آليات التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية لقطاع النفط.

- الاستثمار في العامل البشري لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر و العراق.

- حوكمة الموارد الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر و العراق.

- البحث في الطاقات غير الناضبة (الطاقات المتجددة) و سبل تطويرها .

إلى هنا يصل البحث إلى نهايته و يمكننا القول أننا واجهتنا بعض الصعوبات خلال أطور البحث خاصة فيما يخص المعطيات الاقتصادية للعراق و تضارب الأرقام في بعض المرات خاصة قبل سنة 2003 .

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : اختار التوزيع الطبيعي ل JARQUE-BERA لمتغيرات الجزائر

```
*** Fri, 28 Feb 2020 16:53:09 ***
sample range:   [1990, 2018], T = 29

DESCRIPTIVE STATISTICS:

variable        mean         min          max          std. dev.
GDP_ALG         1.07573e+02  4.17600e+01  2.13800e+02  6.15100e+01

JARQUE-BERA TEST for "GDP_ALG"

test statistic:            3.2698
 p-Value(Chi^2):           0.1950
skewness:                  0.4029
kurtosis:                  1.5658
```

```
*** Fri, 28 Feb 2020 16:58:13 ***
sample range:   [1990, 2018], T = 29

DESCRIPTIVE STATISTICS:

variable        mean         min          max          std. dev.
IP_ALG          2.36545e+01  6.33000e+00  6.32900e+01  1.67154e+01

JARQUE-BERA TEST for "IP_ALG"

test statistic:            3.5216
 p-Value(Chi^2):           0.1719
skewness:                  0.8034
kurtosis:                  2.4234
```

```
DESCRIPTIVE STATISTICS:

variable        mean         min          max          std. dev.
PP              4.69403e+01  1.22820e+01  1.09450e+02  3.14707e+01

JARQUE-BERA TEST for "PP"

test statistic:            3.3905
 p-Value(Chi^2):           0.1836
skewness:                  0.7280
kurtosis:                  2.1717
```

المحق رقم 02 : البنية الخطية للمتغيرات قيد الدراسة Terasvirta test

```
>
> terasvirta.test(gdp)

        Teraesvirta Neural Network Test

data:  gdp
X-squared = 11.13, df = 2, p-value = 0.003829

> terasvirta.test(pp)

        Teraesvirta Neural Network Test

data:  pp
X-squared = 6.5303, df = 2, p-value = 0.03819

> terasvirta.test(ip)

        Teraesvirta Neural Network Test

data:  ip
X-squared = 14.343, df = 2, p-value = 0.0007681

> |
```

الملحق رقم 4 :نموذج ARDL

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 03/01/20 Time: 11:43
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): IP PP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 18
Selected Model: ARDL(1, 0, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.847245	0.052094	16.26390	0.0000
IP	0.291668	0.183422	1.590143	0.1267
PP	0.967653	0.120995	7.997484	0.0000
PP(-1)	-0.914535	0.089868	-10.17643	0.0000
PP(-2)	0.175644	0.065071	2.699256	0.0134
C	1.476089	1.774270	0.831942	0.4148

R-squared	0.996660	Mean dependent var	111.7874
Adjusted R-squared	0.995865	S.D. dependent var	62.85420
S.E. of regression	4.041624	Akaike info criterion	5.824300
Sum squared resid	343.0292	Schwarz criterion	6.112264
Log likelihood	-72.62805	Hannan-Quinn criter.	5.909927
F-statistic	1253.451	Durbin-Watson stat	2.202193
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 5 : العلاقة طويلة الأجل للجزائر

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IP	1.909390	1.647504	1.158959	0.2595
PP	1.497579	0.690155	2.169917	0.0416

الملحق رقم 6 : اختبار تصيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 0, 2)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 03/01/20 Time: 11:51
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.476089	0.780446	1.891341	0.0725
D(PP)	0.967653	0.050734	19.07304	0.0000
D(PP(-1))	-0.175644	0.059396	-2.957190	0.0075
CointEq(-1)*	-0.152755	0.025979	-5.879980	0.0000

R-squared	0.956153	Mean dependent var	4.742037
Adjusted R-squared	0.950433	S.D. dependent var	17.34629
S.E. of regression	3.861905	Akaike info criterion	5.676152
Sum squared resid	343.0292	Schwarz criterion	5.868128
Log likelihood	-72.62805	Hannan-Quinn criter.	5.733236
F-statistic	167.1820	Durbin-Watson stat	2.202193
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	10.52257	10%	3.17	4.14
k	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

الملحق رقم 07 :

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 0, 2)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 03/01/20 Time: 11:46
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.476089	1.774270	0.831942	0.4148
GDP(-1)*	-0.152755	0.052094	-2.932307	0.0080
IP**	0.291668	0.183422	1.590143	0.1267
PP(-1)	0.228762	0.167717	1.363980	0.1870
D(PP)	0.967653	0.120995	7.997484	0.0000
D(PP(-1))	-0.175644	0.065071	-2.699256	0.0134

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IP	1.909390	1.647504	1.158959	0.2595
PP	1.497579	0.690155	2.169917	0.0416

EC = GDP - (1.9094*IP + 1.4976*PP)

الملحق رقم 8 : اختبار جدر الوحدة ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level		
		GDP	IP	PP
With Con...	t-Statistic	-0.5549	-1.6238	-1.2646
	Prob.	***0.8654***	***0.4576***	***0.6314***
		n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.9190	-1.5968	-1.9404
	Prob.	***0.6181***	***0.7685***	***0.6071***
		n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	0.8207	-0.7377	-0.2250
	Prob.	***0.8834***	***0.3878***	***0.5961***
		n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(GDP)	d(IP)	d(PP)
With Con...	t-Statistic	-4.7750	-5.8864	-4.4084
	Prob.	***0.0007***	***0.0000***	***0.0018***
		***	***	***
With Con...	t-Statistic	-4.6729	-5.8951	-4.3164
	Prob.	***0.0047***	***0.0003***	***0.0105***
		***	***	**
Without C...	t-Statistic	-4.5446	-5.9883	-4.4341
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***	***0.0001***
		***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significan
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 09 : اختبار جدر الوحدة Phillips perron

	At Level			
		GDP	IP	PP
With Con...	t-Statistic	-0.5833	-1.5885	-1.3233
	Prob.	***0.8591***	***0.4750***	***0.6044***
		n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-2.0330	-1.6680	-1.9404
	Prob.	***0.5588***	***0.7385***	***0.6071***
		n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	0.7658	-0.6179	-0.2597
	Prob.	***0.8735***	***0.4406***	***0.5835***
		n0	n0	n0
	At First Difference			
		d(GDP)	d(IP)	d(PP)
With Con...	t-Statistic	-4.7751	-5.9383	-4.3515
	Prob.	***0.0007***	***0.0000***	***0.0021***
		***	***	***
With Con...	t-Statistic	-4.6730	-5.9683	-4.2474
	Prob.	***0.0047***	***0.0002***	***0.0123***
		***	***	**
Without C...	t-Statistic	-4.5446	-6.0441	-4.3829
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***	***0.0001***
		***	***	***

الملحق رقم 10: اختبار صلاحية النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDP GDP(-1) IP PP PP(-1) PP(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.825625	20	0.4188
F-statistic	0.681657	(1, 20)	0.4188

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	11.30606	1	11.30606
Restricted SSR	343.0292	21	16.33472
Unrestricted SSR	331.7231	20	16.58616

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 03/01/20 Time: 12:03
Sample: 1992 2018
Included observations: 27
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic):
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.801685	0.076163	10.52596	0.0000
IP	0.418279	0.240163	1.741644	0.0969
PP	0.779998	0.257925	3.024131	0.0067
PP(-1)	-0.869978	0.105418	-8.252618	0.0000
PP(-2)	0.148772	0.073204	2.032297	0.0556
C	4.941217	4.561918	1.083145	0.2916
FITTED^2	0.000405	0.000490	0.825625	0.4188

الملحق رقم 11: اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.107401	Prob. F(1,24)	0.7460
Obs*R-squared	0.115833	Prob. Chi-Square(1)	0.7336

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.845803	Prob. F(2,19)	0.4447
Obs*R-squared	2.207337	Prob. Chi-Square(2)	0.3317

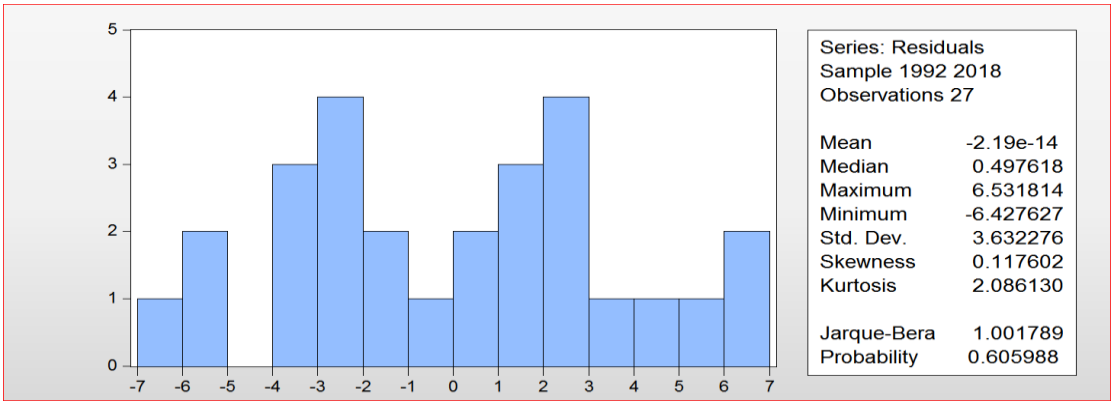

الملحق رقم تقدير ARDLالعراق

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 03/01/20 Time: 20:38
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): IP PP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 18
Selected Model: ARDL(2, 0, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.362022	0.183713	1.970586	0.0628
GDP(-2)	0.373008	0.165245	2.257308	0.0353
IP	1.282092	0.496852	2.580429	0.0179
PP	0.370136	0.381464	0.970304	0.3435
PP(-1)	-0.448801	0.272079	-1.649521	0.1147
PP(-2)	-0.351887	0.245710	-1.432123	0.1676
C	10.46659	7.762107	1.348421	0.1926

R-squared	0.989782	Mean dependent var	90.09259
Adjusted R-squared	0.986717	S.D. dependent var	86.26244
S.E. of regression	9.942014	Akaike info criterion	7.649830
Sum squared resid	1976.873	Schwarz criterion	7.985788
Log likelihood	-96.27271	Hannan-Quinn criter.	7.749728
F-statistic	322.8913	Durbin-Watson stat	2.394705
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية

1 الكتب:

- ✓ أحمد الدوري، (1983)محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ✓ أحمد خيثاوي، (2010)الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان، مصر.
- ✓ أحمد عمر الراوي (2016)، اقتصاديات النفط والغاز العراقي مسارات النجاح والاخفاق، دار العصماء دمشق، سوريا.
- ✓ خالد أمين عبد الله، (2006) محاسبة النفط، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 2، الجزائر.
- ✓ رضا عبد الجبار الشمري، (2014)، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- ✓ زكريا عبد الحميد باشا، محمد أزهر السماك، (1986)دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل، العراق.
- ✓ زين العابدين محمد، (2000)قصة البترول في سؤال وجواب، مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر، مصر.
- ✓ عبد القادر عبد العزيز السيد، (2008) النفط وطرق استكشافه، دار الفكر، مصر.
- ✓ عبد المجيد قدري (2016)، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات و الارتهان للنفط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع.، الجزائر.
- ✓ عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2010) ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر،الإسكندرية، مصر
- ✓ شيخي محمد(2011) ،طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى،
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، (2015)اقتصاديات البترول السياسية السعرية البترولية، الدار الجامعية، مصر.
- ✓ محمد أزهر السماك، (1981) اقتصاديات البترول، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر.

- ✓ عمار حمد خلف،(2015)، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews، ط1، دار الدكتور للعلوم الإدارية و الاقتصادية و العلوم الأخرى، بغداد.
- ✓ محمد ماضي، كمال ديب، (2016) إدارة الموارد النفطية، دار النشر الجامعي، مصر.
- ✓ نبيل جعفر عبد الرضا، (2019) اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي، لبنان.
- ✓ إيمان محمد سليم (2000)، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، دار المستقبل العربي، مصر.
- ✓ عبلة عبد الحميد بخاري، (2009)، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- ✓ جمال داوود سليمان (2015) التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- ✓ زهرة حسن ورجاء عبد الله (2018)، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، دار الأيام، مصر.
- ✓ محمد عبد القادر عطية، (2000) الاقتصاد القياسي بين النظرية التطبيق، الإسكندرية،الدار الجامعية للطباعة والنشر،2000، مصر.
- ✓ سهير أبو العنين (2003)، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، مصر.
- ✓ عبلة عبد الحميد بخاري، (2009)، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، لبنان.
- ✓ محمد أحمد بدر الدين (2017)، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر.
- ✓ محمد عبد العزيز وآخرون (2011)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر.
- ✓ منى البرادعي (200)، نماذج النمو المعاصرة ومحددات النمو، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، دار المستقبل العربي، مصر.
- ✓ محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط وللتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، القاهرة، مصر.
- ✓ زهرة حسن ورجاء عبد الله (2018)، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، دار الأيام، لبنان.
- ✓ كامل بكري(1986)، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- ✓ ماجد حبشي صبيح (2015)، نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، دار الجامعية الإسكندرية، مصر.

- ✓ محمد ناجي خليفة (2001)، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر.
- ✓ روبرت سليتر (2016)، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، ترجمة : محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر.
- ✓ محمد الرميحي (1982)، النفط والعلاقات الدولية، عالم المعرفة الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- ✓ صبرينة يونسي (2017)، النفط وإشكالية التنمية الاقتصادية مكتبة الوفاء القانونية بالإسكندرية، مصر.
- ✓ علي أحمد عتيقة (2005)، هموم اقتصادية عربية التنمية –التكامل – النفط– العولمة مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- ✓ عاطف سليمان (2009)، الثروة النفطية ودورها العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- ✓ مايتو جراي (2015)، ذروة النفط، التحديات والفرص أمام دول الخليج منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر.
- ✓ ليف ويثار (2017)، نفط الدم الطغاة والعنف والقواعد التي تحكم العالم، ترجمة عبيدة عامر غضبان، جسور للترجمة والنشر، الجزائر.
- ✓ مايكل روس (2014)، نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة محمد هيثم نسوائي، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر.
- ✓ جون جاقز قنيان(2013)، التكالب على نفط إفريقيا، ترجمة أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، مصر.
- ✓ عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون (1981)، جغرافية النفط والطاقة وزارة التعليم العراقية، بغداد.
- ✓ ف.يروسكوريكوف (1987)، كمياء البترول والغاز، ترجمة عيسى مسموح، دار مير للطباعة والنشر، روسيا.
- ✓ مايكل سبينس (2016)، التقارب التالي مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات، ترجمة حمدي أبو كيلة، المركز القومي للترجمة، مصر.
- ✓ جودة عب الخالق (2016)، تطورات الفكر التنموي والمقارنة الجديدة للتنمية المستدامة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر.
- ✓ رانيا المدني (2013)، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأحداث ودراسة السياسات، قطر.

- ✓ أحمد ساجد جاسم الدليمي (2019)، سياسات النفط في العراق خلال الحكم العارفي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
- ✓ عدنان حسين وعلي إسماعيل عبد المجيد (2016)، الهيمنة المالية للدول الريعية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.
- ✓ لوري مارتناز (2015)، عنف الريع البترولي الجزائر والعراق وليبيا، ترجمة عبد القادر بوزيدة، دار التنوير للنشر، الجزائر.
- ✓ عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2014)، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

2 المقالات و المنشورات

- ✓ احسان بوبريمة، (2017)، تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط و البترو دولار، مركز الدراسات العربية المستقبل العربي، العدد 461، لبنان.
- ✓ أسامة صاحب منعم(2014)، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال 1830–1962، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد رقم 04، العدد رقم 03، العراق.
- ✓ بشكير عابد (2016)، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001–2014، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي.
- ✓ بن فرج زوينة و نوي نبيلة (2015)، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 _2014، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد 01، العدد 02، العراق.
- ✓ جبار عبد جبيل، زيد علي حسين، (2013)، المتغيرات الجيو سياسية و الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط و انعكاساتها على الاقتصاد العراقي، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد 122، العراق.
- ✓ حاج قويدر، سنوسي بن عبو (2015)، الغاز الطبيعي الجزائري – استراتيجيات التصدير والأفاق المستقبلية، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، المجلد 3، العدد 4، الجزائر.
- ✓ حافظ برجاس، (2000)، الصراع الدولي على النفط العربي، مكتبة بيسان، لبنان.
- ✓ حسن عبد الله، (2000)مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزائر.

- ✓ محمد شيخي،احمد سلامي(2013) ، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2011)،مجلة الباحث،عدد13،الجزائر.
- ✓ كريم سالم الغالبي، نبيل مهدي الجنابي، (2011)، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بابل ،العدد 2،المجلد واحد ، العراق.
- ✓ حمال أمال، (2004) النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 7، جامعة ورقلة، الجزائر.
- ✓ مايح شبيب الشمري (2014)،علي عمران حسين الطائي، تحليل عوامل انتقال اثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار باستخدام نموذج السببية في العراق للمدة 1990 –2011 ،مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد 8،العدد 31. العراق.
- ✓ زكريا مسعودي (2017)، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري للفترة ما بين 2001_2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، الجزائر.
- ✓ سليم مجلخ، (2018)، دراسة تحليلية قياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة والقانون، المجلد 24، العدد 3، الجزائر.
- ✓ سهام حسين، سميرة فوزي (2013)، مخاطر و إشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، العراق.
- ✓ سونيا أرزر (2016)، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1995 . 2013، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة بابل، المجلد 8، العدد 4، العراق.
- ✓ عبادة عبد الرؤوف، (2011)، محددات سعر النفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمي، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 1، العدد 1، الجزائر.
- ✓ عبد الحق لعميري (2015)، عشرية الفرصة الأخيرة الاقتصاد الجزائري الازدهار أو الانهيار، منشورات الشهاب، الجزائر.
- ✓ عبد الستار عبد الجبار موسى وحيدر شلبي، (2015) التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1962–2010 مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد18، العراق.

- ✓ عبد القادر بحيح واخرون (2017)، اقتصاديات النفط وجدلية التنمية –حالة الجزائر ودول مجلس التعاون الخليجي أبحاث الملتقى الدولي أول : أزمة النفط، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، جامعة عنابة يومي 14 و15 أكتوبر 2017، الجزائر.
- ✓ محمد صالح سلمان الكبيسي وعمار حمد خلف، تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1980–2009)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الأول، العدد الرابع، العراق.
- ✓ محمد صالح الكبيسي، إسراء سعيد صالح العبيدي،(2017) قياس وتحليل تأثير الصدمات الاتفاقية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة 1990–2014، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد 26، العراق.
- ✓ عثماني أمينة، بوحصان لامية(2013)، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي : تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف 1 يومي 11 و 12 مارس 2013، الجزائر.
- ✓ عصام بن شيخ (2012)، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات، مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح، المجلد 4، العدد 6، الجزائر.
- ✓ علاق فاطمة، (2018)، دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية و تحدياتها، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، المجلد 2، العدد 2، الجزائر.
- ✓ عماد الدين محمد، (2013) العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد15، العدد1، فلسطين.
- ✓ عمرو هشام محمد(2008)، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 2008، العدد 24، العراق.
- ✓ العوني محمود، بن عبو السنوسي (2018)، مكانة الصناعة الغازية للجزائر في ظل تغيير خارطة الغاز العالمية، مجلة الميدان الدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد 1، العدد 1، الجزائر.
- ✓ قويدري قوشيخ (2009)، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة شلف.

- ✓ منصف شرفي (2018)، تداعيات انهيار أسعار النفط سنة 2014 على الاقتصاد العالمي و التدابير الضرورية لمواجهتها في الجزائر، مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد 4، الجزائر.
- ✓ ميثم ربيع هادي و علي كريم اراضي (2012)، الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تنمية و تطوير قطاع النفط العراقي، مجلة الإدارة و الاقتصاد، المجلد 35، العدد 91، العراق.
- ✓ محمد ناصر حميداتو(2014)، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة واد سوف، العدد رقم 7، المجلد رقم 2، الجزائر.
- ✓ العجال عدالة، سيدي أحمد كبداني (2013)، قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلة، العدد 9، الجزائر.
- ✓ وليد ساطور (2013)، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (علاقات وروابط)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر.
- ✓ ضياء خلفاوي شمس(2008)، التنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الأساسية في ظل التنمية المستدامة، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الأساسية، العدد9، الجزائر
- ✓ بن حاج جيلالي ومغداوة فتيحة (2018)، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد رقم 11،الجزائر.
- ✓ عامر عمران كاظم المعموري(2015) ،محددات سرعة دوران النقود في العراق دراسة تطبيقية للمدة 1980 –2013،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد السابع ،والعدد 13، العراق.
- ✓ محمد زنبوعة، راقي بديع حبيب،(2016) تأثير تقلبات سعر الصرف الاسمي على حجم التبادل التجاري في سوريا خلال الفترة 1990 –2011،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 3، العراق

4 الرسائل الجامعية

- ✓ أمينة مخلفي، (2012) أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر.
- ✓ حمادي نعيمة، (2008) تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986–2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شلف، الجزائر.
- ✓ زمالي وهيبة، (2008) أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر.
- ✓ زيتوني هوارية، (2011)أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الاقتصاد الجزائري أنموذجا، رسالة ماجستير، جامعة تيارت، الجزائر.
- ✓ الشارف بن عطية (2019)، التنوع الاقتصادي و فك الارتباط بالنفط في الجزائر مقارنة مع حالات مختارة خلال (2020/200)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر.
- ✓ شريف بوقصبة (2016)، انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة : شركة السونطراك الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر.
- ✓ عدة أسماء (2016)، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران2، الجزائر.
- ✓ محمد كريم قروف (2015)، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر.
- ✓ حاج بن زيان (2013)، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المنيا، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، الجزائر.
- ✓ وعيل ميلود (2014)، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفصيلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- ✓ عبد المالك مباني (2008)،"الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة استشرافية "رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

✓ أريج عبد الزهرة تيه (2018)،الموازنة العامة للدولة وأثرها في النمو الاقتصادي،العراق ومصر : حالة دراسية للمدة (1985 –2016) رسالة ماجستير ، جامعة القادسية،كلية الإدارة والاقتصاد،العراق.

✓ قاسم سعد صكبان ،(2018) ،تحليل اثر بعض العوامل النقدية والحقيقية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990– 2016)، رسالة ماجستير العراق

5 التقارير السنوية

✓ تقرير منظمة الأوبك السنوي لسنة 2002.

✓ تقرير منظمة الأوبك السنوي لسنة 2006.

✓ تقرير منظمة الأوبك السنوي لسنة 2012.

✓ تقرير منظمة الأوبك السنوي لسنة 2016.

✓ تقرير منظمة الأوبك السنوي لسنة 2019.

✓ تقارير بنك الجزائر السنوية من سنة 2000 إلى سنة 2019.

✓ التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي من سنة 2000 إلى 2019.

✓ التقارير السنوية لوزارة التخطيط العراقية من سنة 2000 إلى 2019.

✓ التقارير السنوية لمنظمة الأوابك من سنة 2000 إلى 2019.

✓ التقارير السنوية لشركة بريش بتروليوم من سنة 2000 إلى 2019.

✓ التقارير السنوية للبنك الدولي من سنة 1990 إلى 2019.

6 القوانين و المراسيم

✓ الأمر 97/76، المتضمن الدستور الجزائري لسنة 1976، المؤرخ في 1976/11/22، الجريدة الرسمية عدد 94.

✓ التعديل الدستوري الجزائري لسنة 1996، المؤرخ في 1 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية، عدد 76

- القانون 19/08 المتضمن تعديل الدستور الجزائري، المؤرخ في: 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية رقم: 63.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

a. Les ouvrages

- Antoine.A (1987), Pétrole : marché et stratégie économique, Edition Economica.
- Amundesn.E.S(1992),Théorie des ressources épuisables et rente pétroliére, Economica.
- Noushi.a (1999), Pétrole et relations internationales de 1954 a nos jours , Edition Colin Paris
- Benissad.M.H. (1981), Eléments déconomie pétrolière, OPU
- Ayoub.A (1999) ,Le Pétrole économie et politique , Economica
- Todaro & Smith (2003) , Economic development, Addison Wesley , 8éme Edition
- Stiglitz.J.E (2000), Principes dEconomie moderne, Edition Deboeck University 2éme Edition.
- Arrous.J(1999), Les théorie de la croissance, Edition du Seuil
- Maré. N (1999), croissance – histoire économique, édition Hazan, paris.
- Jean Mark.H (2003), Croissance et développement, BREAL. France.
- Jean.O.H (2000), Analyse Macro Economique1, La découverte, Paris
- Malthus.T (1999) , **Essai sur le principe de la production**, Edition, paris.
- Malouk.B(2010), Economie du developpement, office des publications universitaire.

b. Articles, Revues et Publications.

- ✓ Barret.P(1983°), La théorie des prix de lénergie dans la pensée économique, Cahiers de lISMEA N°12 série EN N°1.
- ✓ CNES (2005) , Rapport Elément de débat pour un pact de croissance , Commission perspectives de développement 2conomique et social, Alger
- ✓ Clerc.D (2004), de létat stationnaire à la décroissance , revue de léconomie politique n°22-avril.mai.juin.
- ✓ Kaldor, Nicholas(1975) , EconomicGrowth and verdoomL,w , Economic journal 85.
- ✓ Timo Boppart(2011) ,structural change and the kaldorfacts in a growth zurich university.
- ✓ Duval.G (2002), Innovation et coroissance, Revue Alternatives économique N°35- Hors Série, 3éme trimestre.
- ✓ P.Combemal & J.P.Piriou (2003), Scienes économique et sociales : Nouveau manuel, Edition La Découverte.
- ✓ Gilles Dostraler (2006), Roy Harrod, créateur de la théorie de la croissance, Revue Alternatives économiques N° 248-juin.
- ✓ Solow.R.M(1995), Les évolutions de la théorie croissance, Revue Problémes Economique N°2432 , 19 juillet
- ✓ Jarque, Carlos M.; Bera, Anil K. (1987). "A test for normality of observations and regression residuals". International Statistical Review.
- ✓ Marie.N (2011), Energy and sustainable growth : implications of egypt , Master , faculty of economics and political science, Cairo University.

- ✓ Gregory.M(2003), Macroéconomie, 3éme édition, traduction de la 5 édition américaine par Jean Houard, édition de Boek université, Belgique
- ✓ Neri.S (1999), The teory of economc growth : A classical perspective, Pisa University,
- ✓ Perron, P. (2006). Dealing with structural breaks. In Palgrave Handbook of Econometrics,Vol. 1: Econometric Theory, K. Patterson and T.C. Mills (eds.), Palgrave Macmillan
- ✓ L¨utkepohl, H. & Kr¨atzig, M. (eds) (2004). Applied Time Series Econometrics, Cambridge University Press, Cambridge.
- ✓ Granger, C. W. J., Newbold, P. (1974). Spurious regressions in econometrics. Journal of Econometrics 2.
- ✓ Hendry, D. F. and J. A. Doornik (2014). Empirical Model Discovery and Theory Evaluation. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- ✓ KhalidHAAl –Qudair ,(2005) " the Relation ship between Government Expenditure and the Revenuse Kingdom of Saudi Arabic : Testing for co integration and causality TkAU ; Econ.&Adm : vol 19 ,p13-14.،NO1

رابعا : مواقع الانترنت الرسمية

- وزارة المالية الجزائرية – http://www.mf.gov.dz/
- بنك الجزائر – https://www.bank-of-algeria.dz/
- الديوان الوطني للإحصاء الجزائري – http://www.ons.dz/
- موقع شركة سونطراك – https://sonatrach.com/

- **وزارة المالية** العراقية http://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx
- وزارة التخطيط العراقية https://www.mop.gov.iq/
- موقع بنك العراق https://www.cbi.iq/
- موقع منظمة الأوبك https://www.opec.org/opec_web/en/
- موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/